المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

مشروع قانون المالية لسنة 2015

تقرير حول ميزانية النوع الإجتماعي

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

محتويات التقرير

مقدمة عامة 2

I. الولوج المتساوي والعادل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: أهم الإنجازات وفرص التقدم 3

1. الجهود المبذولة لملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب 3
2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية: مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة والتخطيط بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية 8
3. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها 9

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية 18

1. وزارة العدل والحريات 18
2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 23
3. الإدارة العامة للجماعات المحلية 26
4. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 29
5. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية 32
6. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة 39
7. وزارة الاقتصاد والمالية 43
8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون 48
9. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة 51
10. وزارة الاتصال 55

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية 58

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 58
1.1. جذاذة تقديمية: عرض هياكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 58
2.1 . الإطار المعياري 59
2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء 61
3. الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة 65
4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 69
5. قطاع الطاقة 71
6. وزارة السكنى وسياسة المدينة 74
7. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 77
8. وزارة الصحة 81
9. قطاع التربية الوطنية 84
10. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية 91
11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر 94
12. قطاع التكوين المهني 96
13. قطاع الشباب والرياضة 99

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية 104

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية 104
2. قطاع الفلاحة 107
3. قطاع الصيد البحري 111
4. قطاع الصناعة والتجارة 114
5. قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال 120
6. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية 123
7. وزارة السياحة 126
8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني 130

خاتمة عامة 135

المراجع 138

مقدمـــة عامــة

يندرج إعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2015 ضمن مسار الجهود المبذولة لتقييم السياسات العمومية على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين ومن منظور حقوق الانسان. ففي خضم التطورات التي تناولها هذا التقرير في نسخته العاشرة، بدأت تلوح في الأفق معالم وأبعاد جديدة أصبحت تفرض نفسها عند تناول موضوع مقاربة النوع الاجتماعي.

لقد أعطى دستور 2011 دفعة قوية للإطار المؤسساتي للبلاد، المرتكز على مبادئ الديمقراطية التشاركية، مما ساهم في تعزيز المقاربة الأفقية لقضايا النوع الاجتماعي وترسيخ تداخلاتها التكاملية وبالتالي تقوية التقائية السياسات العمومية، وهو ما سيجعل آثارها وانعكاساتها الايجابية مهمة على مختلف الفئات المجتمعية، وخاصة منها فئة النساء.

وفي هذا الاتجاه، وفضلا عن مبادئ النجاعة والمساءلة التي ينبغي أن تحكم إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، أصبحت مساهمة الهيئات الدستورية وعلى الخصوص الاستشارية منها، كالمجلس الوطني لحقوق الانسان والمندوبية الوزارية لحقوق الانسان، ذات قيمة مضافة وازنة يجب أخذها بعين الاعتبار عند التقييم وتقديم المقترحات.

لقد تم استلهام الجزء الأول من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لهذه السنة من العمل الأفقي للهيئات التنفيذية والاستشارية على مستوى بلورة السياسات العمومية والدفع بأوراش الإصلاح الكبرى. كما حاول التقرير أن يعكس أصداء النقاش الديمقراطي، خاصة حول القضايا المجتمعية المرتبطة بمواضيع الاقصاء والفوارق الاجتماعية واللامساواة، وهي محاور أصبحت تطرح بحدة في الفترة الراهنة، كما تم التأكيد عليها في مجموعة من الخطابات الملكية الأخيرة التي دعت بشكل جلي وصريح إلى التفكير وإمعان النظر في التحديات الحاضرة والمستقبلية لتطوير نموذج تنموي مغربي.

ومن هذا المنطلق وعلى غرار التقارير السابقة، يحاول تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2015 أن يلامس الانجازات والمكتسبات التي تحققت في ظل الدستور الجديد. كما يتطرق إلى أوجه القصور والثغرات المسجلة وبالتالي التطلع إلى الانتظارات لإتمام بناء الصرح المؤسساتي الجديد للمغرب. ويسعى تقرير هذه السنة كذلك، اعتمادا على المنهجية المتبعة لتقييم السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان، إلى إغناء تحليل وتقييم مختلف البرامج والمشاريع التي تشرف عليها الحكومة، وهي إجراءات ستساهم لا محالة في الدفع بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، إهتم التقرير بمسلسل الإعداد والمصادقة على القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يؤشر على مثال للصعوبة التي قد تواجه رفع التحديات المرتبطة بدينامية الإصلاحات التي يعرفها المغرب والتي تسعى إلى تحقيق متطلبات النجاعة والمساءلة في آن واحد وتستهدف في العمق الأخذ بمبادئ الإنصاف والمساواة ومواجهة آليات الإقصاء والتهميش.

وانسجاما مع المنهجية التدريجية والتراكمية المعتمدة منذ انطلاق تجربة ميزانية النوع الاجتماعي، تم إغناء النسخة الحالية من التقرير، عند التحليل الدقيق للسياسات القطاعية حسب الوزارات المعنية، بإضافة قطاعين وزاريين جديدين ليصل عدد القطاعات التي يشملها تقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي إلى 31 قطاعا.

وإجمالا، وعلى ضوء الترابطات الضمنية للمقاربتين الأفقية والقطاعية التي بينت مضامين التقرير سيبقى الإتجاه المؤسس لتحاليله وتطوراته متمسكا قدر الإمكان بذلك الطموح المتمثل في البحث المستمر والدؤوب عن الرؤية الاستراتيجية المنسجمة والمتكاملة الأطراف التي توفر الإطار الكفيل بضمان إلتقائية وانسجام السياسات العمومية، سعيا نحو تحقيق الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان في شموليتها وترابط مكوناتها وأجيالها لصالح المواطنات والمواطنين بدون أي تميز من أي نوع كان.

I. الولوج المتساوي والعادل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية: أهم الإنجازات وفرص التقدم

1. الجهود المبذولة لملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي الوطني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف المغرب

تبعا لالتزام المغرب بترسيخ الديمقراطية وتعزيز دولة القانون ودعم التنمية البشرية، تبقى مسألة حقوق الإنسان واحدة من أهم أولويات بلادنا. وعلى هذا الأساس، عمل المغرب على الانخراط في دينامية متواصلة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية التي توجت بإصدار دستور سنة 2011 الذي كرس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وأكد على ضمان الاستفادة من الحريات الأساسية. فقد عمل الدستور الجديد على إحداث وتعزيز العديد من هيئات الحكامة الجيدة وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، نذكر منها على الخصوص المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة العليا للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز...إلا أنه يبدو من الضروري اعتماد استراتيجية عمل مشتركة تضم جميع الجهات المعنية وترمي إلى ضمان تمتع النساء والرجال، على قدم المساواة، بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

1.1. الإطار التشريعي والتنظيمي: جهود متواصلة للملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

بهدف مواكبة المعايير الدولية للنهوض بحقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة الواردة في الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المغرب وفقا للدستور، تم خلال سنة 2014 اعتماد العديد من القوانين كما توجد أخرى في طور المصادقة. ويتعلق الأمر على الخصوص بـ :

- ✓ تعديل المادة 475 من القانون الجنائي[1] : بموجب هذا التعديل "من اختطف أو غرر بقاصر تقل سنه عن 18 سنة بدون استعمال عنف ولا تهديد ولا تدليس أو حاول ذلك، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 200 إلى 500 درهم". ويرمي هذا التعديل إلى حماية حقوق الفتيات القاصرات في حالة الاغتصاب.
- ✓ مصادقة المجلس الحكومي، في ماي 2014، على مشروع القانون رقم 83-13 المكمل للقانون رقم 77-03 الخاص بالاتصال السمعي البصري، ويهدف هذا المشروع إلى وضع مقتضيات لإلزام الفاعلين في القطاع بتعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ومحاربة الصور النمطية السلبية المبنية على أساس الجنس وحظر الإعلانات المهينة والتمييزية ضد النساء .
- ✓ مصادقة مجلس النواب في يونيو2014، على مشروع القانون رقم 87.13 الذي يوافق بموجبه المغرب على الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثانية والثلاثين المنعقدة في جنيف في 8 يونيو1949.
- ✓ موافقة مجلس النواب في يوليوز 2014 على مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13. وقد عمل المشروع الجديد على إدماج النوع الاجتماعي في المادتين 39 و48.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من مشاريع القوانين يجري إعدادها حاليا وسوف يتم عرضها للمصادقة خلال الأشهر المقبلة. ويتعلق الأمر بـ :

- ✓ مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء : قدمت المسودة الأولى للمشروع إلى مجلس الحكومة في 7 نونبر 2013. وتم فيما بعد إحداث لجنة وزارية برئاسة الوزير الأول وذلك بهدف دراسة ومراجعة المشروع. وقد كلفت اللجنة بإطلاق نقاش موسع حول هذا القانون مع الفاعلين المعنيين خصوصا جمعيات المجتمع المدني وإعداد نسخة نهائية للمشروع على ضوء نتائج هذه النقاشات.

---

[1] ظهير رقم 1-14-06 بتاريخ 20 ربيع الثاني 1435 (20 فبراير 2014) بإصدار القانون رقم 15-14 المغير والمتمم للفصل 475 من القانون الجنائي الصادر بظهير 1-59-413 بتاريخ 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) جريدة رسمية رقم 6240-1 بتاريخ 20 مارس 2014

[2] لمزيد من التفاصيل على مستوى النقطة 2 : إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية : مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة والتخطيط للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

- ✓ *مشروع قانون بشأن إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز:* سيتم إحداث هذه الهيئة وفق أحكام المادة 164 من الدستور. وستتكلف الهيئة بالعمل على ضمان احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في المادة 19 من الدستور، مع مراعاة الصلاحيات المخولة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- ✓ *مشروع قانون بشأن إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفل:* سيتم إحداث هذا المجلس بموجب المادة 32 من الدستور، وستوكل إليه مهمة تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وتقديم آراء استشارية في المجالات ذات الصلة وإثراء النقاش العمومي حول السياسات العمومية في هذا المجال.
- ✓ *مشروع قرار بشأن إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام:* يتعلق الأمر بهيئة ذات تكوين ثلاثي وتابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ويتكون المرصد من القطاعات الحكومية والفاعلين في المجتمع المدني وممثلي الإعلام ومراكز الأبحاث.

2.1. الاستفادة من الحقوق: نحو تعزيز مشاركة مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان في السياسات العمومية

رافق الإثراء المستمر للترسانة القانونية الوطنية بنصوص تهم تعزيز حماية حقوق المواطنات والمواطنين مواصلة الجهود المبذولة من قبل الهيئات التي تم إحداثها أو تعزيز صلاحياتها في الدستور لضمان الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين وعلى كرامتهم، وذلك وفقا للمرجعيات الدولية في هذا المجال.

1.2.1. المساواة بين الرجال والنساء والمناصفة ومحاربة التمييز في صلب اهتمامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بناء على الاختصاصات التي منحت له بمقتضى دستور سنة 2011، انخرط المجلس الوطني لحقوق الإنسان[3] في مجموعة من الأوراش مساهما بذلك في إرساء الآليات الكفيلة بترسيخ دولة الحق والقانون، حيث ينعم المواطنون والمواطنات بحقوقهم بشكل متساو وعادل. وتغطي تدخلات المجلس ثلاث مستويات : حماية حقوق الإنسان، والنهوض بها، وإثراء الفكر والحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى المستوى الترابي، يتوفر المجلس على 13 لجنة جهوية مكلفة بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان على المستوى الجهوي وكذا تلقي الشكايات الموجهة لها من قبل المواطنين والمرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبالنظر لمقتضيات دستور المملكة المغربية كدولة طرف في أهم آليات احترام حقوق الإنسان (اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...)، أن حماية والنهوض بحقوق المرأة تبقى رهينة الجهود المبذولة في مجال تعزيز الإجراءات المتخذة لمحاربة التمييز في القوانين ومكافحة العنف ضد المرأة وكذا فعالية الحقوق الممنوحة للمرأة على مستوى المشاركة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وهكذا، اعتمد المجلس مقاربة عمل تستهدف مأسسة المساواة بين الجنسين على مستوى برامجه وهيكلته. وتتفرع هذه المقاربة إلى محورين : المساهمة في توحيد وتنسيق الترسانة القانونية الوطنية والسياسات العمومية مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب ومع مقتضيات الدستور، وتعزيز المساواة بين الجنسين داخل المجلس.

ملاءمة الإطار القانوني والسياسات العمومية لمقتضيات الدستور وللمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب

تجدر الإشارة إلى أن أول مذكرة صادرة عن المجلس خصصت لآليات وضع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وهوما يترجم الأهمية التي يوليها المجلس للنهوض بالمساواة بين الجنسين على مستوى القوانين وعلى مستوى الواقع حيث يعتبر عمله في هذا المجال "أولوية الأولويات".

إحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

ارتكزت المذكرة المقدمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على نتائج دراسة تحليلية استهدفت تقديم مقترحات فيما يتعلق بالإطار القانوني للهيئة ومهامها واختصاصاتها وتكوينها وهيكلتها. كما نظم المجلس عدة

[3] المجلس الوطني لحقوق الإنسان هومؤسسة مستقلة، وفقا لمبادئ باريس، ويتكلف بالاستشارة والمراقبة وتقييم وضعية حقوق الإنسان وكذا إثراء الحوار في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك عبر مختلف ربوع التراب الوطني.

اجتماعات للتشاور تلتها مناظرة وطنية حول المساواة وعدم التمييز، في يونيو2012، وذلك بمشاركة ممثلين عن المؤسسات العمومية وعالم السياسة والمجتمع المدني وأكاديميين، وذلك بهدف المساهمة في النقاش العمومي المواكب لوضع آليات النهوض بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الدستور الجديد، وخاصة هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وهكذا تركزت أهم التوصيات المنبثقة عن الدراسة المنجزة واللقاءات المنعقدة على النقاط التالية:

- تمكين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز من وضع قانوني مستقل لتعزيز مصداقيتها. ويجب أن تتجسد هذه الاستقلالية على مستوى الاختصاصات والمهام والتكوين وطريقة الحكامة وكذا الموارد المالية والبشرية المتاحة للهيئة.
- تمكين الهيئة من إطار قانوني يتمحور بالخصوص حول التمييز المباشر وغير المباشر على أساس الجنس أوالنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشمل مجال اختصاص الهيئة كل وظائف حماية حقوق المرأة والنهوض بها.
- تعزيز التواجد الترابي للهيئة مع ضمان الانسجام والتكامل بين عمل الهيئة وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والنهوض بالإنصاف والعدالة الاجتماعية.

بلورة إطار قانوني داعم للنهوض بحقوق النساء والفتيات وحمايتها

يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية خاصة لوضع إطار قانوني يضمن النهوض بحقوق النساء والفتيات وحمايتها. وفي هذا الإطار، قدم المجلس في مارس 2014 مذكرة حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

وأكد المجلس من خلال هذه المذكرة على أهمية أن يأخذ مشروع القانون بعين الاعتبار المعايير العالمية المؤطرة للولوج إلى الحقوق ومحاربة كل أشكال التمييز، وأن يحدد تعريفا دقيقا للعنف ضد النساء والفتيات، وأن يحدد بشكل مفصل مسؤولية الدولة في مجال محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن يعمل على تحديد إجراءات حماية حقوق الضحايا والناجيات، ووصولهن إلى العدالة والتكفل بهن، وكذا تحديد التدابير الحمائية والوقائية.

كما أوردت المذكرة الحاجة الملحة إلى العمل على جعل ثقافة المساواة وحقوق الإنسان الإطار المهيكل للمنظومة التربوية بجميع مستوياتها، ووضع برامج تكوين إلزامية لفائدة المسؤولين عن تنفيذ هذا القانون، خصوصا، المشتغلين في المجال القضائي والأطباء الشرعيين والنفسيين والمساعدات الاجتماعيات...

وفي نفس السياق، يعتزم المجلس تقديم مقترحاته لتعديل المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة المتعلقة بالسن القانوني للزواج، وذلك اعتمادا على المعطيات الديمغرافية والسوسيولوجية المتوفرة، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حماية حقوق الطفل.

كماأصدر المجلس رأيا استشاريا بشأن مشروع القانون رقم 12-19 الذي يحدد شروط الخدمة في المنازل، حيث أوصى المجلس من خلال هذا الرأي باعتماد اتفاقية العمل اللائق على مستوى الخدمة في المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وبالنظر للضرر الذي تتسبب فيه الخدمة المنزلية بالنسبة لصحة الأطفال وسلامتهم، أوصى المجلس بتحديد سن الخدمة المنزلية في 18 سنة.

فضلا عن ذلك، وبهدف تعزيز الولوج العادل للنساء والرجال لأراضي الجموع، طالب المجلس السلطات المختصة بمراجعة ظهير 1919 الخاص بأراضي الجموع بهدف تمكين النساء المنتميات إلى بعض الجماعات المعنية من الحصول على الأراضي على قدم المساواة مع الرجال.

تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال المقاولة

في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الحوار متعدد الأطراف الذي عرفته سنة 2012 حول القضايا المتصلة بإدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات عمل المقاولات، اتخذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال سنتي 2013 و2014 مجموعة من التدابير الهادفة لإدماج بعد النوع الاجتماعي في خطط عمله. وهكذا، عمل المجلس على إنجاز دراسة حول الحقوق الأساسية في العمل مع التركيز على حقوق المرأة، وتنظيم أربع لقاءات عمل مع الجمعية المغربية لمفتشي الشغل بشأن مشروع قانون الصحة والسلامة في العمل، وإنجاز تقريرين عن وضعية

العمال في القطاع الفلاحي... وتوجت هذه التدابير بتكوين فريق عمل يعنى بالإعاقة والمناصفة داخل "لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات " التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

إصلاح العدالة، واحترام الحريات الفردية والنهوض بالحقوق الفردية للفئات الهشة وحمايتها: التحديات الكبرى التي يجب رفعها

بالنظر إلى اختصاصاته ومهامه، يعنى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل أساسي بورش إصلاح العدالة الذي يعتبر أحد أهم التحديات التي يتعين على المغرب رفعها. وهكذا، خصص المجلس عدة مذكرات وتقارير لتكريس ضمان المحاكمة العادلة، واستقلال القضاء، ومحاربة التعذيب، وضمان حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، وتحسين النظام الجنائي، خصوصا عبر اعتماد العقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه بمناسبة الحوار الوطني حول إصلاح العدالة، أصدر المجلس 11 منشورا بالإضافة إلى التقارير الموضوعاتية والآراء الاستشارية المتعلقة بمختلف مجالات العدالة، كما أصدر مذكرة حول الإطار القانوني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية تتضمن مقترحات بشأن ضمان استقلال المجلس والتمثيل العادل للنساء القاضيات.

وعلى مستوى النهوض بالحريات الفردية وحمايتها، اعتمد المجلس مذكرة حول حرية تكوين الجمعيات ويعمل حاليا على إعداد دراسة حول حرية التظاهر السلمي. كما يعمل المجلس على تعزيز الإطار القانوني للصحافة والنشر.

ويولي المجلس أهمية خاصة لحماية حقوق الفئات الهشة والنهوض بها (الأشخاص ذوي إعاقة، الأشخاص المعالجين بمؤسسات الأمراض العقلية والنفسية، والأطفال نزلاء دور الرعاية والمهاجرين) وذلك عبر المساهمة في وضع إطار قانوني ملائم يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والسياسات العمومية التي تلبي احتياجاتهم. ولأجل ذلك، دعا المجلس إلى الإسراع في إعداد قانون-إطار لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة بناء على مقاربة تشاركية ومندمجة، وكذا إصدار إطار تشريعي جديد ينظم المؤسسات الاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية، ومراجعة قانون المسطرة الجنائية وذلك بهدف تطوير الإطار القانوني للقاصرين في وضعية نزاع مع القانون. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار حرصه على الحفاظ على روح احترام حقوق الإنسان في السياسة الجديدة للهجرة ببلادنا، دعا المجلس إلى الإسراع في إصدار قانون خاص بالمهاجرين واللاجئين، وقانون الاتجار بالبشر، وإعداد قانون الهجرة ونصوصه التطبيقية مع إشراك جمعيات المجتمع المدني.

النهوض بالمناصفة وتعزيز القدرات في مجال المساواة بين الجنسين داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وعلى المستوى المؤسساتي، تطلب تفعيل جميع هذه الإجراءات إحداث مجموعة عمل دائمة خاصة بالمناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان. وتتكلف هذه المجموعة بمراقبة تفعيل مختلف الحقوق الفئوية وتقديم استشارات تمكن من ضمان إدماج مبادئ المساواة والإنصاف في السياسات العمومية. كما أن المجموعات الأخرى التي تم إحداثها مدعوة لمراعاة بعد النوع الاجتماعي كمكون أساسي وأفقي لمجالات تدخلها.

ومن حيث الموارد البشرية، تم الوصول إلى المناصفة بشكل مهم داخل هياكل المجلس. حيث تبلغ نسبة النساء العاملات بالمجلس 55% من مجموع العاملين. وبالنسبة لحصة النساء على مستوى مناصب المسؤولية، فتبلغ 50% على المستوى المركزي و30% فقط على مستوى اللجان الجهوية.

وبالنسبة لأعضاء المجلس، تمثل النساء 41% على المستوى المركزي و38% على المستوى الجهوي. وبخصوص نسبة النساء عضوات المجلس في مناصب عليا (مناصب المنسقات والمقررات)، فبلغت 50% في المجموعات الدائمة. في حين تشغل 30% من النساء منصب رئيس لجنة جهوية.

وعلى مستوى تعزيز القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، أطلق المجلس منذ سنة 2012 عدة دورات تكوينية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ويتمحور هذا البرنامج، الذي يستفيد منه أعضاء المجلس على المستوى المركزي والجهوي، حول المساواة ومحاربة التمييز.

2.2.1. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان: آلية عمل مستمر لإدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان هي هيئة حكومية تابعة للوزير الأول أحدثت سنة 2011. وتتكلف المندوبية بإعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، واتخاذ كل مبادرة من شأنها تعزيز التقيد بحقوق الإنسان في إطار تنفيذ السياسات العمومية. كما تتكلف المندوبية بتنسيق علاقات المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإعداد وتقديم التقارير الوطنية إلى أجهزة المعاهدات، وتنظيم زيارات للمقررين الخاصين، والسهر على تتبع التوصيات والملاحظات المترتبة عن فحص التقارير الوطنية من لدن أجهزة المعاهدات المذكورة، وكذا الرد على طلبات المعلومات المتعلقة بوضعية حقوق الإنسان الموجهة لبلادنا.

وخلال الفترة 2013-2014، قامت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة التي تندرج ضمن استراتيجيتها للفترة 2012-2016. ويتعلق الأمر على الخصوص بـ :

- ***إعداد وتقديم التقارير الأولية والدورية إلى هيئات المعاهدات:***

- تميزت سنة 2013 بإعداد وتقديم التقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي أبريل 2013، قامت المندوبية بإرسال التقرير الأولي الخاص بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم التقرير الأولي للمغرب بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في شتنبر من نفس السنة.
- وتميزت سنة 2014 بدورها بإعداد التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وكذا التقرير الأولي حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد عرضت هذه التقارير بجنيف في 3 شتنبر.

- ***إعداد التقرير الوطني المرحلي بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل*** : تم إعداد هذا التقرير وفق مقاربة تشاركية وتشاورية شاركت فيها جميع الهيئات المعنية، مع الاستفادة من دعم وكالات الأمم المتحدة المعتمدة بالمغرب، وذلك في إطار الاتفاقية الموقعة مع منظومة الأمم المتحدة في شتنبر 2013. وقد قدم هذا التقرير، الذي أعد بناء على التزام طوعي من المملكة المغربية، إلى مجلس حقوق الإنسان في ماي 2014.
- ***تنسيق التفاعل مع الإجراءات الخاصة***[4]: في هذا السياق، عملت المندوبية على تنسيق زيارة المقررة الخاصة المعنية بمسألة الإتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال من 17 إلى 21 يونيو2013. كما نسقت الزيارة التي قام بها الفريق المعني بالاعتقال التعسفي خلال الفترة من 9 إلى 18 دجنبر 2013. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب استقبل في ماي 2014 السيدة نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة. والتي أكدت خلال زيارتها على الأشواط المهمة التي قطعها المغرب في مجال ضمان حماية أكبر لحقوق الإنسان والنهوض بها.
- ***ملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية***: في هذا الإطار عملت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان على توقيع شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة ترمي إلى تعزيز قدرات مختلف الفاعلين في المجال التشريعي على مستوى ملاءمة النصوص القانونية مع المعايير والأحكام الدولية والمقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق النساء على وجه الخصوص.

- ويستند هذا البرنامج على تعزيز اعتماد مقاربة حقوق الإنسان من قبل مختلف المتدخلين في المجال التشريعي بهدف إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل الإصلاحات القانونية والمؤسساتية، وتعزيز ملاءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق النساء.

---

[4] منذ سنة 2000، شهد المغرب زيارة 9 إجراءات خاصة للأمم المتحدة، وذلك بدعوة من حكومة المملكة المغربية التي تحرص على جعل هذه الزيارات إحدى "الممارسات الفضلى" في مجال حقوق الإنسان.

- تتلخص الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج في تنظيم دورات تكوينية لفائدة 84 مسؤولا قانونيا من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية الفاعلة في المجالات المرتبطة بملاءمة القوانين الوطنية مع أحكام اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. كما يجري حاليا إعداد دليل قانوني لفائدة المسؤولين عن الشؤون القانونية في القطاعات الوزارية. ويوضح هذا الدليل الطرق التي يجب اتباعها بهدف إدماج احترام حقوق المرأة ومكافحة كل أشكال التمييز في إعداد ومراجعة النصوص القانونية.

وبالنظر لكل ما سبق، تندرج التدابير المتخذة في مجال احترام حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء في إطار دينامية متكاملة ومتواصلة، تميزت بإطلاق العديد من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية الرامية إلى إرساء الأسس اللازمة لضمان التمتع الكامل للنساء والرجال بحقوقهم سواء على مستوى القوانين أو الممارسة. غير أنه يجب التأكيد على أنه في ضوء هذا السياق وفي ظل التزامات المغرب تجاه الآليات الدولية لاحترام حقوق المرأة، وخصوصا اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، أصبح من الضروري تسريع وتيرة تفعيل هذه الإصلاحات، خاصة تلك المتعلقة بإحداث الهيئة العليا للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

2. إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية: مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي في ممارسات البرمجة والتخطيط بالنسبة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية

يندرج إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية في إطار الدينامية التي أطلقها المغرب بهدف تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وكفاءة وفعالية العمل العمومي. كما يندرج هذا الإصلاح في إطار الفصل 75 من الدستور الذي يدعو السلطات العمومية إلى تدعيم كفاءة التدبير العمومي، وإرساء المبادئ والقواعد المالية المتعلقة بالتوازن المالي لقانون المالية، ووضع مجموعة من القواعد الرامية إلى تحسين شفافية المالية العمومية، وتعزيز دور البرلمان في مناقشة الميزانية والرقابة على المالية العمومية.

وعرف مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية عدة محطات تميزت بإعداد وزارة الاقتصاد والمالية لمشروع أولي يهم المحاور الكبرى للإصلاح. وتم بعد ذلك إثراء المشروع بتعليقات وملاحظات تمخضت عن النقاشات التي عرفتها لجان المالية في غرفتي البرلمان وتلك التي عبر عنها الكتاب العامون لمختلف القطاعات الوزارية. وفي الثالث من يناير 2014، تمت الموافقة على المشروع رقم 130-13 لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من قبل المجلس الحكومي ثم بعد ذلك من قبل المجلس الوزاري في 20 يناير 2014. وقد تم تدارس المشروع من قبل أعضاء لجنة المالية بمجلس النواب حيث وافقت عليه اللجنة في يونيو2014. ويوجد المشروع حاليا قيد الدرس في مجلس المستشارين.

المحاور الأساسية لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يهدف إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، كما صادق عليه مجلس النواب، إلى وضع الأسس الضرورية لبلوغ ميزانية مفهومة وواضحة، وضمان مراقبة أكبر لتنفيذ السياسات القطاعية، وفهم أفضل للنتائج المرجو بلوغها، وتحديد أدق لمسؤوليات مختلف المتدخلين، ووضع آليات للتدبير في خدمة التنمية ورفاهية المواطنين.

ولبلوغ هذه الأهداف، ركز إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على الانتقال إلى برمجة للميزانية تمتد على ثلاث سنوات يتم تحيينها سنويا. وهكذا، سيكون على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية إعداد إطار متوسط الأجل للنفقات القطاعية.

وإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الحاجة إلى استخدام بنية ميزانية أكثر وضوحا، سيتم هيكلة الميزانيات بناء على برامج تغطي مجموعة من المشاريع أوالأعمال التي تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي. ويستوجب هذا التصنيف برمجة أفضل للميزانيات القطاعية مع ملاءمتها للتدبير المرتكز على الوسائل/الموارد. وفي السياق نفسه، ومراعاة لأحكام الدستور التي تدعوإلى تعزيز آليات الحكامة الجيدة والمساءلة، يجب مصاحبة أي برنامج تابع لأي وزارة أومؤسسة عمومية بأهداف ومؤشرات مرقمة ومحددة جيدا تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، وذلك بهدف ضمان مراقبة أفضل لتحقيق النتائج المتوقعة وتقييم التكاليف المعتمدة.

وفي هذا الإطار، يجب على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية أن تقدم للبرلمان مشروعا وزاريا للنجاعة يضم عرض الإستراتيجية العامة للقطاع، والبرامج الموضوعة، والموارد المخصصة، والأهداف المسطرة التي ترافقها مؤشرات مرقمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على كل وزارة إعداد تقرير للنجاعة يرافق مشروع قانون

التصفية للسنة. ويقارن هذا التقرير الإنجازات المحققة مع التوقعات الأولية لكل برنامج ويقدم شروحا حول الفوارق المسجلة. وتتكلف وزارة الاقتصاد والمالية بتجميع تقارير النجاعة لمختلف الوزارات في تقرير موحد قصد عرضه على أنظار البرلمان بمناسبة دراسة مشروع قانون التصفية.

وبناء على مقتضيات دستور 2011 المتعلقة بتعزيز العلاقة بين الحكومة والبرلمان، أكد مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية على تقديم نتائج السنة المالية للستة أشهر الأولى من السنة، في أجل أقصاه نهاية شهر يوليوز من كل سنة، وذلك بهدف بدء المناقشات حول فعالية التوجيهات الميزاناتية المعتمدة والتوجيهات المرتقبة.

مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية: الإدماج التلقائي لمقاربة النوع الاجتماعي في الممارسات المتعلقة بالبرمجة والتخطيط

أدمج مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية مقاربة النوع الاجتماعي في المادة 39 التي أكدت على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برمجة القطاعات الوزارية وفي مسلسل التتبع والتقييم. كما تمت الإشارة إلى مقاربة النوع الاجتماعي في المادة 48 المتعلقة بالتصويت على مشروع قانون المالية وتم تعديلها من قبل مجلس النواب.

وتنص **المادة 39** على أن "البرنامج عبارة عن مجموعة متناسقة من المشاريع أوالعمليات التابعة لنفس الوزارة أوالمؤسسة تقرن به أهداف محددة وفق غايات ذات منفعة عامة، وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها والتي ستخضع للتقييم قصد التحقق من شروط الفعالية والنجاعة والجودة المرتبطة بالإنجازات. وتدرج الأهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج معين ضمن المشروع الوزاري لنجاعة الأداء المنجز من طرف الوزارة أوالمؤسسة المعنية. ويودع هذا المشروع لدى اللجنة البرلمانية المعنية رفقة مشروع ميزانية الوزارة أوالمؤسسة المذكورة". وسيمكن كل ذلك من تعزيز المساءلة بالنظر إلى الالتزامات المتخذة خصوصا في مجال دعم المساواة بين الجنسين.

وحددت **المادة 48** مختلف التقارير المصاحبة لمشروع قانون المالية ومن ضمنها تقرير النوع الاجتماعي. وقد كرس مشروع الإصلاح، كما صادق عليه مجلس النواب، تقرير النوع الاجتماعي كأداة أساسية لتقييم مراعاة السياسات العمومية للنوع الاجتماعي.

ولهذا الغرض، تقترح النسخة الحالية من التقرير، بالنسبة لمختلف القطاعات الحكومية، مجموعة من مؤشرات الأهداف التي تراعي النوع الاجتماعي والمرتبطة بالبرامج الموضوعة من قبل هذه القطاعات والتي تعتبر مهمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين (الملحق2). وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه وبالنظر للمقتضيات الجديدة لمشروع الإصلاح، فإن القطاعات الوزارية مدعوة إلى تطوير أنظمتها المعلوماتية وإغنائها بالمعطيات المرتبطة بالنوع الاجتماعي بانتظام قصد التمكن من تطوير مؤشرات أداء مرتبطة بالنوع الاجتماعي كفيلة بضمان تتبع وتقييم آثار البرامج الموضوعة من قبل القطاعات الوزارية على النوع الاجتماعي وبالتالي تقييم وتبرير التكاليف التي تتم تعبئتها.

التطبيق والاعتماد التدريجي لأحكام إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

يرتكز تنفيذ مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية حول جدول زمني يمتد على مدى خمس سنوات مع الإدماج التدريجي لأحكام نص المشروع ابتداء من السنة التي تلي سنة نشره بالجريدة الرسمية.

وهكذا، تم خلال سنة 2014 إطلاق المرحلة التجريبية الأولى لأربع وزارات هي وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة التربية الوطنية والمندوبية السامية للمياه والغابات. وقد اعتمدت هذه القطاعات الهيكلة الجديدة المرتكزة على برامج وأهداف تقاس بمؤشرات أداء كما أعدت مشروع نجاعة الأداء.

كما ستنضاف خمس قطاعات ووزارية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2015. ويتعلق الأمر بوزارة العدل والحريات ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون ووزارة الأشغال العمومية والنقل واللوجستيك ووزارة التعليم العالي والتكوين المهني.

3. إنجازات مهمة في مجال احترام حقوق النساء بالرغم من وجود تحديات كبرى يتعين رفعها

وفق أحكام القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، فالمؤسسات العمومية مطالبة بإدماج بعد النوع الاجتماعي في عملية التخطيط والبرمجة، مما سيساهم بشكل كبير في تعزيز وصول المرأة إلى حقوقها المدنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ومع ذلك، فمن الضروري وضع آلية تنفيذية لضمان عمل منسق بين مختلف المتدخلين.

1.3. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

تشكل الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، المعتمد من قبل المجلس الحكومي في 6 يونيو 2013، قاعدة وطنية مشتركة من الإجراءات الرامية إلى تحقيق التقارب بين مختلف المبادرات الرامية إلى إدماج المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية وبرامج التنمية وتعزيز الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية. كما يعتبر استجابة لمتطلبات تزويد المغرب بإطار مؤسساتي يغطي بطريقة منسقة ومهيكلة جميع البرامج والأنشطة التي تعتمدها الوزارات (تشارك 32 وزارة في الخطة الحكومية للمساواة) لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويتم تنسيق هذه الخطة من قبل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، انخرطت الوزارة، بشراكة مع الوزارات المعنية، في مشاريع كبرى تتعلق بحماية وتعزيز حقوق المرأة. وهكذا، في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، تهم الإجراءات المعتمدة على وجه الخصوص :

- ***الترابط المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة***: تطلب تفعيل الخطة الحكومية للمساواة، خلق لجنة وزارية قيادية من خلال المرسوم (رقم 2-13-495) لتتبع مراحل تقدم الخطة وتنسيق وتوجيه سياسة الحكومة في مجال الإنصاف والمساواة بين الجنسين، كما أنشأت لجنة تقنية مشتركة ما بين الوزارات تتألف من ممثل (ة) عن مختلف الوزارات. ومن أجل تتبع معلوماتي للخطة الحكومية للمساواة، وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية تطبيقا معلوماتيا لرصد الإجراءات المتخذة في إطار الخطة الحكومية للمساواة، يسمح لكل وزارة بتتبع التقدم المحرز من أجل تحقيق أهدافها. وأثار تبادل المعلومات فيما بين الوزارات، بخصوص تفعيل الخطة الحكومية للمساواة، ضرورة مواكبة الفرق المكلفة بتفعيل الإجراءات التي تهم إداراتهم. ولهذه الغاية، نظمت الوزارة عدة لقاءات تكوينية لفائدة المشرفين على تفعيل تتبع الخطة الحكومية للمساواة، همت البعد الشمولي للنوع الاجتماعي والتخطيط الاستراتيجي لإدماج بعد النوع الاجتماعي.
وفي إطار نشر ثقافة المساواة، أدرجت كذلك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المساواة بين الجنسين في تنفيذ إستراتيجية عملها من خلال الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في مناهج التعليم التقليدية، وبرنامج محوالأمية في مساجد المملكة والبرنامج التكويني[5].

وفي نفس السياق، واصلت وزارة الاتصال جهودها في الفترة 2012-2014، لتعزيز وتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، من خلال إدراج أحكام تتعلق بتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام في دفاتر التحملات الجديدة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد-القناة الثانية (أحكام صريحة لمحاربة رسائل التحفيز على العنف أو التمييز ضد المرأة، وتقوية صورة المرأة المغربية وتعزيز مشاركة المرأة في البرامج الحوارية ...). وفي هذا الاتجاه، تجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أعدت خلال سنة 2013 مدونة سلوك تلزم الهيئة المذكورة باحترام مقاربة "النوع الاجتماعي" في برامجها، وتعزيز اندماجها في الممارسة المهنية لموظفيها، من خلال برامج موضوعاتية مخصصة لظروف ووضعية المرأة. كما أعدت صورياد-القناة الثانية خلال سنة 2014 ميثاقا داخليا لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، يلزمها بتوفير جميع الوسائل والآليات المتاحة لتعزيز صورة المرأة.

وتم تتويج هذه الجهود باعتماد المجلس الحكومي،في ماي 2014، لمشروع تعديل القانون السمعي البصري رقم 77-03، الذي يهدف إلى محاربة الصور النمطية للمرأة ويمنع التمييز أوالحط من كرامتها في وسائل الإعلام.

- ***مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة***: تعززت الأسس القانونية الخاصة بمحاربة جميع أشكال العنف ضد المرأة، من خلال القانون رقم 103-13، الذي أعدته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بتعاون مع وزارة العدل والحريات، الذي تم عرضه على المجلس الحكومي في 7 نونبر 2013. وتم تشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة لدراسة مشروع القانون في ضوء النتائج المحصل عليها من عملية التشاور مع جميع المتدخلين.

[5] يجب الاشارة إلى أن جلالة الملك أعطى تعليماته لزيادة عدد المرشدات المستفيدات من التكوين من 50 إلى 100 مرشدة سنويا، وذلك إبتداء من سنة 2015.

أما بالنسبة لإنشاء هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، فقد خلقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2013، لجنة علمية مكونة من 15 خبيرة وخبير في مختلف الميادين (العدل والعلوم الاجتماعية والاقتصاد ...). وبعد عملية تشاور (تلقت اللجنة 82 مقترحا من طرف الفاعلين الحكوميين والمجتمع المدني)، أعدت اللجنة تقريرا يحدد الشكل التنظيمي والوظيفي للجنة ونص القانون الذي ينشؤها. وفي هذا السياق، انتهت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية من صياغة مشروع قانون لعرضه على المجلس الحكومي لاعتماده بعد إغنائه بآراء جميع المتدخلين في هذا الميدان.

كما تعمل الوزارة على إعادة صياغة وتفعيل مشروع إنشاء نظام معلومات مؤسساتي عن العنف ضد النساء[6]. وللقيام بذلك، تم وضع تطبيق على الصعيدين الوطني والإقليمي وتم منح الأجهزة المعلوماتية اللازمة للشركاء المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت ورشات لتقوية القدرات لفائدة 320 شخصا ينتمون لإدارات الأمن الوطني والدرك الملكي ووزارة العدل والحريات ووزارة الصحة.

ومن حيث رعاية النساء والأطفال ضحايا العنف، واصلت وزارة العدل والحريات تطوير مشروع تحسين الأداء القضائي في خدمة المواطنين الذي يهدف أساسا إلى تعزيز قدرة القطاع القضائي على توفير خدماته، للمواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص، في الوقت المناسب وبشكل فعال وشفاف، من خلال قيادتها لمسلسل إصلاح تشاركي يشمل القضاة والموظفين الإداريين والأعوان القضائيين ومرتادي المحاكم الذين تم اختيارهم من منطقة المشروع. وعمدت الوزارة كذلك إلى تجهيز مقرات مجموعة من خلايا رعاية النساء والأطفال في المحاكم لتسهيل ولوج النساء للعدالة (تم تجهيز33 محكمة بمقرات لاستقبال النساء والأطفال). كما شرعت الوزارة في تكوين وتحسين قدرات موظفي النظام القضائي من خلال تنظيم دورات للتكوين المستمر خاصة بالرعاية القضائية للنساء الأطفال[7].

ومن أجل تقوية التكامل بين المتدخلين الرئيسيين في مجال رعاية النساء والأطفال على المستوى الإقليمي، انخرطت وزارة العدل والحريات في مواكبة إعداد المخططات المحلية[8] لرعاية النساء والأطفال في إطار عملية منسقة وتشاركية تضم جميع الشركاء العاملين في مجال حماية النساء والأطفال.

وفي إطار إجراءات الخطة الحكومية للمساواة، ومن أجل تقوية حقوق المرأة من خلال تعزيز فرص ولوجها للوظيفة العمومية ولمواقع صنع القرار، تواصل الشبكة ما بين الوزارية للتشاور من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خطة عملها. وعلى الصعيد التنظيمي، تميزت سنة 2014 بمأسسة الشبكة ما بين الوزارية للتشاور من خلال رسائل مهام شخصية موقعة من قبل وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة تم إرسالها إلى جميع ممثلي الوزارات المكونة للشبكة، وبإنشاء ثلاث لجان فرعية تابعة لها[9]. كما شهدت سنة 2014 إنشاء مرصد النوع الاجتماعي في الوظيفة العمومية، في 31 مارس، وإطلاق دراسة حول وضع إستراتيجية مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية[10].

ورغم الجهود المبذولة لتعزيز دور المرأة في الوظيفة العمومية، يظل تمثيل المرأة في المناصب العليا للمسؤولية منخفضا جدا مقارنة بالرجال، حيث أن هذا المعدل أظهر تطورا بطيئا نسبيا من 10% سنة 2001 إلى 16% سنة 2013، بزيادة قدرها ست نقاط مئوية خلال 12 سنة. نلاحظ أن ما يقارب 88,3% من النساء المسؤولات تشغل منصب رئيس مصلحة ورئيس قسم في حين لا تتجاوز نسبة النساء في مناصب كاتب عام ومديرة 6% و11% على التوالي. ويبدو بالتالي من الضروري بذل المزيد من الجهود لتعزيز وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار سواء على صعيد الإدارات المركزية أوالإدارات الإقليمية.

وفي نفس السياق الفكري، واستجابة للالتزامات المعتمدة في إطار الخطة الحكومية للمساواة التي تعتبر تتويجا لمسلسل بدأ منذ سنة 2002، تميزت سنة 2014 بتقدم كبير من خلال مأسسة ميزانية النوع الاجتماعي. فقد تم تعزيز التعميم المنهجي لبعد النوع الاجتماعي في عملية البرمجة والتخطيط على مستوى جميع الوزارات من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الذي اعتمده المجلس الحكومي في يناير 2014 وصادق عليه

---

[6] يهدف هذا النظام إلى وضع مرجع مؤسساتي لجمع المعطيات وتتبع وتقييم ظاهرة العنف.

[7] استفاد من هذا التكوين 500 قاضي و180 مسؤول عن مكاتب الضبط و148 مساعدة اجتماعية. وتم إعداد دليل قضائي من أجل تطوير تقنيات الاستماع لفائدة أعضاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

[8] تم اختيار 5 مناطق تجريبية لهذا الغرض هي: وجدة وفاس وطنجة ومراكش وبني ملال.

[9] لجنة مكلفة بالبرمجة والشراكة، وأخرى تهتم بالتتبع والتقييم والثالثة بالإعلام والتوثيق والاتصال. ومهمة كل لجنة المساهمة في إنجاز الأعمال المعتمدة في برنامج عمل الشبكة ما بين الوزارية للتشاور للمرحلة 2013-2015.

[10] تتجلى أهداف هذه الدراسة في مواكبة المجلس من أجل إدماج مبدأ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل عملية إصلاح الإدارة العمومية التي اعتمدتها وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.

مجلس النواب في يونيو2014 وهو قيد المناقشة في مجلس المستشارين حاليا. ويدمج الإصلاح المقترح بعد النوع الاجتماعي في المادتين 39 و48.وعليه، يجب أن يرتبط كل برنامج وزارة أومؤسسة معينة بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة تسمح بقياس النتائج المحققة مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

وفي سياق تعزيز التنفيذ الملائم لميزانية النوع الاجتماعي، وبعد إنشاء مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي في فبراير 2013 وتوقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في يونيو2013، لتنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار خطة عمل المركز، بدأت الأنشطة الفعلية للمركز خلال سنة 2014، حيث عقدت عدة اجتماعات انبثقت عنها خطة عمل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014. ومن المقرر أيضا القيام بالعديد من الأنشطة خلال السنة الجارية 2014 تهم التركيبة التنظيمية للمركز (التركيبة المالية ورصد موارد الميزانية، وتحديد مؤهلات التوظيف، وتنظيم مقابلات التوظيف، ...)، وتنظيم ورش عمل لتقوية القدرات، بالإضافة إلى إقامة أولى الشراكات مع المؤسسات الأخرى العاملة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. ... ونشير في هذا الاطار، إلى عقد اجتماع دولي من أجل إنشاء شبكة "الحكامة المختلطة بين الجنسين بحوض المتوسط" في ماي 2014 بشراكة بين الوكالة الدولية للمساعدة التقنية والتعاون في مجال التكنولوجيات الاقتصادية والمالية ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي. هذه الشبكة تتألف من النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية عليا بالدول المتوسطية وتهدف إلى تشجيع وصول المرأة إلى المناصب العليا في الإدارات العمومية من خلال اتخاذ إجراءات لتطوير الكفاءات والقدرات عبر تنظيم دورات للتوعية والتكوين وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

وعلى هامش الاجتماعات الدورية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة، شاركت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية في الاجتماع الذي عقد في 13 أبريل 2014، والرامي إلى خلق مجموعة عمل تتألف من وزراء المالية من أجل تمويل المساواة بين الجنسين.

وكللت الجهود المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية على مستوى التنفيذ والرصد الجيد لميزانية النوع الاجتماعي بحصولها، في يونيوالأخير،على جائزة التفوق في مجال الوظيفة العمومية (الفئة الرابعة الخاصة بالجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين) التي تمنحها الأمم المتحدة.

2.3. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

انخرط المغرب في عدة مشاريع من أجل تحسين الولوج للتعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية الأساسية (الماء، الكهرباء، الطرق والطرق السيارة، الربط بشبكة التطهير...). وقد تم تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الصدد، غير أنه لا تزال هناك تحديات يجب تجاوزها والتي تتعلق باستفادة النساء بشكل متساو مع الرجال من هذه الحقوق. حيث أن برامج السكن والتجهيز وغيرها مطالبة بإدراج بعد النوع الاجتماعي عن طريق إغناء وتزويد نظم معلومات القطاعات المعنية بطريقة منتظمة بمعلومات تراعي النوع الاجتماعي.

إن الاستراتيجية التي تبناها قطاع التعليم الوطني تعتبر تكافؤ الفرص في الولوج للتعليم مكونا أفقيا وشرطا أساسيا لبلوغ الأهداف المتوخاة على المستوى الكمي والكيفي بالنسبة لجميع مستويات التعليم بالعالم القروي والحضري.

وقد ترجمت مختلف المجهودات المبذولة في هذا الإطار، بتعاون بين جميع الفاعلين في مجال التعليم، بتحسن ملموس لمؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي على الصعيد الوطني، حيث انتقل من 0,84 خلال الموسم الدراسي 2000-2001 إلى 0,91 (91 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس) خلال 2013-2014، أي بزيادة 7 نقط مئوية، مما يعكس شبه تكافؤ بين الجنسين في الولوج للتعليم الابتدائي. وانتقل هذا المؤشر بالعالم القروي من 0,76 إلى 0,90 (90 فتاة ممدرسة مقابل 100 فتى ممدرس)، أي بزيادة 14 نقطة مئوية.

وخلال نفس الفترة، ارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الإعدادي العمومي من 0,75 ليصل 0,80، مسجلا بذلك ارتفاعا بخمس نقط مئوية. وبالمناطق القروية، انتقل هذا المؤشر من 0,42 إلى 0,62 أي ما يعادل زيادة بحوالي 20 نقطة مئوية.

وفي ما يخص التعليم الثانوي التأهيلي، بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين على الصعيد الوطني 0,91 خلال الموسم 2013-2014 مقابل 0,85 خلال الموسم 2000-2001 ، أي بارتفاع بحوالي 6 نقط مئوية. وبالوسط القروي بلغت هذه الزيادة 18 نقطة مئوية (من 0,48 إلى 0,66).

وبالرغم من الجهود المبذولة، تبقى نسبة الهدر المدرسي في التعليم مرتفعة لدى الفتيات (2,7%)، مقارنة مع الفتيان (1,2%)، ومتجاوزة المتوسط الوطني (1,9%) بنسبة 0,8 نقطة مئوية. وبلغت نسبة الهدر المدرسي خلال الموسم 2012-2013 في التعليم الثانوي، 9,3 % على الصعيد الوطني مع تسجيل نسبة أكبر لدى الفتيان (10,6% مقابل 7,6% بالنسبة للفتيات). كما بقيت نسبة الهدر المدرسي في التعليم الثانوي التأهيلي مرتفعة بالرغم من التراجع الكبير المسجل بين الموسمين 2010-2011 و2012-2013، منتقلا إجمالا من 11% إلى 8,7%، ومن 11,4% إلى 8,4% بالنسبة للفتيات ومن 10,7% إلى 8,9% بالنسبة للفتيان.

وبخصوص حق المرأة في التعلم، فقد حقق المغرب تقدما ملحوظا خلال السنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية لدى هذه الفئة. إلا أنه رغم التقدم المسجل في مجال محاربة الأمية، تظل النساء أكثر عرضة لهذه الآفة حيث بلغت نسبة الأمية 37% سنة 2012 لدى النساء مقابل 25% لدى الرجال. كذلك الأمر بالنسبة للوسط القروي حيث أن نسبة النساء اللواتي يعانين من الأمية وصلت 55% سنة 2012[11].

وفي مجال الولوج إلى التعليم العالي، تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وهوما يؤكده معدل التأنيث الذي تجاوز 50% في بعض الشعب، خاصة في طب الأسنان (74%) وشعب التجارة والتسيير (63%). ومن أجل تعزيز هذه المكتسبات، تم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي عند وضع إستراتيجية عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر خلال الفترة 2013-2016 وذلك من خلال عدة مشاريع وأنشطة تهدف إلى منح الطلبة والطالبات نفس ظروف التكوين ونفس الفرص من أجل ضمان نفس الحظوظ في النجاح والإدماج المهني.

وفي مجال الولوج العادل للخدمات الصحية، تتابع وزارة الصحة مجهوداتها لتفعيل إستراتيجيتها القطاعية 2012-2013 عبر اتخاذ عدة إجراءات ذات أهمية كبرى. فمن أجل تحسين الولوج للأدوية، خاصة لدى الفئات المعوزة، عملت الوزارة على خفض أثمنة ما يزيد عن 1570 دواء (أي 30% من الأدوية التي تباع بالمغرب) مع تخفيض مهم في أثمنة أدوية علاج السرطان. وفي مجال التغطية الصحية، ساهم استمرار الجهود لتعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين من بلوغ 7,28 ملايين مستفيد بتاريخ 22 غشت 2014، أي ما يعادل نسبة تغطية تبلغ 86%. أما بالنسبة للتأمين الصحي الإجباري، فإن الرهانات الكبرى تتجسد في تعميمه على فئتي الطلبة وعلى أصحاب المهن الحرة واللتان تمثلان 38% من الساكنة المعنية.

أما فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات عند الولادة ووفيات الأطفال، فقد استمرت الجهود في اتجاه تحسين تتبع الحمل والولادة مجانا وذلك من أجل تقليل عوامل الخطر. وترجمت هذه المجهودات بتحسن نسبة النساء اللواتي تلقين علاجات ما قبل الولادة لتصل إلى 77,1% على الصعيد الوطني خلال سنة 2011 (91,6% بالوسط الحضري مقابل 62,7% فقط بالوسط القروي). وبالنسبة للعلاجات ما بعد الوضع، فإن هذه النسبة بلغت 22% سنة 2011. وبخصوص الولادات التي أشرفت عليها الأطر الصحية المؤهلة، فقد بلغت 73,6% على المستوى الوطني سنة 2011 (63% سنة 2004).

وبذلك يكون معدل وفيات الأمهات عند الولادة قد انخفض بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الأخيرة، ليسجل 112 حالة وفاة اكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010 حسب البحث الوطني الديموغرافي 2009-2010، أي بتراجع بنسبة 50,7% مقارنة ب 2003-2004 مع وجود فوارق مهمة حسب وسط الإقامة (73 لكل 100.000 ولادة حية في الوسط الحضري مقابل 148 لكل 100.000 ولادة حية في الوسط القروي).

وبالنسبة لمعدل وفيات الأطفال دون السنة ومعدل وفيات الأطفال ما بين سنة و5 سنوات، فقد واصلوا انخفاضهم. حيث تراجع الأول بنسبة 28% خلال السبع سنوات الأخيرة، منتقلا من 40 وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2003 إلى 28,8 للألف سنة 2011. أما فيما يخص معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات فقد تقلص أيضا من 47 للألف سنة 2003-2004 إلى 30,5 للألف سنة 2011، أي بانخفاض يناهز 35%.

ويعتبر الحصول على سكن لائق من أولويات العمل الحكومي. وهكذا، تم وضع عدة برامج تهدف إلى حل معضلة تفشي السكن غير اللائق، خصوصا مدن الصفيح وكذا تشجيع السكن الاجتماعي. ومنذ انطلاق برنامج "مدن بدون صفيح" سنة 2004، تم الإعلان عن 48 مدينة بدون صفيح ضمن 85 مدينة يستهدفها البرنامج.

11 وتجدر الإشارة إلى أن نسب الأمية، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط (36,7% على الصعيد الوطني و25,3% لدى الرجال 47,6%لدى النساء) تختلف عن تلك التي أعلنتها مديرية محاربة الأمية.

وهكذا، بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج 362.319 أسرة، لتنخفض نسبة الساكنة التي تعيش في دور الصفيح إلى 3% متم يونيو2013 مقابل 8,2% سنة 2004.

أما بخصوص الولوج إلى السكن اللائق، فوعيا منها بالأهمية القصوى لوضع نظام معلوماتي يراعي بعد النوع الاجتماعي ويسمح بصياغة برامج تستجيب للحاجيات المتباينة لجميع فئات الساكنة المستهدفة وتضمن المساواة في الولوج للسكن اللائق، تعمل حاليا وزارة السكنى وسياسة المدينة بشراكة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة على إطلاق بحث حول "تقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر". ويهدف هذا البحث إلى الحصول على معلومات مهمة تسمح بتقييم آثار برامج محاربة السكن غير اللائق على ظروف عيش الأسر من منظور النوع الاجتماعي.

وموازاة مع ذلك، مكنت البرامج التي وضعتها الوزارة الوصية، خصوصا المتعلقة بمدن بدون صفيح، من إعلان 51 مدينة بدون صفيح من بين 85 مدينة معنية في بداية البرنامج. وستتعزز وتيرة تفكيك مدن الصفيح بهدم 13.600 سكن صفيحي نهاية سنة 2014. وبالتالي سيمكن هذا الجهد من إعلان 5 مدن أخرى بدون صفيح عند متم سنة 2015.

ويعد الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية حقا أساسيا يمكن النساء والرجال من ظروف العيش الكريم واللائق. ومن أجل التمتع بهذا الحق، مكنت العديد من البرامج، منها البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي وبرنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب وكذا البرنامج الوطني للطرق القروية من تقليص العجز الحاصل في البنية التحتية الأساسية والتي تعاني منها المناطق القروية خاصة منها المهمشة.

وبذلك مكن برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب من تسجيل تحسن ملحوظ في نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب، والتي انتقلت من 14% سنة 1994 إلى 70% سنة 2005 ثم إلى93% نهاية سنة 2013 (منها 30% ربط منفرد). وقدر عدد السكان المستفيدين من الماء الشروب بحوالي 12,5 مليون نسمة. وتتراوح هذه النسبة بين 63% و100%حسب الأقاليم.

وموازاة مع ذلك، مكن برنامج كهربة العالم القروي من تزويد 1.499 قرية بالشبكة الكهربائية، مما ساهم في استفادة 41.411 منزل جديد من الكهرباء. وهكذا مكن البرنامج منذ انطلاقه إلى نهاية 2013، من كهربة 37.099 قرية مما يعادل 2.027.120 منزل من بينها 3.663 قرية عن طريق الطاقة الشمسية. وبذلك تكون هذه الإنجازات قد مكنت من رفع نسبة كهربة العالم القروي إلى 98,51% نهاية سنة 2013.

كما يلعب قطاع النقل دورا حيويا في تحسين جودة ومستوى عيش السكان (تسهيل الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم والتشغيل،...). ومن أجل تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي، يجب نهج سياسات في النقل والبنيات التحتية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة لمكونات الساكنة (نساء، ورجال، وفتيان وفتيات). وقد عززت الجهود المبذولة في إطار البرنامج الوطني للطرق القروية من ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية، ومن تحقيق نسبة ولوج قدرها 74% سنة 2013، ومن فك العزلة عن 2,5 مليون نسمة ومن إنجاز 13.100 كلم من الطرق.

ووعيا منها بالآثار السلبية لتدهور الموارد الطبيعية على الساكنة والمرتبطة بالارتفاع المتواصل للساكنة الحضرية والاستغلال غير العقلاني للثروات الطبيعية بالوسط القروي، تأخذ الوزارة المكلفة بالبيئة بعين الاعتبار الحاجيات المتباينة للساكنة المستهدفة عند إعداد استراتيجيتها القطاعية وذلك عبر وضع عدة برامج لتحسين البيئة تروم تحسين الظروف المعيشية للساكنة. ونخص بالذكر، تحسين المجالات التي تؤثر بشكل مباشر على الصحة، والإطار المعيشي للساكنة من خلال المحافظة على جودة المياه، وتقنين الانبعاثات الملوثة للجو، وتدبير النفايات، وإنجاز دراسات لتقييم أثر بعض المشاريع العمومية والخاصة على البيئة، والتنمية، وإعادة تأهيل المناطق المحمية والمحافظة عليها، وعلى السواحل والتربة بالإضافة إلى الولوج إلى المعلومة البيئية.

وبالنظر إلى أهمية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كأداة تشرك عدة متدخلين من أجل تظافر الجهود لمحاربة الفقر بالمناطق القروية، والتهميش الاجتماعي والهشاشة، والتي أدمجت، منذ انطلاقها، بعد النوع الاجتماعي في المشاريع المبرمجة وفي هياكل حكامة المبادرة، تمكنت هذه المبادرة عموما من تحقيق نتائج إيجابية. حيث ارتفعت تمثيلية النساء داخل هياكل الحكامة للمبادرة من أقل من 7% سنة 2006 إلى أكثر من 21% سنة 2013. ومنذ انطلاق المبادرة، بلغ عدد المستفيدين 8 ملايين شخص من بينهم 4,1 مليون امرأة، وذلك عبر 34.963 مشروع و6.110 إجراء تنموي.

3.3. الولوج إلى الحقوق الاقتصادية

يستوجب الولوج المتكافئ للمرأة لحقوقها الاقتصادية ولوجا أفضل إلى الموارد والوسائل الاقتصادية، بما في ذلك التشغيل، والخدمات المالية والعقار والتكوين. وموازاة مع ذلك، تشكل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتعزيز قدرتها العملية والتقريرية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والنمو العادل. ولبلوغ هذه الأهداف، اتخذت السلطات العمومية، بشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، عدة تدابير لتهيئة الظروف اللازمة لتوفير البيئة الملائمة لعمل النساء وولوجهن عالم المقاولة.

ويندرج في هذا الإطار برنامج "إدماج" الذي مكن من توفير الشغل لحوالي 400.000 باحث عن الشغل خلال الفترة 2006-2013. وبلغ هذا العدد خلال سنة 2013 حوالي 56.700، 50% منهم من النساء. فيما بلغ عدد المدمجين في سوق الشغل خلال الخمسة الأشهر الأولى من سنة 2014 حوالي 25.407، 55% منهم من النساء. كما استفاد أزيد من 105.400 شخص من برنامج "تأهيل" خلال الفترة 2007-2013. وبلغ عدد المستفيدين من التكوين التعاقدي خلال سنة 2013 حوالي 4.285 شخصا، 67% منهم من النساء. واستفاد من هذا البرنامج خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014 حوالي 6.601 باحث عن الشغل من بينهم 30% من النساء. وفي إطار برنامج "مقاولتي"، تمت مصاحبة حوالي 31.000 مرشحا خلال الفترة 2007-2013، كما تم تمويل أو دعم التمويل الذاتي لحوالي 5.473 مقاولة مما مكن من توفير أزيد من 15.300 منصب شغل. وخلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2014، تمت مصاحبة حوالي 676 مرشحا، منهم 28% من النساء.

ورغم النتائج المشجعة المسجلة على مستوى برامج دعم التشغيل، يظهر المعدل الوطني للنشاط اختلافا واضحا بين الجنسين (73% لدى الرجال و25,1% لدى النساء خلال سنة 2013)، مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في سوق الشغل. وتتفاقم هذه الوضعية لدى الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و24 سنة. ويظهر تطور نسبة التكافؤ في الشغل بين الرجال والنساء أن الرجال يفوقون النساء بثلاث مرات على مستوى شغل مناصب الشغل. وحسب وسط الإقامة، يتبين أن نسبة التكافؤ المسجلة بالوسط الحضري هي أقل بمرتين مقارنة بتلك المسجلة بالوسط القروي. ولا تفسر الفجوة في المساواة بين الرجال والنساء في الوسط القروي فقط بصعوبات ولوج المرأة إلى الشغل بل تفسر في جزء كبير منها بأهمية عدد النساء غير العاملات مقارنة بالرجال. وفي ما يخص معدل البطالة على المستوى الوطني، فقد بلغ 9,1% لدى الرجال مقابل 9,6% لدى النساء .

وبهدف تحسين نتائج برامج التشغيل وتحقيق الأهداف المرجوة في مجال المساواة بين الجنسين على مستوى سوق الشغل، انخرطت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في إطار الخطة الحكومية للمساواة، خصوصا عبر المحور الخاص بتعزيز حماية المرأة على مستوى العمل وإرساء آليات لضمان التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية. وفي هذا الصدد، وجهت الوزارة دورية (رقم 13/16) إلى مختلف المندوبين الجهويين والإقليميين للوزارة بهدف حث مفتشي الشغل على العمل على ضمان احترام تطبيق الإجراءات القانونية والتنظيمية في ما يتعلق بالمرأة العاملة. ولتعزيز هذا الدور، نظمت كذلك وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بتعاون مع منظمة العمل الدولية، حوالي 20 ورشة تكوينية جهوية لفائدة 500 مفتش شغل حول الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في المساواة وعدم التمييز على مستوى الشغل والمهنة والراتب.

ويهدف انخراط وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في إطار الخطة الحكومية للمساواة، إلى ضمان المساواة بين الرجل والمرأة على مستوى العمل من خلال دعم القطاعات التي تشغل أعلى نسبة من النساء، خصوصا الفلاحة، وذلك عبر تطوير الأنشطة المدرة للدخل.

فباعتبارها إحدى المكونات الأساسية للاقتصاد القروي والوطني، تمثل المرأة القروية أزيد من نصف الساكنة القروية، كما تساهم بشكل مهم في تطوير القطاع الفلاحي المغربي. وفي هذا الصدد، اتخذت وزارة الفلاحة والصيد البحري، في إطار مخطط المغرب الأخضر العديد من الإجراءات الهادفة إلى مراعاة أولويات المرأة القروية وحاجياتها في مجال الدعم التقني والتكوين والتأطير وتعزيز قدراتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تطوير الشراكة المرتبطة بالمساواة بين الجنسين مع مختلف الأطراف الفاعلة في مجال التنمية الفلاحية على المستوى المحلي والوطني ومع المؤسسات الدولية. وقد مكنت حتى الآن التدابير المتخذة في هذا السياق من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري من إحداث أزيد من 1.000 تعاونية وجمعية نسوية فلاحية، وتمويل أكثر من 700 مشروعا لفائدة 14.000 مرأة قروية. وفي نفس السياق، تم التوقيع في 18 يوليوز 2014 على اتفاقية تمويل المرحلة الثانية من برنامج الدعم الأوروبي للسياسة القطاعية الفلاحية. ويهدف هذا البرنامج، الذي خصصت له

ميزانية بلغت 670 مليون درهم لفترة تمتد على أربع سنوات، إلى تعزيز العديد من القطاعات الإنتاجية في المناطق المستهدفة (الزيتون والتمر واللوز واللحوم الحمراء)، مع العمل على تعزيز إدماج المرأة القروية والشباب في مشاريع الدعامة 2 لمخطط المغرب الأخضر.

وتحتل المساواة بين الجنسين مكانة بالغة الأهمية في سياسة قطاع الصيد البحري. حيث وضعت وحدة النوع الاجتماعي والتنمية بالقطاع، بشراكة مع وكالة الشراكة من أجل التنمية، وفي إطار برنامج تحدي الألفية - المغرب، مشروعا للصيد التقليدي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي من خلال محور أول يهم دعم القدرات على مستوى المساواة بين الجنسين والتحسيس بمقاربة النوع وتعزيز القدرات السوسيو اقتصادية والتقريرية للنساء المستفيدات. إضافة إلى محور ثاني، يتعلق بوضع مشاريع تجريبية وإجراءات موجهة حصريا للنساء. وقد استفاد 11.826 شخصا من أنشطة محو الأمية والتكوين المدرجة في إطار هذا المشروع، 66% منهم هن زوجات صيادين، و20% هن بنات صيادين، و14% هن عاملات بمجال تصنيع السمك. فضلا عن ذلك، استفادت عند نهاية غشت 2013 حوالي 266 امرأة من المشاريع الموجهة حصريا للنساء، وذلك من خلال إنشاء تعاونية لتثمين المنتجات البحرية ومشروع لجمع الطحالب وتثمين فواكه البحر.

وتضع كذلك الاستراتيجية الوطنية للسياحة الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل منطقة في صلب برنامج عملها، وذلك بهدف تحفيز مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها القطاع، وضمان مصدر دخل مستدام للعاملين في القطاع مع تعزيز استقلالية المرأة المحلية. وهكذا انتقل عدد النساء العاملات في قطاع المطاعم والفنادق خلال الفترة 1999-2012 من 21.350 إلى 54.053 عاملة، أي بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 7,4%. وبفضل هذه الدينامية، ارتفعت حصة النساء العاملات في مجال المطاعم والفنادق بنسبة 4,9 نقطة منتقلة من 15,2% إلى 20,1%. وفي نفس السياق، فإن الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة (2012-2016) مدعوة لتثمين كفاءات النساء المقاولات من خلال تكوين 300 امرأة في المجالات المرتبطة بقطاع السياحة. كما يجب تنظيم حملات للتوعية والتحسيس لتعزيز تمثيلية النساء في الغرف المهنية .

كما تضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي (2010-2020) مقاربة النوع الاجتماعي كمحور استراتيجي أفقي، من خلال دعم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، وتشجيع تسويق منتجاتها وخدماتها، ودعم انخراط النساء والشباب في أنشطة جماعية تدعم الولوج إلى مشاريع مدرة للدخل. وهكذا تتواجد المرأة في مختلف أنشطة التكوين والتأهيل في قطاع الصناعة التقليدية. وفي ما يتعلق بدعم الصانعات التقليديات وتحسين ظروف عملهن وعيشهن، تم إحداث حوالي 41 دار للصانع بالعالم القروي تضم أزيد من 3.522 مرأة عاملة في حرف الصناعة التقليدية. وعلى مستوى تعزيز نسيج التعاونيات النسائية في القطاع، تم إحداث حوالي 748 تعاونية نسائية (41% من مجموع تعاونيات القطاع).

وفي نفس السياق، تنخرط النساء أكثر فأكثر في إطار التعاونيات قصد ممارسة الأنشطة المدرة للدخل. وقد شهدت التعاونيات النسائية الصرفة طفرة نوعية خلال السنوات الأخيرة، منتقلة من 738 خلال سنة 2008 إلى 1756 (15% من مجموع التعاونيات) خلال سنة 2013، بمجموع 31.833 مرأة منخرطة. وتشتغل أغلب هذه التعاونيات بالأنشطة الفلاحية (11.628 منخرطة)، والصناعة التقليدية (11.274 منخرطة)، وتثمين منتجات شجرة الأركان (6.438 منخرطة).

ووعيا منها بأهمية دور روح المقاولة في إطار التعاونيات النسائية والمقاولات النسائية بشكل عام كدعامة أساسية للاستقلالية الاقتصادية للنساء، اتخذت السلطات العمومية، بشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، تدابير خاصة في هذا الإطار. وهكذا تم تفعيل صندوق الضمان "إليك" التابع لصندوق الضمان المركزي، والذي يهدف إلى تشجيع ومواكبة تطور المقاولة الخاصة النسائية، وذلك عبر تمكين النساء المقاولات من الحصول على القروض لتطوير مشاريعهن. ومنذ انطلاقه خلال أبريل 2013، مكن منتوج "إليك" من تعبئة قروض بمبلغ 40 مليون درهم مكنت من تمويل خلق 90 مقاولة تشرف عليها مرأة أو مجموعة نساء، بمجموع استثمارات بلغ حوالي 62 مليون درهم

وفي إطار التعاون بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية، تم وضع مشروع "الشباب في العمل" (2012-2016) في ثلاث مناطق تجريبية، مع إدماج مكون خاص بالمقاولات النسائية. بالإضافة إلى ذلك، عملت الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بشراكة مع المراكز الجهوية للاستثمار والتعاون التقني الألماني، على وضع برنامج " في ما بينهن في الجهات" وذلك بهدف دعم ومواكبة النساء اللواتي ينشئن مقاولات صغيرة وصغيرة جدا، وذلك عبر تنظيم دورات للتكوين والتدريب الفردي في مختلف مجالات إدارة

المقاولات والتي استفاد منها حوالي 120 مقاولة عند نهاية سنة 2013. كما تم خلق عدة حاضنات للمقاولات في عدة مدن للمملكة من قبل جمعية النساء المقاولات للمغرب، وذلك بهدف ضمان مواكبة وخلق مقاولات تديرها نساء حاملات لمشاريع مبتكرة. كما أطلق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عبر لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والعلامات، مشروع "وضعيتي" الذي يهدف إلى تطوير آلية للوسائل التعليمية لأجل التقييم الذاتي ومواكبة المقاولات في مجال المساواة بين الجنسين.

وقد تم دعم مختلف هذه التدابير التي تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، بالإصلاح الجديد للقانون التنظيمي لقانون المالية، الذي يكرس مبدأ الملاءمة بين الأولويات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وأولويات السياسات العمومية، في إطار تخطيط استراتيجي يراعي منهجيا مقاربة النوع الاجتماعي، من خلال برامج منفتحة على تدبير القرب واستهداف أكثر ملاءمة للسياسات العمومية بالنظر إلى الحاجيات المتباينة لمختلف مكونات الساكنة.

ويبرز القسم التالي الجهود المبذولة من طرف كل قطاع حكومي في مجال تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في برامجه وخطط عمله، وذلك بالنظر للمرجعية المعيارية المؤطرة لمجال تدخله وكذا للتحديات التي يثيرها تحليل مؤشرات النتائج المتعلقة بمستوى تمتع الرجال والنساء بحقوقهم.

II. الولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية

يشمل هذا المحور مجموعة من القطاعات الوزارية التي تعمل على إرساء المؤسسات من أجل المساواة بين الجنسين والولوج المنصف للحقوق المدنية والسياسية. وتضم هذه القطاعات وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والإدارة العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العامة ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة ووزارة الاتصال.

1. وزارة العدل والحريات

انطلقت وزارة العدل والحريات في تنفيذ برامجها بعد تشخيص دقيق لوضعية العدالة في بلادنا وأطوار مختلفة للحوار الوطني وفق مقاربة تشاركية موسعة، على ضوء مضامين الدستور وهوما انتهى إلى إصدار ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي حضي بالموافقة الملكية السامية ودعا بوضوح إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الخدمات الممنوحة وهيئات حكامة النظام القضائي الوطني.

1.1. جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري

1.1.1. جذاذة تقديمية

طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.12.17 الصادر في 26 يناير 2012 المتعلق باختصاصات وزارة العدل والحريات، هذه المؤسسة هي منذ الآن مسؤولة إلى جانب الاختصاصات المسندة إليها كسلطة حكومية مكلفة بالعدل، مهمة المساهمة في إعداد السياسة الحكومية في مجال حماية الحريات وحقوق الإنسان والنهوض بها في مجال اختصاصه.

ولتنفيذ المهام الموكلة إليها، بلغ عدد موظفي وزارة العدل والحريات سنة 2014، ما يناهز 15.043 موظف من بينهم 7.416 امرأة، أي ما يعادل نسبة تمثيلية نسوية تفوق 49,3%. وتشغل النساء ما يناهز 13% من مناصب المسؤولية بالقطاع. وبالنسبة لفئة القضاة، فان نسبة تمثيلية المرأة في تزايد مستمر حيث مرت من 22,1% سنة 2012 إلى 22,3% سنة 2013 و23,45% سنة 2014، أي ما يعادل 948 قاضية من بين 4.044 قاض وقاضية[12].

وفيما يخص رصد وتتبع إدماج النوع الاجتماعي في تدابير وزارة العدل والحريات، سهرت هده المؤسسة على إحداث مجموعة من الهياكل المخصصة لهدا الغرض ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بخلية النوع الاجتماعي التي تم إحداثها سنة 2005 والمرتبطة مباشرة بالكتابة العامة. وتتكون هذه الخلية من مجموعة من نقاط الارتكاز مسؤولة عن إدماج النوع الاجتماعي في برامج الوزارة. وبالإضافة إلى ذلك تتوفر إدارة الشؤون الجنائية والعفوعلى مصلحة خاصة برصد قضايا المرأة والطفل كما تتوفر إدارة الشؤون المدنية على مصلحة مكلفة برصد قضايا الأسرة. وتجدر الإشارة إلى توفر وزارة العدل والحريات على 67 قسم لقضاء الأسرة يسيرها 67 قاض مشرف (أنظر الملحق رقم 1).

كما أن الوزارة ممثلة في "شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات" من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية مند سنة 2010.

2.1.1. الإطار المعياري

نظرا لدسترة مبدأ سيادة الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية، تبدل وزارة العدل والحريات جهودا متواصلة في اتجاه ملائمة التشريعات الوطنية للالتزامات المتعهد بها في إطار الأجهزة الدولية لاحترام حقوق الإنسان التي تمت المصادقة عليها (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية محاربة كل أشكال العنف ضد النساء، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من العقوبات القاسية أواللاإنسانية، اتفاقية حقوق الطفل...)[13].

---

[12] تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ميثاق إصلاح قطاع العدل شدد على الحاجة إلى ضمان تمثيلية المرأة القاضية من بين العشر أعضاء المنتخبين في المجلس الأعلى للسلطة القضائية (بما يتناسب مع تمثيليتها في هيئة القضاء).

[13] لمزيد من التفاصيل، راجع الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن السنوات 2013 و2014 تميزت بما يلي:

- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في ماي 2013.
- المشاركة في أشغال على مستوى عال في الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة في مارس 2014.
- المساهمة في إعداد مجموعة من التقارير الوطنية المتعلقة برصد وتتبع تفعيل الاتفاقيات والمعاهدات التي انظم إليها المغرب ونخص بالذكر في هدا الإطار التقرير الوطني حول اتفاقية مناهضة التعذيب والتقرير الوطني الرابع حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقرير الوطني السادس حول الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى تحيين الوثيقة الأساسية المرجعية في مجال حقوق الإنسان وتقرير منتصف المدة حول تنفيذ توصيات الاستعراض الدوي الشامل وكذلك التقرير المتعلق بتقدم برنامج عمل بيجين (20 سنة بعد اعتماده).

2.1. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.1. وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

تقديم ميثاق إصلاح العدل والمصادقة عليه

من أجل تلبية تطلعات مختلف شرائح المجتمع المغربي بخصوص توفير نظام قضائي حديث، شفاف، مستقل وسهل الولوج، تم الشروع في ورش إصلاح قطاع العدل وفقا للتوجهات الملكية السامية.

ومن هذا المنظور، تمت الموافقة على ميثاق إصلاح العدالة الذي يكمن جوهره في تكريس عدالة قادرة على تحقيق وظيفتها في خدمة المواطنين، بشكل مستقل، وفقا لإجراءات مبسطة وأساليب الإدارة الحديثة، وذلك من خلال تطوير قدرات النظام القضائي وتخليقه وتأهيله. ولتحقيق هذه الأهداف، تم اقتراح مجموعة من التدابير تتمحور أساسا حول:

- توطيد استقلالية السلطة القضائية وترسيخ حق المواطن في اللجوء إلى قضاء مستقل، نزيه وفعال.
- تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات المتعلقة بمراجعة السياسة الجنائية (مع التأكيد على ضرورة إرساء سياسة جنائية واقية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي) وإصلاح سياسة التجريم والعقوبات وذلك بدءا من ملائمة القوانين الوطنية مع الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وانتهاء باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتحقيق العدالة وتحسين أداء القضاء الجنائي.
- الرفع من فعالية قطاع العدل وتسهيل الولوج إلى الحقوق من أجل توفير قضاء فعال وقريب لخدمة المتقاضين وذلك عن طريق تطوير التنظيم القضائي وعقلنة الخريطة القضائية والرفع من فعالية الأداء القضائي وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الأحكام والخدمات القضائية وكذلك تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تطوير القدرات المهنية المتعلقة بجميع مكونات النظام القضائي (القضاة، موظفوهيئة كتابة الضبط، المحامون،...).
- تطوير القدرات المهنية لجميع عناصر النظام القضائي، بما في ذلك القضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط والمحامون...
- تحديث أساليب الإدارة القضائية التي تتطلب معالجة الجوانب الهيكلية والتنظيمية في هذه الإدارة، مما سيمكنها من إنجاز مهمتها بشكل صحيح وتلبية احتياجات المواطنين بكل كفاءة وفعالية.

وفي إطار تفعيل أحكام ميثاق إصلاح العدالة، عرفت سنة 2013 اتخاذ مجموعة من التدابير ترمي إلى تعزيز استقلال السلطة القضائية وتخليق النظام القضائي وتعزيز حماية الحقوق والحريات:

توطيد استقلال السلطة القضائية

في إطار تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة باستقلال السلطة القضائية وضمان مقومات استقلال القضاء وكفالة حسن سير العدالة، وتكريسا لحق المواطنين في الاحتماء بالقضاء المستقل المنصف الفعال، تم إعداد مشروعي نصوص مهيكلة للسلطة القضائية. ويتعلق الأمر بالقانون التنظيمي المتعلق بانتخاب وتنظيم وسير المجلس

الأعلى للسلطة القضائية والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

تخليق منظومة العدالة

يعد تخليق منظومة العدالة من الشروط الأساسية لتحصين هده المنظومة من مظاهر الفساد والانحراف، لما في دلك من آثار على تعزيز ثقة المواطن فيها وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة ودلك وفقا لأحكام ميثاق إصلاح منظومة العدالة التي تحرص وزارة العدل والحريات على تفعيلها. وقد واصلت الوزارة خلال سنة 2013 تفعيل آليات التخليق وفي مقدمتها آلية المفتشية العامة للوزارة ومختلف مصالحها المكلفة بالمراقبة والتدقيق والتي تتمحور مهمتها حول :

- التفتيش القضائي حيت تمت تفقد 33 مؤسسة قضائية مركزية و84 مؤسسة قضائية في إطار التفتيش التسلسلي.
- مراقبة وتقييم النشاط المهني لموظفي هيئة كتابة الضبط.
- تتبع المهن القضائية.

تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات

عملت وزارة العدل والحريات خلال سنة 2013 على وضع المسودات الأولى لمراجعة المسطرة الجنائية ومراجعة القانون الجنائي، بهدف تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات ومراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، ودلك في إطار ملائمة القانون الوطني مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وضمان حقوق الإنسان.

وتواصل الوزارة خلال سنة 2014 تتبعها لتنفيذ السياسة الجنائية ودعم العدالة الجنائية على مختلف المستويات، وخاصة مراقبة عمل النيابة العامة ودعم العدالة الزجرية وتعزيز حقوق الإنسان.

2.2.1. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر وزارة العدل والحريات من بين الأطراف المعنية بالخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016، وتتجلى مساهمة الوزارة في هده الخطة في وضع خطة عمل لتعزيز التكفل بالنساء والأطفال وتحسين العمل القضائي من أجل توفير الحماية اللازمة للنساء وتسهيل ولوجهن إلى العدالة. ويمكن تلخيص الانجازات التي تم تحققها في هذا الخصوص فيما يلي:

- تطوير مشروع تحسين الأداء القضائي في خدمة المواطنين، والذي يهدف أساسا إلى تعزيز قدرات قطاع العدالة في توفير خدمات فعالة وشفافة للمواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص، وذلك من خلال قيادة مسار إصلاح تشاركي يشمل القضاة والموظفين الإداريين والموظفين المساعدين ومستخدمي المحاكم المختارة كمحاكم نموذجية في إطار المشروع، بالإضافة إلى تعزيز القدرة المؤسساتية للمصالح المركزية للوزارة من أجل دعم وتتبع منظومة العدالة. ويضم المشروع ثلاثة مكونات يمكن تلخيصها في: تحسين أداء المحاكم النموذجية، وتحديث التخطيط الاستراتيجي وقدرات التدبير في الوزارة وأخيرا الإدارة والرصد والتقييم.
- متابعة تنفيذ الشطر الثاني من مشروع "عدل" لتعزيز عدالة القرب.
- تعزيز الحماية الجنائية للمرأة من خلال مراجعة شاملة للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية لكي تتماشى مع أحكام الدستور (المادة 19)، وخاصة تلك المتعلقة بتجريم العنف والتمييز ضد المرأة واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.
- تسهيل ولوج المرأة للعدالة من خلال دعم تقنيات ووسائل عمل الجهاز القضائي في مجال حماية النساء ودلك بتجهيز مجموع خلايا التكفل بالنساء والأطفال حيث تم تجهيز 33 محكمة بفضاءات نموذجية لاستقبال

النساء والأطفال في ظروف تراعي خصوصية أوضاعهم الاجتماعية في أفق التجهيز النموذجي لباقي المحاكم.

- تعزيز التنسيق والتكامل بين مهام وقدرات المتدخلين الرئيسيين في ميدان التكفل بالنساء والأطفال على مستوى الجهوي في اتجاه تكامل التدخلات والجهود وتوحيد الرؤى والممارسات. واستجابة لهذا المؤشر، شرعت وزارة العدل والحريات في مواكبة إعداد خطط محلية للتكفل بالنساء والأطفال، في إطار عمل تنسيقي مشترك مع كافة الشركاء المتدخلين في حماية المرأة والطفل ، واختارت لذلك الدوائر النموذجية بكل من وجدة وفاس وطنجة ومراكش وبني ملال.
- تكوين ودعم قدرات العاملين في جهاز القضاء وذلك بتنظيم دورات للتكوين المستمر حول التكفل القضائي بالنساء والأطفال. وقد استفاد من هذه الدورات 500 قاض و180 مسؤول عن مكاتب الضبط و148 مساعدة اجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع دليل قانوني لتطوير تقنيات الاستقبال والاستماع رهن إشارة موظفي خلايا دعم للنساء والأطفال ضحايا العنف. ويغطي هذا الدليل جميع مراحل المسار القضائي الذي يجب أن يسلكه هؤلاء الضحايا.
- تفعيل صندوق التكافل الأسري حيث بلغ عدد المستفيدين منه في أواخر شهر مايو2014 ما يقارب 3.640 امرأة تطلبت تعبئة ما يناهز28,5 مليون درهم.

3.2.1. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

حصة نفقات العدل في الميزانية العامة للدولة

بلغت النفقات العامة لوزارة العدل والحريات برسم سنة 2014، 3,97 مليار درهم. وتبلغ نفقات التسيير 3,74 مليار درهم، وجهت منها 91,4% لنفقات الموظفين، أي بارتفاع سنوي يقدر بنسبة 8,71%.

وبلغت نفقات الاستثمار التي استفادت منها الوزارة ما يقرب 230 مليون درهم موزعة بين الإدارة المركزية (8,95 مليون درهم) والميدان القضائي (221,05 مليون درهم). ويفيد تحليل ميزانية الاستثمار من زاوية البرامج هيمنة مشاريع إنشاء وتجهيز المحاكم باستثمار مجموعه 146,38 مليون درهم، يليه مشروع تعزيز الأداء القضائي في خدمة المواطن **"محكمتي"** باستثمار مجموعه 35,82 مليون درهم موزعة على النحوالتالي:

- تحسين أداء المحاكم : 9,2 مليون درهم.
- تأهيل القدرة على التخطيط الاستراتيجي والإدارة: 22,05 مليون درهم.
- إدارة تتبع وتقييم المشروع: 4,57 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية مشروع "ADL" لتعزيز عدالة القرب تقدر ب 11,05 مليون درهم. كما نشير في هذا الصدد أن الميزانية المخصصة لبرنامج "دعم قسم قضاء الأسرة بالمحاكم الابتدائية" بموجب سنة 2014 بلغت 7.8 مليون درهم فقط مقابل 70 مليون درهم سنة 2013 و14,03 مليون درهم سنة 2008.

مبيان 1 : الميزانية المخصصة لبرنامج "دعم قسم قضاء الأسرة بالمحاكم الإبتدائية" بمليون درهم

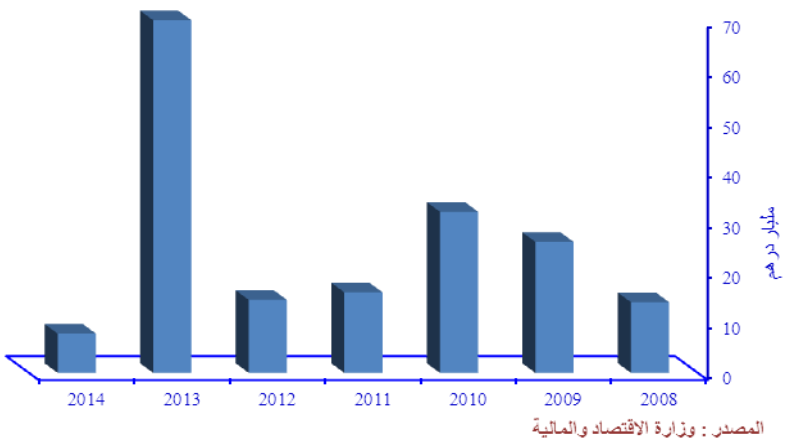

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

في إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة العدل والحريات من أجل تطبيق أفضل لإصلاح الميزانية المتمحور حول النتائج، بلغ عدد مؤشرات الأهداف التي تمت صياغتها من طرف وزارة العدل والحريات 55 مؤشر سنة 2014 ، 51 منها على مستوى ميزانية التسيير و4 مؤشرات على مستوى ميزانية الاستثمار، وهونفس عدد المؤشرات التي تمت صياغتها في السنة الفارطة.

وعلى الرغم من تنفيذ وزارة العدل والحريات للعديد من البرامج التي تفيد المرأة وتكرس ضمان المساواة في الحصول على خدمة العدالة، فإن صياغة مؤشرات الأهداف المذكورة لا تأخذ في الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، في ظل المشاركة الفعالة للوزارة في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، فانه يعتبر من المفيد صياغة مؤشرات أهداف تدمج مؤشرات الأداء المعتمدة بموجب هذه الخطة.

وتشير هذه المؤشرات إلى الجهود القانونية التي بذلت لصالح تعزيز المساواة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي ومكافحة التمييز، وخلايا التكفل بالنساء والأطفال، ومعدل تغطية التراب الوطني من قبل أقسام قضاء الأسرة، وآجال معالجة القضايا المتعلقة بقضاء الأسرة، والجهود المبذولة لتكوين القضاة واطر الوزارة في مجال حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، وعدد المستفيدين من صندوق التكافل الأسري ... (انظر الملحق 2).

3.1. تحليل النتائج والتحديات التي يجب اجتيازها

في إطار الجهود التي تبدلها وزارة العدل والحريات لترسيخ حق المرأة في الولوج إلى العدالة، تعمل الوزارة على نشر تقرير حول البيانات المتعلقة بمجالات اختصاصاتها بما في ذلك ولوج المرأة إلى خدمات العدالة.

وتفصح إحصائيات التقرير المتعلق بسنة 2013 عن إبرام 306.533 عقد زواج سنة 2013 مقابل 311.581 سنة 2012 أي بتراجع 1,62 % .كما تفيد الإحصائيات أن عدد عقود زواج النساء اللواتي تزوجن دون رخصة الولي بلغ 65.036، أي بنسبة 20.87%من مجموع رسوم الزواج المبرمة سنة 2013.

كما أن نسبة زواج القاصرين تظل مرتفعة نسبيا إذ مثلت 11.46% من مجموع رسوم الزواج المبرمة في 2013 (35.152 عقد من أصل 306.533 عقد زواج)، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,85% سنة 2012.

مبيان 2 : تطور عقود زواج القاصرين

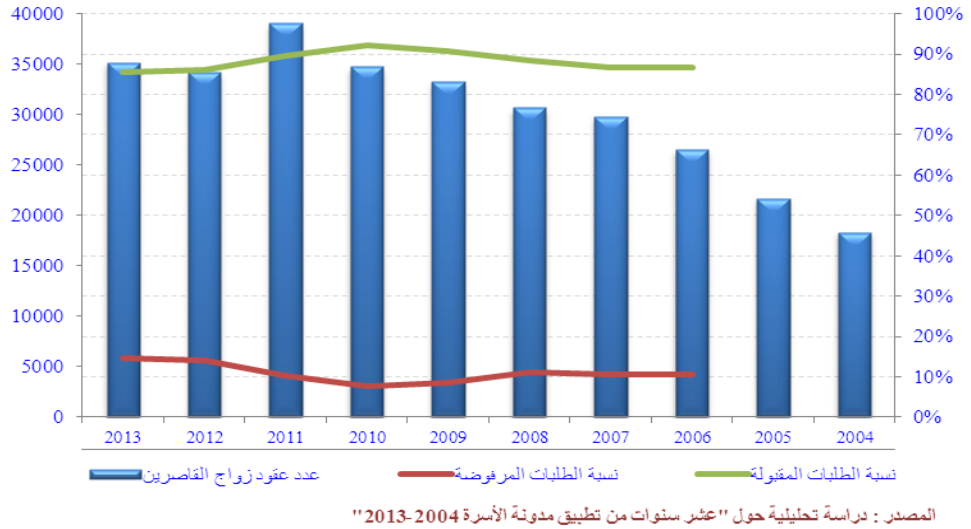

المصدر : دراسة تحليلية حول "عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة 2004-2013"

وتشير الاحصائيات كذلك إلى تراجع معدل تعدد الزوجات الذي انتقل من 0,35% من مجمل عقود الزواج المسجلة سنة 2011 إلى 0,26% سنة 2012 و0,25% سنة 2013 (787 عقد سنة 2013 مقابل 806 عقد سنة 2012).

ومن جهة أخرى سجل الطلاق بالاتفاق بين الزوجين ارتفاعا بنسبة 4.8 % بين 2012 و2013، إذ ارتفع عدد رسوم الطلاق الاتفاقي من 14.301 سنة 2012 إلى 14.992 سنة 2013. وعلاوة على ذلك، مثلت حصة طلبات الطلاق بالشقاق التي أقامتها الزوجات 56% من مجموع الطلبات الموضوعة.

أما فيما يخص اقتسام الممتلكات فقد بلغ مجموع وثائق الاتفاق على استثمار الأموال المكتسبة خلال الحياة الزوجية ما مجموعه 1520وثيقة مسجلة تقدما بنسبة 137. %مقارنة بسنة 2012 التي لم يتعد فيها هذا العدد 641 وثيقة. وعلى مستوى التنفيذ، بلغت نسبة تنفيذ قضايا الأسرة في عمومها لتبلغ 86.72 % مقابل74.51% سنة 2012.

مبيان 3 : تطور نسبة تنفيذ القضايا في مجال الأسرة

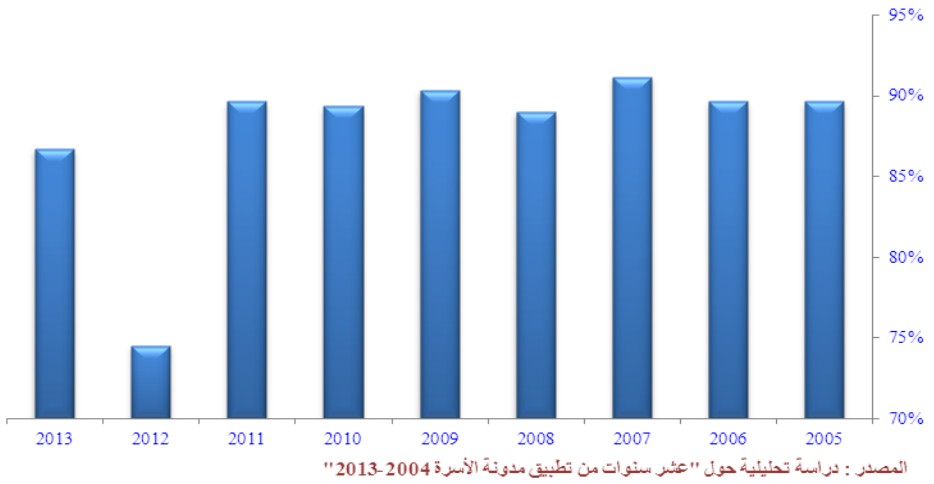

المصدر : دراسة تحليلية حول "عشر سنوات من تطبيق مدونة الأسرة 2004-2013"

2. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

اتخذ الحقل الديني في المغرب اتجاها من اجل تعزيز ترسيخ المساواة بين الجنسين في مسار التحديث، معتمدا على برامج تهدف الى تحسيس الساكنة. وقد عززت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هذا الاختيار في وضعها لعدة برامج من أهمها : برنامج التعليم العتيق، برنامج محو الامية في المساجد وبرنامج تكوين المرشدات.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.2. جذاذة تقديمية

تشمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حاليا خمسة مديريات وهي : الأوقاف، الشؤون الإسلامية، الشؤون العامة، التعليم العتيق والمساجد. وتتمحور مهام الوزارة خاصة حول:

- المحافظة على الهوية الدينية للمملكة، وذلك بترسيخ الوعي الديني تماشيا مع واقع المجتمع وبنشر التعاليم والقيم الراسخة للدين الإسلامي ؛
- تنظيم المساجد وتحديد احتياجاتها من تجهيزات وكذلك السهر على إحداث أنشطة التوعية والوعظ في هذه المساجد؛
- المحافظة والعمل على تنمية ممتلكات الأوقاف ووضع جميع التدابير اللازمة للدفاع عن مصالح هذه الممتلكات ؛
- تطوير سياسة الدولة في مجال التعليم العتيق وذلك بالإشراف عليه وتنظيم شؤونه ؛
- وضع سياسة للتكوين الأساسي والمستمر لفائدة الأطر الدينية.

بالنسبة للموارد البشرية، تشغّل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 4.271 موظفا منهم 683 بالإدارة المركزية و 3.418 بالمصالح الخارجية، و 170 موظفا بالمؤسسات التابعة ميزانياتها لميزانية الوزارة. ويبلغ عدد الإناث بالوزارة 1.392 موظفة أي 32,59% من العدد الإجمالي. أما بالنسبة لمعدل الإناث التي تشغل مناصب المسؤولية فيبلغ 9,54% (منها 58 منصب للمسؤولية من عدد إجمالي يبلغ 608 موظفة تشغلها إناث). (انظر الملحق 1).

وتجدر الإشارة إلى أن انخراط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مسلسل الإصلاحات المشتركة بين الوزارات يسعى إلى مراعاة مبدأ المساواة بين الجنسين في ولوج الوظائف العمومية. وفي هذا المجال، تحرص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على الالتزام بتطبيق مقتضيات النصوص التشريعية وتحديث الدليل المرجعي للوظائف والكفاءآت وتطبيق تدبيره والإعلان عن مناصب المسؤولية الشاغرة مع مراعاة مبدأ

المساواة بين الجنسين، وأخيرا تطبيق مقاربة النوع فيما يخص تشكيل اللجان الخاصة بإجراء الانتقاء المتعلق بتقلد مهام المسؤولية.

2.1.2. الإطارالمعياري

يشير الدستور الجديد إلى دلالة الهوية العربية الإسلامية للمغرب. كما يناقش أيضا المكونات الثقافية المغربية التي تدُلُّ على تشبُّث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح والحوار.

وعلاوة على ذلك، وفي نطاق متابعة الجهود التي ادلى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل إصلاح الحقل الديني، فقد اتُّخِذ اطلاق برنامج يهدف إلى تطوير اداء القيمين الدينيين وكذلك مستوياتهم المعرفية. لهذه الغاية يسعى الظهير الشريف رقم 1.14.104 الى تنظيم مهام القيمين الدينيين وتحديد وضعياتهم.

وفيما يتعلق بتفعيل الالتزامات التي قامت بها الوزارة في اطار الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، فقد ساهمت في إعداد التقرير الوطني "بيجين + 20" للفترة الممتدة ما بين 2009 و 2014 بتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وكذلك مع أقسام وزارية أخرى. وفي نفس السياق، ساهمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إعداد عدة تقارير بتنسيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ونذكر منها التقرير الدوري الجامع للتقارير الدورية الثالث والرابع حول إعمال مقتضيات حقوق الطفل والتقرير الدوري الثاني المتعلق بإعمال البرتوكول الاختياري الخاص ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية والتقرير الوطني الأول المتعلق بتفعيل مضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذلك التقرير نصف المرحلي المتعلق بالتقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتمحور الخطة التي اعتمدتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تنمية الخطاب والشأن الديني وتأهيل الفاعلين في الحقل الديني ودمج مؤسسات التعليم العتيق في النظام التعليمي والمساهمة في الجهود الوطنية من اجل محو الأمية وتعزيز وتنظيم اماكن العبادة مع تحسين وضعية القيمين الدينيين وكذلك تنمية مؤسسة الأوقاف من خلال ترشيد إدارتها وتأهيل مواردها البشرية.
وتستند الركيزة المؤسساتية لهذه الخطة على إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. كما تمَّ الشروع في مراجعة القانون الذي يشرع الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي. كما تم تعيين مندوبين إقليميين في الميدان من اجل الحرص على ضمان إدارة حديثة للشؤون الإسلامية. كما خضعت مؤسسة الوقف لصيانة كاملة مع احداث المجلس الأعلى للرقابة المالية للأوقاف العامة. وموازاة مع ذلك، بُذِلت مجهودات التأطير من اجل تعيين أعضاء مجلس العلماء الذين تم توزيعهم في أنحاء البلاد لضمان التسيير المحلِّي للشؤون الدينية. حيث تملك النساء مهارات مدَعَّمة في المجال الرافع لهذه المؤسسات. بخصوص إصدار الفتوى، فإنه يستمد حاليا من العمل الجماعي من المؤسسة المسؤولة عن فتاوى المجلس الأعلى للعلماء.

2.2.2. مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تعتبر المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا في تنفيذ الخطة الإصلاحية التي وضعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهذا بتوخي المساواة بين الجنسين في العديد من البرامج، ونذكر من أهمها:

- التعليم العتيق: حيث تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على ضمان المساواة بين الفتيات والفتيان وذلك بتعزيز إشراك النساء في هذا القطاع. وبالفعل، تستفيد التلميذات من المنح الدراسية ومن خدمات الإطعام المدرسي وكذلك من الحصول على الكتب والبرامج المدرسية بالمساواة مع الذكور، بالاضافة إلى المرونة تسجيلاتهن. وقد تم تخصيص مكافآت لفائدة المكلفات بالتدريس بالتعليم العتيق. وعلاوة على ذلك، تشرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على بناء أو المساهمة في بناء مدارس داخلية خاصة بالفتيات.
- برنامج محو الأمية في كافة مساجد المملكة: تميَّز الموسم الدراسي 2014/2013 باعتماده على مناهج بيداغوجية جديدة لصالح المستفيدين من هذا البرنامج. ونذكر على وجه الخصوص، اعتماد كتاب "أنشطتي لدعم وتوظيف تعلماتي في حياتي" الذي يهدف الى توظيف الأنشطة والتجارب الشخصية للمستفيدين في برنامج التكوين وذلك باستخدام معارفهم وكفأتهم ومساهمتهم في تقوية الخدمات الاجتماعية .وعلاوة على

ذلك، ووفقا التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فقد تمَّ انطلاق دروس محو الأمية بواسطة التلفاز والأنترنيت من اجل تنويع وسائط التعلم، تقريب البرنامج إلى الناس بمنازلهم وضمان استمرارية انخراطهم في عملية التعلم الذاتي ومشروع التعلم مدى الحياة.

- برنامج تكوين المرشدات: يعد هذا البرنامج من بين أهم ركائز برنامج تأهيل الحقل الديني الذي يعتبر في فوجه التاسع. ويهدف الى تكوين حوالي 50 مرشدة دينية سنويا من بين 200 ائمة مرشدين. وتجدر الإشارة ان مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله قد تفضل فأصدر قراره السامي بالرفع من عدد المرشدات الخاضعات للتكوين من 50 مرشدة إلى 100 مرشدة سنويا ابتداء من الموسم المقبل 2015. كما يجب أن نذَكِّر أن هذا البرنامج يهدف إلى التدريب على التطبيق العملي للمعلومات النظرية المقررة في البرنامج والتعرف على ظروف العمل وشروطه وضوابطه في ضوء الرسالة المنوطة بالمرشدات. بالإضافة الى ذلك ، تم اعداد الوسائل والأدوات للتكيف مع الأدوار الجديدة للمترشحات من أجل التعود على طبيعة العمل والإيمان به لقداسته وأهميته والتشرف بالانتساب إلى سلك المرشدات. لهذا الغرض، يتمُّ تكوين مرشدات من أهل الورع والتقوى والاستقامة فضلا عن العلم والدراية بشؤون الدين ومستجدات العصر، قادرات على المساهمة في استتباب الأمن الروحي والطمأنينة في نفوس المواطنين وتنزيه المسجد من كل ما قد يخل بحرمته.

3.2. إعدادالميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل نفقات التسيير والاستثمار

بلغت ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، برسم السنة المالية 2014، ما يقارب 3,13 مليار درهم حيث تم تخصيص 2,352 مليار درهم لميزانية التسيير. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البرامج الخاصة بتكوين الأئمَّة والمرشدات ومحوالأمية بمساجد المملكة وتنمية التعليم العتيق وبرنامج التوعية السمعي البصري قد استفادت على التوالي بنسبة 9,1%، 0,63%، 10,7% و0,9% من الميزانية المرصودة للمعدات والنفقات المتنوعة.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فقد بلغت 775,73 مليون درهم أي ما يشكل حوالي 24,78% تقريبا من مجموع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ويتم تقسيم الميزانية حسب الجهة ويهُمُّ خاصة النفقات المتعلقة بالبناء وتجهيز المباني الإدارية، بما في ذلك أعمال اعادة ترميم المباني وبناء وتجهيز المجمَّعات الدينية والثقافية.

تحليل مؤشرات النجاعة حسب النوع الاجتماعي

وضعت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم سنة 2014 قرابة 44 مؤشرا للأهداف متعلقة بميزانية التسيير. بالإضافة إلى حوالي 194 مؤشرا للأهداف متعلقا بميزانية الاستثمار مصنفا ويأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي.

وتجدر الاشارة إلى أن مؤشرات الأهداف التي تراعي بعد النوع الاجتماعي تبقى غائبة في البرامج التي تنفذها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باستثناء برنامج محو الأمية في المساجد. ولتجاوز هذه الثغرة، ينبغي بدل مجهودات إضافية لمواكبة متطلبات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وكذلك لتلبية متطلبات تقييم آثار إدماج النوع الاجتماعي على البرامج التي وضعتها الوزارة (أنظر الملحق 2).

4.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج

سجَّلت المؤشرات المتعلقة بالتعليم العتيق، ببرنامج محو الأمية بالمساجد وببرنامج تكوين المرشدات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

التعليم العتيق

على صعيد جميع المستويات الدراسية، شكَّلت نسبة الفتيات المتمدرسات 39,03% داخل المدارس القرآنية وحوالي 12,49% بالنسبة لمدارس التعليم العتيق. وتشكِّل الإناث حوالي 11,86% من الجهاز البيداغوجي العتيق وما يقرب 12,38% بالنسبة لتعليم القرآن الكريم.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر المساواة بين الجنسين في التعليم العتيق هو 0,14، ومن المرتقب أت يصل هذا المؤشر إلى 0,61 اذا اخدنا بعين الاعتبار المدرسة القرآنية.

برنامج محو الأمية في مساجد المملكة

خلال سنة 2014، بلغ عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية 257.073 مستفيدا حيث يناهز عدد الإناث 224.216 مستفيدة أي بنسبة 87,21% من أصل مجموع المستفيدين الموزعين بين الوسط الحضري والقروي.

على مستوى الوسط القروي، بلغ عدد المستفيدين 83.436، أي بنسبة 37,22% من أصل مجموع المستفيدين البالغ عددهم 53.589 والذين ينتمون إلى الفئة العمرية 15-45 سنة وما يقرب 29.847 مستفيد يكبرون سن

45 سنة. أما بالنسبة للوسط الحضري، فقد وصل عدد المستفيدين إلى 140.780 أي 62،78% من بينهم 67.219 ينتمون إلى الفئة العمرية 15-45 سنة و73.561 مستفيد يفوقون 45 سنة.
أما فيما يخص برنامج محو الأمية من خلال التلفزيون والإنترنت، فقد بلغ عدد المستفيدين 284.188 بينهم 152.789 مستفيدة تنتمي الى الوسط الحضري و94.653 مستفيدة تنتمي الى الوسط القروي.
وتجدر الإشارة إلى أنه تم توفير تأطير البرنامجين من قِبَل 15 منسِّقة تربوية جهوية و41 منسِّقة تربوية إقليمية و197 مستشارة تربوية إقليمية و4611 مؤطرة لدروس العلوم الإسلامية، وهذا يدلُّ على الجهود التي قامت بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لتعزيز حضور المرأة في الجهاز البيداغوجي المصاحب لهذا البرامج.

برنامج تكوين المرشدات

يعتبر عدد المتخرجات من مركز تكوين المرشدات مؤشرا يدل على مدى نجاح هذا البرنامج. وبالفعل، وصل عدد المرشدات المتخرجات الى 457 متخرجة نهاية ديسمبر 2013. وتضم الدفعة العاشرة 55 طالبة مرشدة يتابعن برنامج تكوين المرشدات برسم السنة الدراسية 2014. وابتداء من سنة 2015، سوف ينتقل عدد المرشدات المستفيدات من 50 إلى 100 سنويا.

3. الإدارة العامة للجماعات المحلية

يعتبر القضاء على أوجه التفاوتات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتشجيع المشاركة الفعلية للمرأة في تسيير الشأن العام واتخاذ القرار مشروعا رئيسيا تنخرط فيه الإدارة العامة للجماعات المحلية بشكل كامل، وذلك في إطار الأهمية الكبرى التي توليها الإدارة لمشاركة المرأة في التسيير المحلي، بالإضافة إلى المساهمة في بروز ثقافة تكافؤ الفرص والانصاف والمساواة.

1.3. جذاذة تقديمية للمديرية العامة للجماعات المحلية والإطار المرجعي

1.1.3. جذاذة تقديمية

تم إنشاء المديرية العامة للجماعات المحلية تنفيذا لسياسة اللامركزية. وتتمثل مهام المديرية العامة في إعداد القرارات التي يتخذها وزير الداخلية في إطار صلاحياته اتجاه الجماعات المحلية وضمان رصد ومراقبة التنفيذ. حيث تواكب هذه المديرية الجماعات المحلية وتتدخل في جميع الإصلاحات الهادفة إلى تحديث الإدارة المحلية.

وتتثمل المهام الرئيسية للمديرية العامة للجماعات المحلية في التأهيل الحضري وفي تحسين تدبير المرافق العمومية والحد من الفوارق الاجتماعية بالوسط القروي وكذا تشجيع الأنشطة الاجتماعية والثقافية مثل اعادة تأهيل المدارس وتعزيز الأنشطة الرياضية في الجماعات المحلية ودعم برامج التنمية الوطنية.

ومن أجل أداء المهام المسندة إليها، تتوفر المديرية العامة للجماعات المحلية على موارد بشرية متنوعة الكفاءات. حيث تمثل نسبة النساء 47% من مجموع الموظفين بالإدارة، منهم 8,7% يشغلن مناصب المسؤولية.

2.1.3. الإطارالمرجعي

التزم المغرب، من خلال مصادقته على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...)، بتحسين التمثيلية السياسية للمرأة على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية والقانونية، وعلى جميع مستويات اتخاذ القرارات، وكذا السهر على ضمان المساواة في الولوج إلى التمثيلية الانتخابية والمشاركة في تسيير الشأن العام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التمثيل السياسي للمرأة يتماشى مع أهداف الألفية للتنمية وعلى الخصوص: الوصول إلى الهدف الثالث الذي ينص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وعلى المستوى الوطني، يكفل الدستور المغربي الجديد حق المرأة في المشاركة وأخذ القرار وتسيير الشأن العام. وفي نفس الإطار، سنت بعض القوانين مجموعة من تدابير التمييز الإيجابي لصالح المرأة وذلك من أجل تحسين ولوج النساء للمناصب السياسية وإشراكهن في الأجهزة المسيرة للأحزاب.

كما صادق المجلس الحكومي، سنة 2013، على مشروع مرسوم بشأن صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء. كما تم أيضا، تأسيس لجنة استشارية للمجلس الجماعي تدعى " لجنة المساواة وتكافؤ الفرص" وذلك في إطار القانون 17-08 المتعلق بالميثاق الجماعي الذي يسهر على تفعيل مقاربة النّوع الاجتماعي في التسيير المحلي.

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي

1.2.3. إعداد الاستراتيجيات

تشارك الإدارة العامة للجماعات المحلية، بشكل مباشر وغير مباشر، في العديد من البرامج في المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال بعض الإجراءات، بما في ذلك:

- دعم المندوبية البين وزارية لحقوق الإنسان لإدماج منظور حقوق الإنسان في السياسات العمومية؛
- إرساء حكامة مجالية محلية تراعي بعد النوع الاجتماعي، بمبادرة من الإدارة العامة للجماعات المحلية ومكتب الأمم المتحدة للمرأة في المغرب العربي 2014-2015؛
- الالتزام بالمشاركة الفعالة لحماية حقوق الطفل (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل)، من خلال الإجراءات التي تم اتخادها في هذا الإطار، خصوصا الحق في هوية الطفل، مشاركة الجماعات الترابية في ضمان الحق في الحياة والحق في المشاركة والمشاركة الفاعلة في المخطط الوطني للطفولة2005-2015.

وفي إطار تنفيذ سياستها لدعم الجماعات المحلية في مجال تعزيز التخطيط المدمج لمقاربة النوع الاجتماعي، قامت الإدارة العامة للجماعات المحلية بدعم العديد من البرامج التي تساهم في تعزيز حقوق الفئات الاجتماعية الهشة، بما في ذلك النساء والشباب والأطفال والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة ، وذلك من خلال:

- دعم برنامج التعاون بين المغرب واليونيسف "برنامج التنمية المحلية وحقوق الأطفال والشباب" الذي تتناول محاوره الرئيسية التخطيط الترابي (المخطط الجماعي للتنمية المراعي لبعد النوع) والجماعات الصديقة للأطفال والشباب (إنشاء المجالس البلدية للشباب، دار الأمومة، التعليم الأولي ...)؛
- المساهمة في أشغال الهيئة البين وزارية لانجاز إستراتيجية وطنية مندمجة لحماية الطفولة؛
- المشاركة في أشغال الهيئة البين وزارية لإعداد القانون المتعلق بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في أشغال الهيئة البين وزارية المكلفة بتطوير الإستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب؛
- دعم الجماعات في تحسين البنية التحتية الأساسية التي ينعكس آثارها إيجابا على حياة كل الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات الهشة.

ومن أجل التناسق مع مؤشرات الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، بما في ذلك تلك المرتبطة بوزارة الداخلية، تم اعمال اتفاقية شراكة مع الأمم المتحدة للمرأة لمدة سنة واحدة ونصف 2014-2015 من أجل تعزيز مشاركة المرأة في إدارة الشؤون المحلية وتقوية الحكامة المحلية المستجيبة لبعد النوع. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز وتعميم مكاسب النهوض بالمساواة المتعلقة بالنوع الاجتماعي الترابي.

كما تم أخذ العديد من الإجراءات بعين الاعتبار على مستوى تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من أجل تدعيم مشاركتها في الحكامة المحلية. وهكذا، تم إحداث صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء قصد توفير الدعم لتقوية قدرات تمثيلية المرأة في الانتخابات الجماعية والتشريعية. ويمول الصندوق المشاريع المقدمة من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تقوية قدرات النساء أوفي مجال الحكامة المحلية أوالتنمية البشرية[14].

إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج التكوين لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية

وضعت مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية مخططا استراتيجيا للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015، وذلك بهدف جعل الجماعات المحلية في قلب ديناميكية التقدم والتنمية للبلاد من خلال إدارة محلية ديمقراطية وفعالة وناجعة وذات كفاءة ومواطنة ومستجيبة لبعد النوع الاجتماعي .كما أعطى هذا المخطط ديناميكية جديدة لإدارة التكوين. وتستند مراعاة بعد النوع على مستوى إستراتيجية عمل مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية على:

- تحديد احتياجات النساء الموظفات والمنتخبات محليا؛
- وضع برامج تكوينية لفائدة النساء المنتخبات محليا والنساء الموظفات على المستوى المحلي؛
- تعزيز القيادة والريادة النسائية؛

[14] تم تحديد سقف التمويل في مبلغ 200.000 درهم يتم تمويل 70% منه على الأقل من قبل الدولة.

- تدعيم قدرات النساء في مجال تسيير الشأن المحلي ؛
- تلقين مبادئ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع تبادل الخبرات والتجارب الجيدة.

ولقد استفادت ما يقارب 30.000 من النساء المنتخبات على المستوى المحلي والنساء الموظفات أو ممثلات المجتمع المدني، وذلك ما بين 2010 و2013، من برامج التوعية والتكوين وتقوية القدرات والانخراط في شبكات ورحلات التبادل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وخلال النصف الأول من سنة 2014، استفادت 1.795 امرأة من مجموع 4.770 مشارك من الدورات التدريبية التي نظمتها مديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أي بنسبة بلغت 38%. كما وضعت المديرية أيضا سلسلة من المؤتمرات الجهوية بشأن دعم قيادة المرأة في الجماعات المحلية المغربية. وفي هذا السياق، أجريت 10 مؤتمرات على مستوى 10 جهات، كما خصصت الإدارة عامة للجماعات المحلية مبلغ 1.200.000 درهم لإنجاز مؤتمرات للجهات الستة المتبقية.

النظام المعلوماتي الجماعي المستجيب للنّوع الاجتماعي

قامت المديرية العامة للجماعات المحلية منذ سنة 2009، بإدماج بعد النوع الاجتماعي على صعيد نظام المعلومات الجماعي عبر إجراء تقارب بين هذا الأخير ونظام المعلومات للتتبع على المستوى المحلي (CBMS) . ويشكل نظام المعلومات الجماعي أداة مهمة لإغناء المنوغرافيات الجماعية بتحليلات موضوعاتية وللتشخيص على المستوى المحلي وللتخطيط المراعي لبعد النوع الاجتماعي ولأجل وضع مخططات جماعية للتنمية. كما يمكن هذا النظام من توفير جداول قيادة مفصلة وموجزة مع إطارات تحليل منهجية.

وتجدر الاشارة إلى انه تم تصميم واختبار نسخة جديدة من النظام المعلوماتي الجماعي المدمج لمقاربة النّوع الاجتماعي على مستوى مجموعة من الجماعات (جماعات قروية وجماعات حضرية لا يفوق عدد سكانها 35.000 نسمة). حيث تم توزيع النظام المعلوماتي الجماعي (نسخة V3.5g) على 106 جماعة بالجهة الشرقية. واستخدم هذا الاختبار لإعداد منوغرافية جماعية وإعداد المخطط الجماعي للتنمية المستجيب للنوع الاجتماعي.

المخطط الجماعي للتنمية

قامت المديرية العامة للجماعات المحلية بعدة إصلاحات تهدف إلى ترسيخ اللامركزية وتقوية الوضعية المؤسساتية للجماعة وإعادة تأهيل السياسة المحلية. وتتوخى هذه المؤسسة، من خلال فرض إلزامية إعداد المخطط الجماعي للتنمية، وضع مخطّط لامركزي وتشاركي وضامن للعدالة الاجتماعية ويهدف إلى الحد من التفاوتات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

ويراعي إدماج مقاربة النّوع الاجتماعي في المخطّطات الجماعية للتنمية، أولويات وانتظارات الرجال والنساء خلال إعداد وتنفيذ وتتبع المخطّطات (إشراك المرأة في الدراسات التقنية والتنسيق خلال التشخيص وخلال تحديد الاحتياجات الخاصة) وذلك من خلال:

- ضمان المشاركة الفعّالة للنساء في جميع مراحل عملية التخطيط؛
- ضمان إدماج الاحتياجات والمصالح المختلفة للنساء والرجال في تحديد الرؤية والأهداف والمؤشرات؛
- استخدام وتطوير وتحسين الوسائل اللاّزمة لإدماج مقاربة النّوع الاجتماعي وتكييفها للواقع المغربي؛
- الاعتراف بمكانة ودور النساء في المجتمع؛
- اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التهميش أو التقييد للنساء في ممارسة حقوقهنّ كمواطنات؛
- المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال.

وقد استفاد حوالي 95 إطارا للتنمية على مستوى العمالات والأقاليم (23% منهم نساء) من تكوين كي يواكبوا الجماعات في إعداد المخطط الجماعي للتنمية. ويأخذ هذا التكوين بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي وإدماجه المنهجي وبطريقة أفقية على مستوى جميع مراحل تخطيط وتتبع وتقييم المخططات الجماعية للتنمية.

لجنة المساواة وتكافؤ الفرص

شرعت المديرية العامة للجماعات المحلية في إنشاء نظام داخلي لفائدة الجماعات يهدف إلى توجيهها ومساعدتها في تأسيس لجان المساواة وتكافؤ الفرص[15] وتسريع تنفيذها.

وفي هذا الإطار، قامت حوالي 755 جماعة بتأسيس هذه اللجان عبر اعتماد مقاربة منهجية، منها 18% أعضاء نساء. ودعمت العديد من المؤسسات الوطنية والدولية احداث هذه اللجان بما في ذلك اليونسيف، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، جمعية تارغا، وكالة التنمية الاجتماعية..

دعم التشبيك

في إطار الدعم الخاص للنساء المنتخبات محليا، واستنادا إلى نتائج التشخيص التشاركي لسنة 2010، تم انجاز مجموعة من الأنشطة التكوينية، طبقا لبرنامج الحكامة المحلية، لتطوير قدراتهم القيادية وتعزيز مشاركتهم الفعالة في السياسة المحلية، مع دعم خاص لسلطات الإقليمية الشريكة. وفي ظل هذه الدينامية وبدعم من برنامج الحكامة المحلية، تم إحداث شبكة على مستوى الولاية وخمس جهات اقلمية للنساء المنتخبات محليا في ثلاث جهات مستهدفة (جهة فاس- بولمان، جهة دكالة-عبدة وجهة الغرب-شراردة بني حسين). كما تم ،أيضا، إنشاء شبكتين إقليميتين في يونيو2014، ويتعلق الأمر بمنتدى النساء المنتخبات لجهة دكالة-عبدة ومنتدى النساء المنتخبات لجهة فاس- بولمان.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج

انطلق مسلسل ترسيخ مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المغرب بإصلاح قانون الانتخابات القائم على الديمقراطية والحكامة المحلية. وفي هذا الإطار، يعتبر تخصيص حصة[16] للنساء في مراكز القرار السياسي من أهم المكتسبات، حيث تعتبر مسألة الحصص من التدابير الإيجابية لفائدة تمثيلية المرأة بالإدارة المحلية.

وخلال انتخابات 12 يونيو2009، ساهم إصلاح قانون الانتخابات في زيادة عدد الناخبات بالمجالس الجماعية إلى 3.428 (من بين 20.458 ترشيح نسوي) مقابل 127 سنة 2003، وبالتالي ارتفعت نسبة تمثيلية النساء من 0,54% سنة 2003 إلى 12,38% في الانتخابات الأخيرة. وبالمثل، شكلت نسبة النساء المنتخبات المتدخلات في المجال الاجتماعي 40,41% مقابل أكثر من 15,64% في ميدان الشباب والرياضة و10,95% في المجال الثقافي. كما بلغت نسبة النساء المستشارات أعضاء المكاتب 42,72% مقابل 57,28% نساء مستشارات، خارج الأغلبية المنتخبة أوغير عضوفي المكتب.

وبالنظر إلى المستوى الدراسي، نجد أن 71% من المنتخبات في الجماعات، على المستوى الوطني، لهن مستوى دراسي ثانوي أوعالي مقابل 52% لدى الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، 46% من المنتخبات في الجماعات لا يتعدى سنهن 35 سنة. وقد تم أيضا ،في الانتخابات الأخيرة، انتخاب 12 امرأة رئيسة جماعة منها 10 في الجماعات القروية.

4. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

وفقا للمقتضيات الدستورية التي تؤكد على التزام السلطات العمومية بوضع الآليات الضرورية لتعزيز الديمقراطية التشاركية، أطلقت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني استراتيجية للفترة 2012-2016 ترمي إلى دعم ومواكبة المجتمع المدني. وتشكل حماية والنهوض بحقوق المرأة إحدى المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية.

---

[15] أسّست هذه اللجنة بموجب المادة 14 من الميثاق الجماعي وخوّل لها الحق في اقتراح وتنوير المجلس الجماعي في القضايا المتعلقة بالإنصاف وتكافؤ الفرص. وتتكون اللجنة من أعضاء الجمعيات المحلية والفاعلين في المجتمع المدني المقترحة من طرف رئيس المجلس.

[16] القانون رقم 36-04 المتعلق بالأحزاب السياسية (المادة 22) يوجب على الحزب أن ينص في نظامه الأساسي على نسبة النساء والشباب الواجب إشراكهم في الأجهزة المسيرة للحزب.

1.4. جذاذة تقديمية للوزارة وللإطار المعياري

1.1.4. جذاذة تقديمية

بعد الموافقة على الدستور المغربي الجديد، توسعت صلاحيات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني لتشمل العلاقات مع المجتمع المدني بعد أن كانت مقتصرة على العلاقات مع البرلمان.

وعلى مستوى الاختصاصات، تتكلف الوزارة بالتمثيل الدائم للحكومة داخل البرلمان، وتسهيل الحوار بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وضمان تتبع أشغال البرلمان، ومواكبة أنشطة المجتمع المدني، وكذا دعم القدرات التدبيرية للجمعيات عبر التكوين.

وتتوفر الوزارة على 137 موظف منهم 69 امرأة، وهوما يمثل نسبة 50,4 % من مجموع الموظفين. وتبلغ حصة النساء من مناصب المسؤولية 31,6%. كما نسجل أن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.4. الإطار المعياري

انضم المغرب إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية محاربة كل اشكال التمييز ضد النساء...). وهي اتفاقيات تدعو، من بين ما تدعوإليه، إلى احترام حق تكوين الجمعيات والمساهمة الفعالة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية.

ووفقا لهذه الالتزامات، أكد دستور 2011 على الديمقراطية التشاركية وعلى حرية تأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وهكذا، تنص المادة 12 من الدستور على ما يلي " تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. ولا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أوتوقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.

يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية. كما ينص الفصل 13 على ما يلي: " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها". كما أكد الفصلان 14 و15 على حق المواطنين والمواطنات في تقديم اقتراحات في مجال التشريع وكذا على حقهم في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية.

وفي إطار تفعيل هذه المقتضيات، تم فتح حوار وطني حول الصلاحيات الدستورية الجديدة للمجتمع المدني .وهمت التوصيات الصادرة عن هذا الحوار ثلاث محاور رئيسية وهي: الأسس القانونية للمذكرات والعرائض المقدمة، والمشاورات العمومية وتلك المتعلقة بالجمعيات وكذا العهد الوطني للديمقراطية التشاركية .

وفي إطار تنفيذ التزامات المغرب في مجال احترام حقوق الإنسان، شاركت الوزارة في إعداد بعض التقارير المقدمة إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ويتعلق الأمر على الخصوص ب :

- التقرير المتعلق بتنفيذ مقتضيات الاستراتيجية العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
- تقرير تتبع تنفيذ توصيات الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل .

2.4. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.4 وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

وفقا لمقتضيات الدستور الجديد وللبرنامج الحكومي والنصوص المنظمة لمهامها وصلاحياتها، عملت الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على وضع استراتيجية تهدف إلى تعزيز العلاقات مع المجتمع

المدني للفترة 2012-2016. وهكذا انخرطت الوزارة في التأسيس لتجربة مغربية رائدة في مجال الديمقراطية التشاركية القائمة على النهوض بحقوق الإنسان وبثقافة المواطنة وتسريع التنمية المستدامة والعادلة.

وتهدف هذه الاستراتيجية بالأساس إلى تعزيز قدرة المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني في مجال تقديم المقترحات والعرائض وتتبع وتقييم السياسات العمومية بما فيها تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان ومحاربة كل أشكال التمييز.
وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج والمشاريع :

- إعداد مشروع المرسوم رقم 2.13.845 المتعلق بمأسسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمسؤولة عن تتبع وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالمجتمع المدني.
- تنظيم "الحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة". ويشكل هذا الحوار آلية تشاورية وتشاركية تجمع ممثلي المؤسسات والمنظمات الجمعوية بما فيها تلك العاملة في مجال حماية والنهوض بحقوق المرأة .
- إطلاق برنامج " ترافع" بهدف تعزيز القدرات والخبرات القانونية والتدبيرية للفاعلات والفاعلين الجمعويين.
- إطلاق برنامج "حكامة" لتكوين وتدريب الجمعيات في مجال الحكامة الإدارية والمالية وتسيير المشاريع .
- تخصيص قسم خاص بالمجتمع المدني على موقع الوزارة يقدم خدمات تتعلق بتوفير المعلومات عن العلاقات مع جمعيات المجتمع المدني وتتبع ومواكبة أنشطتها.

2.2.4. مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في إطار التزامها بوضع سلسلة من الإصلاحات المتعلقة بتعزيز الحكامة الجيدة وترسيخ مبادئ المشاركة وثقافة حقوق الإنسان، حرصت وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مشاريعها وبرامجها، مع الحرص على إشراك النساء في اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وفي جميع اللقاءات التشاورية .

تنفيذ الخطةالحكومية للمساواة في أفق المناصفة 2012-2016

في نفس السياق، التزمت الوزارة بتنفيذ عدة إجراءات في إطار الخطة الحكومية للمساواة والمرتبطة على الخصوص بدعم مشاريع المجتمع المدني التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من تهميش المرأة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزارة تعمل حاليا على وضع خطة استراتيجية لمحاربة الفقر .وتستند هذه الخطة على المحاور التالية :

- تأهيل البيئة القانونية عبر وضع نظام قانوني يعزز حرية المبادرة المدنية على مستوى المأسسة والتشغيل والشراكة؛
- تدعيم وتعزيز حكامة المجتمع المدني؛
- تطبيق الديمقراطية التشاركية؛
- تثمين عمل المجتمع المدني وتعزيز دوره.

ونسجل هنا أن الوزارة عضوفي اللجنة التقنية المكلفة بتتبع تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة.

3.4. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية الوزارة

خلال سنة 2014، بلغت نفقات تسيير الوزارة 34,7 مليون درهم، بزيادة بلغت 30,8% مقارنة مع سنة 2013. وبلغت نفقات الموظفين 27,896 مليون درهم، أي ما يعادل 80,4% من إجمالي نفقات تسيير الوزارة. وبخصوص نفقات الاستثمار، فقد بلغت 11,3 مليون درهم، أي ما يعادل 24,6% من إجمالي الميزانية المخصصة للوزارة. وتنقسم هذه النفقات إلى قسمين، يتعلق الأول بتعزيز قدرات الجمعيات في المجال القانوني ومجال الحكامة الجيدة والذي بلغت حصته في ميزانية الاستثمار 17,7%، أما القسم الثاني فهم نفقات بناء وتجهيز مقر الوزارة والذي خصصت له 82,3% من إجمالي نفقات الاستثمار.

تحليل مؤشرات الأهداف

لا تتوفر الوزارة، لحد الآن، على مؤشرات أهداف توفر معلومات عن التقدم المحرز في البرامج المنفذة. وفي هذا الإطار، يبدومن المناسب تطوير مؤشرات نجاعة متعلقة بالبرامج المنفذة خصوصا تلك المرتبطة بتطوير وتعزيز قدرات الجمعيات في المجال القانوني ومجال الحكامة الجيدة والتي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، وذلك بهدف وضع آليات تتبع وتقييم هذه البرامج ومواكبة المقتضيات الجديدة لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية.

وفي هذا الإطار، يقترح أخذ مجموعة من المؤشرات التي تبدومهمة بعين الاعتبار، كعدد جمعيات المجتمع المدني المستفيدة من التكوين الرامي إلى حماية والنهوض بحقوق المرأة، وعدد الجمعيات المستفيدة من التكوين في مجال إرساء آليات الحكامة الجيدة التي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، وعدد الجمعيات الفاعلة في المجالات المرتبطة بتمكين المرأة والنهوض بوضعيتها...

5. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة بين الجنسين في أفق المناصفة للفترة 2012-2016، والتي تمت المصادقة عليها يوم 6 يونيو2013 من قبل مجلس الحكومة. وتشكل هذه الخطة أرضية عمل مشتركة لتحقيق التقارب بين مختلف المبادرات لإدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وبرامج التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والمحلي.

1.5. جذاذة تقديمية للوزارة

1.1.5. جذاذة تقديمية

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على وضع وتنفيذ استراتيجيات للنهوض بقضايا المرأة ودعمها وتعزيز وضعيتها القانونية، وكذا مشاركتها الكاملة في التنمية. كما أنها مسؤولة عن اعتماد سياسة التنمية الاجتماعية، وتطوير وتنفيذ استراتيجيات محاربة الفقر والإقصاء، فضلا عن تنسيق وتنفيذ السياسات وخطط العمل لتعزيز حقوق الطفل. بالإضافة إلى تعزيز حقوق الأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة للوزارة وبهدف تتبع وتنسيق تدابير إدماج البعد الاجتماعي في السياسات العمومية، أحدثت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية مديرية شؤون المرأة التي أنيطت بها مهام جديدة (استراتيجية 4+4 للقطب الاجتماعي). وتعمل هذه المديرية على دعم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، ودعم وتنسيق وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، وتوحيد الشراكات مع الأطراف الفاعلة في مجالات حقوق المرأة، وكذا تقديم الدعم لمشاريع الجمعيات التي تعمل من أجل المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد النساء.

وتعمل مديرية المرأة أيضا على تنسيق أنشطة المؤسسات التي تقع تحت وصايتها، والتي تشكل ركائز القطب الاجتماعي، وتتمثل هذه المؤسسات في التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي.

ومن حيث الموارد البشرية، تتوفر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على 383 موظفا، تمثل منهم المرأة نسبة 50.4 % مع نسبة 37 % من مناصب المسؤولية بالوزارة لفائدة العنصر النسوي (18 امرأة مسؤولة من إجمالي 58 منصب مسؤولية). كما تتوفر هذه الوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على ممثلين اثنين في الشبكة الوزارية للتشاور من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.5. الإطار المعياري

صادق المغرب على الآليات الرئيسية المتعلقة بحقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وبرنامج العمل بكين واتفاقية حقوق الطفل وخطة عمل "عالم صالح للأطفال" والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبروتوكولها الاختياري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن سنة 2004 تميزت بنشر اتفاقيتين في الجريدة الرسمية رقم 6260 (النسخة العربية) بتاريخ 29 ماي. تتعلق الأولى بالعلاقات الشخصية الأطفال[17] (مجلس أوروبا، 15 ماي 2003 في ستراسبورغ)، في حين تهم الثانية حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي[18] (اتفاقية مجلس أوروبا، 25 أكتوبر 2007، في لنزروت).

بالإضافة إلى ذلك، تمت المصادقة على مشروع الاتفاقية الأوروبية الخاصة بممارسة حقوق الطفل (25 يناير 1996 في ستراسبورغ) من قبل مجلس النواب في فبراير 2014. وتمنح للأطفال، بموجب هذه الإتفاقية، حقوقا إجرائية تمكنهم، سواء بأنفسهم أو بواسطة أشخاص آخرين أو هيئات أخرى، من أن يعلموا وأن يشاركوا في الإجراءات التي تهمهم أمام سلطة قضائية.

في نفس السياق، وضعت العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بين سنتي 2013 و2014، في مسلسل التشاور والدراسة. ويتعلق الأمر بـ:

- مشروع قانون رقم 103.13 المتعلق بمناهضة العنف ضد النساء،
- مشروع قانون رقم 97.13 المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،
- مشروع قانون المتعلق بتأسيس هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز،
- مشروع قانون المتعلق بإنشاء المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة،
- مشروع قرار بشأن إحداث المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام،
- مشروع مرسوم بشأن إحداث جائزة التميز النسائية للمرأة المغربية.

بالإضافة إلى ذلك، نسقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2014 انجاز عدة تقارير، وفقا لالتزاماتها في إطار آليات الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان. وفي هذا الاطار، انجزت الوزارة تقريراً عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة الهدف الأول المتعلق بالحد من الفقر المدقع والمجاعة والهدف الثالث المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أعد هذا التقرير بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجنة المرأة. كما عملت الوزارة على إعداد وصياغة تقرير عن تنفيذ "برنامج عمل بيجين" (+20)، بالتشاور مع القطاعات الحكومية ذات الصلة والمجتمع المدني.

2.5. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.5 وضع السياسات والإستراتيجيات القطاعية

استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4

تتوفر وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على استراتيجية عمل متعلقة بالقطب الاجتماعي تحت عنوان "استراتيجية 4+4" للفترة الممتدة ما بين 2012-2016. هذه الاستراتيجية تنقسم إلى أربعة محاور وهي : الدعم المؤسساتي وتعزيز القطب الاجتماعي، التأطير والدعم وهيكلة العمل الاجتماعي، النهوض بالعمل التكافلي والتضامني وكذا تحقيق المناصفة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وتهدف هذه الخطة إلى توفير أسس مجتمع تضامني يرفع من شأن الكرامة والمساواة، من خلال تعزيز الاندماج الاجتماعي للفئات الفقيرة وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن والإنصاف والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

2.2.5 معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تندرج الإجراءات المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ضمن المحور الرابع من استراتيجية القطب الاجتماعي 4+4 المتعلق بتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. كما تنخرط الوزارة في مشاريع كبرى تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

---

[17] تهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة تعاون بين السلطات المركزية والسلطات القضائية والهيئات الأخرى لتعزيز وتحسين التواصل بين الأطفال وآبائهم، وغيرهم ممن لهم علاقات عائلية معهم.

[18] يفرض هذا النص الدولي تجريم جميع أنواع المخالفات ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد الأطفال، بما في تلك الحالات التي تحدث في المنزل أوداخل الأسرة، وذلك عن طريق استخدام القوة أوالإكراه أوالتهديد. وتهدف الاتفاقية إلى وقاية وحماية الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية وملاحقة مرتكبيها. وبهدف محاربة السياحة الجنسية التي تشمل الأطفال، تنص الاتفاقية على أن المعتدين يمكن محاكمتهم على بعض الجرائم حتى عندما يرتكب الفعل في الخارج.

❖ تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

تنقسم الإجراءات المرتبطة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة إلى أربع محاور فرعية وهي: الدعم المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة، مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء وكذا تعزيز حقوق المرأة.

➢ الدعم المؤسساتي ونشر ثقافة المساواة

مأسسة البنيات المتخصصة في تتبع وتنسيق وتقييم الخطة الحكومية للمساواة

تم وضع الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة للفترة 2012-2016[19] في إطار الاستجابة لضرورة توفر بلادنا على إطار مؤسساتي يشمل جميع البرامج والأنشطة التي تنفذها القطاعات الوزارية لتعزيز المساواة بين الجنسين (32 قطاع وزاري منخرط في الخطة). وتسعى الخطة لتحقيق 26 هدفا من خلال 132 إجراء.

وقد تطلب تفعيل الخطة الحكومية للمساواة، من خلال المرسوم رقم 2-13-495، إحداث لجنة وزارية توجيهية مكلفة بتتبع تقدم الخطة وتنسيق وتوجيه السياسة الحكومية لمبادئ المناصفة والمساواة بين الجنسين، وذلك من خلال التقييم المستمر لإنجازات القطاعات الوزارية في إطار الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، وكذا اقتراح التوجهات الاستراتيجية لتعزيز تنفيذ الخطة.

ووفقا لمقتضيات هذا المرسوم، تم أيضا إحداث لجنة تقنية بين وزارية تتكون من ممثلين عن مختلف القطاعات الحكومية. وتقترح اللجنة تدابير تشريعية وتنظيمية بهدف التفعيل الناجح للخطة وكذا رفع تحديات التنسيق متعدد القطاعات.

فبعد اجتماعها في شتنبر 2013، عقد الاجتماع الثاني للجنة التقنية يوم الخميس 3 أبريل 2014، برئاسة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والمدراء المعينين لتمثيل قطاعاتهم. وقد قدم خلال هذا الاجتماع كل ممثلين كل القطاعات الحكومية تقريرا عن إنجازات القطاع المتعلقة بالالتزامات التي وضعت في إطار الخطة الحكومية للمساواة.

وضع برنامج معلوماتي لتتبع الخطة الحكومية للمساواة

وضعت الوزارة برنامجا معلوماتيا لرصد الإجراءات المتخذة في إطار الخطة الحكومية للمساواة. ويرتكز هذا البرنامج على تقسيم الإجراءات الاستراتيجية إلى خطط عمل محددة. ويتم تسجيل مستوى تحقيق الأهداف المسطرة على صعيد كل خطة، الشيء الذي يتيح لكل قطاع وزاري المتابعة الحثيثة للتقدم المحرز. وفي هذا الإطار، وضعت الوزارة مسلسلا لاختبار هذا البرنامج ودعم المخاطبين الرئيسيين على مستوى كل قطاع وزاري.

مواكبة الفاعلين الحكوميين

أبان الحوار مع الفاعلين الحكوميين، فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة، عن ضرورة مواكبة المسؤولين تفعيل الإجراءات المتعلقة بقطاعاتهم. ولهذه الغاية، نظمت الوزارة دورتين تكوينيتين في نونبر 2013 ويناير 2014 لصالح المخاطبين الرئيسيين المسؤولين عن تفعيل وتتبع تنفيذ الخطة. وركزت هاتان الدورتان التكوينيتان على تعميم مراعاة بعد النوع الاجتماعي والتخطيط الاستراتيجي المدمج لبعد النوع الاجتماعي.

كما أعدت الوزارة جدولا زمنيا لورشات تكوين وعمل لفائدة المدراء والمسؤولين عن كل قطاع على حدى. وتهدف هذه الورشات إلى التواصل وتبادل المعلومات حول الخطة الحكومية للمساواة وطريقة العمل التي يجب اعتمادها لتفعيل التدابير الواردة في الخطة .وقد نظمت الورشات الأولى في فبراير 2014 لصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري.

19 قدمت الخطة الحكومية للمساواة أمام مجلس الحكومة المنعقد في 2 ماي 2013 وتمت المصادقة عليها في 6 يونيو 2013. كما عرضت أمام أنظار لجنتي الشؤون الاجتماعية في غرفتي البرلمان في 17 يوليوز 2013.

➢ **مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة**

في اطار تحديد الأسس القانونية لتأطير مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، أعدت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتعاون مع وزارة العدل والحريات، مشروع قانون رقم 13-103 والذي تم تقديمه إلى مجلس الحكومة المنعقد يوم 7 نونبر 2013. تلا ذلك تشكيل لجنة وزارية، برئاسة رئيس الحكومة، لدراسة المشروع على ضوء نتائج مسلسل التشاور مع مختلف المتدخلين.

وضع هيئات وآليات لليقظة ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز

✓ *هيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز*

وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2013 لجنة علمية مكونة من 15 خبيرا في مختلف المجالات (قانونيين وعلماء اجتماع واقتصاديين...). وبعد سلسلة من المشاورات (تلقت اللجنة 82 اقتراحا من الفاعلين العموميين والمجتمع المدني)، أعدت اللجنة تقريرا تحدد فيه الهيكلة التنظيمية والوظيفية للهيئة وكذا الخطوط العريضة للقانون المحدث لها. وعلى هذا النحو، أنهت الوزارة صياغة مشروع قانون لتقديمه لاحقا إلى المجلس الحكومي قصد المصادقة عليه.

✓ *مرصد العنف ضد المرأة*

بعد سلسلة من المشاورات بين أعضاء اللجنة التوجيهية[20]، برئاسة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، تم إعداد مشروع قرار متمم ومغير للقرار الوزاري (رقم 243.13 بتاريخ 29 أبريل 2013) تمنح بموجبه الشرعية الادارية لمرصد العنف ضد المرأة والتي توازي خلق مصلحة داخل مديرية المرأة.

وتناط بالمرصد مهام تطوير أدوات لرصد ظاهرة العنف ضد المرأة وتنسيق البرامج مشتركة بين الوزارات في هذا الإطار والتحسيس والتعبئة الاجتماعية حول محاربة هذه الظاهرة وتعزيز قدرات الفاعلين الجمعويين.

✓ *خلق نظام معلوماتي مندمج حول العنف ضد المرأة*

تعمل الوزارة حاليا على تفعيل مشروع إنشاء نظام معلوماتي مؤسساتي حول العنف ضد النساء. وتهدف هذه الآلية المندمجة لجمع المعطيات حول النساء المعنفات إلى وضع إطار مؤسساتي لتجميع المعطيات وتتبع وتقييم مدى انتشار ظاهرة العنف.

من أجل ذلك، تم وضع تطبيق على المستوى الوطني والجهوي وتقديم أجهزة معلوماتية للأطراف الفاعلة. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت ورشات عمل لتعزيز 320 مشارك ينتمون للأمن الوطني، والدرك الملكي، ووزارة العدل والحريات وكذا وزارة الصحة. وقد أظهرت الاختبارات الأولية للنظام المعلوماتي وجود بعض الصعوبات المتعلقة باستغلاله.

✓ *إنشاء مرصد لتحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام*

وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الاتصال لجنة لتحديد مهام وأهداف هذا المرصد، وعقدت سلسلة من الاجتماعات ما بين شهري مارس وأبريل 2012. ولقد تم الاتفاق على أن يكون المرصد ذو هيكل ثلاثي يتكون من القطاعات الحكومية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث. وتعمل الوزارة حاليا على وضع إطار قانوني يحدد هيكلة المرصد ومكان تواجده والموارد المالية والبشرية المخصصة له.

[20] تتكون هذه اللجنة، التي أحدثتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بهدف وضع تصور للمرصد الوطني للعنف ضد المرأة، من ممثلين عن القطاعات الحكومية المشاركة في محاربة العنف ضد المرأة، وممثلي الجمعيات غير الحكومية ومجموعات الأبحاث الجامعية

التواصل والتحسيس والتعبئة الاجتماعية

✓ *تنظيم الحملة التحسيسية الحادية عشر لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات*

نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية الحملة الوطنية الحادية عشر لمناهضة العنف ضد المرأة من 25 نونبر إلى 12 دجنبر2013. وقد تميزت هذه الدورة بتناول جانب معين من العنف ضد النساء وهوالعنف ضد النساء الأجيرات.

✓ *تنظيم المنتدى العربي حول المرأة ووسائل الإعلام*

نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بتعاون مع منظمة المرأة العربية، من 18 إلى 19 فبراير 2014 بمراكش، المنتدى العربي حول المرأة ووسائل الإعلام على ضوء التغيرات الأخيرة تحت شعار "نحو وسائل إعلام منصفة تجاه المرأة ". ولقد ركزت أشغال المنتدى على تقييم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة والإعلام، وتحليل الإطار التشريعي الجهوي والعربي، وتحليل الخطاب الإعلامي، وتحديد آليات تعزيز القدرات في هذا المجال وكذا آفاق إنشاء آلية إعلامية مخصصة للنساء.

✓ *دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء*

نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ندوة تحت شعار "تثمين المبادرات الاقتصادية للنساء المغربيات"، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة في العاشر من أكتوبر 2013. وفي هذا الإطار، تم توقيع اتفاقيتي شراكة، الأولى مع وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ترمي إلى إنشاء معارض دائمة لتسويق منتجات الجمعيات والتعاونيات النسائية في باحات الاستراحة بالطرق السيارة والمطارات والموانئ... أما الاتفاقية الثانية، فوقعت مع الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تعزيز قدرات المقاولات، من خلال برنامج "بينهن في الجهات" و" انفتاح لها "[21].

✓ *دعم للجمعيات*

عرفت سنة 2013 تمويل 294 مشروعا، من ضمنها 49 مشروع مخصص لتمويل مراكز الإستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية للنساء ضحايا العنف بقيمة 3.79 مليون درهم، وكذا 20 مشروع متعلق بتدابير التوعية والتحسيس في المجالات المرتبطة بالرقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنساء ضحايا العنف، ودعم مراكز الاستماع بحوالي 1.33 مليون درهم، إضافة إلى مشاريع إعادة تأهيل 126 مؤسسة للحماية الاجتماعية بقيمة 18.18 مليون درهم.

➢ **تقديم الدعم لتعزيز النهوض بحقوق المرأة**

تعمل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية على إتمام دراسة حول "الزواج المبكر في المغرب". وتهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل أسباب الزواج المبكر في المغرب في بعده السوسيواقتصادي والثقافي والقانوني، وتقييم تأثيره على حياة الفتيات الصغيرات المتزوجات. كما تهدف الدراسة إلى تقييم البعد الكمي لظاهرة الزواج المبكر وتوزيعها جغرافيا وكذا تقديم توصيات وخطة عمل واضحة للحد من ظاهرة الزواج المبكر في المغرب.

❖ **حماية والنهوض بحقوق الأطفال: نحووضع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة**

مكن التقييم المرحلي لمخطط العمل الوطني للطفولة للفترة 2006-2015، من تحديد الأسباب الرئيسية للفجوات المسجلة في مجال حماية الطفولة، والتي تتمثل في هيمنة المقاربة القطاعية وضعف التنسيق، وكذا في ضعف قدرات الجهات الفاعلة في حماية الطفولة وفي صعوبات تفعيل مخطط العمل الوطني للطفولة على المستوى الجهوي. وفي هذا السياق، أطلقت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية سنة 2013، بدعم من اليونيسيف وبشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية ومع المنظمات غير حكومية ومع القطاع الخاص ومع وسائل الإعلام وبإشراك الأطفال، عملية إعداد سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة.

[21] تمت معالجة تفاصيل هذين البرنامجين في الجزء الخاص بتحليل وزارة التجارة والصناعة.

كما مكنت نتائج هذا المسلسل وكذا تلك المترتبة عن المناظرة الوطنية الأولى للطفولة، المنعقدة في أبريل 2014، من تحديد مجالات تدخلات السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة. ويتعلق الأمر بـ:

- ضرورة إدماج أهداف حماية الأطفال في جميع السياسات والبرامج الحكومية؛
- تعزيز الإطار القانوني لحماية الأطفال وتفعيله؛
- توحيد الخدمات والممارسات؛
- إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة؛
- تعزيز المعايير الاجتماعية لحماية الأطفال؛
- وضع أنظمة معلوماتية دقيقة وموحدة للتتبع والتقييم المنتظم والفعال.

❖ **حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**

تمت الموافقة، من قبل مجلس الحكومة في يونيو2014، على مشروع قانون رقم 97-13 بشأن حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. حيث ، انتقل بعد ذلك إلى دائرة التشاور والمصادقة. ويهدف هذا المشروع إلى توفير إطار قانوني واضح وشامل لحماية والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تلبية لتطلعات الجهات الفاعلة في هذا المجال والقطاعات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وتتعلق أهداف هذا المشروع بتحديد مبادئ إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات والمخططات، فضلا عن اعتماد مفاهيم جديدة تماشيا مع التطور الذي يعرفه مجال الإعاقة، مثل مفهوم الإعاقة والتأهيل والتمييز على أساس الإعاقة. كما تشمل هذه الأهداف اعتماد مقاربة قانونية تستند على مفهوم الحقوق بدلا من الحماية، وتطوير الوضع القانوني الجديد لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تكافؤ الفرص وتسهيل اندماجهم.

وتتمحور مقتضيات مشروع القانون-الإطار حول عدة محاور وهي: الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتربية والتعليم والتكوين، والتشغيل والتأهيل المهني، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية، والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية وكذا تعزيز الولوجيات.

3.5. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[22] 632,087 مليون درهم خلال سنة 2013، منها 110 مليون درهم مخصصة لنفقات الاستثمار. وتهيمن نفقات المعدات وغيرها على نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها 91,2% وذلك بالنظر لحجم الميزانية المخصصة للمؤسسات التي تقع تحت وصايتها (وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني) في شكل منح للتسيير.

وتتوزع ميزانية الاستثمار وفقا لمحاور استراتيجية القطب الاجتماعي على النحوالتالي:

[22] تتوفر الوزارة منذ سنة 2012 على خطة استراتيجية وخطة عمل لمدة سنتين وتعتزم وضع إطار للنفقات متوسط المدى ابتداء من سنة 2015

مجال العمل	النسبة في ميزانية الاستثمار
التنمية الاجتماعية	**%19,84**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	% 4,1
هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى المجالي	%10,18
الإدماج الإجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%2,72
شؤون المرأة	**%7,43**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	%0,53
توطيد قيم الدعم والتضامن	%1,04
نشر مبادئ المناصفة والمساواة العدالة الإجتماعية	%2,54
مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف والإقصاء	%0,9
المشاركة في تكافؤ الفرص	%1,12
المشاركة في تأسيس تكافؤ الفرص	6,6%%
شؤون الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين	**%11,41**
دعم وتوجيه الجهات الفاعلة في التنمية	%3,26
المشاركة والمساهمة في المنظمات الدولية	%3,11
هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى المجالي	%2,27
توطيد قيم الدعم والتضامن	%1,05
مأسسة ونشر مبادئ العدالة والمساواة	%0,27
الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%0,63
الوقاية والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة	**10,4%**
هيكلة العمل الاجتماعي على المستوى المجالي	%0,09
تعزيز وتطوير دعم الآخرين	%4,72
الإدماج الاجتماعي من خلال التمكين الاقتصادي	%1,81
المشاركة في تأسيس تكافؤ الفرص	%10,9

مكنت دراسة مؤشرات الأهداف المرقمة لميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، برسم سنة 2014، من رصد حوالي 77 مؤشرا من بينها 12 تخص ميزانية التسيير و65 تهم ميزانية الاستثمار. وبالنظر لمهام الوزارة، تبين وجود عدة مؤشرات تراعي مقاربة النوع الاجتماعي. ومع ذلك، توجد مؤشرات أخرى ملائمة يمكن أن تراعي هذه المقاربة (انظر الملحق 2).

4.5. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

يواصل المغرب عمله في مجال حماية حقوق المرأة والفئات الهشة. وتعكس تطورات مؤشرات بلوغ هذه الحقوق الجهود المبذولة مع ضرورة الإسراع بتفعيل العديد من المشاريع في هذا الاتجاه (القانون الإطار لمكافحة العنف ضد المرأة، وضع سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة، وسياسة حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة...).

المؤشرات المتعلقة بحقوق الطفل

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة تشغيل الأطفال، أصدرت المندوبية السامية للتخطيط نتائج بحثها في هذه الظاهرة، والتي بينت تراجع ظاهرة تشغيل الأطفال. فقد بلغ عدد الأطفال العاملين خلال سنة 2013 حوالي 86.000 طفل، تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات إلى أقل من 15سنة، وهوما يشكل 1,8% من مجموع الأطفال من هذه الفئة العمرية مقابل 9,7% سنة 1999.

وتتركز ظاهرة تشغيل الأطفال أقل من 15 سنة أساسا في الوسط القروي بنسبة 3,6% مقارنة بنسبة 16,2% خلال سنة 1999. أما في الوسط الحضري، فتمثل هذه النسبة 0,4% (10 آلاف طفل) مقابل 2,5% سنة 1999 (65 ألف طفل). فضلا عن ذلك، يعتبر الفتيان (57,2%) أكثر عرضة لهذه الظاهرة من الفتيات.

وحسب المحيط الأسري، أظهر بحث المندوبية السامية للتخطيط أن تشغيل الأطفال يهم 75.135 أسرة، وهوما يمثل 1,1% من مجموع الأسر المغربية المتمركزة بالوسط القروي (65.976 أسرة مقابل 9.159 أسرة في المدن). وحسب ظروف عملهم، يتابع 25,4% من الأطفال العاملين دراستهم، في حين غادر 54,8% صفوف الدراسة، أما 19,8% فلم يلتحقوا قط بالمدرسة.

العنف ضد الأطفال

سجلت إحصائيات مختلف السلطات القضائية للمملكة 10936 حالة عنف ضد الأطفال ومتابعة 11324 شخص سنة 2013. وقد شملت هذه الحالات 7006 قاصرا من بينهم 3806 فتاة و3204 فتى. وقد بلغت حالات الاعتداء والاستغلال الجنسي للقاصرين 2248 حالة، من بينهم 1251 قاصر ضحايا هتك العرض بالعنف، و415 قاصر ضحايا هتك العرض بدون عنف، و88 قاصر ضحايا الاستغلال في الدعارة.

وفيما يتعلق بمعطيات مراكز حماية الطفولة، بلغ عدد الأطفال في هذه المراكز 4805 طفل خلال سنة 2013 مقابل 5065 طفل سنة 2012 و5027 طفل سنة 2011.

مؤشرات حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يضم المغرب 1.530.000 شخصا من ذوي الإحتياجات الخاصة[23]، أي 5,12% من مجموع ساكنة البلاد، وما يناهز 56,4% من الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة تتراوح أعمارهم ما بين 16 و60 سنة، منهم 41,2% تعيش بالوسط القروي و58,8% بالوسط الحضري و16% بالأحياء الفقيرة. وتكثر الإعاقة عند الذكور بنسبة 5,49% مقابل 4,75% لدى الإناث.

وبهدف الرفع من معدل تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة، استفاد من برنامج تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة المنحدرين من الأسر الفقيرة 1.498 طفل ذو إعاقة سنة 2013 في 42 مركز متخصص.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التقدم المحرز في مجال تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة، الذين ارتفع عددهم بحوالي 10 مرات بين السنتين الدراسيتين 2001- 2002 (600 تلميذ) و2012-2013 (560 قسم مندمج ل 6.000 تلميذ)، لا تزال الإكراهات والتحديات تعيق تمدرس الأطفال ذوي الإعاقة، بما في ذلك:

- ضعف الإلمام بوضعية هذه الفئة بسبب الجهل بعدد الأطفال ذوي الإعاقة البالغين سن التمدرس؛
- ضعف تشخيص الإعاقة، والتمييز بين أنواع معينة من الإعاقة، وكذا غياب فرق متعددة التخصصات في هذا المجال؛
- النقص في عدد المعلمين المتخصصين المعينين في الأقسام المندمجة؛
- النقص المسجل فيما يتعلق بتتبع المشاريع التربوية الفردية للتلاميذ؛
- مشكل بعد الأقسام وأماكن إقامة التلاميذ ونقص وسائل النقل المدرسية.

6. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

لا يتحقق الولوج التام للمرأة لحقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلا بحضورها القوي في مختلف دوائر اتخاذ القرار للدولة، وذلك في إطار الديمقراطية التشاركية، مما يعني تعزيز تمثيلية المرأة داخل هيئات القرار بالمؤسسات العمومية. أطلقت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة منذ سنة 2010، عدة أوراش سعيا وراء مأسسة الإنصاف والمساوات بين الجنسين في الإدارة العمومية وعيا منها بأن مبادئ المساواة والتنوع تعتبر أساسا لضمان الحكامة الجيدة.

1.6. تقديم الوزارة والاطار المعياري

1.1.6. جذاذة تقديمية

تتمثل المهمة الأساسية لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في إعداد السياسة الحكومية المتعلقة بالوظيفة العمومية وبتحديث القطاعات العامة والسهر على تنفيذها وذلك من خلال العمل على تطبيق النظام الأساسي

23 البحث الوطني حول الإعاقة 2004-2006، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

العام للوظيفة العمومية والحفاظ على انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية لجميع موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ، وكذا دعم الإجراءات والأعمال الرامية إلى تحسين تدبير الموارد البشرية للإدارات العمومية وتثمينها، والقيام بكل إجراء يهدف إلى تبسيط المساطر الإدارية، بتنسيق مع القطاعات الوزارية، والمساهمة في تطوير جودة الخدمات العمومية الموجهة للمرتفقين والحث على الشفافية في التدبير العمومي .

ولتحقيق هذه الأهداف، تتوفر الوزارة على 313 موظف وموظفة بنسبة تأنيث تصل إلى 42%. ومنذ سنة 2012 قد أحدث بقسم تثمين الموار البشرية التابع لمديرية تحديث الادارة ،مصلحة مكلفة بمقاربة النوع. تسهر هذه الأخيرة على تتبع مشروع مأسسة المساوات والانصاف بين الجنسين في الوظيفة العمومية (أنظر المرفق رقم 1).

2.1.6 الإطار المعياري[24]

تنص المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في المشاركة في تسيير الشأن العمومي لبلده، إما مباشرة أوعن طريق ممثلين منتخبين". ويتعهد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بضمان حقوق المرأة وتعزيز تمثيليتها داخل مراكز القرار من خلال المواد 7-3 و23-6-3.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقيع المغرب على مضامين اتفاقية سيداو وانخراطه في تحقيق أهداف الالفية للتنمية، يعلن هذا الأخير عن سياسة وطنية مقصودة فيما يرتبط بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين. وقد جاء الدستور الجديد لعام 2011 لتتويج التزامات المغرب في هذا الصدد من خلال الإصرار على المساواة في الحقوق بين المواطنات والمواطنين في الولوج للوظيفة العمومية.
ويتطلب تنفيذ هذه الأحكام اعتماد مساطر جديدة تتعلق بالتعيين في المناصب العليا لضمان حكامة جيدة وتحسين المردودية داخل الإدارة. وقد تم سن القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، واعتمد تنفيذ مرسومه في أكتوبر 2012، والذي يحدد مبادئ ومعايير التعيين في المناصب العليا، بما في ذلك تكافؤ الفرص والجدارة والكفاءة والشفافية. وفي نفس السياق، ووفقا للمادة 31 من الدستور التي تهدف إلى تكريس حق المساواة وتكافؤ الفرص والجدارة للولوج إلى الوظيفة العمومية، أطلقت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في 6 يوليو2012، بوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma. وتضع هذه الأخيرة رهن إشارة المرشحين للمناصب العمومية جميع المعلومات المتعلقة بشروط ومواعيد وأماكن مباريات التوظيف.

وصادق مجلس الحكومة، بتاريخ31 يوليوز 2014، على مشروع قانون رقم 31.13 المعروض من طرف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة وذلك في إطار تنفيذ التزامات المملكة عل المستوى الدولي وخاصة الفصل 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفصل 31 للمعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والفصل 10 من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد تفعيلا للفصل 27 من دستور المملكة الذي يضمن حق الولوج إلى المعلومة. ويحدد هذا المشروع طبيعة المعلومة، وطريقة الوصول إليها، والاستثناءات، وآليات المتابعة القضائية فضلا عن اتخاذ تدابير استباقية لضمان نشر المعلومة من أجل تعزيز الحق في الوصول إليها. كما يساهم هذا القانون في ترسيخ الديمقراطية التشاركية من خلال تحفيز المواطنين على المشاركة في مراقبة عمل الادارة وفي اتخاذ القرار.

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6. أهم البرامج والمشاريع المنجزة

ترتكز الاستراتيجية الجديدة لتحديث الادارة العمومية لسنة 2014-2016 على رؤية موحدة تضع المواطن والمقاولة في صلب تحديث المرفق العام وذلك من أجل استعادة الثقة بين المواطن والإدارة انطلاقا من مرجعية تستند على الأحكام الدستورية الجديدة والتوجيهات الملكية السامية وكذا البرنامج الحكومي .وتندرج المحاور الاساسية للاستراتيجية الجديدة كما يلي:

المحور الأول: تثمين الرأسمال البشري والعمل على الرفع من مردوديته ،وذلك عن طريق اعتماد إطار مؤسساتي ملائم وتدبير حديث للموارد البشرية وكذا تدعيم الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية،

[24] للمزيد من التفاصيل ذات الصلة بالاطار المعياري للحق في الولوج المنصف للوظيفة العمومية ، انظر المرفق رقم 2 لنسخة 2014 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي.

المحور الثاني: تبسيط المساطر والاجراءات لتحسين جودة العلاقة بين الادارة والمواطن، وذلك بتطوير جودة الاستقبال والارشادات، تيسير الولوج إلى الخدمات الادارية العمومية وكذا تدعيم وتطوير الادارة الالكترونية،

المحور الثالث: إرساء حكامة جيدة وتنظيم ناجح للنهوض بكفاءة المرافق العمومية من خلال تعزيز النزاهة ومحاربة الرشوة وترشيد الهياكل الادارية ودعم اللاتمركز الاداري.

فقد عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على إنجاز مختلف المشاريع المدرجة في الاستراتيجية الجديدة وفق برامج تعاقدية مع مختلف مديريات الوزارة، تضمنت تحديدا للمشاريع التي سيتم إنجازها والاهداف المزمع تحقيقها، والمدة الزمنية للإنجاز وكذا الموارد البشرية والمالية اللازمة لذلك.

2.2.6 الأخذ بعين الاعتبار لمبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين النساء

تعتبر شبكة التشاور بين الوزارات (RCI) من أجل المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة العمومية[25] الاطار العملي الذي يشمل معظم الاجراءات المتخذة من طرف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة لمأسسة وإدماج مبدا المساوات بين الجنسين في الوظيفة العمومية وذلك بتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية.

وتتمحور أهم إنجازات الشبكة في إطار مخطط عملها برسم الفترة 2013-2015، على النحو التالي :

- إضفاء الطابع المؤسساتي للشبكة من خلال"رسائل رسمية" موقعة من قبل وزير الوظيفة العمومية وتحديث الادارة موجهة إلى جميع ممثلي الإدارات الدين يشكلون أعضاء الشبكة،
- تشكيل ثلاث لجن تابعة للشبكة : اللجنة الاولى مكلفة بالبرمجة والتعاون واللجنة الثانية تهتم بالتتبع والتقييم واللجنة الأخيرة هي لجنة الاعلام والتوثيق والتواصل. تعمل كل لجنة على تفعيل الإجراءات والتدابير المرسومة في مخطط عمل الشبكة للفترة ما بين 2013-2015.
- المساهمة في وضع الإطار المرجعي لإحداث وتفعيل مرصد مقاربة النوع بالوظيفة العمومية (OGFP) المحدث بقرار للسيد الوزير المنتدب المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الادارة في 31 مارس 2014 . وتتمثل أهم المهام الموكلة للمرصد في تطوير الدور القيادي للمرأة في الادارة من خلال القيام بالأبحاث وتحليل وضعية المرأة على مختلف المستويات بتنسيق مع مختلف الوزارات لترسيخ مبدأ المساوات بالوظيفة العمومية. ويعتبر أعضاء شبكة للتشاور بين الوزارات أعضاء في لجنة الاشراف التابعة للمرصد.
- إطلاق دراسة في يناير 2014 تتعلق بوضع استراتيجية لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم المواكبة والاستشارة لإدماج مبدأ الانصاف والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل إصلاح الإدارة العمومية التي بدأتها الوزارة وذلك ب:

  - ✓ القيام بحصيلة تشاركية وتحليلية للإنجازات في مجال مقاربة النوع بالوظيفة العمومية وكذا معرفة التحديات التي تقف أمام مأسسة المساوات بين الجنسين .
  - ✓ تحديد مجالات العمل الاستراتيجية من أجل مأسسة المساوات بين الجنسين في الوظيفة العمومية.
  - ✓ إعداد استراتيجية لمأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية مرفوقة بمخطط عمل لضمان تنفيذها وكذا التتبع والتقييم.

وتجدر الاشارة أن هذه التدابير والاجراءات تتماشى مع جل التزامات وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة على مستوى الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة (2012-2016) وذلك من خلال العمل على تحقيق أربعة أهداف:

- الهدف رقم 6 : مواصلة ومواكبة تطبيق النصوص التشريعية والبرامج ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين.
- الهدف رقم 22 : الرفع من تمثيلية النساء في مواقع المسؤولية في القطاع العمومي في أفق تحقيق المناصفة.

---

[25] للتذكير، تعمل شبكة التشاور بين الوزارات المحدثة سنة 2010 على إدماج مبدأ المساوات بين الجنسين في برامج ومشاريع تحديث الوظيفة العمومية خاصة تلك المتعلقة بتدبير الموارد البشرية . وتهدف الشبكة إلى تحفيز مختلف الوزارات لاعتماد التدابير الرامية لترسيخ هذا المبدأ.

- الهدف رقم 23 :إنشاء آليات لضمان التوازن بين الحياة الأسرية والمهنية.
- الهدف رقم 24 :ضمان احترام ارباب العمل للاطار التشريعي والتنظيمي لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشة.

3.2.6. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

برسم سنة 2014 بلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة 130,910 مليون درهم، حيث ارتفعت نفقات التسيير إلى 71,91 مليون درهم أي ما يمثل 54,9 % من الميزانية الإجمالية للوزارة. بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت 59 مليون درهم وهوما يمثل45,1 % من ميزانية الوزارة.

توزيع نفقات الاستثمار برسم سنة 2014

البرنامج	الجزء المتعلق بميزانية الاستثمار %
تثمين الموارد البشرية	10
إعادة الهيكلة المساطر	5,9
حكامة وتنظيم	37,6
دعم مجالات تحديث الإدارة العمومية	16,9
مساندة الادارة العامة	29,5

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

عملت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في إطار منهجية النجاعة وتجميع النفقات، على تحديد 25 مؤشر هدف من بينهم 3 مؤشرات تتعلق بميزانية النفقات و22 مؤشر يهم ميزانية الاستثمار. ورغم كون الوزارة تعد من بين الوزارات التي نجحت في مأسسة المساواة بين الجنسين في ممارساتها ومخططات عملها إلا أن تحليل هذه المؤشرات بين عدم أخدها بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي (أنظر المرفق رقم 2).

3.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج الخاصة بالقطاع

يتضح من خلال التقرير الأخير الخاص بحصيلة الموارد البشرية للقطاعات الوزارية، الذي أعدته وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بموجب سنة 2013، أن نسبة التأنيث برسم نفس السنة في الادارة العمومية بلغت 39,4% مقابل 38,6% سنة 2012، وتظل المرأة أكثر تمثيلية بالقطاعات مرتفعة "المؤنثة" مثل وزارة الصحة و وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية حيث تجاوزت نسبة التأنيث 50% بينما تظل هاته النسبة جد ضئيلة بوزارة الداخلية حيث لا تتجاوز 9,90%.

بالنظر للفئات، تبلغ نسبة الأطر 64, 68% من مجموع النساء الموظفات. ، بينما لاتتعدى الموظفات اللاتي تنتمين لفئة الأعوان,61, 10%. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النساء من الأطر العليا هي أكثر أهمية في المصالح الخارجية حيث تشكل (69,61%) بينما تبلغ هذه النسبة بالمصالح المركزية (53,39%).

يوضح توزيع الموظفين حسب الفئات العمرية أن الشريحة العمرية لثلاثين سنة وأقل أكثر تأنيثا بنسبة 43,44% مقابل 34,29% بالنسبة للشريحة العمرية التي تفوق 50 سنة و28,44% بالنسبة للشريحة العمرية الأكثر من 56 سنة وهوما يدل على ارتفاع وتيرة توظيفات العنصر النسوي خلال السنوات الأخيرة.

يعتبر ولوج النساء الموظفات لمناصب المسؤولية محدودا مقارنة مع وضعية الرجال .وهذا على الرغم من كون نسبة الولوج تعرف تطورا متواصلا، إذ انتقلت من 10% سنة 2001 إلى 16% سنة 2013، وذلك بوتيرة بطيئة أي زيادة 6 نقط خلال 12 سنة. وتجدر الاشارة الى أن ما يقرب من88,3% من النساء المسؤولات تشغل منصب رئيس قسم أو رئيس مصلحة فيما لا تتجاوز نسبة النساء المسؤولات في منصبي كاتبة عام ومديرة على التوالي 6% و11%.

مبيان 4 : تطور أعداد النساء في مناصب المسؤولية

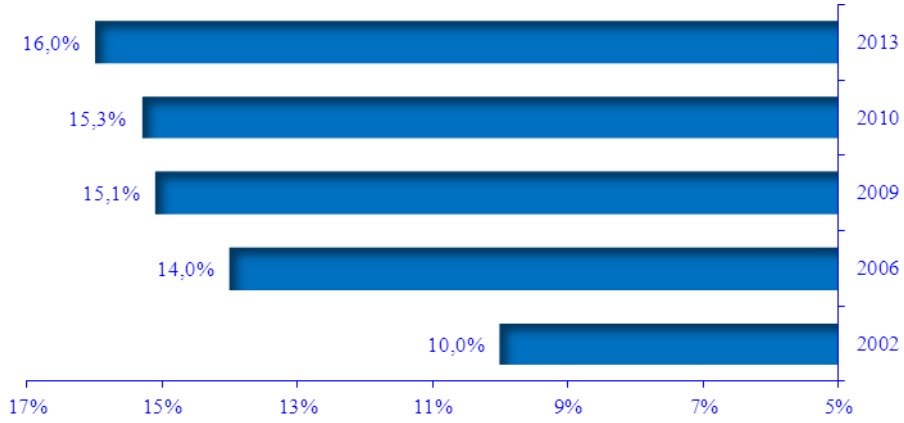

المصدر : وزارة الأسرة

وقد تمت المصادقة من سنة 2012 إلى غاية 21 شتنبر 2014 على التعيين في 430 منصب عال (كتاب عامون، مدراء، عمداء كلية ....) بعد التداول في شأنها في المجلس الحكومي بما مجموعه 430 تعيين حيث لا يتجاوز فيها النساء 48 تعيين أي ما يعادل 11,16%. وبالتالي يتضح جليا أنه من الضروري من بذل المزيد من المجهودات من أجل تعزيز ولوج المرأة لمراكز القرار على المستوى المركزي والجهوي.

7. وزارة الاقتصاد والمالية

تم تتويج الدينامية الناتجة عن الشروع في إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية باعتماد المشروع الجديد لهذا القانون من طرف مجلس الحكومة في يناير 2014 ومن طرف البرلمان في يوليوز من نفس السنة. ويؤكد هذا المشروع الجديد على ادماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانيات مختلف الوزارات وكذا خلال مراحل التتبع والتقييم. وعليه، يجب أن يقترن برنامج كل وزارة أومؤسسة بأهداف محددة ومؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي. وهكذا يمكن توجيه الاختيارات المرتبطة بالميزانية نحوالأنشطة التي ستساهم في تحقيق النتائج المتوخاة، وهي خطوة هامة نحوادماج تلقائي لبعد النوع الاجتماعي أثناء عملية البرمجة والتخطيط لدى المؤسسات العمومية.

وقد حازت وزارة الاقتصاد والمالية على جائزة الأمم المتحدة الأولى للامتياز في مجال خدمة المرفق العام (الفئة الرابعة الخاصة بالمجهودات المبذولة لتشجيع المساواة بين الجنسين)، اعترافا بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة في إطار برنامجها المتعلق بميزانية النوع الاجتماعي.

1.7. جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري

1.1.7. جذاذة تقديمية

تشارك وزارة الاقتصاد والمالية بشكل فعال في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية من خلال إعدادها لمشروع قانون المالية. وتقوم الوزارة كذلك بإعداد السياسات الضريبية والجمركية ومتابعة تنفيذها، وتحصيل الإيرادات ودفع النفقات العمومية، كما تتكلف بإعداد التوازنات الائتمانية وتلك المتعلقة بالمالية الخارجية. كما تقوم الوزارة بتحديد شروط التوازنات المالية الداخلية والخارجية ووضع الأحكام والتدابير اللازمة لتحقيقها وبمراقبة المداخيل والنفقات وبالمراقبة المالية للشركات والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية، وتنظيم ومراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين وكذا بالمشاركة في إعداد عقود برامج مع المؤسسات العمومية وتفعيلها.

وبخصوص الموارد البشرية، بلغ عدد الموظفين بوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2014 ما يقارب 16.985 موظف، 6173 منهم نساءن أي ما يعادل 36% من مجموع الموظفين بالوزارة. وتبلغ نسبة النساء في مناصب المسؤولية 18%[26] (أنظر الملحق 1).

وعلى المستوى التنظيمي، وفي إطار الجهود المبذولة لاعتماد الميزانية التي تراعي النوع الاجتماعي تتوفر الوزارة على فريق عمل يضم ممثلين عن مديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية الميزانية ومديرية

[26] تتشكل نسبة النساء في مناصب المسؤولية بوزارة الاقتصاد والمالية من 82,8% كرئيسات مصالح و15,4% كرئيسات اقسام.

الشؤون الإدارية والعامة وهومكلف بتتبع وتنسيق برنامج الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. كما تم انشاء مصلحة مسؤولة عن إعداد التقرير حول النوع الاجتماعي بمديرية الدراسات والتوقعات المالية سنة 2011 (مصلحة التقرير الاقتصادي والاجتماعي وتقرير ميزانية النوع الاجتماعي) .

وفي نفس السياق، تم انشاء مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي بوزارة الاقتصاد والمالية في فبراير 2013 ، الذي يعتبر أرضية للشراكة وتقاسم الخبرات وتبادل المعلومات في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي. وتتكلف لجنة تقنية مكونة من ممثلي مديريات الدراسات والتوقعات المالية والميزانية والشؤون الإدارية والعامة بتتبع تفعيل الانشطة المنصوص عليها في خطة عمل مركز الامتياز. كما يجب التذكير بأن الوزارة ممثلة كذلك على مستوى شبكة التنسيق البين الوزارية من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ انشائها سنة 2010.

2.1.7. الإطار المعياري

تشارك الوزارة بشكل مباشر في تفعيل التزاماتها في اطار الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 2 الفقرة 1)، حيث تبذل عدة جهود بخصوص اعطاء الانطلاقة للعديد من مشاريع الإصلاح التي تتماشى مع هذه الالتزامات. ويتعلق الامر خصوصا باعتماد التدبير العمومي القائم على النتائج وتفعيل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والشروع في الإصلاح الضريبي وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية...[27]

وفي هذا الإطار، تساهم وزارة الاقتصاد والمالية بانتظام في التقارير التي يقدمها المغرب للهيئات الدولية (بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة) والتي توفر معلومات عن تتبع تفعيل الاليات الدولية لحقوق الإنسان. فقد ساهمت الوزارة خلال سنتي 2013 و2014، في التقارير المنسقة من طرف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالأشخاص ذوي الاعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذا التقرير النصف مرحلي حول تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. كما ساهمت الوزارة بشكل فعال في التقرير الذي تنسقه وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمتعلق بالتقدم المحرز في خطة عمل بيجين (20 سنة بعد اعتمادها).

2.7. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

1.2.7. أهم البرامج والمشاريع المعتمدة

نذكر من بين الانجازات الرئيسية للبرامج المدرجة في خطة عمل الوزارة للفترة 2012-2016 ما يلي:

- الشروع في اصلاح النظام الضريبي من خلال تنظيم مناظرة وطنية حول الضرائب وجعل مشروع قانون المالية لسنة 2014 نقطة انطلاق للتفعيل التدريجي لتوصيات هذه المناظرة.
- دعم الحكامة الجيدة من خلال اعداد مشروع اصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية.
- المساهمة في تحسين مناخ الأعمال من خلال اتخاذ تدابير لتسهيل المساطر (التسهيلات الجمركية اللازمة لمواكبة الاوراش الكبرى، دراسة ملفات طلبات تصنيف المقاولات من طرف المديرية العامة للضرائب،...).
- اعتماد مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية واعطاء الانطلاقة للتطبيق التدريجي لمقتضيات مشروع القانون التنظيمي على مستوى اربع قطاعات وزارية. ويعد هذا المشروع استجابة للأحكام الدستورية الجديدة المتعلقة بما يلي:
  - ✓ تعزيز نجاعة التدبير العمومي عبر ارساء مجموعة من الاليات مثل:
  - البرمجة المتعددة السنوات والتي تغطي ثلاث سنوات ويتم تحيينها سنويا من اجل تعزيز شفافية الخيارات الاستراتيجية وتقوية الانسجام بين الاستراتيجيات القطاعية مع الحرص على التوازن المالي للدولة.

[27] لمزيد من التفاصيل بخصوص الاطار المعياري، انظر الملحق 2 من طبعة 2014 للتقرير حول النوع الاجتماعي.

- الانتقال من المقاربة المعيارية للنفقات الى هيكلة هذه الأخيرة حول برامج تضم مجموعة من المشاريع المتناسقة مع ترسيخ البعد الجهوي وكذا تحديد مسؤولية المتدخلين.
- تحديد الاهداف الخاصة لكل برنامج ومرافقتها بمؤشرات نجاعة الاداء مع اعتماد بعد النوع الاجتماعي.

✓ تعزيز المبادئ والقواعد المالية وشفافية المالية العمومية من خلال اعتماد قواعد جديدة بخصوص:
- توازن المالية العامة بهدف توجيه الدين العمومي لتمويل الاستثمار.
- تدبير الميزانية (اضفاء طابع المحدودية على اعتمادات الموظفين، تحديد سقف ترحيل اعتمادات ميزانية الاستثمار من سنة الى أخرى...).
- تدبير مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة (احداث مشروط لحسابات جديدة وتقليص عدد اصناف الحسابات).
- تطبيق مبدأ مصداقية الميزانية وحسابات الدولة من اجل ضمان جودة توقعات الموارد والتكاليف وتتبع افضل للكلفة الاجمالية للخدمات العمومية والمجهودات المبذولة للتحكم في النفقات.

✓ تقوية الرقابة البرلمانية للمالية العمومية من خلال اغناء المعطيات المقدمة للبرلمان (على مستوى التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية[28]) وتعديل الجدول الزمني ومراجعة طريقة التصويت على قانون المالية.

2.2.7.الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

لقد تم تحقيق العديد من الانجازات في اطار التزامات وزارة الاقتصاد والمالية من اجل تفعيل افضل للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ونذكر من اهمها:

➢ ***تفعيل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي***

لقد انطلقت أشغال تفعيل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بعد احداثه في فبراير 2013 وتوقيع اتفاقية الشراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الامم المتحدة للمرأة حول تفعيل انشطة المركز، حيث تم تحديد آليات رصد وتتبع أنشطة المركز من خلال لجنتين رائدتين. تتألف الاولى من مدير الدراسات والتوقعات المالية ومدير الميزانية ومدير الشؤون الإدارية والعامة وممثلة هيئة الامم المتحدة للمرأة (مكتب المغرب العربي)، وتضم اللجنة الثانية ممثلي مديريات الدراسات والتوقعات المالية والميزانية والشؤون الإدارية والعامة المشاركين في تنسيق برنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وكذا أعضاء فريق هيئة الامم المتحدة للمرأة المسؤول عن البرنامج.

وقد مكنت الاجتماعات التي عقدتها اللجنتين من بلورة خطة عمل مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي لسنة 2014 وفقا لاستراتيجية عمل المركز. كما تم أيضا برمجة العديد من الأنشطة لسنة 2014 تهم التركيبة التنظيمية للمركز (التركيبة المالية وتخصيص الموارد الموازناتية وتحديد الكفاءات المناسبة للوظائف وتنظيم مباريات التوظيف ...)، وتنظيم ورشات عمل لتعزيز القدرات وعقد اولى الشراكات مع مؤسسات أخرى تعمل في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين.

وفي اطار تفعيل مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي نظم هذا الاخير بشراكة مع الوكالة الدولية للمساعدة الفنية والتعاون في مجال التكنولوجيات الاقتصادية والمالية في ماي 2014 لقاء دوليا يروم تكوين شبكة " الحكامة المختلطة بين الجنسين حول المتوسطي". وتطمح هذه الشبكة إلى تشجيع تقلد النساء للمناصب العليا في الإدارة العمومية وذلك من خلال اتخاذ تدابير لتطوير الكفاءات والقدرات عبر حملات تحسيسية ودورات تكوينية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة. كما تطمح أيضا هذه الشبكة إلى تشكيل قوة اقتراحية قادرة على التأثير على السياسات العمومية في اتجاه ترسيخ المساواة بين الجنسين. وتتشكل هذه الشبكة من نساء يتقلدن مسؤوليات رفيعة بالوظيفة العمومية، في البلدان الاورومتوسطية.

[28] يتعلق الأمر بالتقارير الاربعة العشر المرافقة لقانون المالية وفقا لتعديل مجلس النواب.

وسيمكن إحداث هذه الشبكة من المساهمة بشكل كبير في احراز تقدم في دينامية الاصلاحات التي تعرفها هذه البلدان ونجاعة السياسات العمومية والحكامة، بالنظر إلى الالتزامات المسجلة على مستوى دعم المساواة، وذلك بهدف بلوغ تقدم اقتصادي واجتماعي وثقافي عادل.

- ***مشاركة وزارة الاقتصاد والمالية في الاجتماع الأول لمجموعة عمل وزراء المالية من أجل تمويل الأنشطة الخاصة بالمساواة بين الجنسين الذي عقد على هامش الاجتماعات الموسمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي***

شارك الوزير المغربي المنتدب المكلف بالميزانية إلى جانب وزراء مالية العديد من البلدان ، في الاجتماع المنعقد يوم 13 أبريل 2014 لإنطلاق مجموعة العمل المتكونة من وزراء المالية من أجل تمويل المساواة بين الجنسين، أثناء الاجتماعات الموسمية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد ناقش هذا الاجتماع النتائج المحصل عليها في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم المقاربات المبتكرة من طرف وزارات مالية الدول الاعضاء ووضع الأسس لحوار يرمي لإعداد خارطة طريق لتفعيل مجموعة العمل.

وقد قدم السيد الوزير المنتدب خلال هذا الاجتماع اهم الانجازات وآفاق التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، مما أثار اهتمام المشاركين ورغبتهم في الاستفادة من التجربة المغربية. وعلى هامش هذه الاشغال، تم تقديم عدة طلبات للتعاون من طرف الوزراء الحاضرين.

- ***اعتماد مشروع اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من طرف مجلس النواب: نحومأسسة لميزانية النوع الاجتماعي***

لقد تم تتويج الدينامية الناتجة عن الشروع في اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية باعتماد مشروع جديد لهذا القانون من طرف مجلس الحكومة في يناير2014 ومن طرف البرلمان في يوليوز من نفس السنة. ويشمل مشروع الإصلاح ادماج بعد النوع الاجتماعي في المادة 39 بالباب الثاني الخاص بتقديم قوانين المالية الذي يؤكد على إدماج بعد النوع الاجتماعي خلال برمجة ميزانيات مختلف الوزارات وكذا خلال مراحل التتبع والتقييم. كما تم التأكيد على بعد النوع الاجتماعي في المادة 48 للباب الثالث المتعلق بدراسة قوانين المالية والتصويت عليها.

وتنص المادة 39 على أن كل برنامج هوعبارة عن مجموعة من المشاريع اوالعمليات التابعة لنفس الوزارة اوالمؤسسة وتقرن به اهداف محددة وكذا مؤشرات مرقمة لقياس النتائج المحصل عليها مع الاخذ بعين الاعتبار لبعد النوع الاجتماعي. وهكذا يمكن توجيه الاختيارات المرتبطة بالميزانية نحوالأنشطة التي ستساهم في تحقيق النتائج المتوخاة. كما تدرج الاهداف والمؤشرات المتعلقة ببرنامج معين ضمن المشروع الوزاري لنجاعة الاداء المنجز من طرف الوزارة اوالمؤسسة المعنية. ويودع هذا المشروع لدى اللجنة البرلمانية المعنية رفقة مشروع ميزانية الوزارة اوالمؤسسة المذكورة، مما يعزز المساءلة حول الالتزامات المتعلقة بدعم المساواة بين الجنسين.

وتحدد المادة 48، مختلف التقارير التي ينبغي أن ترافق تقديم مشروع قانون المالية بما فيها تقرير الميزانية المرتكزة على النتائج من منظور النوع الاجتماعي (كما تم تعديله بمجلس النواب). وتؤكد هذه المادة على الدور الهام للتقرير لكونه أفضل أداة لتقييم السياسات العامة من منظور النوع الاجتماعي.

وتتماشى هذه المبادرات مع التزامات وزارة الاقتصاد والمالية في اطار الخطة الحكومية للمساواة من خلال تحقيق:

- الهدف 1 المتعلق بتتبع وتقييم وضعية المساواة وذلك من خلال احداث اللجنة الوزارية للمساواة.
- الهدف 2 الذي يروم ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط وبرمجة الميزانية في مختلف القطاعات وذلك من خلال تأهيل الفاعلين في مجال إعداد الميزانية المدمجة للنوع واعداد اطار النفقات حسب النوع.

وقد توجت هذه الجهود المبذولة ، منذ سنة 2002، في اطار الدينامية المتواصلة التي اطلقتها وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الامم المتحدة للمرأة بالحصول على جائزة التميز لهيئة الامم المتحدة الخاصة بالمرفق العام في يونيو2014. وتعد هذه الجائزة أرفع اعتراف دولي في مجال التميز في خدمة المرفق العام. حيث يتم بفضل هذه الجائزة الاعتراف، عبر مباراة سنوية، بأهم الانجازات الخلاقة ومساهمات المؤسسات العمومية عبر العالم في مجال تحسين جودة خدمات الادارات العمومية. كما تم تصنيف التجربة المغربية

المتعلقة بميزانية النوع الاجتماعي كتجربة رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي بالنظر إلى منهجية العمل المعتمدة والنتائج المحصلة.

3.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة)

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الاقتصاد والمالية (دون احتساب النفقات المشتركة والدين العمومي) حوالي 2,75 مليار درهم سنة 2014 وقد بلغت ميزانية التسيير 2,44 مليار درهم خصصت منها 2,18 مليار درهم لنفقات الموظفين، في حين بلغت ميزانية الاستثمار 307 مليون درهم.

وتم توزيع اعتمادات الوزارة لسنة 2014 حسب البرامج وفقا لمقتضيات اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. فقد تم اختيار وزارة الاقتصاد والمالية الى جانب ثلاث قطاعات وزارية للتطبيق التدريجي للتوجهات الكبرى لإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك باعتماد هيكلة جديدة للميزانية تتمحور حول البرامج مع مراعاة البعد الجهوي وتقديم تقرير حول نجاعة الاداء وربط البرامج بالاستراتيجية والاهداف ومؤشرات القياس. وقد تمت هيكلة الميزانية (دون احتساب النفقات المشتركة والدين العمومي) لسنة 2014 حول البرامج الستة التالية.

مبيان 5 : توزيع الاعتمادات حسب البرامج

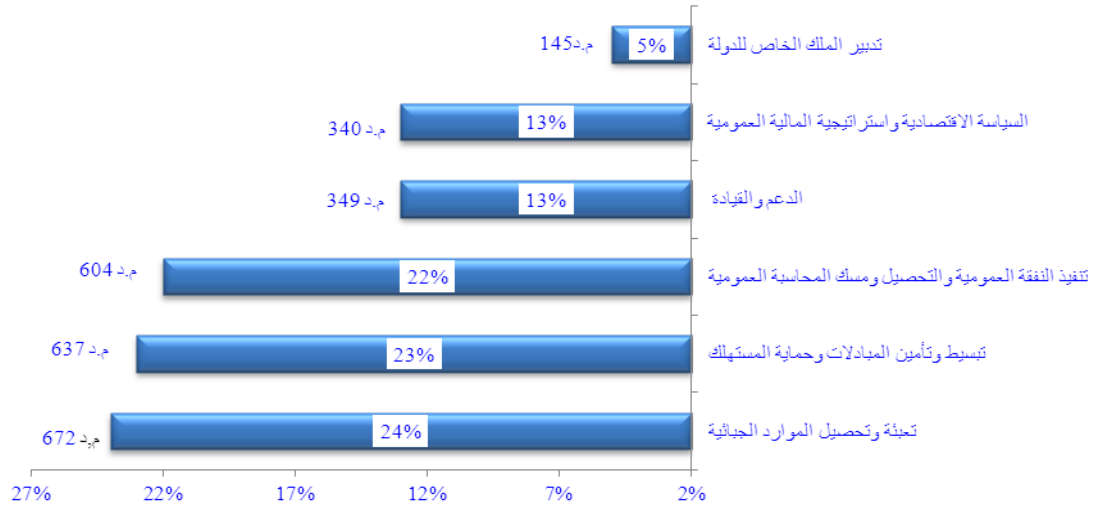

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل النفقات المشتركة

بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية التسيير، للسنة المالية 2014، ما قيمته 62 مليار درهم، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 9,3% مقارنة مع سنة 2013. ويعزى هذا الانخفاض الى التراجع الذي عرفته نفقات المقاصة بنسبة 16,7% مقارنة مع سنة 2013، حيث بلغت 41,6 مليار درهم نتيجة اعتماد نظام المقايسة الجزئية على المواد النفطية في شتنبر 2013، والأثر المرتقب لإلغاء نظام الدعم بالنسبة للبنزين والفيول الصناعي والمراجعة التدريجية للدعم الاحادي الموجه لفائدة الغازوال المقررة في يناير 2014.

أهم النفقات	المبلغ بمليار درهم
صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	41,6
الصندوق المغربي للتقاعد	13,5
الاحتياط الاجتماعي	2

وقد بلغت النفقات المشتركة المتعلقة بميزانية الاستثمار للسنة المالية 2014 ما يناهز 17,3 مليار درهم. ويلخص الجدول التالي أهم هذه النفقات.

أهم النفقات	المبلغ بمليار درهم
تحديث التجهيزات	8,3
مساهمات ومعونات مختلفة	4,1
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1,7
صندوق دعم التماسك الاجتماعي	1
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	1
صندوق دعم تشغيل الشباب	0,4

اقتراح مؤشرات الأهداف

ويبين تحليل ميزانية الاستثمار لوزارة الاقتصاد والمالية على مستوى التكوين والتدريب امكانية اقتراح مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي لضمان تتبع وتقييم ولوج النساء الموظفات بطريقة عادلة للتكوين. ويتعلق الامر بالمؤشرات التالية:

- نسبة الولوج حسب الوضعية السوسيو-مهنية والنوع الاجتماعي
- عدد المستفيدين حسب النوع الاجتماعي
- نسبة ولوج النساء للتكوين مقارنة مع النساء المسجلات اوذوات الاحقية
- نسبة لامركزية التكوين (الجهوية)

وبخصوص تتبع نجاعة انشطة وزارة الاقتصاد والمالية، يستحسن اعتماد مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي على مستوى تقارير مؤشرات الاهداف للوزارة وذلك موازاة مع مقتضيات مشروع اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. ويتعلق الامر بعدد الإدارات المدمجة للنوع الاجتماعي في برمجة ميزانياتها وعدد الإدارات المستفيدة من التكوين في مجال النوع الاجتماعي المقدمة من طرف مركز الامتياز وعدد المستفيدين من ورشات التكوين المنظمة في إطار برنامج هذا المركز (الملحق رقم 2).

8. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

تلعب وزارة الشؤون الخارجية والتعاون دورا رائدا في تعزيز مكانة المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في عملية المصادقة على الآليات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان. وبالمثل، تقوم الوزارة بتمثيل المغرب داخل الهيئات الدولية والإقليمية فضلا عن الرصد والتنسيق مع باقي الوزارات في اطار برامج التعاون الدولية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

1.8. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.8. جذاذة تقديمية

بحكم دورها كمنسق وطني للتعاون الدولي، تعتبر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المحاور الرئيسي لممثلي الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال القضايا المتعلقة بالشراكات وبرامج التعاون مع المملكة المغربية . وفي هذا السياق، تعمل الجهات الحكومية بشكل موثق مع وزارة الخارجية من أجل إنجاح التزاماتهم وتنفيذ المعاهدات المصادق عليها والاتفاقيات الأخرى المنعقدة مع الهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان وحقوق المرأة بشكل خاص. وبالتالي، فإن الوزارة مكلفة بالتأكد من أن التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية يتم وفقا لاستراتيجيات وأولويات المملكة، وذلك من خلال تنظيم مشاورات مستمرة ومراجعات منتظمة لتقدم تنفيذ برامج التعاون .

من حيث الموارد البشرية، بلغت نسبة النساء في مجموع القوى العاملة للوزارة 33,1%. أما بالنسبة لحصة النساء في مناصب المسؤولية، فتشغل المرأة 22,7% من مناصب "مدير" (محافظة على نفس حصة السنة الماضية)، و13,7% من مناصب "رئيس قسم" (بعد 11,8% في السنة السابقة) و35,9% من مناصب "رئيس مصلحة" (بعد 35% في السنة الماضية). وتجدر الإشارة إلى أن المغرب لا يتوفر سوى على سفيرتين و5

قناصل عامة نساء، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة وجود المرأة في الجهاز الدبلوماسي الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن مديرية التعاون متعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية (DCMAEI) هي المكلفة داخل الوزارة بتتبع القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فإن الوزارة ممثلة لدى شبكة التشاور بين الوزارات لإدماج المساواة بين الجنسين في الادارات العمومية.

وقد قامت الوزارة، مباشرة بعد إدماجها في هذه الشبكة، بعدة تدابير لتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وزيادة نسبة النساء في القوة العاملة لديها، بما في ذلك الوظائف الرقابية (انظر الملحق 1).

2.1.8. الإطار المعياري

يؤكد المغرب من خلال انخراطه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا (1993) وغيرها من الآليات الدولية التي تؤكد على أهمية التعاون الدولي لتحقيق أهدافها[29]، على منحه للتعاون الدولي دوره الكامل في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتماشيا مع هذه الالتزامات وأحكام الدستور، تشارك الوزارة في جميع اجتماعات اللجان المسؤولة عن مراقبة وضع المرأة، بما في ذلك اللجان المنظمة من طرف الأمم المتحدة، ونخص منها بالذكر لجنة متابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ولجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية وكذا الهيئات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد من أجل المتوسط، إلخ.

وبهذا الصدد، تشارك الوزارة في عملية وضع واعتماد مشروع القانون بشأن تنفيذ البروتوكول الاختياري[30] لاتفاقية سيداو. وكذلك شاركت الوزارة في الوفد الوطني الذي مثل المغرب في أعمال الدورة 58 للجنة وضع المرأة (CSW) الذي عقد في مارس 2014 في مقر الأمم المتحدة. كما شاركت ، إلى جانب اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان في ابريل 2014، في الدورة 47 للجنة السكان والتنمية تحت شعار "مخطط تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد 2014 " والتي كرس جزء كبير منها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحسين ظروفها المعيشية. وفي السياق نفسه، تراقب الوزارة تنفيذ منهاج عمل بيجين الذي اعتمد في عام 1995 . وبالمثل، مثلت الوزارة المغرب، من 03 إلى 11 يوليو2014 في نيويورك، في الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، الذي ضم من بين أنشطته منتدى السياسة رفيع المستوى تحت شعار "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الطريق لتنفيذ برنامج طموح للتنمية وحامل للتغيير لما بعد عام 2015، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ".

تماشيا مع جميع الالتزامات التي قطعت في إطار اتفاقيات احترام حقوق الإنسان، شاركت الوزارة في عام 2014 في إعداد التقرير الوطني حول مراقبة سيداووالتقرير الوطني لتنفيذ منهاج عمل بيجين + 20[31].

نظرا للالتزام المستمر والذي لا رجعة فيه للمغرب في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ودور بلادنا في وضع آليات لجنة حقوق الإنسان، وخاصة، في المراجعة الدورية الشاملة، انتخب المغرب في نوفمبر 2013، عضوا جديدا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات 2014-2016، وذلك اعتبارا من 1 يناير 2014.

2.8. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. إعداد السياسات والاستراتيجيات

بغية التلاؤم مع استراتيجيات التنمية والأولويات الوطنية، ينظم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2012-2016) (UNDAF) إطار التعاون بين المغرب ووكالات الأمم المتحدة والوزارات وشركاء التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف والمجتمع المدني. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مراجعة منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة هي في طور الإنجاز وذلك بمشاركة جميع الجهات المعنية (المؤسسات العامة

---

[29] أنظر الملحق من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لنسخة 2014.

[30] يمكن البروتوكول الاختياري ل "سيداو" من تسجيل شكايات النساء اللائي استنفدن جميع الاستئنافات الوطنية لانتزاع حقوقهن. ويعترف بأهلية "لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، فيما يخص استلام ومراجعة هذه الشكايات.

[31] لمزيد من التفاصيل حول الإطار المرجعي المؤطر للحق في الشراكة والتعاون الدوليين، انظر الملحق 2 من التقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي لعام 2014.

ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ...). كمنسق وطني للتعاون الدولي، تساهم الوزارة بفعالية في وضع وتنفيذ وتتبع المشاريع والبرامج في إطار هذا التعاون.

2.2.8. الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة وتمكين المرأة

تساهم الوزارة بنشاط في تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال مختلف برامج ومشاريع التعاون مع الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف (الاتحاد الأوروبي والتعاون التقني البلجيكي، التعاون الفني الألماني والتعاون الإسباني، التعاون الياباني ..) وكذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ...).

وهكذا، في إطار خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، التي اعتمدت في عام 2005، وخطة العمل لتنفيذ الوضع المتقدم، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير عام 2013، تساهم الوزارة أيضا بتشاور مع الإدارات الوزارية المعنية والاتحاد الأوروبي في:

- تنفيذ اتفاقية "سيداو" ومبدأ المساواة في الحقوق والحريات في القضايا المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية ؛
- تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء وإنشاء هيئة "المساواة ومحاربة كافة أشكال التمييز"؛
- تطبيق خطة العمل الوطنية للمساواة 2012-2016 ، كخطة حكومية لتحقيق المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية[32]؛
- إنشاء وتعزيز الهياكل والآليات لتعزيز وحماية حقوق المرأة ؛
- مواصلة إنشاء الآليات والوسائل لتعزيز تنفيذ مدونة الأسرة من قبل الأطراف المعنية وكذا حملات التوعية وتدريب القضاة على مبادئ وأهداف المدونة وإمداد محاكم الأسرة بالموارد البشرية والمادية الملائمة ؛
- استكمال الإطار التشريعي لمكافحة العنف ضد المرأة (كجزء من الإصلاح للقانون الجنائي واعتماد القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة) .

ولتحقيق ذلك، تعمل الوزارة بشكل وثيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بهدف تنسيق الموقف الوطني بشأن مواضيع محددة، وكذا وثائق العمل التي تناقش في الاجتماعات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تنسق الوزارة المجموعة الوزارية لتتبع مشاريع ومبادرات الاتحاد من أجل المتوسط، ذات طابع إقليمي بما فيها القضايا التي تتعلق بالمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، فإن الوزارة تتكلف بتتبع مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التي تركز على تعزيز حقوق المرأة في إطار اجتماعات المتابعة مع كبار مسؤولي هذه المنظمة.

كما نظمت الوزارة سنة 2013 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمرأة (مكتب متعدد البلدان للمغارب العربي) دورة تدريبية لفائدة الدبلوماسيين في الخارج بشأن المساواة بين الجنسين وغيرها من المسائل المتعلقة بوضع المرأة في المغرب. ويتماشى هذا الإجراء مع الالتزامات التي قطعتها الوزارة في نطاق البرنامج الحكومي للمساواة، خاصة بالنسبة للمجال 5 المتعلق بتنظيم دورات توعية لصالح الدبلوماسيين في الخارج.

ونظمت الوزارة أيضا بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في 7 مارس 2014، مؤتمرا حول "المساواة بين الجنسين، ضمان للتقدم" حضر الحفل عدد من أعضاء الحكومة وشخصيات وطنية ودولية أخرى تعمل من أجل تمكين والنهوض بحقوق المرأة.

وكذلك نظمت الوزارة، في 3 يونيو2014، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، يوما دراسيا حول 20 سنة بعد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجدول أعمال التنمية في إطار ما بعد عام 2015 بخصوص موضوع "السكان والتحضر". كما تم، خلال ورشة العمل هذه، علاج قضايا المساواة بين الجنسين في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والعنف القائم على نوع الجنس والأمهات العازبات والتحديات الأخرى المتبقية.

وفي السياق نفسه، من أجل إثراء الأفكار حول آليات تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، نظمت الوزارة، يومي 17 و18 يونيو2014، المؤتمر الدولي الثالث حول مسلسل شمال-جنوب لتقوية دور النساء،

[32] وجب التذكير باتفاقية تمويل برنامج دعم تنفيذ الخطة الحكومية لمساواة الموقعة ما بين الاتحاد الأوربي والمغرب، بغلاف مالي قيمته 497 مليون درهم.

بشراكة مع المركز شمال-جنوب التابع لمجلس أوروبا ، تحت شعار "مشاركة المرأة في الحياة السياسية في دول الجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فرص وتحديات".

3.2.8. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل الميزانية

في إطار قانون المالية 2014[33]، ارتفعت الميزانية العامة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون إلى 2,12 مليار درهم، مسجلة معدل نموسنوي متوسط قدره 3,4% خلال العقد الماضي. وبلغت نسبة الاعتمادات المخصصة لأجور الموظفين 67,5% من إجمالي الميزانية المخصصة للوزارة ، تليها نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة بحصة قدرها 26%. فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد ناهزت 137,65 مليار درهم، ما يعادل 6,5% من الميزانية الإجمالية للوزارة. ونخص بالذكر، أن ما يقرب عن ثلثي نفقات الاستثمار هي مخصصة للبعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية (تحديث أدوات التدبير، واقتناء المساكن والمستشاريات وتهيئة وإعداد البنايات الإدارية).

إدماج النوع الاجتماعي في مؤشرات أهداف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون

بعد انخراط الوزارة في شمولية الاعتمادات، منذ عام 2005، كجزء من الإصلاح المالي المرتكز على النتائج، بلغ عدد مؤشرات الأهداف لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون 23 مؤشرا. ويخصص 14 مؤشرا منها لتتبع ميزانية التسيير و9 لتتبع نفقات الاستثمار.

ويبين تحليل هذه المؤشرات انعدام وجود مؤشرات تدمج مقاربة النوع الاجتماعي. ولتصحيح هذا الوضع وتماشيا مع تدابير إصلاحات القانون الرئيسي للمالية، ينبغي اضافة بعض المؤشرات التي تعتبر ذات أهمية في مهام الوزارة والمساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر، بالخصوص، بعدد الإجراءات المتخذة سنويا في إطار البرنامج "8 لـ 8" وعدد المستفيدين من هذه البرنامج التوعية وعدد التداريب المتعلقة بقضايا مقاربة النوع الاجتماعي التي يستفيد منها الدبلوماسيون المعينون للعمل بالخارج وعدد المستفيدين منها موزعين حسب الجنس، وكذا عدد المستفيدين من البرنامج التي تهدف إلى تشجيع وتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، كجزء من المبادرات المنجزة بشراكة مع الاتحاد من أجل المتوسط ومجلس أوروبا ...(انظر الملحق2).

9. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة

شهدت البنية السكانية للمغاربة القاطنين بالخارج خلال العقود الأخيرة تغيرات مهمة انعكست على معدل التأنيث وارتفاع مستمر لنسبة الشباب.

ولم يعد المغرب، لأكثر من عقدين من الزمن، مجرد بلد مصدر للمهاجرين، بل محطة عبور و/أو مقصدا لمواطني أفريقيا جنوب الصحراء. وبالإضافة الى الوجود القانوني والمهم نسبيا لمجموعة من الطلاب من أفريقيا جنوب الصحراء يستقبل المغرب سنويا مئات النساء الوافدات من غرب أفريقيا واللواتي يعانين من حالات الضعف والهشاشة.

وفي هذا السياق، يعتبر ضروريا ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في الاستراتيجية التي تنفذها الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وبشؤون الهجرة، والتي تهدف إلى تعزيز حقوق المهاجرين المغاربة والمهاجرين من بلدان أخرى.

1.9. تقديم الوزارة والإطار المعياري

1.1.9. جذاذة تقديمية

تقوم الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين في الخارج، بالتشاور مع الوزارات الأخرى المعنية، (وفقا للمرسوم رقم 2-14-192 المنشوربالجريدة الرسمية في أبريل 2014) بتعزيز التضامن والنهوض بالعمل الاجتماعي لصالح المغاربة القاطنين بالخارج، وبالحفاظ على الهوية المغربية وترسيخها، وبتحسين الخدمات العمومية لفائدة مغاربة العالم وبتسهيل الاندماج في بلدان الإقامة، وتعبئة مغاربة العالم للمساهمة في مشاريع التنمية التي أعتمدت في المغرب. ويندرج في إطار مهام الوزارة ايضا، وضع، تنفيذ، تنسيق ورصد السياسة الوطنية للهجرة لإدماج

[33] تميزت السنة المالية 2014 بإعداد أول إطار للنفقات على المدى المتوسط خاص بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

المهاجرين المغاربة والقاطنين الأجانب واللاجئين، وبتمثيل الحكومة في المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية المعنية بالهجرة. وتتوفر الوزارة على 100 موظف من بينهم 46 امرأة.

ومن أجل مراعاة الاحتياجات المختلفة للجالية المقيمة بالخارج، تم إنشاء مصلحة "دعم النساء المغربيات القاطنات بالخارج" التابعة لمديرية العمل التربوي والسوسيوثقافي والقضايا القانونية. وتهتم هاته المصلحة بدمج بعد النوع الاجتماعي في خطط عمل الوزارة وتمثيلها لدى الشبكة البين وزارية من أجل المساواة بين الجنسين في مجالات الوظيفة العمومية.

2.1.9.الإطار المعياري

التزم المغرب، بانخراطه في الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى احترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الأقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية نيويورك لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية جنيف بشأن اللجوء والاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم, الخ ، بالدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة والمهاجرين الأجانب الذين يعيشون على أراضه وتعزيزها. واستجابة لهذا الالتزام، ينص دستور 2011 في المادة 16 على أن المملكة المغربية تعمل على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، في اطار القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال. كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولاسيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية .

وفيما يتعلق بحقوق المهاجرين، فإن الدستور ينص في المادة 30 على "تمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفقا للقانون، وتمكين المقيمين في المغرب من المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون، أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل " .

وبخصوص الجهود الرامية إلى ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق باحترام حقوق المهاجرين، فقد تم اعتماد قانون جديد للهجرة يلغي القانون 02-03 حول دخول وإقامة الأجانب في المملكة المغربية، والهجرة الشرعية وغير الشرعية. ويستند مضمون هذا القانون خصوصا إلى المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان. وقد تم بالفعل الانتهاء من صياغة نصين قانونيين لم يصادق عليهما بعد، ويتعلق الأمر بمشروع قانون اللجوء ومشروع قانون مكافحة الاتجار في البشر (بدعم من خبراء أوروبيين)[34] .

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

من أجل تحسين الخدمات المقدمة للجالية المغربية بالخارج، عملت الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وبشؤون الهجرة، في أواخر 2013، على مراجعة عميقة لسياسة الهجرة، من خلال اعتماد استراتيجية شاملة تضع حدا لازدواجية الأدوار وتعدد الفاعلين. حيث تشكل لبنة أساسية في وضع وتنفيذ جميع السياسات العمومية في هذا المجال. ويتعلق الأمر بست برامج أولوية :

- البرنامج الاجتماعي الذي يهدف الى دعم الفئات الضعيفة والدفاع على المصالح والحقوق الاجتماعية للمهاجرين المغاربة بالمغرب وخارجه؛
- برنامج الدعم القانوني والمساعدة الادارية للمهاجرين المغاربة القاطنين بالخارج، والذي يهتم بوضع آلية للتتبع والرصد القانوني، بالإضافة إلى التوجيه القانوني والقضائي للجالية بالمغرب وببلد الاستقبال؛
- البرنامج الثقافي والتعليمي الذي يهدف إلى مساعدة الأجيال الجديدة على الاندماج في بلدان الاستقبال مع الحرص على الحفاظ على ارتباطهم بموطنهم؛
- برنامج مواكبة مشاريع الجالية المغربية ودعم أنشطتهم التضامنية حتى يتمكنوا من المساهمة في تنمية بلدهم الأصلي؛
- برنامج دعم وتقوية قدرات جمعيات المغاربة القاطنين في الخارج الذي يهدف، خصوصا، إلى دعم هذه الجمعيات في جميع مراحل المشروع وتعبئة شركاء لتفعيله؛
- برنامج تعبئة الكفاءات المغربية في الخارج حتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المغرب.

[34] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

وعيا منه بالهشاشة والفقر اللذين تعيشه فئة المهاجرين واللاجئين الوافدين خصوصا من أفريقيا جنوب الصحراء، دعا جلالة الملك الحكومة خلال خطاب 6 نونبر 2013 (بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء) الى وضع سياسة شاملة جديدة تخص قضايا الهجرة واللجوء، وفقا لمقاربة إنسانية تتماشى مع الالتزامات الدولية للمغرب واحترام حقوق المهاجرين.

وتبعا لذلك، تم إطلاق عملية التشاور لتنفيذ هذه السياسة، التي على خلفيتها تم وضع خطة لإدماج المهاجرين واللاجئين من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- ملائمة السياسات العمومية مع المتطلبات الجديدة المرتبطة بتواجد جالية أجنبية بالمغرب؛
- ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين والأجانب؛
- تشجيع المهاجرين على التعرف على القيم والثقافة المغربيين؛
- تحسين صورة الهجرة لدى المجتمع المضيف؛
- تطوير آلية لإدماج الفئات المحرومة؛
- تمكين المهاجرين من الاستفادة والتمتع بالحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛
- وضع سياسات التنمية المشتركة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحداث آليات كفيلة بضمان تفعيل هذه الخطة من خلال إعادة فتح مكتب للاجئين عديمي الجنسية داخل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في شتنبر 2013، بما في ذلك مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في المغرب الذي يعتبر عضوا مراقبا. وخلال يناير 2014، تم إنشاء ما يقارب 83 مكتبا للأجانب في العمالات لاستقبال وفحص طلبات تسوية وضعيتهم مع تعبئة ما يقارب 3000 إطار. وتجرى عمليات التسوية بالتعاون الوثيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

2.2.9. الأخذ بعين الاعتبار لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعرف المغرب تقليديا كبلد مصدر للهجرة، خاصة تلك التي تمس المرأة. وهكذا عرفت الهجرة النسوية، في أواخر السبعينات، تطورا مهما حيث تزايدت بشكل فردي ومستقل. ففي كثير من الأحيان تسافر عازبات أو مطلقات إلى الخارج رغبة منهن في تحسين مستواهن المعيشي. ولأغراض اقتصادية، يتم هذا التنقل على حد سواء بواسطة وسائل قانونية أوعبر الهجرة غير الشرعية. وقد زادت تدفقات الهجرة من نسبة النساء المهاجرات، حيث أصبحت تمثل حوالي 40% من المجموع الاجمالي للمهاجرين[35].

وبالإضافة إلى ذلك، فان عددا متزايدا من نساء إفريقيا جنوب الصحراء المرشحات للهجرة يخترن الاستقرار بالمغرب، نتيجة استمرار آثار الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على معظم البلدان الأوروبية إضافة إلى تشديد المراقبة في الحدود وإلى إنشاء قوة أوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. غالبا ما تعيش هاته النساء في وضعية الضعف الهشاشة، لذلك فإنهن يسعين على نحو متزايد إلى ايجاد عمل مؤقت في المغرب على أمل ايجاد فرص أفضل للوصول إلى أوروبا. ويقدر متوسط مدة الإقامة في المغرب بالنسبة لجميع المهاجرات والمهاجرين الوافدين من أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 2,5 سنة[36].

وفي ظل هذه التطورات، وضعت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة إجراءات عديدة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك من خلال :

- مراعاة بعد النوع الاجتماعي في جميع الأنشطة التي تقوم بها الوزارة؛
- مراعاة احتياجات النساء المغربيات المقيمات بالخارج من خلال التعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية ، فضلا عن النسيج الجمعوي.

وفي نفس السياق، ينبغي أن تشمل الخطة الهادفة الى إدماج المهاجرين واللاجئين بعد النوع الاجتماعي لكي يراعي الاحتياجات المختلفة للمهاجرات والمهاجرين في جميع الجوانب المتعلقة بهذه الخطة (الجانب القانوني وعملية التسوية وبرامج الادماج...).

---

[35] المصدر:الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة, 2013.

[36] المصدر:"بعد مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات الهجرة للبلدان الافريقية : حالة المغرب", هند حرمة الله, أستاذة باحثة في كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض.

3.2.9. إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

تتراوح الميزانية التي استفادت منها الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج برسم سنة 2014 بحوالي 418,2 مليون درهم، منها 313,9 مليون درهم كميزانية التسيير (أي ما يعادل 74% من الميزانية المخصصة للوزارة لسنة 2014). وتمثل نفقات اقتناء المعدات وتمويل النفقات الأخرى ما يقارب 290,9 مليون درهم، حيث استفادت مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج من دعم يقدر بحوالي 84,7% من إجمالي النفقات. في حين، تقدر نفقات الاستثمار بحوالي 112,3 مليون درهم.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرنامج

كشف توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرنامج برسم سنة 2014 عن الأهمية التي توليها الوزارة لتطوير الشراكة وللدعم الاجتماعي لفائدة الفئات الضعيفة إضافة إلى تعزيز الأنشطة الثقافية، حيث خصصت لهم مبالغ تقدر على التوالي بنحو 19 مليون درهم، 17 مليون درهم و 12,4 مليون درهم، أي ما يعادل 18,2% و16,3% و11,9% من إجمالي ميزانية الاستثمار.

وتجدر الاشارة أنه مراعاة لبعد النوع الاجتماعي في ميزانية الوزارة، تتوفر هذه الأخيرة على خط للميزانية مخصص لبرنامج "مقاربة النوع الاجتماعي". إلا انها لم تستفد من أية ميزانية برسم سنة 2014. كما أن الخط المحدد على مستوى الميزانية والمخصص للمساهمة في مشروع الوكالة الكندية للتنمية الدولية, الهادف الى دعم اعداد إطار لمواكبة النساء المغربيات المهاجرات، لم يتلق أي دعم مالي من الوزارة سنة 2014.

تحليل مؤشرات الأداء

لا تتوفر الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج حاليا على أية مؤشرات أداء كمية. إلا أنه تم اقتراح العديد من المؤشرات (انظر الملحق 2) من أجل تقييم الأهداف المتوخاة من مختلف البرامج التي تم تنفيذها من طرف الوزارة والتي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

3.9. تحليل أهم مؤشرات الأداء

حتى نهاية شهر شتنبر 2013، بلغ عدد المهاجرين المغاربة المسجلين لدى القنصليات 3.379.510 نسمة. وقد بلغت نسبة النساء المغربيات من مجموع الجالية المغربية المقيمة في الخارج أكثر من 40% و تتركز بنسبة 90.3% في بلدان أوروبا.

وتتميز الجالية المغربية المقيمة في الخارج بشبابها و وهيمنة الراشدين. حيث يبلغ متوسط سن الجالية المغربية المقيمة في الخارج 26.3 سنة (27.7 سنة للذكور مقابل 24.7 سنة للنساء). وتتراوح أعمار ما يقرب من 68.8% من الرجال المهاجرين و67.4% من النساء المهاجرات ما بين 15 و 59 عاما. كما أن نسبة الشباب مرتفعة أيضا لدى كل من الرجال (26.9%) و النساء (31.5%)، مما يدل على أن الهجرة المغربية تبقى مقترنة بدافع البحث عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تتميز الجالية المغربية المقيمة في الخارج بالحضور القوي للمهاجرين دون سن العاشرة، 18.8% للذكور و 22.1% للفتيات، وذلك بسبب الخصوبة المرتفعة للمغاربة المقيمين بالخارج و أهمية الهجرة في اطار التجمع العائلي

ومن حيث الجهود المبذولة لتعزيز اندماج المهاجرين واللاجئين، فان النتائج الأولية تشير الى تسوية وضعية ما يقارب 17.757 طلبا لمواطنين من 101 دولة أجنبية, منها 5.488 طلبا واردا من النساء[37]. وقد بلغ عدد طلبات التسوية المقبولة 5.742 طلب , منها 2.667 تهم النساء. و في نفس السياق، تم منح تصاريح إقامة لفائدة 2.624 مهاجرا غير شرعيا، كما تمت الموافقة على 549 طلبا للجوء، بما في ذلك 168 طلبا من النساء و 134 طلبا من القاصرين.

وقد همت المرحلة الأولى تسليم بطاقات للاجئين من 21 جنسية، بما في ذلك 47.8% من ساحل العاج، 23.3% من العراق و 6.31% من فلسطين. وبلغت نسبة النساء المعترف بهم كلاجئات 30.32%[38].

وهمت المرحلة الثانية من العملية، التي بدأت في أواخر يوليوز 2014، طالبي اللجوء من سوريا، شملت 268 حالة، منها 11.6% للنساء.

[37] حتى 9 شتنبر 2014
[38] حتى يوليوز 2014

10. وزارة الاتصال

في سياق المشاريع الهيكلية المتعلقة بعصرنة وإعادة تأهيل الميدان السمعي البصري وتنمية قطاع الصحافة وعصرنة المؤسسة الصحفية، اتخذت وزارة الاتصال، خلال السنوات الأخيرة، سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز صورة المرأة ودورها في وسائل الإعلام.

1.10. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.10. جذاذة تقديمية

تناط بوزارة الاتصال مهام أساسية تتجلى في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مختلف ميادين الاتصال، المساهمة في تطوير المجتمع الإعلامي في المغرب، إعداد دفاتر التحملات وعقود البرامج مع الهيئات العمومية المتدخلة في القطاع، القيام بالدراسات القانونية وإعداد النصوص المتعلقة بقطاع الاتصال، السهر على حسن ترويج الصورة المؤسساتية للمغرب، إعداد خدمة عمومية موجهة للرأي العام تهدف إلى التعريف بمؤسسات المغرب وإصلاحاته الكبرى ومنجزاته وطاقاته، بالإضافة إلى تنشيط عمل الحكومة في ميدان الاتصال، كما تعد وزارة الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ويعهد إليها بالوصاية على المؤسسات العامة والأجهزة الأخرى التابعة لسلطتها.

وعلى صعيد الموارد البشرية، يبلغ عدد الموظفين داخل الوزارة 477 موظف من بينهم 46% موظفة. وبالنسبة للنساء في مناصب المسؤولية، فهناك أربع نساء مديرات و18 امرأة رئيسة مصلحة و3 رئيسات للأقسام. وتتوفر الوزارة على مصلحة تعنى بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي تسمى "مصلحة التكوين وتطوير مقاربة النوع" تابعة لقسم الموارد البشرية[39].

2.1.10. الإطار المعياري[40]

في إطار تفعيل الالتزامات المرتبطة باحترام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، خاصة المتعلقة منها بحرية الصحافة، الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، تشارك وزارة الاتصال في إعداد وتقديم التقارير التالية :

- التقرير المتعلق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تضمن إدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في الإعلام، وإبراز التنوع الثقافي عبر الإعلام، وترسيخ مقاربة النوع ومأسسة المساواة بين الجنسين في قطاع الإعلام.
- كما ساهمت وزارة الاتصال في إعداد التقرير الوطني الخاص بتقييم خطة عمل بيكين + 20 (2009-2014) بتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

وتطبيقا لمقتضيات الدستور المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز، ووفقا للالتزامات الواردة في الخطة الحكومية للمناصفة، صادق المجلس الحكومي بتاريخ 22 ماي 2014 على تعديل للقانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، حيث تضمن التعديل منع الإشهار الذي ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صورة نمطية أوسلبية للمرأة، وحث متعهدي السمعي البصري على المساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين.

2.10. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.10. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

في إطار مواصلة الإصلاحات المتعلقة بعصرنة وإعادة تأهيل وتطوير الميدان السمعي البصري، عرفت سنة 2013 وضع تدابير جديدة للحكامة المنصوص عليها في دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد-القناة الثانية التي تهدف إلى تطوير قطاع إعلامي مهني، تنافسي، مسؤول، وملتزم بمبادئ التنوع وتكافؤ الفرص. وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من لجان انتقاء البرامج على مستوى القنوات التلفزية العمومية.

[39] تفاصيل توزيع الموارد البشرية حسب الجنس في الملحق 1.

[40] انظر الملحق 2 للتقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

ومن جهة أخرى، سيتم تفعيل المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية (2015-2013) وفقا للالتزامات الدولية للمغرب خاصة المعاهدة الجهوية التي نصت على ضرورة الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي على الشريط UHF ابتداء من سنة 2015 والشريط VHF ابتداء من سنة 2020. وسيساهم هذا المشروع في تعزيز السيادة الوطنية في هذا المجال وضمان استمرارية الخدمة العمومية، بالإضافة إلى النتائج الإيجابية المنتظر تحقيقها على المستوى الاقتصادي.

كما واصلت الحكومة دعمها لقطاع الصحافة من خلال توقيع عقد برنامج للفترة المتراوحة بين 2013 و2017، بتاريخ مارس 2013، يرمي إلى تأهيل المقاولة الصحفية. ويهدف هذا الأخير إلى تعزيز النموذج الاقتصادي للمقاولات الصحفية، ودعم الموارد البشرية، واحترام الاتفاقيات الجماعية، ودعم التحولات التكنولوجية والرقمية، إضافة إلى تعزيز القيم الأخلاقية والأخلاق المهنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم برسم سنة 2013 إرساء ظروف جديدة للمساعدات الممنوحة لإنتاج المؤلفات السينماتوغرافية وإنشاء المعهد الجديد العالي لمهن السمعي البصري والسينما من أجل تعزيز الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع.

2.2.10. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

انخرطت وزارة الاتصال بشكل فعال في "الخطة الحكومية في أفق المناصفة 2016/2012"، من خلال الالتزام بمجموعة من الإجراءات لاسيما في المجال المتعلق بنشر مبادئ الإنصاف والمساواة وتحسين صورة المرأة وفي المجال المتعلق بمناهضة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء. وتفعيلا لذلك، تم توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية من أجل تنزيل مقتضيات الخطة الحكومية للمناصفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها وزارة الاتصال خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2014 تهدف إلى تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام والرفع من مكانتها، ومحاربة كل أشكال العنف والتمييز، من بين هذه التدابير يذكر ما يلي:

- تضمين دفاتر تحملات قنوات القطب العمومي لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها، حيث نصت على:
  - ✓ عدم الإشادة بالعنف أوالتحريض على التمييز ضد المرأة.
  - ✓ تخصيص برامج للمرأة تهدف النهوض بصورتها وحقوقها ودورها وكدا بدعم تماسك واستقرار الأسرة.
  - ✓ الحرص على مشاركة المرأة في البرامج الحوارية.
  - ✓ احترام التعددية وذلك بإشراك متعدد ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية، لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية بما فيها النسائية.
- رصد التقارير السنوية التي تعدها شركات الاتصال السمعي البصري العمومية، لمدى احترام مقتضيات تحسين صورة المرأة في الإعلام والجهود المبذولة في إطار المساواة بين الجنسين.
- دمج قسم خاص في ميثاق الأخلاقيات للمقتضيات المتعلقة بتحسين صورة المرأة وتحديد الصور السلبية الواجب اجتنابها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أعدت ميثاقا للأخلاقيات في سنة 2013 تلتزم فيه بالسهر على احترام "مقاربة النوع" في برامجها وتشجيع إدراجها من خلال الممارسة المهنية، وعلى البرامج الموضوعاتية المتخصصة في وضعية المرأة، مع السهر على:

- ✓ تشجيع الإمكانيات الإبداعية للمرأة؛
- ✓ إبراز تنوع وأهمية الأدوار التي تضطلع بها المرأة في مختلف مجالات التنمية؛
- ✓ تبني مقاربة صحافية ملائمة إزاء مختلف القضايا النسائية؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي والاجتماعي الذي يميز وضعية النساء؛
- ✓ التأكيد على دور المرأة كفاعل اقتصادي واجتماعي وسياسي، وتلافي حصرها في أدوار روتينية أوصور نمطية.

كما أعدت القناة الثانية ميثاقا داخليا لتحسين صورة المرأة سنة 2014، التزمت من خلاله بإحداث وتفعيل كل الآليات والوسائل المتاحة للنهوض بصورة المرأة، وذلك بالتركيز على أربعة محاور:

- ✓ الاحتفاء بدور المرأة كعنصر فاعل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا...
- ✓ مكافحة الصور النمطية المسيئة للمرأة وتعبئة مختلف الفاعلين الإعلاميين داخل القناة أوخارجها في هذا الاتجاه
- ✓ تنويع البرامج بما يناسب التنوع السوسيوثقافي وما شهدته وضعية المرأة من تطورات داخل المجتمع.

3.2.10. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية التسيير لوزارة الاتصال 441,13 مليون درهم برسم سنة 2014 ، خصصت منها 70,21 مليون درهم لنفقات الموظفين، مقابل 68,82 مليون درهم سنة 2013، أي بزيادة 2%. وبلغت نفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة 370,925 مليون درهم مقابل 345,925 مليون درهم سنة 2013 أي بزيادة 7,2% مقارنة مع سنة 2013.

وفيما يخص ميزانية الاستثمار، فقد بلغت 693,88 مليون درهم برسم سنة 2014، أي ما يعادل 61,1% من الميزانية المخصصة لوزارة الاتصال. وقد شكل الغلاف المالي المخصص للإذاعة والتلفزة المغربية 93% من إجمالي ميزانية الاستثمار المخصصة لوزارة الاتصال، أي ما يعادل 645 مليون درهم مخصصة للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب المؤسسات التابعة لوزارة الاتصال (بمليون درهم)

مليون درهم	2014	% في ميزانية الاستثمار
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	645	92,9%
وكالة المغرب العربي للأنباء	6,260	0,90%
المركز السينمائي المغربي	5,11	0,74%
المعهد العالي للإعلام والاتصال	2,61	0, 4%
المعهد العالي لمهن السمعي البصري	6,5	0,94%

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

لم تنخرط بعد وزارة الاتصال في شمولية الاعتمادات، مما يعني عدم توفرها على مؤشرات النجاعة. ونظرا لأهمية البرامج المنجزة لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام والحاجة الملحة للتماشي مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية، القاضي بتوفير مؤشرات موضوعية تراعي بعد النوع الاجتماعي، ثم اقتراح، في الملحق 2، من التقرير بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة في تقييم أثر البرامج التي تنفذها وزارة الاتصال على الشرائح الاجتماعية المستهدفة.

3.10. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يعرف التواجد النسائي في الميدان الإعلامي، كصحفيات أوطالبات في معاهد الإعلام والاتصال تطورا مستمرا تبرزه المؤشرات التالية:

- بلغ، خلال سنة 2013، عدد الصحفيات الحاصلات على بطاقة الصحافة، الصادرة عن وزارة الاتصال 618 صحفية من مجموع 2110، أي ما يعادل نسبة 29% مقابل نسبة 28% سنة 2012.
- كما بلغت نسبة الطالبات في المعهد العالي للإعلام والاتصال 165 طالبة من أصل 214 أي ما يعادل 77% من المجموع، وبلغت نسبة الطالبات في المعهد العالي لمهن السمعي البصري 63,8% (أي 37 طالبة من أصل 58).

III. الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

يتطرق هذا المحور إلى الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الولوج العادل للحقوق الاجتماعية بصفة عامة والولوج إلى البنيات التحتية الأساسية بصفة خاصة (الماء الصالح للشرب والكهرباء والسكن ووسائل التنقل)، وكذا الولوج المتكافئ لبيئة سليمة وللخدمات الصحية والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الشباب.

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في خلق دينامية حقيقية في مجال التنمية البشرية تماشيا مع أهداف الألفية للتنمية. وتشكل المبادرة الوطنية تجربة أولى للمقاربة التصاعدية والتشاركية والشاملة المرتبطة بمنهجية لا متمركزة ولامركزية للسياسات الاجتماعية على المستوى المحلي.

1.1. جذاذة تقديمية: عرض هياكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تستند القاعدة المؤسساتية للمبادرة على هيئات مركزية وإقليمية. ويشرف على جهاز الحكامة، على المستوى المركزي، لجنة استراتيجية للتنمية البشرية مشتركة بين الوزارات برئاسة رئيس الحكومة، مكونة من أعضاء الحكومة والمؤسسات والهيئات العمومية ولجنة مديرية برئاسة رئيس الحكومة، مكونة من وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والتنسيقية الوطنية للمبادرة.

وتغطي باقي هيئات جهاز الحكامة للمبادرة المستوى الجهوي (اللجنة الجهوية للتنمية البشرية برئاسة والي الجهة) والمستوى الإقليمي (اللجنة الإقليمية يرأسها العامل) والمستوى المحلي (اللجنة المحلية للتنمية البشرية) يضم فرق تنشيط الأحياء وممثلي المنتخبين الجماعيين أو الدوائر الحضرية ورئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا النسيج الجمعوي والمصالح التقنية اللاممركزة والسلطة المحلية.

وفيما يتعلق بتمثيلية المرأة داخل هذه الهيئات، فقد عرفت تزايدا هاما، منتقلة من أقل من 7% سنة 2006 إلى أكثر من 21% سنة 2013[41]. ويوضح المبيان التالي التوزيع حسب الجنس لأعضاء جهاز الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

مبيان 6 : توزيع أعضاء هيئات جهاز الحكامة حسب الجنس

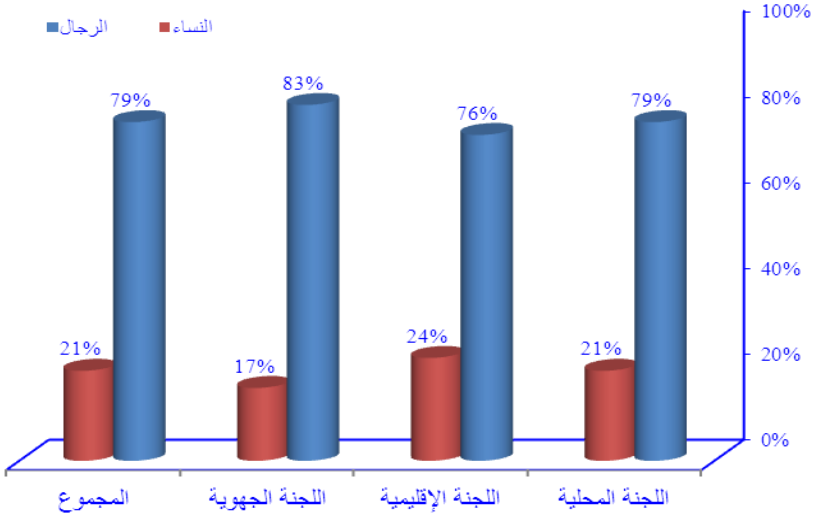

المصدر: التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 2014

وتبقى تمثيلية النساء بين النسيج الجمعوي مهمة نسبيا، إذ تجاوزت 27%، في حين تعادل 18% بين المنتخبين. وقد تحسنت هذه النسبة مقارنة مع نسبة تمثيلية المرأة المنتخبة قبل سنة 2007.

[41] تجدر الإشارة إلى أن ما مجموعه 2.790 امرأة تم تسجيلهن داخل هيئات الحكامة سنة 2013.

2.1 . الإطار المعياري

يمثل الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية آلية قانونية مهمة وضعت رهن إشارة الدول لتغليب منطق حقوق الإنسان. ويعتبر هذا الميثاق أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساسية، حيث أن الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في العيش بكرامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت الاستجابة لحاجيات الإنسان الأساسية.

وخلال التسعينات، وفي ظرفية اتسمت بتفاقم الفقر والإقصاء، أصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية التقرير العالمي للتنمية البشرية. ومنذ ذلك الحين، أصبح النهج الجديد للتنمية المرتكز على القضاء على الفقر الانشغال الرئيسي على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، وضعت أهداف الألفية للتنمية للدفاع عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف، وبالتالي لجعل الحق في التنمية واقعا حقيقيا للجميع وتخليص البشرية من الفاقة. فمنذ انطلاق أهداف الألفية للتنمية سنة 2000، التزم المغرب بتحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة. وفي هذا الاطار، تم وضع مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتماد إجراءات وأنشطة متوافقة مع هذه الأهداف ومبنية على منهجية القرب والتشاور والشراكة والتعاقد.

3.1. برامج ومشاريع المرحلة الثانية 2011-2015 للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مع الإعلان عن انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يوم 18 ماي2005، من قبل جلالة الملك محمد السادس، تم إعطاء دفعة جديدة وقوية للتنمية البشرية لتعزيز التقدم الاجتماعي المهم الذي يعرفه المغرب، والذي انخرط في إصلاحات عميقة تنفيذا للتوجهات الملكية السامية.

وقد عرفت المرحلة الأولى من المبادرة الوطنية حصيلة إيجابية من حيث الكم والكيف. وشكلت المرحلة الثانية من المبادرة (2011-2015)، التي أعطيت انطلاقتها يوم 4 يونيو2011 بجرادة، استمرارية لمكتسبات المرحلة الأولى، وتتميز بالرفع من الفعالية والكفاءة مؤكدة الخيار الملكي الاستراتيجي للتنمية البشرية.

وشملت المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثلاث برامج مستهدفة (برنامج مكافحة الفقر في الوسط القروي وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج تأهيل المجال الترابي) بالإضافة إلى برنامجين يشملان كافة التراب الوطني (البرنامج الأفقي وبرنامج محاربة الهشاشة).

4.1. أهم نتائج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآثار النوع الاجتماعي

سجلت حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة ما بين 2005-2013، نتائج جد إيجابية من حيث إنجاز مشاريع التنمية وتحسين الحكامة المحلية. وبالفعل، شملت المبادرة منذ انطلاقها أكثر من 8 مليون مستفيد، منها 4,1 مليون امرأة، وذلك من خلال تنفيذ أكثر من 34.963 مشروع و6.110 نشاط للتنمية بغلاف مالي إجمالي ناهز 24,8 مليار درهم، بلغت فيه مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أكثر من 14,8مليار درهم مشكلة بذلك رافعة مكنت من تعبئة 40% من هذا المبلغ ممولة من طرف الشركاء.

أما بالنسبة لتوزيع مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب البرامج فهو كالتالي:

البرنامج	عدد المشاريع	عدد الأنشطة
الهشاشة	2838	645
القروي	11362	999
الأفقي	14689	3154
الحضري	6074	1312
المجموع	**34 963**	**6 110**

المصدر: التنسيقية الوطنية 2014.

وتعد المبادرة نموذجا من حيث إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في تركيبة هيئات جهاز الحكامة وكذا بين المستفيدين. وهكذا، فمنذ انطلاقة المبادرة، استفادت 1,5 مليون امرأة من أكثر من 29.000 مشروع. وفيما

يخص حصيلة إنجاز المشاريع من حيث إدراج مقاربة النوع الاجتماعي خلال المرحلة الثانية من المبادرة، يمكن تقديمها كالتالي:

قطاع التعليم

منذ إطلاقها سنة 2005، أولت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اهتماما خاصا للتعليم من أجل المشاركة الفعالة في السياسات العمومية لتأهيل هذا القطاع. وبالتالي، تميز دعم المبادرة الوطنية في مجال التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي بإحداث 6.823 مشروع لفائدة 787.000 فتاة. وتطلبت هذه المشاريع استثمارا إجماليا قدره 3,7 مليار درهم، بلغت مساهمة المبادرة الوطنية فيه حوالي 2,5 مليار درهم. وتتعلق هذه المشاريع، من بين مشاريع أخرى، ب:

- بناء وتجهيز دار الطالب ودار الطالبة ورياض الأطفال ومدارس للتعليم الأولي والمقاصف المدرسية؛
- تأهيل وتهيئة المؤسسات المدرسية (الإعداديات والثانويات والقاعات الدراسية)؛
- اقتناء وسائل النقل المدرسي؛
- عمليات الدعم المدرسي وتوزيع الحقائب المدرسية واللوازم والكتب المدرسية.

قطاع التكوين المهني

في إطار التكامل مع الإجراءات المتخذة من طرف المتدخلين المؤسساتيين الآخرين في مجال التكوين المهني، ساهمت المبادرة في خلق 1.058 مشروع ونشاط، والتي كلفت في مجموعها حوالي 683 مليون درهم. وبلغت حصة مساهمة المبادرة الوطنية في هذه المشاريع 358 مليون درهم.

وتتمثل هذه الأنشطة الداعمة، التي همت حتى الآن ما يقرب عن 107.000 من الفتيات والنساء، في:

- تنظيم دورات وورشات التكوين أوالتأهيل المهني.
- بناء و/ أوتجهيز مراكز التكوين المهني.

قطاع التكوين وتقوية القدرات

تبنت المبادرة الوطنية مقاربة تشاركية في مجال التكوين وتقوية القدرات تأخذ بعين الاعتبار تحليل المعطيات الموجودة والصعوبات المرتبطة بتنفيذ مشاريع المبادرة الوطنية وخاصة تلك المتعلقة بالمستويين المركزي والمحلي.

وهكذا، تم خلق 1.016 من المشاريع والأنشطة في هذا الاطار باستثمار ما مجموعه 272 مليون درهم، بما في ذلك مساهمة المبادرة الوطنية التي ناهزت 182,7 درهم. وقد استفادت من هذه المشاريع أكثر من 42.500 امرأة.

وترتكز معظم هذه المشاريع على تكوين أعضاء هيئات الحكامة وفرق التنشيط في الأحياء والجمعيات والنساء حاملات المشاريع، وتكوين ممثلي المصالح الخارجية والمنتخبين وتنظيم الندوات والأيام الدراسية.

مشاريع التنمية الاقتصادية (الأنشطة المدرة للدخل)

استفادت أكثر من 44.000 امرأة من 6.500 مشروع مدر للدخل من خلال طلبات المشاريع في إطار البرنامج الأفقي وكذا المشاريع المحدثة في الوسط القروي والحضري. وهمت هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والتجارة والمهن الصغيرة والصناعة التقليدية والسياحة والصيد وتجارة الأسماك.

توزيع الانجازات حسب مجالات التدخل

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي	حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	عدد النساء المستفيدات
الفلاحة	3694	890 411 116	569 824 056	24 935
الصناعة التقليدية	912	283 433 790	166 158 768	6 156
التجارة والمهن الصغيرة	1485	578 180 178	375 748 164	10 024
التكوين المهني	128	51 589 863	29 168 718	864
الصيد وتجارة الأسماك	196	97 857 253	55 796 043	1 323
السياحة	110	40 692 535	26 328 082	743
المجموع	**6 525**	**1 942 164 735**	**1 223 023 831**	**44 045**

المصدر: التنسيقية الوطنية 2014.

وتدل هذه الإنجازات على المشاركة الفعالة للمرأة وتملكها لمشاريع المبادرة الوطنية باعتبارها مستفيدة من المشاريع أو حاملة لها.

2. الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

يعتبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بمختلف المشاريع والبرامج المتعلقة بالسياسة الوطنية للماء أمرا ضروريا من أجل تحقيق تنمية مستدامة وضمان مزيد من العدالة بين الوسطين القروي والحضري (تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي، التطهير السائل، معالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها وكذا الحفاظ على المياه الجوفية).

1.2. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري

1.1.2. جذاذة تقديمية

تنوع المهام الموكلة للوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

تتمثل المهام الرئيسية للوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، طبقا للمرسوم 2-14-153 بتاريخ 16 أبريل 2014، في تخطيط تنمية الموارد المائية في إطار المخطط الوطني للماء والمخططات المديرية للتهيئة المندمجة وتتبع جودة الموارد المائية وتعبئة المياه ونقلها وحماية الثروة المائية وتدبير المجال المائي العمومي بتنسيق مع وكالات الأحواض المائية وكذا البحث والتطوير في مجالي الماء والتهيئة الهدروليكية والمناخ.

وفيما يخص الموارد البشرية، بلغ عدد الموظفين بالإدارات المركزية، ما يقارب 1046 موظف، من بينهم 273 امرأة، أي ما يمثل 26% من مجموع الموظفين. كما تمثل النساء على مستوى مديرية الأرصاد الجوية ما يقارب 30% من مجموع موظفي هذه الإدارة. وقد بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية على مستوى المصالح المركزية والخارجية لقطاع الماء 19 %. وبلغ عدد النساء على مستوى وكالات الأحواض المائية 98 موظفة أي ما يمثل 12% من مجموع الموظفين.

ومن جهة أخرى، أحدثت الوزارة المكلفة بالماء، في نونبر 2013، خلية لمقاربة النوع الاجتماعي تابعة للأمانة العامة للوزارة المنتدبة، وذلك على إثر مصادقة المجلس الحكومي على الخطة الحكومية للمساواة وخلق هيئة تقنية بين وزارية لتتبع هذا المخطط. كما تتوفر الوزارة على ممثل بالشبكة البين وزارية للمساواة بين الجنسين بالإدارة العمومية منذ متم سنة 2013 (انظر المرفق رقم 1).

2.1.2. الإطار المعياري

من أجل ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي في مجال تدخل الوزارة مع مختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أهداف الألفية للتنمية،...)، تواصل الوزارة جهودها لمراجعة قانون الماء 10 / 95 وذلك من أجل تنقيحه وتكييفه مع المتطلبات الجديدة لتنمية الموارد المائية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تفعيل الاتفاقيات والإعلانات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الانسان التي صادق عليها المغرب، شاركت الوزارة ما بين سنتي 2013 و2014 في إنجاز عدة تقارير وطنية، من بينها التقرير النصف مرحلي المتعلق بتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المنسق من طرف المندوبية الوزارية لحقوق الانسان في إطار الدورة الثانية للجنة مجلس حقوق الانسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة. كما ساهمت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء في إعداد التقرير الدوري الذي يضم التقريرين الدوريين الثالث والرابع المتعلقين بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وساهمت الوزارة أيضا في انجاز تقرير بيجين+20 المنسق من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية[42].

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للماء (2009-2030) إلى توفير الموارد المائية الضرورية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد (مخطط المغرب الأخضر، رؤية 2020 للسياحة، مخطط إقلاع الصناعي، ...)، وكذا ضمان تدبير مندمج ومستدام للمياه، وكذا تغيير سلوك المستعملين والمدبرين للموارد المائية من أجل الحفاظ عليها.

وتهدف أهم المشاريع المنجزة في إطار هذه الاستراتيجية إلى اقتصاد الماء بقطاع الفلاحة وتعميم التزود بالماء الشروب بالوسط القروي، وكذا تطوير التطهير السائل وتعبئة الموارد المائية غير التقليدية ومواصلة التطبيق الفعلي لقانون الماء 95/10.

الانجازات المحققة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للماء

وفيما يتعلق بتنمية العرض المائي، تم إنجاز أو إعطاء الانطلاقة لإنجاز ما يقارب 16 سدا كبيرا ما بين سنتي 2008 و2014. كما تم إنجاز 50 سدا صغيرا ما بين سنتي 2009 و2014 باستثمار يقدر ب 1.5 مليار درهم سنويا. وتجدر الاشارة الى أن بلادنا تتوفر إلى متم 2013 على 135 سدا كبيرا بطاقة تخزين تقدر ب 17.5 مليار متر مكعب. كما يوجد مشروع في طور الانجاز يهم نقل فائض المياه (800 مليون متر مكعب في المتوسط) من الأحواض الشمالية الى الأحواض الجنوبية.

وفيما يتعلق بتدبير الطلب على الماء، همت أشغال التهيئة الهيدروفلاحية إلى متم 2013، ما يقارب 682.600 هكتار بالدوائر السقوية الكبرى وكذا 334.130 هكتار للسقي الدائم بالدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة. ومن أجل تدبير مياه السقي، يسعى البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي والذي سينجز على مدى 20 سنة (2010-2030)، إلى تحويل 920.000 هكتار إلى مساحة للسقي الموضعي، وقد مكنت الجهود المبذولة من تحويل 360000 هكتار إلى حدود متم 2013. وسيمكن هذا البرنامج من خفض الطلب على الماء بالقطاع الفلاحي ب 2400 مليون متر مكعب سنويا. ويرتقب تحسين أداء شبكات توزيع الماء الشروب ب 10 نقط على الأقل، وذلك من أجل بلوغ معدل أداء يقدر ب 80% على المستوى الوطني سنة 2020، مما سيساهم في تقليص الطلب على الماء بالوسط الحضري بأكثر من 120 مليون متر مكعب سنويا.

وفيما يخص المحور المتعلق بحفظ وحماية الموارد المائية، وبالإضافة الى التدابير المتخذة من أجل تحسين معدل الربط بشبكة التطهير السائل بالوسط الحضري وشبه الحضري، يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل بالوسط القروي، والذي يتم إعداده من طرف وزارة الداخلية وبتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء ومع الاتحاد الأوروبي، إلى توفير خدمات التطهير حسب نوعية المناطق (مجتمعة أوشبه مجتمعة أومتفرقة).

وفي إطار الجهود المبذولة من أجل التطبيق الفعلي لقانون الماء 95/10، يهدف برنامج العمل إلى إنهاء النصوص التطبيقية لهذا القانون ومراجعتها من أجل إدخال الاصلاحات المناسبة لتدبير مستدام للموارد المائية. وتتكفل الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء بإعداد هذه النصوص وبتنسيق مع وكالات الأحواض المائية والقطاعات المعنية ما بين سنتي 2009 و2014.

[42] يوجد المزيد من التفاصيل بخصوص الاطار المعياري المتعلق بالتزود بالماء الشروب في النسخة 2014 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي.

2.2.2. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

المساواة في التزود بالماء الشروب بالوسط القروي: الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في اطار برنامج التأهيل البيئي للمدارس والمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي

لقد صادقت الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء خلال سنة 2008 على اتفاقيتين للشراكة مع قطاع التربية الوطنية، وذلك في إطار البرنامج المتعلق بالتأهيل البيئي للمدارس القروية. ويهدف هذا البرنامج إلى إنجاز بنيات تحتية لتزويد المدارس القروية بالماء الشروب وبالتطهير السائل وإلى تعزيز التربية في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي أثناء إعداد هذا المشروع، مما مكن من إنشاء مراحيض لكل من الفتيات والفتيان وكذ بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرسين مع اعتماد طرق للصرف الصحي وللتصفية. وقد مكن الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات المختلفة للساكنة المستفيدة أثناء إعداد وإنجاز هذا المشروع من خلق أثر ايجابي على البيئة وصحة التلاميذ ونسبة الفتيات المتمدرسات. وفي في هذا الخضم، فإن المكتب الوطني للماء والكهرباء يساهم في إنجاز هذا البرنامج من خلال اتفاقية شراكة مع قطاع التربية الوطنية، وذلك من أجل تزويد المدارس القروية بالماء الشروب.

ومنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2009 إلى متم سنة 2013، تم تزويد 490 مدرسة قروية بالماء الشروب والتطهير السائل. وستعرف سنة 2014 تزويد 100 مدرسة، حيث سيصل عدد المدارس القروية المجهزة إلى 590 مدرسة ما بين 2004 و2014. ومن أجل تعزيز هذا البرنامج، تم التوقيع على اتفاقيات شراكة مع منظمات التعاون التقني البلجيكي والايطالي والاسباني. وفي اطار الشراكة بين المكتب الوطني للماء والكهرباء وقطاع التربية الوطنية، تم تزويد 1700 مدرسة بالماء الشروب بتكلفة تقارب 5.5 مليون درهم كما أن هناك أشغال في طور الانجاز من أجل ربط 450 مدرسة بشبكة الماء الشروب.

وقد تمكن برنامج التأهيل البيئي للمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي، والمنجز بشراكة بين وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية والوزارة المكلفة بالماء والذي يهدف إلى إنجاز بنية تحتية للتزويد بالماء الشروب والتطهير على مستوى 8000 مسجد و85 مدرسة قرآنية، من تحقيق نتائج جيدة منذ انطلاقه سنة 2009. فقد تم تزويد 470 مسجد ومدرسة قرآنية بالماء الشروب والتطهير السائل عند نهاية سنة 2013 ، علما أن هناك أشغال أخرى في طور الانجاز خلال سنة 2014 من أجل تجهيز 80 مسجد ومدرسة قرآنية بالوسط القروي[43].

انجازات الوزارة في اطار الخطة الحكومية للمساواة

تنخرط الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق تحقيق المناصفة وذلك عن طريق إنجاز مجموعة من الأهداف. ويتعلق الأمر بالهدف الأول الذي يرمي الى مأسسة آليات المساواة داخل القطاعات الحكومية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وبالهدف الثاني الذي يتعلق بالأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي في اطار المساعدات المقدمة من طرف الحكومة والاتفاقيات مع الجمعيات وكذا تعزيز قدرات الفاعلين من أجل ادماج النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية وبالهدف 16 الذي يرمي الى الرفع من نسبة تزويد الوسط القروي بالماء الشروب وإنجاز برنامج تأهيل المدارس القروية (الماء الشروب والتطهير) وكذا إنجاز دليل يهم دور المرأة في ترشيد استعمال الموارد المائية (المكتب الوطني للماء والكهرباء) وبالهدف 22 الخاص بالرفع من تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية داخل القطاعات العمومية وشبه العمومية في أفق تحقيق المناصفة.

ومن أجل ذلك، قامت الوزارة المكلفة بالماء بإنجاز مجموعة من المشاريع. ففيما يخص مأسسة المساواة، تم إنشاء شبكة تتكون من الوزارة ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للماء والكهرباء مكلفة ايضا بتتبع انجاز هذا المخطط. وحتى يتأتى ادماج مقاربة النوع الاجتماعي بالبرامج السنوية لخطة عمل الوزارة، شرعت

[43] تمت بلورة هذا البرنامج وفق مقاربة النوع الاجتماعي حيث تم انجاز مراحيض مخصصة للنساء وأخرى للرجال.

هذه الأخيرة في إقامة شراكات مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والتعاون التقني البلجيكي من اجل انجاز برامج تحسيسية وتكوينية لصالح مسؤولي وأطر الوزارة، ووكالات الأحواض المائية والمكتب الوطني للماء والكهرباء.

كما تتوافق انجازات برنامج تزويد الساكنة القروية بالماء الشروب وبرنامج التأهيل البيئي للمدارس والمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي مع الهدف 16 للمخطط الحكومي للمساواة. وتجدر الاشارة الى أنه في اطار برنامج التأهيل البيئي للمدارس القروية يتم إعداد اتفاقيات شراكة مع التعاون التقني البلجيكي والايطالي من اجل تعزيز انجازات البرنامج في كل من عمالات سطات وورزازات وتنغير وزاكورة. كما تم إعداد بروتوكول تعاون بين الوزارة والوكالة الاسبانية للتعاون الدولي للتنمية وذلك من أجل دعم تنفيذ المشروع الذي يهدف الى الحد من الهدر المدرسي للفتيات القرويات بجهة سوس-ماسة-درعة. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب الوطني للماء الشروب والكهرباء بإعداد أدلة لفائدة الجمعيات المكلفة بتدبير خدمة الماء الشروب بالوسط القروي وكذلك لفائدة حراس النافورات (بما في ذلك النساء).

3.2.2. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية الوزارة المكلفة بالماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة المكلفة بالماء برسم سنة 2014 حوالي 2,37 مليار درهم منها 82% مخصصة لنفقات الاستثمار. وتجدر الاشارة الى أن الميزانية المخصصة للوزارة تمثل 69 % من الميزانية الإجمالية المخصصة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وتعزى أهمية الحصة الموجهة لمديرية التجهيزات المائية التي استفادت من 1,6 مليار درهم (أي ما يمثل 82,6 % من مجموع ميزانية الاستثمار) إلى أهمية الميزانية المخصصة لبرامج بناء السدود، حيث بلغت 1,32 مليار درهم خلال سنة 2014. كما خصصت مديرية البحث والتخطيط للماء، التي تستحوذ على ما يقارب 13.93 % من ميزانية استثمار الوزارة (270,28 مليون درهما)، ما يناهز 29,6 % من ميزانيتها (36 مليون درهم) لبرنامج التزود بالماء الشروب والتطهير بالوسط القروي، وكذا 13,3% للبرنامج المتعلق بتزويد المدارس القروية ومدارس التعليم الأصيل والمساجد والمستوصفات بالوسط القروي بالماء الشروب (80 مليون درهما). وتبلغ النسبة المخصصة لوكالات الأحواض المائية 44,4% من ميزانية استثمار المديرية.

تحليل مؤشرات الأهداف للوزارة المكلفة بالماء حسب مقاربة النوع الاجتماعي

تتوفر الوزارة المكلفة بالماء على 28 مؤشر هدف مخصصة لتتبع ميزانية الاستثمار. كما تم تحديد خمس مؤشرات أهداف مرتبطة ببرنامج بناء السدود مع تصنيفها حسب الجهات. غير أن مؤشرات الوزارة لا تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي ولا تهم كل البرامج مما يعد عائقا لتتبع وتقييم الميزانية المخصصة للوزارة. وتتشكل غالبية مؤشرات الأهداف للوزارة المكلفة بقطاع الماء من مؤشرات الوسائل. غير أن مؤشرات التأثير التي تمكن من قياس تأثير الإجراءات المتخذة، تظل غائبة عن قائمة مؤشرات الأهداف الخاصة بالوزارة المكلفة بالماء.

اقتراح مؤشرات مدمجة لمقاربة النوع الاجتماعي

توجد عدة طرق من أجل ادماج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن مؤشرات الأهداف للوزارة، نذكر من أهمها الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات التي تم وضعها في اطار الخطة الحكومية للمساواة. ويتعلق الأمر بالمؤشرات التالية: "تمثيلية النساء والرجال بآليات المساواة داخل الوزارة"، "عدد النساء والرجال المستفيدين من برامج تعزيز قدرات الفاعلين من أجل إدماج مقاربة النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية داخل الوزارة"، "عدد النساء والرجال المستفيدين من برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب"، "نسبة التزود بالماء الشروب حسب الأقاليم وكذا مؤشرات الأثر المباشرة وغير المباشرة (الصحة والتمدرس والأنشطة النسوية، ...)"، "عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمدارس القروية"، "عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي"، "الانجازات المتعلقة باقتصاد الماء الشروب حسب الوسط وذلك بعد التحسيس في مجال الاستعمال المعقلن للمياه بواسطة إنجاز أدلة تخص دور

المرأة في ترشيد استعمال الموارد المائية"، "تطور عدد النساء بمراكز المسؤولية على مستوى الوزارة ووكالات الأحواض المائية" (انظر الملحق 2).

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تم تعميم التزود بالماء الشروب بالوسط الحضري لتجاوز عدد السكان المستفيدين 18 مليون نسمة (94% منها مزودة عن طريق الربط الفردي و6% عن طريق النافورات وذلك حتى متم 2013). كما شهد المؤشر المتعلق بنسبة ولوج الساكنة القروية للماء الشروب تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث تم الرفع من نسبة الاستفادة من الماء الشروب من 14% سنة 1994 إلى 70% سنة 2005 ثم 94% في متم سنة 2013 (30% منها مزودة عن طريق الربط الفردي). وتقدر الساكنة المستفيدة بحوالي 12,5 مليون نسمة. ومن المرتقب أن يتم بلوغ نسبة 94,5% سنة 2014 و96,5% سنة 2017. وتتراوح نسبة التزود بالماء الشروب ما بين 63% و100% حسب الأقاليم. ويظهر المبيان التالي تطور هذا المؤشر:

مبيان 7 : تطور معدل الولوج للماء الشروب بالوسط القروي

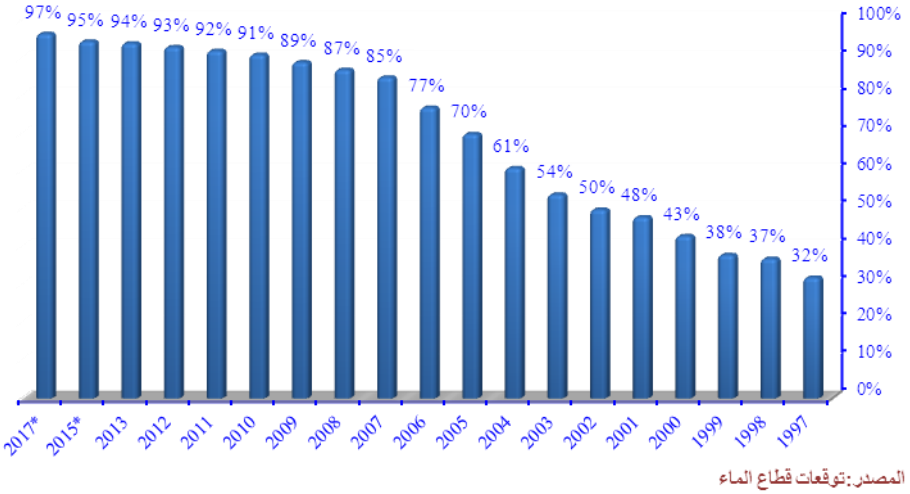

المصدر: توقعات قطاع الماء

وفيما يخص التطهير، يقدر المعدل الاجمالي للربط بالشبكة ما يقارب 73% سنة 2013، ومن المرتقب أن يتم الوصول الى 75% سنة 2016 و80 % سنة 2020. ولا يتجاوز هذا المعدل 40% بالوسط القروي مع العلم أن معدل استعمال حفر الصرف الصحي يتراوح بالمتوسط بين 35% و40%. كما بلغت نسبة معالجة المياه العادمة 36% من مجموع المياه العادمة المطروحة سنة 2013، ومن المرتقب أن تتم اعادة استعمال كافة المياه العادمة المعالجة في أفق 2030.

3. الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

يساهم المغرب بشكل كبير في الجهود المبذولة من طرف المجتمع الدولي من أجل حماية البيئة وتثمينها في إطار تنمية مستدامة وعادلة. وفي هذا الإطار، ونظرا للتفاوتات المسجلة بخصوص ولوج واستغلال وتقاسم والتحكم في الموارد الطبيعية بشكل متساوو عادل بين النساء والرجال، كان من الضروري ادماج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج المتعلقة بالتنمية المستدامة عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة للساكنة المستهدفة. ومن أجل تجاوز هذه الوضعية، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة بعدة اجراءات بهدف ضمان بيئة سليمة للساكنة المغربية بكل مكوناتها.

1.3. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري

1.1.3. جذاذة تقديمية

تتلخص أهم المهام الموكلة لقطاع البيئة في تعزيز الإطار المؤسساتي والقانوني في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وفي وضع آليات ملائمة للمراقبة والرصد المستمر للحالة البيئية، وكذا في محاربة التلوث بكل أشكاله والذي يشكل خطرا على صحة الساكنة، وأيضا في تحسين ظروف عيش السكان وإدماج البعد البيئي في البرامج التعليمية والتكوينية وفي المجالات المتعلقة بالبحث والإعلام، وأخيرا تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال التدبير البيئي.

وفيما يخص الموارد البشرية، فلقد وصل عدد الموظفين بقطاع البيئة ما يقارب 339 موظف، من بينهم 152 امرأة، أي ما يقارب 44,84% من مجموع الموظفين. كما بلغت نسبة النساء بمراكز القرار 34% .

كما تجدر الاشارة إلى أن الوزارة، اضافة الى كونها ممثلة بالشبكة البين وزارية لإدماج المساواة بين الجنسين في الادارة العمومية، فهي أيضا تعد عضوا داخل الهيئة البين وزارية المكلفة بالخطة الحكومية للمساواة في أفق تحقيق المناصفة (2012-2016) (انظر المرفق رقم 1).

2.1.3.الإطار المعياري

لقد تم انضمام الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، خلال الفترة 2013-2014، إلى آليات دولية جديدة تتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة. ويتعلق الأمر من جهة، بنشر بروتوكول ناغويا بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 يوليوز 2013 بشأن الحصول على الموارد الوراثية والتوزيع العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استعمال هذه الموارد، والملحق باتفاقية ناغويا للتنوع البيولوجي. كما انضمت الوزارة لاتفاقية مينماتا بشأن الزئبق (كوماموتو بتاريخ 10 أكتوبر 2013). وتهدف هذه الاتفاقية الدولية الجديدة الى الحد من انتاج واستعمال الزئبق، خاصة أثناء تصنيع المنتجات وأثناء العمليات الصناعية. وتهم هذه الاتفاقية أيضا عمليات التخزين ومعالجة النفايات.

ويتميز الاطار القانوني للبيئة والتنمية المستدامة بدينامية مستمرة من أجل ضمان ملائمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات المتخذة على المستوى الدولي، وكذا تفعيل المقتضيات الواردة في الدستور. وهكذا، فلقد تم نشر القانون الاطار 99-12 المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بالجريدة الرسمية بتاريخ 20 مارس 2014. ويهدف هذا القانون إلى إضفاء الطابع المستديم على الجهود المبذولة على المستوى الوطني بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك عن طريق إنجاز الاستراتيجيات القطاعية والبرامج في اطار حماية البيئة والتنمية المستدامة.

كما تم إرسال مشروع القانون 81-12 المتعلق بالساحل إلى البرلمان في ماي 2014 من أجل المصادقة عليه. ويهدف هذا المشروع إلى الحفاظ على التوازنات البيولوجية والايكولوجية والحفاظ على المناظر الطبيعية، وكذا مكافحة تعرية المناطق الساحلية ومحاربة تلوث أنشطة اقتصادية بجوار البحر وتهيئة وحماية وتثمين الساحل[44].

2.3. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

في إطار تفعيل القانون الاطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة، قامت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة بوضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وذلك بتمسيق مع كل الأطراف المعنية. وتستجيب هذه الاستراتيجية لمجموعة من المبادئ التوجيهية التي حددتها الحكومة لضمان انسجام بلورة هذه الاستراتيجية.

وهكذا، فإن المبادئ التي تستند عليها هذه الاستراتيجية تتمثل في التوافق مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في هذا المجال ومع أسس القانون الإطار للميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والتزام مختلف الجهات المعنية وكذا التقائية تفعيل السياسات القطاعية.

وهكذا، ومراعاة لمقتضيات القانون الإطار الجديد، فان كل السياسات العمومية مدعوة لأخذ بعين الاعتبار الضوابط البيئية، وذلك في مدة محددة في سنتين لإرساء حكامة جيدة للبيئة وضمان التحول إلى اقتصاد أخضر وشامل.

كما تتمحور هذه الاستراتيجية حول سبع رهانات منقسمة إلى عدة محاور استراتيجية. وقد تم تحديد أربعة محاور استراتيجية لمواجهة الرهان المتعلق بحكامة التنمية المستدامة، من بينها على الخصوص تعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي للتنمية المستدامة للآليات الاقتصادية والمالية وتنفيذ سياسة ضريبة تتعلق بالبيئة. أما بالنسبة لمحاور التدخل المتعلقة بإنجاح عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، فإنها تهم القطاعات الأساسية التي تمكن من خلق قيمة مضافة وفرص الشغل والتخفيف من الضغط على الموارد.

[44] يوجد المزيد من التفاصيل بخصوص الاطار المعياري المتعلق بالحق في الولوج لبيئة مستدامة بشكل عادل في المرفق 2 من النسخة 2014 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي.

وفيما يتعلق بتحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية وتعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي، فان المحاور التي تم تحديدها تتوافق مع التدبير المندمج للموارد المائية وتقييم الضغط على التربة، وكذا دعم السياسات المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي.

ومن ناحية أخرى، من بين المحاور التي يجب وضعها لتسريع تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة تغيرات المناخ، نذكر تحسين حكامة المناخ وتعميم المخططات المحلية للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري. ويتعلق الرهان الخامس بإعطاء الأهمية على وجه الخصوص للمناطق المعرضة للأخطار البيئية، ولهذا تم تحديد ثلاثة محاور تدخل تهم تحسين تدبير وتهيئة الساحل والحفاظ على الواحات والمناطق الصحراوية وتثمينها، وكذا تعزيز سياسات تدبير المناطق الجبلية. أما فيما يخص الرهان السادس فيتعلق بدعم التنمية البشرية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وذلك من خلال محاربة الفقر وتحسين الولوج للخدمات الصحية والرفع من جودتها والتعليم والتدريس والتكوين. ويتعلق الرهان الأخير بتعزيز القدرات وثقافة التنمية المستدامة من خلال تعزيز المواطنة البيئية وبرامج البحث والتطوير والتكوين الخاص بالمهن الخضراء.

2.2.3. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن العديد من البرامج المنجزة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة لمختلف شرائح الساكنة المستفيدة، وبالأخص النساء والشباب. ويتعلق الأمر بالبرامج التالية:

- برنامج التأهيل البيئي للمدارس القروية الذي يهدف إلى تزويد 8.701 مدرسة قروية بالبنيات التحتية الأساسية المتعلقة بالماء الصالح للشرب والتطهير في أفق 2030. كما يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز أنشطة التربية البيئية داخل هذه المؤسسات وتكوين المدرسين في مجال البيئة. ولقد تمت استفادة 2.500 مدرسة قروية من هذا البرنامج.
- برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية الذي يهدف الى تزويد 8510 مؤسسة دينية بالبنيات التحتية للماء الشروب والتطهير وذلك في أفق 2030. وقد تمت حاليا استفادة أكثر من 2300 مؤسسة دينية من هذا البرنامج (تجهيز 1600 مسجد ومدرسة قرآنية، كما أن 410 في طور الانجاز و320 مؤسسة دينية مبرمجة سنة 2014).
- المشروع المتعلق باستراتيجية توظيف الشباب بالمهن الخضراء، حيث تم تنفيذ هذا المشروع بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم مالي من حكومة اليابان. ويهدف هذا البرنامج الى دعم الشغل وتنمية روح المبادرة لدى الشباب (نساء ورجالا) في المجال المتعلق بالمهن الخضراء، خاصة على مستوى الجهات لفائدة الفئات الأكثر هشاشة، وذلك عن طريق تكوين الشباب لإعطائهم فرصا أكثر للشغل بالمهن الخضراء المحددة سلفا. كما يهدف هذا المشروع الى تشجيع خلق مقاولات خضراء بأهم القطاعات في هذا المجال. وتجدر الاشارة الى أنه تم أخذ المناصفة بعين الاعتبار على مستوى جهة الشرق وجهة طنجة-تطوان باعتبارهما جهتين نموذجيتين للمشروع. أما فيما يخص الانجازات، فقد تم تكوين حوالي 180 شابا في أربعة مجالات ذات أولوية، ويتعلق الأمر بالتطهير السائل والنجاعة الطاقية وتدبير النفايات، وكذا التنشيط في مجال الطبيعة والسياحة البيئية.
- برنامج تشجيع استعمال الأكياس من الثوب الذي يهدف إلى تعزيز استعمال الأكياس المنسوجة من القطن وإلى تحسيس الساكنة حول استخدام منتجات بديلة أخرى وكذا تشجيع استعمال منتوجات بيئية وتحفيز الاقتصاد الأخضر. وقد وصل حاليا هذا البرنامج إلى مرحلة إنتاج أكياس الثوب بفضل إبرام 139 اتفاقية شراكة مع تعاونيات منتجي هذه الأكياس. وبالإضافة إلى ذلك، تم ابرام عدة اتفاقيات مع 73 جمعية بيئية لتنظيم حملات لتوزيع أكياس الثوب المنتجة ولتحسيس المواطنين لاستعمالها.

وهكذا، فان هذه البرامج تتوافق مع مجالات تدخل الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة في اطار الخطة الحكومية للمساواة. وتتعلق هذه المجالات بالرفع من معدل التزود بالماء الشروب بالوسط القروي على المستوى الوطني وتنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية (التطهير والماء الشروب وبناء المراحيض) وإدماج التحسيس بأهمية البيئة في البرامج المتعلقة بمحاربة الأمية والارشاد والوعظ لصالح النساء من أجل تعزيز السلوكيات البيئية الايجابية بالمنزل. كما تتعلق مجالات تدخل الوزارة بتقديم الدعم للتعاونيات النسائية للخياطة من أجل انتاج أكياس بديلة عن لأكياس البلاستيكية، وكذا تشجيع ودعم برامج عمل الجمعيات الناشطة في مجالات تعزيز دور المرأة والبيئة والتنمية المستدامة.

3.2.3. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة برسم سنة 2014 ما قدره 591,267 مليون درهم منها 90,7% موجهة للاستثمار. وتمثل الميزانية المخصصة للوزارة 17,1% من الميزانية الاجمالية لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

إن توزيع ميزانية الاستثمار حسب المديريات، يظهر بأن الادارة العامة تمثل 86,8 بالمائة من ميزانية الاستثمار المخصصة للوزارة المكلفة بالبيئة، وذلك بالنظر الى أهمية المخصصات المرصودة للبرنامج الوطني للتطهير السائل (267 مليون درهما، أي ما يمثل 49,8% من ميزانية استثمار الوزارة المكلفة بالبيئة) وللبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة (143 مليون درهما أي ما يمثل 26,7% من ميزانية الاستثمار الاجمالية للوزارة المنتدبة)، وكذا المساهمة في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (15 مليون درهما أي ما يمثل 2,8% من ميزانية استثمار الوزارة المنتدبة) والتي تهم المساهمة في اطار برنامج تحسين البيئة بالمدارس القروية (10 مليون درهما) والمساهمة في اطار برنامج تحسين البيئة بالمساجد (5 مليون درهما).

البرنامج	النسبة من ميزانية الاستثمار للوزارة
البرنامج الوطني للتطهير السائل	%49.8
البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة	%26.7
- *المساهمة في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية* - *المساهمة في اطار برنامج تحسين البيئة بالمدارس القروية* - *المساهمة في اطار برنامج تحسين البيئة بالمساجد*	*%2.8* *%1.86* *%0.93*

واستفادت مديرية الشراكة والتواصل والتعاون من 4,45% من ميزانية الاستثمار، متبوعة بمديرية الدراسات والتخطيط والتوقعات المستقبلية (4,3%) ومديرية المراقبة والوقاية من المخاطر (3,97%) ومديرية التقنين والمراقبة (0,51%).

تحليل مؤشرات الأهداف لقطاع البيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي[45]

لتتبع أثر البرامج المنجزة من طرف الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة حسب مقاربة النوع الاجتماعي، يتوخى وضع مؤشرات تقييمية لأثر الملوثات ومواد أخرى ضارة بما في ذلك أثرها على الصحة الإنجابية للنساء والرجال. وغلاوة على ذلك، ومن أجل تحسين تمكين المرأة وإشراكهن في اتخاذ القرار في مجال تدبير البيئة، يجب وضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى تقوية قدرات النساء في هذا المجال (على سبيل المثال نسبة النساء اللواتي يمكنهن الوصول إلى المعلومة البيئية). كما يجب تطوير مؤشرات تعكس مدى مشاركة النساء في قضايا البيئة (على سبيل المثال نسبة مشاركة النساء في الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة، الحملات التحسيسية لفائدة النساء القرويات بخصوص المشاكل المتعلقة بالبيئة، عدد النساء اللواتي يتابعن دراسات جامعية في مجال البيئة، عدد النساء المشاركات في أشغال التشجير واختيار أنواع الأشجار، الخ.).

كما يجب أن تتوافق مؤشرات الأهداف التي سيتم وضعها من طرف الوزارة المنتدبة، في إطار القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية الذي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي، مع مؤشرات الأهداف المحددة في إطار الخطة الحكومية للمساواة. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بمعدل زيادة نسبة التزود بالماء الشروب بالوسط القروي ونسبة التلاميذ من بين الفتيات الذين تمكنوا من متابعة تعليمهم ما بعد الابتدائي بفضل إنجاز برنامج التأهيل البيئي بالمدارس القروية، وكذا المؤشر الذي يخص استهلاك الماء والمعدل السنوي للنفايات المنزلية للفرد الواحد.

3.3. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تشير العديد من المؤشرات إلى أهمية الجهود المبذولة من طرف الوزارة المنتدبة من أجل ضمان حصول كل المواطنات والمواطنين على بيئة صحية بشكل متساو. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- الرفع من مستوى الربط بشبكة التطهير إلى نسبة 73% سنة 2013 عوض 70% سنة 2005،

[45] لا تتوفر الوزارة المنتدبة على مؤشرات أهداف

- الرفع من معدل معالجة المياه العادمة إلى 36% سنة 2013 مقارنة بنسبة 8% سنة 2005. وسيتم رفع هذه النسبة إلى 46%، وذلك بعد انتهاء أشغال محطات المعالجة التي توجد في طور الانجاز،
- إنجاز 79 محطة معالجة المياه العادمة سنة 2014،
- الرفع من نسبة تجميع النفايات المنزلية لبلوغ 81% عوض 44% المسجلة قبل سنة 2008 وذلك في أفق بلوغ نسبة تجميع تقدر ب 90% سنة 2020،
- الرفع من نسبة إنجاز المطارح المراقبة إلى 37% مقارنة مع 10% سنة 2008.

4. المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

اتخذت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر مجموعة من الإجراء ات لدعم دور المرأة كفاعل في الإدارة الغابوية وكشريك فعال في مشاريع تنمية القطاع الغابوي وذلك إدراكا منها لأهمية المساواة بين الجنسين، خصوصا دور المرأة ومساهمتها في السياسية الغابوية.

1.4. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.4. جذاذة تقديمية للقطاع

تتولى المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر مهمة تنفيذ سياسة الحكومة في مجال المحافظة والتنمية المستدامة للموارد الغابوية والرعوية، داخل الأراضي التي تنضوي تحت الملك الغابوي.

كما تهتم المندوبية بتطوير عملية تربية الأسماك وكذا مراقبة المناطق المحمية. وتتولى المندوبية أيضا تنسيق ووضع الأليات المؤسساتية اللازمة لإعداد وتتبع وتقييم السياسة الحكومية في مجال مكافحة التصحر ومجال التنمية القروية.

وتتوفر المندوبية على موارد بشرية مهمة، حيث بلغ عدد الموظفين سنة 2014، 4.970 موظف، بينهم 689 امرأة، أي ما يعادل 13.86%. كما تبقى نسبة النساء مرتفعة في المصالح المركزية بحصة 25% من بين 692 موظفا، فيما لا تتجاوز حصة النساء في مناصب المسؤولية 5,12%.

وفي إطار إدماج مقاربة النوع ضمن استراتيجياتها وهياكلها التنظيمية، عمدت المندوبية إلى وضع لجنتين مكلفتين بإدماج النوع الاجتماعي (استراتيجية وتقنية) تضم كل منهما ممثلين عن مختلف الإدارات المركزية والجهوية.

وتشرف اللجنة الاستراتيجية التي يترأسها الكاتب العام على مأسسة المساواة المستجيبة للنوع الاجتماعي داخل المندوبية والمصادقة على المشاريع المتعلقة بذلك. فيما تتكلف اللجنة التقنية بمراقبة انجاز المشاريع وتتبعها وتقييمها.

2.1.4. الإطار المعياري

صادقت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على مجموعة من الاتفاقيات الدولية التي تخص حماية الغابات والتنوع البيولوجي ومحاربة التصحر وتنظيم عمليتي القنص وصيد الأسماك. ونخص بالذكر في هذا المجال، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الإطار الموقعة مع الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية اللتين صادق عليهما المغرب سنة 1996.

وتتماشى الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الغابوي بالمغرب إلى تخفيف آثار ظاهرة التصحر وتعبئة الموارد المائية اللازمة للري وتوفير الماء الصالح للشرب وتوليد الطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى تحسين المراعي. كل ذلك وفقا للالتزامات التي تعهد بها المغرب بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان (كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اتفاقية "سيداو"، الأهداف الألفية للتنمية ....).

2.4. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.4. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

يبلغ الغلاف المالي الإجمالي لإنجاز برنامج عمل المندوبية للفترة 2012-2016 حوالي 5,697 مليار درهم. ويتضمن هذا البرنامج أربع محاور أساسية :

المحور الأول المتعلق بالتأمين العقاري وحماية الغابات ويتعلق الأمر بتصفية الوعاء العقاري للملك الغابوي والتجهيزات والبنيات التحتية والوقاية من حرائق الغابات ومراقبة وتتبع الغابات.

أما المحور الثاني الخاص بتأهيل النظم الغابوية وذلك من خلال إعادة التشجير وتأهيل النظم الغابوية والمحافظة على التربة والموارد المائية بالمناطق الجبلية ومحاربة زحف الرمال بالمناطق الساحلية والقارية وحماية الحيوانات البرية النادرة والمهددة بالانقراض وتهيئة وتدبير المناطق المحمية وتنمية السياحة البيئية بالمناطق المحمية والتحسيس والتربية البيئية وتدعيم محميات المحيط الحيوي والتدبير التشاركي لتنمية مجالات القنص وتنظيم القنص وإعادة تأهيل الحيوانات البرية الموجهة للقنص وتطوير صيد وتربية الأسماك بالمياه القارية.

ويتعلق المحور الثالث بتأهيل علاقة القطاع الغابوي بمحيطه وذلك من خلال تنظيم ذوي حقوق الانتفاع وتثمين المنتجات الغابوية وإعادة تأهيل المقاولة وتعزيز الشراكة.

أما فيما يخص المحور الرابع، فيهدف إلى تعزيز الحكامة عبر تدبير أفضل للموارد البشرية وتقوية اللاتمركز والقيادة واعتماد نظام معلوماتي والأرشيف ووحدة المراقبة والتتبع.

2.2.4. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون، منذ سنة 2012، بإعداد مشروع حول مأسسة إدماج المساواة المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي، وذلك في إطار تطبيق سياستها التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

وتنص خطة عمل هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات كوضع آليات لتدبير المساواة وانجاز تشخيص حسب النوع الاجتماعي للمندوبية ووضع مخطط لتحديد مشاريع مستجيبة للنوع الاجتماعي.

ومن أجل ذلك تم اتخاذ عدة تدابير على المستوى المؤسساتي والتكوين والدارسات، حيث تم إنشاء خلايا تنظيمية مكلفة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المندوبية، ويتعلق الأمر باللجنة الاستراتيجية واللجنة التقنية للنوع الاجتماعي.

وفي نفس السياق تم تنظيم عدة دورات تكوينية في مجالات النوع الاجتماعي والتدبير المرتكز على النتائج والمدمج للنوع الاجتماعي، لفائدة أعضاء اللجنة التقنية والنساء المسؤولات داخل المندوبية. كما استفادت مختلف أطر الموارد البشرية من هاته الدورات بغرض ادماج تلك المفاهيم ضمن الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات واستراتيجيات وبرامج المندوبية.

وفيما يخص الدراسات التي تم انجازها، فنخص بالذكر تلك المتعلقة بالتشخيص التشاركي لمقاربة النوع داخل الهياكل التنظيمية ومجالات تدخل المندوبية. وقد مكنت النتائج الأولية من وضع برنامج عمل على المدى المتوسط يهدف إلى مأسسة المساواة بين الجنسين داخل المندوبية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

ويطمح هذا البرنامج إلى رفع نسبة تمثيل المرأة وتمكينها من الولوج إلى مناصب المسؤولية عبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي داخل الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات. كما يهدف البرنامج إلى تحديد التدابير اللازمة لتمكين مختلف الأطر من التوفيق بين الحياة العملية والخاصة.

وفيما يتعلق بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في تخطيط وتنفيذ وتتبع مشاريع القطاع الغابوي، يهدف البرنامج إلى تعزيز إدماج هذه المقاربة في صياغة المشاريع على مستوى الإدارات المركزية (مديرية تنمية الغابات ومديرية محاربة التصحر وحماية الطبيعة) والجهوية وتقديم الدعم اللازم لمؤسسات التكوين الغابوي من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في وحدات التدريب التي تقدمها.

3.2.4. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

حصة نفقات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من ميزانية الدولة

بلغت الميزانية المخصصة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برسم سنة 2014، ما يعادل 626 مليون درهم. وبلغت نفقات الاستثمار 130 مليون درهم، أي ما يمثل 21% من الميزانية العامة للمندوبية والمخصصة من ميزانية الدولة. أما بالنسبة لنفقات التسيير التي استفادت منها المندوبية، فقد بلغت ما يقارب 496 مليون درهم. وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية تستفيد كذلك من الغلاف المالي المخصص لمصالح الدولة

المسيرة بطريقة مستقلة (11 مليون درهم) وكذا اعتمادين خاصين: صندوق القنص والصيد البحري (14 مليون درهم) والصندوق الوطني الغابوي (350 مليون درهم).

توزيع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر حسب البرامج المعتمدة

في اطار تنفيذ المقتضيات التي يتضمنها الاصلاح الجديد للقانون التنظيمي المالية، تم اختيار المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ضمن أربع قطاعات وزارية نموذجية لرصد الميزانية حسب البرنامج وكذا حسب اعداد مشروع النجاعة. ووفقا لهذه المقتضيات، تم تقديم ميزانية المندوبية لسنة 2014 حسب البرامج الأربعة التالية:

مبيان 8 : توزيع الميزانية حسب البرامج

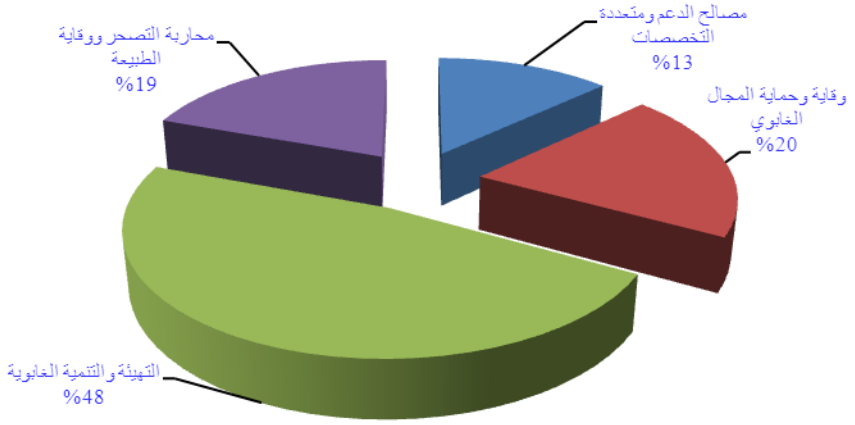

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

تحليل مؤشرات الأداء

يتبين من خلال تحليل مؤشرات الأداء لسنة 2014 الخاصة بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، عدم مراعا تبعد النوع الاجتماعي، في حين أن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية يحث على إدخال هذا البعد أثناء صياغة هاته المؤشرات.

ولهذا، أصبح من الضروري اعتماد مؤشرات تتعلق بمشروع مأسسة مساواة النوع الاجتماعي بالمندوبية، وهو ما تم بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون، الشيء الذي سيمكن من تتبع وتحقيق النتائج المرجوة واقتراح تدابير تقويمية طيلة مدة تنفيذ المشروع. (انظر الملحق 2).

5. قطاع الطاقة

تعتبر مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج الطاقية أولوية قصوى وشرطا أساسيا لنجاح هذه البرامج. كما يعتبر تطبيق ميزانية النوع في هذه البرامج وكذا تجميع وتحليل المعطيات الخاصة بالقضايا التي تهم المساواة بين الرجل والمرأة والمتعلقة بولوج مصادر الطاقة، بالإضافة إلى دمج هذه الرهانات في الحكامة الطاقية، أمورا أساسية للحد من بعض الاثار غير المتكافئة للبرامج الطاقية.

1.5 جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري

1.1.5. جذاذة تقديمية لقطاع الطاقة

يسهر قطاع الطاقة التابع لوزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة على تنفيذ السياسة الحكومية في المجالات الطاقية، مع ضمان تسيير عقلاني كفيل بتطوير الرصيد الطاقي للبلاد، وذلك في إطار رؤية استراتيجية ومستقبلية. كما يشتغل القطاع كذلك على تعريف واتخاذ التدابير المناسبة لضمان سلامة الامدادات الطاقية وتعميم ولوج ساكنة العالم القروي والحضري إلى الخدمات الطاقية التجارية، مع السهر على ضمان سلامة الاشخاص والمنشآت الطاقية بالاعتماد على معطيات ذات طابع اقتصادي واستراتيجي وعلى دراسات الآثار المترتبة وعلى قواعد بيانات يتم تزويدها بالمعلومات الضرورية.

وفيما يخص الموارد البشرية، فإن قطاع الطاقة المكون من ثلاث مديريات يشغل 823 شخصا[46]، بينهم 31% من النساء. وتصل نسبة التأطير لدى نساء القطاع الى 43 % مقابل 48% لدى الرجال. في حين، لا تتجاوز نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالوزارة نسبة 23%.

وتجدر الاشارة إلى أن قطاع الطاقة يحظى بتمثيلية لدى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات المكلفة من أجل ادماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وذلك في شخص رئيس قسم التواصل بالقطاع (انظر الملحق 1).

2.1.5 الإطار المعياري

وعيا منه بأن تأمين ولوج عادل للخدمات الطاقية الحديثة وبتكلفة معقولة يشكل حقا أساسيا، انخرط المغرب في أهم الاتفاقيات الدولية التي ترسخ هذا الحق، كالاتفاقية الدولية لمحاربة جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تركز من خلال المادة 14 على التزام الدول الأعضاء بتوفير ظروف معيشية ملائمة، خاصة ما يتعلق بالولوج الى الطاقة.

وقد تبنى المغرب مجموعة من القوانين والمراسيم تأكيدا منه على الالتزام بتعهداته في هذا المجال. ويتعلق الأمر بالخصوص بالقانون رقم 09-13 الذي يؤطر استعمال الطاقات المتجددة، إضافة الى القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية و الهادف الى تحسينها تفاديا للهدر الذي يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني[47]. لذلك، أصبح من الضروري بذل مجهودات اضافية لوضع مرسوم تنفيذي لهذين القانونين لإخراجهما لحيز الوجود.

2.5. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.5 وضع السياسات والاستراتجيات القطاعية

تهدف المجهودات المبذولة في اطار الاستراتيجية الطاقية التي أطلقت في 2009 الى التخفيف من التبعية الطاقية للخارج (حيث يتم حاليا استيراد حوالي 95% من الحاجيات الطاقية للمغرب)، والحد من تبعاتها السلبية على الميزان التجاري والمالية العمومية وعلى تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد ساهمت الجهود المبذولة في الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة (المائية والريحية) في مجموع انتاج الطاقة الكهربائية الى 16,2% سنة 2013 بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 4% سنة 2009. في حين، ضاعفت الطاقة الريحية مساهمتها ثلاث مرات في الفترة الممتدة بين 2009 و2013 نتيجة لتنفيذ مشاريع ريحية، تطبيقا للقانون 09-13. وبخصوص مشروع الطاقة الشمسية الذي تسيره الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والهادف إلى انتاج 2000 مليون واط في أفق 2020، فإن أشغال بناء المحطة الاولى لمركب نور ورزازات 1 لا تزال في طور الانجاز.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم القيام بعدة مجهودات موازية من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من الاستعمال العقلاني لمصادر الطاقة. ويتعلق الامر خصوصا بوضع ميثاق النجاعة الطاقية في البناء وتركيب مسخنات الماء الشمسية وتعميم التدقيق الطاقي في الصناعة وتعزيز استعمال المصابيح الكهربائية الاقتصادية وتبني التسعيرة التحفيزية 20/20[48]، بالإضافة إلى تبني التوقيت الصيفي غرنتش+1.

2.2.5 مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعد ضمان ولوج دائم للساكنة القروية لمصادر الطاقة مركز انشغالات قطاع الطاقة بالمغرب. وفي هذا الصدد، تم وضع مجموعة من البرامج. ويتعلق الامر اساسا ب :

البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي

تسعى المرحلة الثانية من برنامج كهربة العالم القروي 4 الذي يسهر عليه المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، خلال الفترة الممتدة من 2006 الى 2016، الى الوصول لمعدل كهربة قروية في حدود 99,7%، مع تجهيز قرابة 2.970 قرية إضافية بمعدات الطاقة الشمسية. و تصل تكلفة هذا البرنامج الى 1,5

[46] حسب الموقع الالكتروني للوزارة www.men.gov.ma
[47] انظر الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.
[48] تهدف هذه التعرفة لتشجيع المستهلكين على خفض استهلاكهم الشهري ب20 بالمئة على الاقل بالمقارنة مع نفس الشهر من العام السابق والاستفادة من تخفيض 20 بالمئة من الواجب اداؤه.

درهم سنويا، على أن يتكلف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ب 55% من هذه التكلفة و الجماعات المحلية ب 20 % والمستفيدون ب 25%.

وحسب دراسة الآثار السوسيوإقتصادية للبرنامج التي قام بها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن ربط القرى المستفيدة بشبكة الكهرباء قد ساهم في اعطاء دينامية اقتصادية جديدة و خلق حوالي 20.000 منصب شغل قار[49] و تأسيس محلات تجارية جديدة، مع الرفع من رقم معاملات المحلات التجارية الموجودة، عبر إدخال الأجهزة المنزلية وتمديد مدة العمل. كما استفاد القطاع الفلاحي من الانعكاسات الايجابية لبرنامج كهربة العالم القروي من خلال وضع تقنيات للري أكثر تطورا.

على المستوى الاجتماعي، مثلت كهربة المستوصفات في العالم القروي دائما تحديا مهما بالنسبة للمغرب من أجل النهوض بالوضع الصحي. ومكنت كهربة الساكنة القروية من تحسين الخدمات الصحية، وذلك بفضل استعمال المبردات والمعقمات الضرورية لحفظ اللقاحات وفي عمليات الولادة.

ومن جهة أخرى، فقد كان للبرنامج الشمولي للكهربة القروية، وقعا ايجابيا على مستوى التعليم في العالم القروي، والذي يعد كذلك تحديا كبيرا بالنسبة للمغرب، حيث ساهم في تحسين ظروف تمدرس اطفال هذه المناطق خاصة الفتيات.

وتجدر الاشارة إلى أن مراعاة بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل القطاع الطافي تصطدم بعدم توفر المعطيات المستجيبة للنوع ، من حيث الولوج الى مصادر الطاقة وتصنيف المستفيدين من البرامج الطاقية حسب الجنس، إضافة الى الآثار السوسيو اقتصادية لهذه البرامج.

ومن شأن توفر هذه المعطيات وتحليلها من الأخذ بعين الاعتبار للحاجيات المختلفة لكافة شرائح الساكنة المستهدفة خلال تصميم و وضع و تنفيذ وتتبع/تقييم البرامج المعتمدة (البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي، برنامج تطوير الطاقات المتجددة، برامج النجاعة الطاقية...)

3.2.5. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

لقد استفاد قطاع الطاقة برسم سنة 2014 من ميزانية قدرها 481,1 مليون درهم. حيث بلغت ميزانية التسيير 338,5 مليون درهم، خصصت منها نسبة 58,1% لنفقات الاجور.

وبلغت ميزانية الاستثمار[50] 143,5 مليون درهم، فيما استفادت مديرية الكهرباء والطاقات المتجددة من ميزانية استثمار قدرها 895.000. كما استفادت الوكالة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية من دعم يقدر ب 13,34 مليون درهم.

وفيما يتعلق بتدبير الميزانية على أساس النتائج، فقد وضع القطاع حوالي 9 مؤشرات أهداف مرتبطة بميزانية الاستثمار[51]، في حين أن جلها مؤشرات وسيلة ولا تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، بالإضافة الى عدد من المؤشرات الخاصة بأهداف البرامج الطاقية.

كما أنه من الضروري أن ترافق مؤشرات الأهداف الخاصة بقطاع الطاقة بمؤشرات أداء خاصة بالبرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي (معدل الربط المرتقب، عدد المنازل المرتبطة بشبكة الكهرباء الخ)، بالإضافة الى مؤشرات الاثار السوسيواقتصادية المرتبطة بمساهمة البرنامج في الرفع من فرص الشغل (نساء و رجالا)، والتعليم والصحة بالمجال القروي.

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج

لقد ساهم البرنامج الشمولي للكهربة القروية سنة 2013 في كهربة ما يناهز 1.499 قرية جديدة، مما مكن 41.411 وحدة سكنية من الاستفادة من الكهرباء. و بذلك فقد مكن البرنامج منذ انطلاقته حتى اواخر 2013 من وصل 37.099 قرية اي ما يناهز 2.027.120 وحدة سكنية و تجهيز 51.599 وحدة سكنية في 3.663 قرية بالطاقة الشمسية. و مكنت هذه الجهود من الرفع من معدل الكهربة القروية الى 98.51% حتى حدود 2013.

---

[49] عرض للمكتب الوطني للماء والكهرباء، ابريل 2013.

50 دون احتساب مصادر التمويل الأخرى التي تستفيد منها الوزارة.

51 انخرط القطاع في شمولية الاعتمادات سنة 2006. وبذلك طور القطاع مؤشرات الأهداف تتعلق بميزانية الاستثمار. في حين، لم يقم بعد بإعداد مؤشرات مرقمة تتعلق بميزانية الاستثمار.

وبلغ مجموع القرى المستفيدة من البرنامج الشمولي للكهربة القروية منذ انطلاقته سنة 1995 وحتى نهاية ماي 2014، 37.780 (حوالي 2.247.786 وحدة سكنية) مكنت لحوالي 12,2 مليون شخص من الاستفادة من الكهرباء، ليرتفع بذلك معدل كهربة العالم القروي إلى 98,73%.

مبيان 9 : تطور عدد القرى المستفيدة من البرنامج الشمولي لكهربة العالم القروي وكذا معدل الكهربة القروية

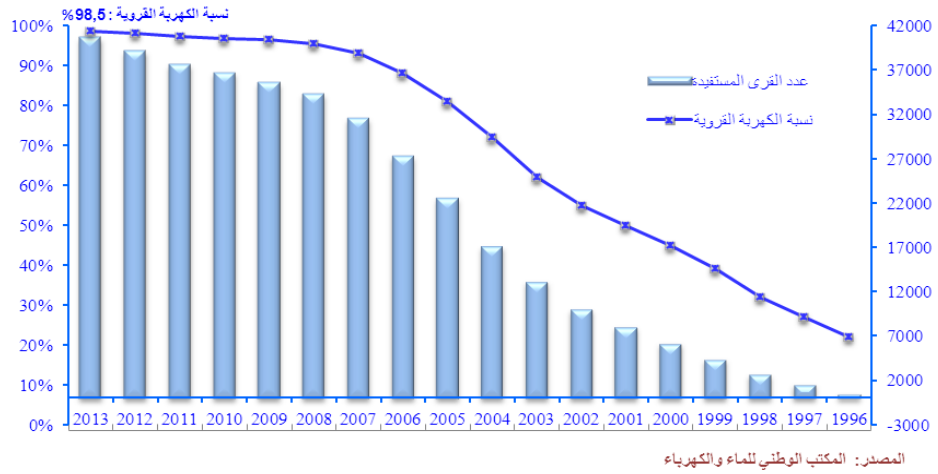

6. وزارة السكنى وسياسة المدينة

إن السكن لا يقتصر على مجرد استعماله كمأوى يوفر شروط العيش الكريم لساكنيه، بل يمثل أيضا أداة عمل وفضاء للإنتاج تتشكل فيه علاقات الهيمنة بين الجنسين. يعتبر السكن أيضا كسلعة، تعمل ظروف تحصيلها وتراكمها على تكريس الفوارق الاقتصادية بين النساء والرجال. ولهذا، يبقى من الأجدر على السياسات المتبعة في مجالي السكن والتعمير الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة لمختلف مكونات الساكنة المستهدفة لضمان ولوج منصف للسكن وللبنى التحتية الأساسية.

1.6. جذاذة تقديمية حول وزارة السكنى وسياسة المدينة والإطار المعياري

1.1.6. جذاذة تقديمية

يحدد مرسوم 196-14-2 المصادق عليه في مجلس الحكومة ليومه 27 مارس 2014 مهام وزارة السكنى وسياسة المدينة. وترتكز هذه المهام على إعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للسكن وتطوير الأدوات والاستراتيجيات لفائدة السكن الاجتماعي وتحسين ظروف السكن والبرمجة المالية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية المدعمة من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري وتتبع وتقييم البرامج التي استفادت من دعم الدولة وتطوير مقاربة الجودة في مجال العقار وتعزيز الشراكات والتعاون مع القطاعات الوزارية وكذا مع الفاعلين في القطاع.

وفيما يخص الموارد البشرية، تتوفر وزارة السكنى وسياسة المدينة على 1.124 موظف، منهم 37,1% امرأة، وتبلغ حصة النساء المسؤولات نسبة 31%. وتجدر الإشارة الى أن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية عبر خليتها المكلفة بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي (انظر الملحق 1).

2.1.6. الإطارالمعياري

يعتبر السكن من بين الحاجيات الأساسية للإنسان الواجب تلبيتها، ولذلك تم الاعتراف بالولوج للسكن كحق أساسي يحدد من خلاله الحصول على الحقوق الأساسية الأخرى (الحق في الصحة، وفي التعليم، والحق في العيش الكريم ...). ولهذا يرتبط الحق في السكن ارتباطا وثيقا بالحق في الكرامة الإنسانية. وتماشيا مع الالتزامات المتعهد بها كدولة طرف في الآليات الدولية الملزمة باحترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والإتفاقية الدولية لمناهضة جميع

أشكال التمييز ضد المرأة، والمعاهدة الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العرقي، والأهداف الألفية للتنمية، الخ...)، فقد كرس المغرب حق الولوج العادل لسكن كريم بجعله حقا دستوريا (بند 31 في دستور 2011)[52].

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

عملت وزارة السكنى وسياسة المدينة على وضع برنامج عمل بخصوص الفترة الممتدة ما بين 2013 و2016، والذي يرتكز على مجموعة من المحاور الاستراتيجية. ويتمثل المحور ذي الأولوية الكبرى في تقليص العجز السكني بالنصف لينخفض إلى 400.000 وحدة في أفق 2016. ويستوجب بلوغ هذا الهدف، حتما، الرفع من وتيرة إنتاج السكن الاجتماعي لتبلغ 170.000 وحدة سنويا.

وقد أولت الوزارة الوصية أيضا اهتماما خاصا ضمن استراتيجية عملها لإنتاج السكن الموجه للطبقة الوسطى. ويشكل هذا النوع من السكن مصدرا هاما لنموالقطاع العقاري بالنظر للروافع المتينة التي يحظى بها، نذكر منها الطلب المهم على السكن المتوسط (يقدر بنحو 20.000 وحدة سنويا)، والقدرة المالية النسبية للأسر المعنية على تسديد القروض العقارية، وكذا وجود منظومة تحفيزية والتي بدأت تلقى إقبالا لدى المنعشين العقاريين، خاصة بعد التعديلات التي أدخلت عليها بموجب قانون المالية لسنة[53] 2014.

وبارتباط مع ما سبق، تتلخص وضعية تقدم الأشغال بالنسبة للبرامج المعتمدة كالآتي:

برنامج مدن بدون صفيح: من بين 85 مدينة معنية بهذا البرنامج، تعتبر 51 مدينة حتى الآن بدون صفيح. وقد عرفت سنة 2013 القضاء على 11142 منزل صفيحي. وستعزز هذه الوتيرة سنة 2014، حيث سيتم القضاء على 13600 منزل صفيحي مساهمة بذلك بإعلان 4 مدن أخرى بدون صفيح عند نهاية 2015.

برنامج السكن ذوالقيمة المنخفضة 140.000 درهم: منذ سنة 2008 وإلى متم 2013، بدأت الأشغال في بناء 52.912 مسكن، منها22.411 وحدة منجزة بالشراكة مع القطاع الخاص.

برنامج السكن 250.000 درهم: في إطار هذا البرنامج وإلى حدود يونيو2014، تم إبرام 760 اتفاقية تهم بناء 1.278.226 سكن. وبلغ عدد المشاريع المرخصة خلال سنة 2013 حوالي 564 مشروع تهم 406.230 سكن، وقد أعطيت انطلاقة الأشغال لـ 488 مشروع يهم 354.289 سكن.

برنامج معالجة السكن المهدد بالانهيار[54]: خلال الفترة ما بين 1999 و2014، استفادت 75.644 أسرة من تحسين ظروف سكنها، بمبلغ مالي إجمالي ناهز 1,45 مليار درهم.

برنامج التأهيل الحضري وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز: خلال الفترة 2002-2014، أعطيت انطلاقة الأشغال في 456 مشروع بالأحياء الناقصة التجهيز، بإعانة مالية إجمالية تناهز 8 مليار درهم، وذلك لتحسين ظروف السكن بالنسبة ل 1.057.499 أسرة.

برنامج السكن المخصص للطبقة الوسطى: تم الوقيع على اتفاق إطار بين الدولة والاتحاد الوطني للمنعشين العقاريين لبناء 20.000 وحدة سكنية إلى غاية 2016. ويضاف هذا العدد إلى الوحدات التي بدأ إنتاجها من طرف شركة العمران والتي تشكل 4468 وحدة إلى غاية 2015. أما فيما يخص الشركات الصغرى، فقد تم التوقيع على شراكات مع الوزارة المكلفة بهذا القطاع لبناء ما يقارب 5847 وحدة سكنية.

2.2.6 الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعتبر التوفر على معلومات مفصلة تراعي النوع الاجتماعي، وتمكن من بلورة تصور لخصائص المستفيدين من مختلف البرامج السكنية، شرطا أساسيا لنجاح ارساء مقاربة التقييم لمدى ملاءمة مختلف المناهج المتخذة ونجاعة الموارد المعبأة. وسيمكن هذا التقييم من تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يخص الحصول على سكن لائق دون تمييز بين الجنسين. وكما يبقى توفر هذه المعلومات أمرا ضروريا لتقييم مدى تنفيذ التدابير المنوطة بالوزارة

---

[52] للمزيد من التفاصيل، انظر للملحق 2 من تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2014.

[53] تم ادخال تدابير تحفيزية تهم سكن الطبقة المتوسطة بموجب قانون المالية لعام 2013، والتي تهدف الى إعفاء المقتنيين من رسوم التسجيل والتنبر ومن رسوم التسجيل في المحافظة العقارية. ولجعل هذا النظام التحفيزي أكثر استقطابا للمنعشين العقاريين، فقد عزز قانون المالية لسنة 2014 من الامتيازات الموجهة لهم، خصوصا، الرفع من سعر البيع للمتر المربع الواحد من 6.000 درهم إلى 7.200 درهم مع احتساب الضريبة، وكذا الرفع من المساحة المبنية الى ما بين 80 و150 مترا بدلا من 80 الى 120 متر مربع سابقا. ومقابل هذا، يلتزم المنعشون العقاريون ببناء 150 وحدة على الأقل خلال مدة أقصاها 5 سنوات.

[54] تتجلى التدابير المتخذة في إطار هذا البرنامج في تقوية المباني والحد من الكثافة السكانية وتقديم المساعدات.

الوصية، في إطار الخطة الحكومية للمساواة، والمتعلقة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين عيش النساء والفتيات، من خلال تطوير البنيات التحتية الأساسية وكذا ضرورة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في البرامج السكنية ورفع العزلة وتأهيل الوسط شبه الحضري والقروي.

وفي نفس السياق، ولمعالجة هذه المشاكل المترتبة عن عدم توفر هذه المعلومات، تعمل وزارة السكنى التعمير وسياسة المدينة حاليا، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة، على إطلاق بحث ميداني لتقييم أثار برامج محاربة السكن غير اللائق على الظروف المعيشة للأسر المستفيدة. وسيمكن هذا البحث من الحصول على معلومات مفصلة من عينة لحوالي 6.000 أسرة منها 43% (حوالي 2.600 أسرة) من الأسر غير المستفيدة و57% (حوالي 3.400 أسرة) من الأسر المستفيدة من البرامج المذكورة. وستمكن هذه المعلومات أيضا من معرفة الأثار المتباينة لبرامج محاربة السكن غير اللائق بجميع أشكاله على مستوى معيشية الأسر بجميع افرادها نساء ورجالا وفتيانا وفتيات، وكذا على الممتلكات، وطريقة تحصيلها، ومستواها، والولوج للخدمات الأساسية.

3.2.6. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة ما يناهز 3,241 مليار درهم سنة 2014 منها 2,42 مليار درهم كمساهمة من صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري.

اعتمادات الميزانية المرصودة لوزارة السكنى

	الاعتمادات المالية (مليون درهم)	%
التسيير	201 ,55	6,2
الاستثمار	629	19,1
صندوق التضامن للسكن والتكامل الحضري	2.420	74,7
المجموع العام	3241,55	100

المصدر: مديرية الميزانية، وزارة الاقتصاد والمالية

وبخصوص الاعتمادات المالية المرصودة للبرامج ذات الأولوية لدى وزارة السكنى، نجد أن ميزانية 2014 أعطت أهمية أكبر لبرامج إعادة هيكلة السكن غير اللائق والتأهيل الحضري والتي استفادت من 239,9 مليون درهم مقابل 16 مليون درهم فقط لبرنامج مدن بدون صفيح و45,15 مليون درهم للبرنامج الاستعجالي وإعادة تأهيل النسيج العتيق. وللإشارة، فقد تم تعزيز هذه الموارد المالية بالاعتمادات الممنوحة من قبل صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري.

توزيع اعتمادات الميزانية المرصودة لوزارة السكنى وسياسة المدينة حسب البرنامج

البرنامج	الاعتمادات المفتوحة
برنامج إعادة هيكلة السكن غير القانوني	239,95
برنامج الجنوب	200,50
الأنسجة العتيقة	45,15
برنامج مدن بدون صفيح	16,00
محاربة دور الصفيح	2,14

وفي إطار مقاربة تدبير الميزانية المرتكزة على النتائج، عملت وزارة السكنى وسياسة المدينة على تحديد مجموعة من مؤشرات الأهداف. وقد حددت المديريات التابعة للوزارة مجموعة من مؤشرات الأهداف الخاصة بمصالحها. وبالنظر إلى أهمية البرامج التي يتم تسييرها على مستوى مديرية السكن الاجتماعي والشؤون العقارية، فقد حددت هذه الأخيرة أكبر عدد من مؤشرات الأهداف المرتبطة بمختلف البرامج. حيث يتم تتبع انجاز برنامج "مدن بدون صفيح" من خلال 7 مؤشرات أهداف. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار، أيضا، البعد الجهوي بتحديد عدد من مؤشرات الأهداف الخاصة ببرنامج السكن الاجتماعي في أقاليم الجنوب، ويتعلق الأمر بجهة العيون-بوجدور-الساقية الحمراء وجهة كلميم- اسمارة وجهة واد الذهب- الكويرة).

وبخصوص الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي في مؤشرات النجاعة التي وضعتها الوزارة الوصية وتماشيا مع مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، يبقى من الأجدر الاستفادة من أشغال الهيئات الدولية (كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، الذي يقترح مجموعة من التوجهات العملية لتحديد مؤشرات أهداف

تراعي النوع الاجتماعي، والتي بإمكانها تسليط الضوء على نجاعة وفعالية الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الولوج الى الحق في السكن. ويتعلق الأمر أساسا ب "النفقات العمومية في السكن الاجتماعي حسب جنس المستفيد"، و"نسبة الأسر التي تتلقى مساعدة عمومية تهم السكن"... صحيح أن هذا المؤشر يشمل عدة أشكال من المساعدة العمومية لفائدة السكن، مالية وضريبية، وعقارية، ومعلوماتية ... غير أنه يصعب تقييم هذه المساعدات في الوقت الراهن. لذلك يمكن تقييم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا القطاع من خلال البدء في تقييم شكل من أشكال المساعدة حسب توفر المعلومات الضرورية. ولهذا يبدومن الأنسب، الشروع في إرساء هذه المقاربة من خلال تقييم استعمالات صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري.

وفي نفس السياق ولضمان تتبع أفضل لتنفيذ مختلف التوجهات الاستراتيجية بخصوص الحصول على السكن باعتبار النوع الاجتماعي، ينبغي الأخذ بالاعتبار عدة مؤشرات، نذكر منها على الأخص مؤشر "عدد القروض العقارية الممنوحة لاقتناء سكن حسب الجنس"، "عدد حاملي تراخيص البناء حسب الجنس"، "عدد البقع الأرضية الموزعة حسب جنس المستفيد"، "عدد المستفيدين من مختلف برامج محاربة السكن العشوائي حسب الجنس"، و"نسبة الأسر التي تعيلها امرأة مقيمة في الأحياء العشوائية"، "عدد رسوم الملكية الصادرة عن المحافظة العقارية حسب جنس المالك ". ...

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نجاح ارساء آلية التتبع / التقييم لبرامج السكن حسب النوع الاجتماعي، تبقى رهينة باعتماد نظام معلوماتي شامل ومحين يأخذ بعين الاعتبار هذا البعد، والذي من المفروض أن يكون بمثابة دعامة من شأنها تيسير اتخاذ القرارات بخصوص توجيه برامج السكن في اتجاه الأخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر للاحتياجات المختلفة للساكنة المستهدفة (انظر الملحق 2).

3.6. تحليل أهم مؤشرات النتائج

مكنت الجهود التي تبذلها الحكومة في اتجاه تحسين الولوج للسكن من تقليص العجز السكني، لينخفض من 840.000 وحدة سنة 2011 إلى 746.000 وحدة سنة 2012، وليستقر في 624.00 وحدة سنة 2013. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج السكن الاجتماعي ومواصلة الجهود لمحاربة السكن غير اللائق. وعرف بالتالي إنتاج الوحدات الاجتماعية (مساكن وبقع أرضية) تزايدا بأكثر من 14% لينتقل من 145.536 وحدة سنة 2012 إلى 166.556 وحدة سنة 2013.

وبخصوص تتبع جودة السكن، وحسب نسخة 2011 للمؤشرات الاجتماعية، فقد شهدت الكثافة السكنية في المناطق الحضرية تحسنا ملحوظا لتستقر في 1,4 (فرد/غرفة) سنة 2011، مقابل 1,8 سنة 1994 و2,1 سنة 1982. وقد عرفت تحسنا في المناطق القروية أيضا، لتتراجع من 2,3 سنة 1982 إلى 1,7 سنة 2011. أما بالنسبة للولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، فجميع الأسر في المناطق الحضرية تقريبا، أي ما يناهز 98,5% و96,5% على التوالي، تستفيد من ربطها بشبكتي الكهرباء والماء الصالح للشرب. وإذا كانت 88,2% من الأسر القروية تحصل على الكهرباء، فان الربط بشبكة الماء الصالح للشرب لا يستفيد منها سوى 48,8%. ومع ذلك، تمثل نسبة الأسر القروية التي تستفيد من مصدر محسن للمياه 69,7%. ومن جهة أخرى، تم ربط ما يقارب 89,3% من الأسر في المناطق الحضرية بشبكة الصرف الصحي مقابل نسبة 5% فقط في الوسط القروي.

وفيما يتعلق بالتمويل، فقد عرفت القروض المضمونة من طرف فوكاريم خلال النصف الأول من سنة 2014، انتعاشا ملحوظا، بمنح 8.813 قرض، ليبلغ مجموع القروض الممنوحة 108.811، أي ما يعادل 16,55 مليار درهم، مقابل 6.981 ملف قرض خلال الفترة نفسها من سنة 2013، أي بزيادة 26%.

ويلاحظ أن النساء يمثلون أكثر من نصف المستفيدين من ضمانة فوكاريم، بحيث ارتفعت حصتهن من 52,5% خلال النصف الأول من سنة 2013 إلى 54,4% خلال نفس الفترة من سنة 2014، أي بزيادة نقطتين.

7. وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

يحظى قطاع النقل بأهمية سوسيواقتصادية كبيرة، بحيث يعتبر القطاع (بنية تحتية وخدمات) ركيزة أساسية للمنظومة الاقتصادية ككل، إذ يمكن من نقل اليد العاملة والبضائع على امتداد سلسلة القيم، مما يتيح تسهيل الالتقاء بين العرض والطلب على المستوى المحلي، الوطني والدولي. من جهة أخرى، تلعب وسائل النقل

والبنيات التحتية للنقل دورا حاسما في تنقل الأشخاص، وفك العزلة عن المناطق القروية المهمشة، وبالتالي ولوج ساكنتها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة والشغل وغيرها).

1.7 . جذاذة تقديمية للوزارة والإطارالمعياري

1.1.7 . وضعية المرأة في وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك

تتكلف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بقطاعات استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. وهي بذلك تعد فاعلا أساسيا في تهيئة التراب الوطني والحد من الفوارق الجهوية وتحسين مناخ الاستثمار وكذا الرفع من القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي.
وتعمل الوزارة، في إطار المهام المنوطة لها، على وضع وتنفيذ وتنسيق سياسة الحكومة المتعلقة بمختلف أنواع النقل (الطرقي والسككي والبحري والجوي) وقطاع البنيات التحتية (الطرق والطرق السريعة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية). وتتدخل الوزارة، أيضا، في إحداث وتنسيق تنفيذ سياسة الحكومة بشأن السلامة الطرقية .
وفي ما يخص الموارد البشرية، تتوفر الوزارة على 6.724 موظف وموظفة من بينهم 1.576 موظفة، أي بنسبة تصل إلى 23,4%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك عضوفي الشبكة بين وزارية للتشاور بخصوص إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (أنظر الملحق 1).

2.1.7 . الإطارالمعياري

نظرا للدور الهام للبنيات التحتية للنقل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمكين المواطنات والمواطنين من الولوج والاستفادة من الخدمات والفرص المتاحة في مجالات الصحة والتعليم والتكوين والعمل والتسويق،...، تعد وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك فاعلا نشيطا في الجهود المبذولة لتفعيل المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والمتعلقة باحترام حقوق الإنسان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الألفية للتنمية، واتفاقيات المنظمة العالمية للشغل ...). وفي هذا السياق، تنخرط الوزارة في عدة مشاريع تشمل ملاءمة الحقل التشريعي والتنظيمي مع كل هذه الآليات، وكذا وضع البرنامج الذي يضمن الولوج المتساوي للبنيات التحتية ووسائل النقل[55].

2.7.الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.7 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

في إطار تنفيذ استراتيجية الوزارة للفترة 2012-2016[56]، تم إعطاء الانطلاقة لعدة برامج استثمارية كبرى من أجل تعزيز وتأهيل البنيات التحتية للنقل. ويمكن رصد الإنجازات الرئيسية لسنتي 2013 و2014 على النحوالتالي :

بلغ طول شبكة الطريق السيار المفتوحة للمرور 1.416 كلم، في حين وصل طول الطريق قيد الإنشاء إلى 352 كلم (الطريق السيار المداري للرباط (41 كلم) ، المقطع بين برشيد وخريبكة (77 كلم)، والطريق السيار آسفي – الجديدة (141 كلم)). تبلغ الشبكة حاليا 1.511 كلم بعد افتتاح المقطع الطرقي بين بني ملال وخريبكة (95كلم) في مايو2014. في حين بلغت شبكة الطرق السريعة 736 كلم خلال الفترة 2004-2013 بتكلفة قدرت بنحو5 مليار درهم .
ولقد بلغ طول الشبكة الطرقية المصنفة 57.334 كلم منها 41.431 كلم من هذه الطرق معبدة، بحيث تمثل الطرق الإقليمية 52% منها، والطرق الوطنية 25% والطرق الجهوية 23%. فيما يخص عمليات الصيانة والتأهيل لسنة 2014، فكانت على النحوالتالي: تقوية 1000 كلم، إعادة تعبيد 460 كلم، توسعة 630 كلم، وإصلاح أوإعادة بناء 40 منشأة فنية .
أما عن البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (الذي عرف الانطلاقة في 2005)، فقد بلغ إجمالي طول الطريق المنجزة سنة 2013 يقارب 13.750 كلم من أصل 15.600 كلم المبرمجة، الشيء الذي مكن من فك العزلة عن ساكنة تقدر بنحو2,7 مليون نسمة، والرفع من نسبة ربطها بالشبكة الطرقية إلى 78% خلال السداسي الأول من

[55] للمزيد من التفاصيل حول الإطار التنظيمي لحق الولوج إلى البنيات التحتية ووسائل النقل، أنظر الملحق 2 لتقرير ميزانية النوع لسنة 2014.
[56] تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث محاور جوهرية : القدرة التنافسية والتنمية المستدامة والمنصفة؛ تحسين جودة وسلامة خدمات النقل وتعزيز الشفافية والحكامة والفعالية في هذا القطاع.

سنة 2014. وتجدر الإشارة إلى أن أشغال هذا البرنامج هي في طور الاتمام مع انطلاقة آخر المقاطع الطرقية (323 كلم في سنة 2014 و350 كلم في سنة 2015).
وبخصوص شبكة السكك الحديدية، يتوفر المغرب حاليا على 2.109 كلم من خطوط السكك الحديدية، منها 600 كلم ثنائية الطريق، 1.284 كلم مكهربة، وأكثر من 471 قنطرة عبور. ومن أجل تحديث قطاع السكك الحديدية، وضع المغرب خطة لتطوير 1.500 كلم من الخطوط العالية السرعة في أفق 2035، مع استمرار جهوده لتحديث الشبكة الحالية .
أما في ما يتعلق بالبنيات التحتية للموانئ، فلقد سجلت الأشغال دفعة قوية في عدة مشاريع خلال سنة 2013. حيث تم الانتهاء من أشغال توسعة منشآت الحماية بالميناء الجديد للداخلة، وكذا الأشغال بالمحطة الشمالية لميناء آسفي. ومن جهة أخرى، تمت متابعة أشغال إنجاز مجمع ميناء طنجة المتوسط الثاني، والميناء العسكري بالقصر الصغير، وتوسعة ميناء طرفاية .
وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق سنة 2030، تم الإعلان عن انطلاق أشغال إنشاء الميناء الجديد لآسفي. وفيما تمت متابعة إنجاز الدراسات الخاصة ببناء ميناء الداخلة الأطلسي، وكذا دراسة لبناء الميناء الجديد للغاز بالجرف الأصفر وميناء الصيد بالمهيرز.
وشهدت البنيات التحتية للمطارات، سنة 2013، انجاز العديد من المشاريع تخص توسيع عدة مطارات ومحطات. ويتعلق الأمر بمتابعة أشغال إعادة تهيئة وتوسعة المحطة رقم 1 بمطار محمد الخامس، وبتوسعة مطار مراكش وبناء محطته الجديدة، وإنشاء المحطة الجديدة لمطار فاس، وتوسعة وإعادة هيكلة محطة الركاب لمطار الناظور، وبناء محطة للمباني الملحقة وكذا توسعة وتأهيل مدارج الإقلاع بمطار كلميم، وبناء محطة بمطار زاكورة، ومتابعة مشروع توسعة مطار بني ملال، وأخيرا بناء مركز ثان لمراقبة سلامة الملاحة الجوية في مطار أكادير .
بالإضافة إلى ذلك، قام المغرب باتخاذ عدة تدابير لرفع الربط الجوي بين مختلف جهات المملكة، وبين المغرب والمطارات الأجنبية. وبالتالي، تتوقع شركة الخطوط الملكية المغربية، في متم 2014، تعزيز شبكتها في أفريقيا (310 وجهة). وبخصوص الرحلات الداخلية، تم، خلال سنة 2014، تدشين خط جوي جديد يربط بين الدار البيضاء وزاكورة، في حين تعزز الخط الجوي الدار البيضاء - ورززات برحلات إضافية.

2.2.7. البرامج والإجراءات التي تستجيب لمقاربة النوع الاجتماعي

قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في خطة عملها، خاصة فيما يتعلق بالسلامة الطرقية. وفي هذا الإطار نظمت الوزارة، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة بشراكة مع اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، والاتحاد الوطني لنساء المغرب، المؤتمر الدولي الأول حول موضوع "المرأة والسلامة الطرقية: مشروع مجتمع .."

تهدف الوزارة من تنظيم هذا الحدث إلى تعزيز جهودها الرامية لتوطيد الدور الأساسي للمرأة، كفاعل حيوي في زرع القيم، عبر إشراكها في الحملات التحسيسية، التواصلية، الإعلامية، التربوية، والتوعوية من أجل المساهمة في تغيير سلوكات المواطنين على الطريق. كما تسعى إلى تعزيز وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار في مجال السلامة الطرقية.

وفي هذا السياق، تدعوالجهات المعنية (الوزارة، اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال النوع الاجتماعي) إلى تكثيف الجهود بخصوص إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالسلامة الطرقية، دعم وصول المرأة إلى مناصب العليا للمسؤولية، وكذا تعزيز الشراكة بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن إدماج بعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية بشكل عام، وفي سياسة السلامة الطرقية بشكل خاص، يقتضي إحداث نظام معلومات شامل يتم تحيينه بانتظام، ويتوفر على معطيات مستجيبة للنوع الاجتماعي. مما سيمكن من وضع اليات لرصد / تقييم، من منظور النوع الاجتماعي، البرامج المنفذة من طرف الوزارة. كما يتعين على الوزارة تعزيز قدرات موظفيها خاصة المسؤولين على وضع الخطط الاستراتيجية المستجيبة لبعد النوع الاجتماعي.

3.2.7. إعداد الميزانية وجرد مؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية المخصصة لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك برسم سنة 2014 ما قدره 9,5 مليار درهم. وتنقسم مصادر الميزانية المخصصة للوزارة كالتالي: 50% من الميزانية العامة للدولة، تليها الحسابات

الخصوصية للخزينة بنسبة 24%، ثم المؤسسات العمومية (20%)، ثم مصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (6%).

مبيان 10 : مصادر تمويل ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك سنة 2014

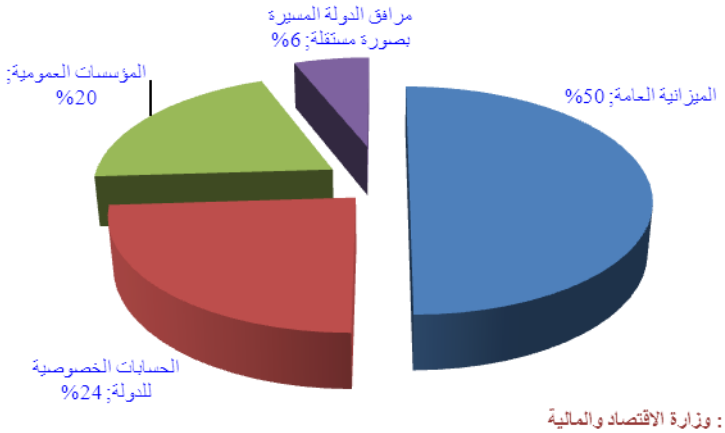

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

وقد بلغت ميزانية الاستثمار لسنة 2014 مبلغا قدره 4,8 مليار درهم (أي ما يعادل 50% من مجموع ميزانية الوزارة)، تم منح 1,6 مليار درهم منها للمكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة (خاصة تلك المتعلقة بالقطار الفائق السرعة) في إطار عقد- برنامج للفترة 2010-2015. كما تم تخصيص غلاف مالي بلغ حوالي 1,1 مليار درهم لفائدة مديرية الطرق التي تولي أهمية كبيرة للصيانة والمحافظة على الشبكة الطرقية (650 مليون درهم)، في حين وصلت الميزانية المخصصة للبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 50 مليون درهم، فيما استفادت شركة الطرق السيارة للمغرب برسم السنة الجارية من مليار درهم.

تحليل مؤشرات الأهداف لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك

في إطار تنفيذ الميزانية وفق مقاربة «التدبير القائم على النتائج»، عمدت الوزارة إلى وضع ما يقارب 35 مؤشرا للأهداف مرتبطا بالميزانية سنة 2014 مقابل 41 مؤشرا في السنة الماضية[57]. وتجدر الإشارة إلى أنه في غياب مؤشرات خاصة بالنوع الاجتماعي، يتعذر رصد وتقييم آثار البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعي التي نفذتها الوزارة خاصة تلك المتعلقة بفك العزلة عن المناطق القروية (ونخص بالذكر البرنامجين الوطنيين للطرق القروية) (أنظر الملحق 2).

3.7. تحليل أهم مؤشرات نتائج القطاع

قامت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بتنفيذ برنامجين وطنيين لتطوير الطرق القروية. سعى البرنامج الأول (1995-2005) إلى إنجاز 11.236 كلم. في حين يهدف البرنامج الثاني، الذي أطلق فعليا سنة 2007، إلى إنجاز 15.500 كلم في أفق 2012. ويطمح هذا الأخير إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق القروية، وتحسين ولوج ساكنتها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بفك العزلة عن 3 ملايين شخص وذلك من أجل رفع نسبة ربطها بالشبكة الطرقية من 54% سنة 2005 إلى 80% سنة 2012، وتثمين الموارد الطبيعية المحلية، وتقليل الفوارق بين الأقاليم .

مكن البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، في متم سنة 2012، من رفع نسبة الربط إلى 74%، وفك العزلة عن ساكنة تقدر بحوالي 2,5 مليون شخص وإنجاز 13.100 كلم. فيما بلغ طول الطريق المفتوحة للسير 9.358 كلم والتي تم إنجازها بتكلفة 15,3 مليون درهم.

[57] لا تتوفر الوزارة على مؤشرات للأهداف لتتبع ميزانية التسيير.

مبيان 11 : وتيرة تقدم الأشغال المتعلقة بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (كلم)

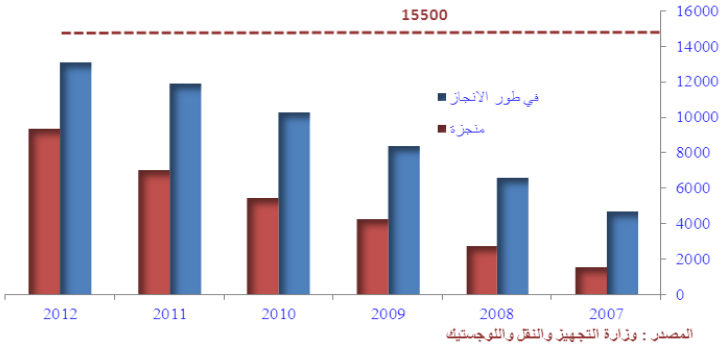

8. وزارة الصحة

مكنت الجهود المبذولة من طرف قطاع الصحة من تحقيق نتائج مشجعة تبلورت في تحسن نوعي للمؤشرات المتعلقة بالصحة والتي خولت المغرب تسجيل تقدم هام نحوتحقيق أهداف الألفية للتنمية. إلا أن هذا القطاع مازال يواجه تحديات مهمة تتعلق بالمحددات الاجتماعية للصحة. وتجدر الإشارة أيضا إلى استمرار الفوارق بين العالم الحضري والقروي حيث تطرح بقوة إشكالية الولوج للخدمات الصحية.

1.8. جذاذة تقديمية حول قطاع الصحة والإطار المعياري

1.1.8. جذاذة تقديمية

تضطلع وزارة الصحة بمهام وضع السياسة الحكومية في مجال الصحة وكذا السياسة الوطنية في مجال الأدوية والمواد الصيدلية، سواء تعلق ذلك بالمجال التنظيمي أوالتقني. ومن بين مهام الوزارة أيضا تتبع السياسة الصحية الدولية التي يساهم بها المغرب، وتحديد خيارات للتعاون في مجال الصحة بالتشاور مع القطاعات المعنية. كما، يسهر هذا القطاع على مراقبة عمل المهن الطبية وشبه الطبية والصيدلية وذلك تطبيقا للتدابير التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتضم الوزارة نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي بمديرية السكان دون أن يظهر بالهيكل التنظيمي للقطاع. ويمثل المسؤول عن وحدة مكافحة العنف ضد المرأة وزارة الصحة في الشبكة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين بالوظيفة العمومية.

2.1.8. الإطار المعياري

تم تكريس الحق في الصحة في العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وكذا في الدستور الجديد الذي يقر بشكل واضح بحق الولوج إلى الصحة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصحة تتبوأ مكانة متميزة في التزامات المغرب لتحقيق أهداف الألفية للتنمية وفي أولويات التنمية لما بعد 2015 حيث تم إعطاء أهمية قصوى لولوج جميع الساكنة للخدمات الصحية ذات جودة عالية[58].

2.8. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.8. السياسات والاستراتيجيات المتوخاة في مجال الصحة

في إطار مواصلة الجهود لتفعيل إستراتيجيتها القطاعية 2012-2016، اتخذت وزارة الصحة مجموعة من التدابير الهامة. وهكذا، من أجل تحسين ولوج الساكنة،خاصة المعوزة، للدواء، قامت وزارة الصحة بتخفيض أثمنة أكثر من 1.570 دواء (30% من مجموع الأدوية التي تباع في المغرب) مع تسجيل تخفيضات مهمة في الأدوية التي تستعمل لعلاج السرطان.

[58] للمزيد من التفاصيل، المرجوالاطلاع على الملحق 2 بتقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

إضافة إلى ذلك، ومن أجل تشجيع المبادرة الفردية في مجال الصحة، تمت المصادقة على مشروع قانون المغير للقانون 10-94 المتعلق بممارسة مهنة الطب. ويخول مشروع القانون الجديد رقابة أفضل للمهنة ويفتح آفاقا للاستثمار التجاري في المصحات الخاصة.

وفي مجال التغطية الصحية الأساسية، مكنت مواصلة الجهود من أجل تعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين من استفادة 7,28 مليون شخص من خدمات هذا النظام بتاريخ 22 غشت 2014، أي نسبة تغطية تصل إلى 86%. وفيما يخص التأمين الإجباري عن المرض، تتجلى أهم الرهانات المطروحة في تعميم التغطية الصحية للطلبة والمستقلين والذين يشكلون 38% من الساكنة المستهدفة.

وفيما يخص خفض وفيات الأمهات والأطفال، فقد استمرت الجهود من أجل تحسين المتابعة والتكفل بالحمل والولادة لتخفيض المخاطر. وللتذكير، فإن الأهداف المسطرة في غضون 2016. في إطار الإستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة تتمثل في خفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 لكل 1.000 ولادة حية وخفض وفيات الأمهات إلى 50 لكل 100.000 ولادة حية. وترتكز أهم الإنجازات في مجال الصحة بالنسبة لسنة 2013 في توسيع الاستفادة من مجانية العلاجات لتشمل مضاعفات أخرى متعلقة بالإجهاض، والحمل المولي، والحمل خارج الرحم وتسمم الحمل وما قبل تسمم الحمل. وتشمل أيضا مجانية التحاليل البيولوجية للنساء الحوامل بالإضافة إلى وضع دائرة متخصصة في التكفل بالحمل الخطر وتكوين المهنيين في مجال استشارات ما قبل الولادة وتأهيل وتجهيز مراكز التوليد بالمستشفيات ب 7 جهات.

أما فيما يتعلق بمحاربة داء المناعة المكتسبة/ السيدا، تهدف الإستراتيجية الوطنية لمحاربة السيدا 2012-2016 إلى تعميم الولوج لخدمات الوقاية والعلاج والتكفل والمساعدة من أجل تحقيق هدف صفر إصابة جديدة بالمرض، صفر وفاة بالمرض وصفر تمييز بالمغرب في غضون 2016 وذلك من خلال: خفض عدد الحالات الجديدة للإصابة بنسبة 50% وعدد الوفيات المتعلقة بالسيدا بنسبة 60% في غضون 2016 بالإضافة إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة وتحسين التسيير الوطني لردة الفعل على المستوى المركزي والامركزي.

2.2.8. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

حصة نفقات الصحة في ميزانية الدولة

بلغت مساهمة الدولة في تمويل الصحة[59] 12,92 مليار درهم سنة 2014 (ما يقارب 5% من ميزانية الدولة) من بينها 11,42 مليار درهم مخصصة لميزانية التسيير و1,5 مليار درهم مخصصة لميزانية الاستثمار.

ووصلت نفقات الأجور إلى ما يقارب 7,37 مليار درهم أي ما يعادل 57% من ميزانية وزارة الصحة. ومكن تحليل تطور القروض المرصودة لوزارة الصحة خلال الفترة 2001-2014 من تسجيل ارتفاع مهم خلال السنوات الأخيرة، تجلى في تعزيز الميزانية المخصصة للقطاع ب 161% خلال هذه الفترة مع تسجيل معدل نموسنوي يقدر ب 7,7%.

توزيع ميزانية الاستثمار المخصصة حسب البرامج الصحية

يبين توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج الصحية لسنة 2014 الأهمية التي يحتلها برنامج بناء وتجهيز الشبكة الإستشفائية الذي يستحوذ على ما يقارب 23,5% من ميزانية الاستثمار، أي ما يعادل 352,5 مليون درهم.

وفيما يخص برنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل والشباب، والذي يعد برنامجا أولويا، فقد استفاد من تمويل في إطار ميزانية الاستثمار يقدر ب 140,9 مليون درهم بحصة 7,7% سنة 2014.

ونظرا للأهمية التي أعطيت لتنمية العالم القروي، فقد تم تخصيص خط ميزانية للتغطية الصحية المتنقلة في المجال القروي بمبلغ يقدر ب 55,2 مليون درهم، من بينها 39,5 مليون درهم مخصصة في إطار ميزانية الاستثمار و15,7 مليون في إطار ميزانية التسيير.

تحليل مؤشرات النجاعة

[59] تعد وزارة الصحة أول قطاع انخرط في شمولية الإعتمادات سنة 2002. كما يعد من القطاعات النموذجية التي اعتمدت إطار النفقات المتوسطة المدى سنة 2007.

مكنت دراسة التقرير حول مؤشرات الأهداف المرقمة سنة 2014، من رصد ما يقارب 140 مؤشرا، من بينها 52 تخص ميزانية التسيير و88 تخص ميزانية الاستثمار. ومكنت هذه الدراسة أيضا من رصد ضعف مؤشرات النتائج وجود مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. ولهذا، من المهم إضافة مؤشرات جديدة للقائمة (أنظر الملحق 2).

3.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يبين تحليل أهم مؤشرات نتائج القطاع تطورا ملموسا لنسبة المواليد وللمؤشرات المتعلقة بصحة الأم والطفل. وقد حقق المغرب نتائج مهمة في الحد من وفيات الأمهات والأطفال خلال السنوات الأخيرة. إلا أن هذه الإنجازات تظل غير كافية بالنظر إلى ما حققته دول متقاربة إقتصاديا. لهذا، يجب إعطاء أهمية كبرى لتتبع الحمل والتكفل بالولادة من أجل الحد من خطر وفاة الأمهات والأطفال مع توجيه الجهود نحوالعالم القروي الذي يعاني من عوامل خطورة أكبر (بعد المراكز الصحية، ضعف تتبع الحمل، الولادة في المنزل...).

التخطيط العائلي واستعمال وسائل منع الحمل

يعرف المؤشر العام للخصوبة انخفاضا متواصلا منذ 1980 ليصل إلى 2,2 طفل لكل امرأة سنة 2009-2010[60]: 1,84 في المجال الحضري و2,7 في المجال القروي.

وفيما يخص نسبة انتشار وسائل منع الحمل، فقد سجلت ارتفاعا مهما لتصل إلى 67,4% سنة 2011[61] مع تسجيل مستويات متقاربة في المجالين القروي والحضري (68,9% في المجال الحضري و65,5% في المجال القروي).

ويبين تحليل هذا المؤشر حسب الوسيلة المستخدمة، انتشار وسائل منع الحمل الحديثة في المجالين الحضري والقروي: 56,7% مقابل 10,6% بالنسبة للوسائل التقليدية سنة 2011.

وبالمقابل، تبقى نسبة انتشار وسائل منع الحمل طويلة الأمد جد ضعيفة: 4,2% بالنسبة للولب و1,1% بالنسبة للتعقيم النسائي سنة 2011، مسجلة تراجعا يقدر ب 22,2% و60% مقارنة مع سنة 2004.

وفيات الأمهات

عرفت نسبة وفيات الأمهات انخفاضا مهما خلال السنوات الخمس الأخيرة (50,7% مقارنة مع سنة 2003-2004)، لتصل إلى 112 لكل 100.000 ولادة حية سنة 2009-2010، مع تسجيل فوارق مهمة بين المجال الحضري والقروي:73 لكل 100.000 ولادة حية في المجال الحضري مقابل 148 لكل 100.000 ولادة حية في المجال القروي.

وقد ساهم تحسن مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالولادة بشكل كبير في تحقيق هذه النتيجة رغم أن النتائج المحصلة تبقى ضعيفة مقارنة مع الانجازات التي تحققها دول متقاربة اقتصاديا.

وهكذا، وصلت نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع إلى 77,1% على المستوى الوطني سنة 2011 بزيادة ما يقارب 9 نقاط مقارنة مع 2004 مع وجود فوارق مهمة بين المجال الحضري والقروي حيث تتجاوز هذه النسبة 91% في المجال الحضري في حين تصل إلى 62,7% فقط في المجال القروي.

ويؤثر مستوى تمدرس الأم بشكل لافت على القرارات التي تخص تتبع الحمل حيث أن 98,9% من النساء اللواتي يحملن شهادة الدراسات الثانوية يستفدن من الرعاية الصحية قبل الوضع مقابل 70,3% بالنسبة للنساء اللواتي لا يحملن أية شهادة.

وفيما يخص المساعدة عند الإنجاب، فقد بلغت 73,6% على الصعيد الوطني (63% سنة 2004) مع تسجيل نسب جد منخفضة في المجال القروي (55%) في حين أن المساعدة عند الإنجاب شبه معممة في المجال الحضري (92,1%). وهنا أيضا يؤثر مستوى تمدرس الأم بشكل كبير على اتخاذها قرار الولادة بمؤسسة صحية عوض المنزل حيث أن 99,4% من النساء بمستوى دراسي ثانوي فما فوق أنجبن بمساعدة مهني بالصحة مقابل 65,9% بالنسبة للنساء بدون شهادة.

[60] المسح الوطني الديموغرافي 2009-2010، المندوبية السامية للتخطيط.
[61] المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2011.

وبالنسبة لثلث النساء اللواتي اخترن الولادة خارج مؤسسات الولادة فإن أهم الأسباب المذكورة حسب المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2011، هي أساسا الولادة السابقة لأوانها أوالوضع المفاجئ والتي تخص20,7% من الحالات (33% في المجال الحضري مقابل 18,1% في المجال القروي) وبعد المراكز الصحية (20,9%) خصوصا في العالم القروي (23,5%).

وفيات الأطفال

واصلت وفيات الأطفال والصبيان انخفاضها، حيث تقلصت نسبة وفيات الأطفال أقل من سنة بنسبة 28% و35% خلال السنوات السبع الأخيرة لتصل إلى 28,8 و30,5 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011.

وعرفت نسبة وفيات حديثي الولادة ووفيات المواليد المتأخرة انخفاضا أيضا خلال الفترة 2004-2011 منتقلة من 27 إلى 18,8 ومن 13 إلى 10 لكل 1.000 ولادة حية. ويبقى انخفاض هذا المؤشر مقرونا بتحسين صحة الأم وبظروف الحمل والولادة بالإضافة إلى مساهمة بعض البرامج الخاصة بصحة الأم والطفل.

وبصفة عامة، فقد ساهم تحسن ظروف المعيشة والوقاية من الأمراض عبر التلقيح (نسبة تلقيح الأطفال مابين 12 و23 شهر تصل إلى 88% سنة 2011) وكذا محاربة سوء التغذية[62] (انخفاض مهم في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من انخفاض حاد أومعتدل في الوزن من 9,3% سنة 2004 إلى 3,1% سنة 2011) في خفض وفيات الأطفال والصبيان.

ويوضح التحليل حسب النوع لمعدل وفيات الأطفال ارتفاعا أكبر في وفيات الذكور. وهكذا تبلغ نسبة وفيات الأطفال دون السنة 33,8 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للصبيان مقابل 23,5 لكل 1.000 ولادة حية فقط بالنسبة للفتيات. وفيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة ترتفع أيضا نسبة وفيات الصبيان بعشر نقاط مقارنة مع الفتيات: 25,5 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للفتيات مقابل 35,2 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للصبيان. كذالك الأمر بالنسبة لوفيات حديثي الولادة حيث تبلغ وفيات حديثي الولادة 14,9 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للفتيات مقابل 28,3 بالنسبة للذكور. ويرتبط ارتفاع وفيات الذكور جزئيا بارتفاع نسبة إصابة الذكور بمرض ضيق التنفس الحاد حيث تصل نسبة الإصابة إلى 9,7% بالنسبة للذكور مقابل 7,5% فقط للإناث.

وتختلف نسبة وفيات الأطفال حسب المستوى المعيشي والمستوى الدراسي للأم. وهكذا، فإن أطفال الأسر الفقيرة أو الذين لا تتوفر أمهاتهم على أي مستوى دراسي معرضون أكثر لخطر الوفاة. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة وفيات الأطفال دون السنة تصل إلى 33,9 لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة لأطفال الأسر الفقيرة (18,7 لأطفال الأسر الغنية) وإلى 31,8 بالنسبة للأطفال الذين لا تملك أمهاتهم أي مستوى دراسي (20,5 بالنسبة للأمهات اللواتي يحملن شهادة).

وتعد الرضاعة الطبيعية عاملا مهما يؤثر إيجابيا على صحة الأطفال. وينصح بالرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الشهور الست الأولى من الحياة لأنها تمكن من الحد من وفيات الرضع بنسبة 20%. وتعرف نسبة الرضاعة الطبيعية الحصرية تراجعا بالمغرب لتصل إلى 27,8% سنة 2011 مقابل 31% سنة 2004 مع ملاحظة ارتفاع طفيف في نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين استفادوا من الرضاعة الطبيعية والتي تتحدد في 96,6%.

ويواجه قطاع الصحة بالمغرب تحديات مهمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحددات الاجتماعية للصحة. العمل على هذه المحددات يستوجب وضع سياسة بين قطاعية تشرك جميع القطاعات المعنية والذي يؤثر عملها بشكل مباشر أوغير مباشر على الصحة كالتعليم، والتجهيز، والماء، والإسكان...

وتجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحديات المرتبطة بشكل مباشر بعمل وزارة الصحة كضعف التضامن المؤسساتي والتعاضد عند المرض، وقلة الموارد البشرية بالإضافة إلى قلة توعية الساكنة بالمخاطر المتعلقة بالصحة.

9. قطاع التربية الوطنية

يعتبر تفعيل مبدأ تكافؤ فرص الفتيات والفتيان من أجل الولوج الى جميع مستويات التعليم بالمناطق القروية والحضرية، وفقا للدستور، محورا استراتيجيا في برنامج عمل قطاع التربية الوطنية. ومن أجل ذلك، يبدل

[62] منحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة جائزة للمغرب مكافئة له على الجهود المبذولة في مجال محاربة سوء التغذية.

القطاع مجهودات كبيرة لتشجيع تمدرس الفتيات خاصة في الوسط القروي، من خلال مواجهة التحديات وحشد مجهودات جميع المتدخلين، وخاصة المدرسين والمدرسات، والأسر والفاعلين المحليين.

1.9. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المعياري

1.1.9 جذاذة تقديمية

منذ سنة 2003 ، قامت وزارة التربية الوطنية بمجموعة من الإصلاحات المؤسساتية ويتعلق الأمر خاصة بإعادة تنظيم الهياكل واللامركزية واللاتمركز لجميع فروعها وإصلاح مهامها الإدارية، فضلا عن وضع بيئة ملائمة للتغيير وذلك عبر التثمين المادي والمهني للفاعلين الذين يشتغلون في النظام التربوي. ولهذا قامت الوزارة بوضع هيكلة تنظيمية جديدة مع مراعاة التخفيض من عدد الهياكل المركزية.

وتخول للإدارات المركزية مهام وأدوار متعلقة بالأساس بالتوجه والتصميم على المستوى الوطني من أجل تطوير النظام التربوي.

وفي إطار عملية اللامركزية واللاتمركز، تم منذ سنة2001 إنشاء الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين من أجل تحديد الخرائط التعليمية على المستوى الجهوي والخريطة المدرسية الجهوية وتنفيذ عمليات البناء السنوية وتوسيع وتجهيز المؤسسات التعليمية. وتقوم الأكاديميات أيضا بتنفيذ عمليات المراقبة من أجل تقييم حالة المؤسسات التعليمية، وجودة الصيانة وتوفر الموارد اللازمة للعمل. ولقد عرف عدد الموارد البشرية تزايدا مستمرا مع تسجيل تفاوت على مستوى الجهات والوسط والوظيفة. وتبقى تمثيلية النساء ضعيفة في هيئة التدريس وكذا في مواقع صنع القرار.

وهكذا، لم تتجاوز نسبة النساء 39% من مجموع موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني البالغ عددهم 283.312 موظف خلال سنة 2013-2014 أي حوالي 110.398 امرأة[63].

وتشكل نسبة النساء المدرسات حوالي 61,1% من هيئة التدريس بالتعليم الابتدائي، و23,1% من هيئة التدريس بالثانوي الاعدادي و15,5 % من هيئة التدريس بالثانوي التأهيلي .

ومع ذلك، تبقى تمثيلية المرأة في مواقع صنع القرار على المستوى المركزي والجهوي والمحلي جد منخفضة (انظر الملحق 1).

ولضمان إدماج بعد النوع الاجتماعي في برامج عمل الوزارة، تم إنشاء، سنة 2009، الفريق الوطني لإدارة البعد النوعي داخل مديرية الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط. وخلال سنة 2013 تم تعزيز كل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بفريق جهوي لإدارة بعد النوع لاجتماعي من أجل مأسسة المساواة بين الجنسين داخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وجميع فروعها الجهوية. وتجدر الاشارة الى أن هذه الهياكل لم يتم بعد تفعيلها ومأسستها في الهياكل التنظيمية للوزارة. كما أن القطاع عضو في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وذلك منذ تأسيسها سنة 2010.

2.1.9. الإطار المعياري

وقع المغرب على معظم المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تؤكد بدون استثناء على الحق في التعليم، وذلك في إطار مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية والاعلان العالمي للتعليم للجميع (1990) واتفاقية عمل بكين... وكذا الوصايا والقرارات الدولية المتعلقة بالتمدرس. ومن أجل ملائمة التشريعات الوطنية بجميع المعاهدات، تم التأكيد على الولوج العادل والمتساوي للتمدرس في المادتين (31 و168) من الدستور وبلورة وانجاز برامج العمل التي تدعم هذا الحق[64].

وفي اطار تتبع تفعيل المعاهدات الموقعة من طرف المغرب في مجال حقوق الانسان، يساهم قطاع التربية الوطنية بشكل فعال في تقارير مراقبة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان التي ينسقها الوفد الوزاري لحقوق الإنسان وبالأساس التقرير الدوري الشامل الذي تمت بلورته سنة 2014. بالإضافة إلى ذلك، ساهم

[63] تتوزع موظفات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني على الشكل التالي: 100.116 مدرسات، و6.303 أطر مشتركة، و2.522 أطر للدعم الاداري، والاجتماعي والتعليمي، و287 أطر للتسيير والمراقبة المالية، و118 أطر للتوجيه والتخطيط، و115 أطر للتأطير والمراقبة البيداغوجية و82 أساتذة باحثين في مراكز التكوين.

[64] للمزيد من التفاصيل حول الإطار المعياري الذي يحدد الحق في الولوج للتعليم في المغرب، انظر الملحق 2 من تقرير حول ميزانية نوع الاجتماعي لسنة 2014.

القطاع في التقرير المتعلق بتتبع اتفاقية عمل بكين بتنسيق مع وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

2.9. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.9. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تعتمد استراتيجية قطاع التربية الوطنية على أربعة توجهات استراتيجية: توفير الخدمات المدرسية مع مراعاة العدالة وتكافؤ الفرص وتحسين جودة المقررات التعليمية وتطوير حكامة النظام التربوي وضمان تدبير جيد للموارد البشرية وتعزيز قدراتها ومهاراتها وفقا للتعليمات الملكية الواردة في الخطاب الملكي ل20 غشت 2013 .

وبهدف تحسين أداء قطاع التربية الوطنية، تم تنفيذ مجموعة من الإجراءات (على المؤسسات التعليمية) من أجل ملائمة نظام التربية والتكوين مع الاحتياجات الوطنية، وتسريع إجراءات تسيير المؤسسات التعليمية وكذا تحديد مسؤوليات كل المتدخلين. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت إجراءات لتعزيز التنظيم المؤسساتي للقطاع واستمرار التعاقدية وتنفيذ خطة العمل الرئيسية لنظام المعلومات الذي يغطي الفترة ما بين 2012 و2016.

وفيما يخص حكامة القطاع التي تعتبر أساسية لتحسين أداء النظام التربوي، شرع القطاع في مسلسل اللامركزية من أجل تحسين تسيير الموارد الهامة المخصصة للقطاع. وتعتبر إدارة الميزانيات على المستوى المحلي جزء من برنامج يهدف الى تحسين الفعالية والحكامة في المدارس والتأكد من أن البرامج التعليمية تتفاعل مع الاحتياجات الإقليمية.

وسيمكن هذا البرنامج أيضا من تنفيذ العديد من الإجراءات من بينها التعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وإعادة تصميم مجالس إدارتها، وتعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية ووضع نظام فعال للمعلومات، وتعزيز الشفافية ومسؤولية كل الفاعلين في النظام.

وهكذا، قام القطاع خلال الموسم الدراسي 2013-2014 بتعميم تدريجي لمنظومة التدبير المدرسي "مسار"، وتنظيم مباريات الولوج للمراكز الجهوية للتربية والتكوين وذلك باستخدام بوابة مخصصة لهذا الغرض، وإنشاء نسخة جديدة لمنظومة تتبع الدخول المدرسي "مواكبة" بالمؤسسات التعليمية وتشغيل النسخة الجديدة من خدمة "انسات" المخصصة لتلقي شكاوى المواطنين عبر الخط الأخضر.

وقام قطاع التربية الوطنية أيضا بمواكبة الإدارة التربوية في استخدام التطبيقات المعلوماتية وذلك عن طريق إنشاء "مكتب المساعدة"، وبافتتاح موقع خاص بالتعليم الخصوصي والذي سيمكن من تتبع أوقات العمل الإضافية التي يشتغلها المدرسون وكذا إعداد موقع الخدمات لإدارة نظام التفتيش.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، شرع القطاع في تنفيذ سياسة شاملة لتطوير مخططات المسار المهني والحركات الانتقالية للمدرسين من أجل تعيينهم في مواقع مناسبة يكونون فيها أكثر عطاءا وفعالية.

وتجدر الاشارة الى ضرورة تتبع المجهودات المبذولة في مجال دعم التمدرس، وتعميم التعليم الاولي والابتدائي، وتوسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي من أجل الوصول لمعدل تمدرس يقدر ب 75% في التعليم الاولي و100% في التعليم الابتدائي و90% في التعليم الثانوي الاعدادي و65% في التعليم الثانوي التأهيلي في أفق سنة 2016-2017. وفي نفس الاطار تهدف المجهودات إلى خفض معدل الانقطاع المدرسي في التعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي والثانوي التأهيلي ليصل على التوالي الى 2,1% و5,6% و7,4%. أما معدلات إتمام التعليم، فمن المنتظر أن تصل الى 90% في التعليم الابتدائي، و80% في الثانوي الاعدادي و60% في الثانوي التأهيلي في أفق 2016-2017.

2.2.9. مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يعتبر مبدئ تكافؤ فرص الولوج للتعليم في استراتيجية العمل التي يعتمدها قطاع التربية الوطنية عنصرا أفقيا يرمي الى تحقيق الأهداف المتوخاة من حيث الولوج الكمي والنوعي إلى جميع مستويات التعليم في كل من الوسطين الحضري والقروي.

وفي هذا الإطار، نفذ القطاع مجموعة من المشاريع الهادفة إلى تحسين تمدرس الفتيات وخاصة في الوسط القروي، ويتعلق الأمر بالأساس بمشاريع تندمج في قطب "تعميم التعليم الاجباري".

كما تم وضع عدة برامج ومشاريع للشراكة تهدف إلى إدماج بعد النوع الاجتماعي في نظام التربية الوطنية. وقام القطاع أيضا بإنشاء وحدة مركزية للدعم الاجتماعي لتسهيل تنفيذ هذه المشاريع. من أهمها:

برنامج العرض المدرسي

في اطار اعادة تهييئ البنية التحتية للمدارس، مكن برنامج الخدمات المدرسية بالأساس من توسيع العرض المدرسي بالتعليم الأساسي وذلك من خلال إنشاء المدارس الجماعاتية. ويهدف البرنامج أيضا إلى تنفيذ مبدئ التعليم الاجباري إلى غاية 15 سنة، وإلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص، وتحسين معدلات التمدرس في الوسط القروي، وبالتالي محاربة الهدر المدرسي.

ولقد بلغ عدد المدارس الجماعاتية في التعليم الابتدائي العمومي 68 مدرسة سنة 2013-2014 مقابل 13 مدرسة سنة 2009-2010. ومن المنتظر انشاء 32 مدرسة جماعاتية إضافية في السنة المقبلة.

برنامج الدعم الاجتماعي

من أجل تشجيع التعليم وتحسين تمدرس الأطفال المعوزين ومحاربة الإقصاء، أعطى قطاع التربية الوطنية أهمية كبيرة للدعم الاجتماعي، وخاصة في الوسط القروي، وبالنسبة للفتيات.

في هذا السياق، تم الاهتمام بشكل كبير ببرامج المنح الدراسية والمطاعم المدرسية والداخليات وتوزيع الكتب المدرسية. ويسهر القطاع أيضا على ضمان استفادة التلاميذ من خدمات المشاريع المحلية، ويتعلق الأمر بالنقل المدرسي ومؤسسات "دار الطالبة".

وبلغ عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية في التعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته سنة 2013-2014 حوالي 1.267.109 تلميذ، 49% منهم فتيات. ونظرا للأهمية الكبيرة التي يوليها القطاع للوسط القروي، فقد وصل معدل الاستفادة من المطاعم المدرسية الى 88%، 50% منهم فتيات. أما عدد المستفيدين من الداخليات فقد بلغ 108.639 تلميذ بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته، 41% منهم فتيات و42% من الوسط القروي، أي حوالي 45.413 تلميذ، 42% منهم فتيات. وفيما يخص عدد المستفيدين من المنح الدراسية، فقد وصل إلى 132.344 طالب خلال نفس السنة على المستوى الوطني بالتعليم الأساسي العمومي بجميع مستوياته (41% منهم فتيات) والى 65.652 طالب في الوسط القروي (42% منهم فتيات).

وتهدف مبادرة "مليون حقيبة مدرسية" إلى تخفيف أعباء المصاريف المدرسية على الأسر المعوزة من أجل محاربة الهدر المدرسي. ومنذ سنة 2009-2010، استفاد حوالي 4 مليون تلميذ سنويا من هذه المبادرة، 1,7 مليون منهم فتيات، أي حوالي 45% في المتوسط. وخلال سنة 2013-2014، بلغ عدد المستفيدين من الأدوات المدرسية 3.735.421 تلميذ في التعليم الابتدائي والثانوي الاعدادي العمومي، 54% منهم فتيات. وفي الوسط القروي، وصل عدد المستفيدين الى 2.298.482 ، 45% منهم فتيات.

ومكن برنامج دار الطالب من اسكان حوالي 48.803 طالب سنة 2013-2014 في جميع مستويات التعليم على الصعيد الوطني منهم 22.566 مستفيدة من 573 دار الطالب. وفي الوسط القروي، استفاد 35.788 تلميذ من هذا البرنامج منهم 16.596 فتاة في 435 دارا للطالب.

وفي نفس السياق، تم وضع مشروعين للشراكة من أجل تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة بين الجنسين في النظام التربوي 2009-2012 ويتعلق الأمر ب :

- ***مشروع دعم تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي،*** *على المدى المتوسط، لمأسسة المساواة بين الجنسين الممول في إطار برنامج الدعم القطاعي للاتحاد الاوروبي بميزانية تقدر ب833.000 أوروخلال الفترة 2013-2016. ومن أهم الأنشطة المنجزة في إطار هذا المشروع:*
  - ✓ إجراء ورشة عمل "Team building" على مدى ثلاثة أيام لتنشيط مختلف الفاعلين وجمعهم حول أهداف مشتركة من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في حكامة قطاع التعليم.
  - ✓ تنفيذ دورتين تدريبيتين لفائدة كل من أعضاء الفريق الوطني وأعضاء الفريق الجهوي لإدارة بعد النوع الاجتماعي.
  - ✓ تنظيم أربع ورشات عمل جهوية للتخطيط المدمج للبعد النوعي من أجل بلورة خطة العمل الجهوية المتعلقة بالبعد النوعي.

- ✓ تشكيل خمسة مجموعات نموذجية لتشخيص حالة أدوات التحليل الداخلية والخارجية للتواصل.
- ✓ اجراء تكوين لمدة أربعة أيام في الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لفائدة أعضاء الفريق الوطني لإدارة بعد النوع الاجتماعي والفريق الجهوي لإدارة البعد النوعي وأطر مديرية الميزانية.
- ✓ انجاز دليل خاص بإدماج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط المالي.
- ✓ تطوير وتنفيذ بوابة خاصة ببعد النوع الاجتماعي.

- ***مشروع دعم ادارة المؤسسات التعليمية*** *بالمغرب بشراكة مع الوكالة الكندية للتنمية، والذي يهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي بالنسبة للفتيات والفتيان في النظام التربوي . ومن أهم الأنشطة المنجزة في إطار هذا المشروع:*

- ✓ عقد سلسلة من مجموعات النقاشات بين نساء ورجال الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين. وسيتم نقل محتوى النقاشات وتحليلها في التقرير الخاص بنظام التشغيل في الوزارة وبالسياسات والممارسات التي تؤطر إدارة الموارد البشرية. ووضع الهيكل التنظيمي الذي يهدف الى دعم المساواة بين النساء والرجال في الوزارة.
- ✓ تكوين المؤطرين (أعضاء الفريق الجهوي لإدارة بعد النوع الاجتماعي ومدراء المؤسسات التعليمية) في النوع الاجتماعي أثناء بلورة مشاريع مؤسساتهم.

وتتماشى الإجراءات المتخذة والمنجزة في اطار هذه البرامج والمشاريع مع التزامات القطاع في تفعيل أهداف الخطة الحكومية للمساواة وخاصة تلك المتعلقة بالهدفين 1 و2 اللذان يهمان على التوالي إنشاء آلية لرصد وتقييم المساواة بين الجنسين وإدماج بعد النوع الاجتماعي في التخطيط ووضع ميزانية القطاع. وكذا الهدف 9 المتعلق بتعميم ولوج الفتيات الى جميع مستويات التعليم ومكافحة الانقطاع عن الدراسة.

3.2.9. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

من أجل ترشيد استخدام الموارد المالية وتعزيز إنجازات ونجاح الإصلاحات المخطط لها، وضع قطاع التربية الوطنية إطار للنفقات على المدى المتوسط لجميع أنظمته الفرعية وخاصة التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الاعدادي والتأهيلي وما بعد الباكلوريا. ويتعلق الأمر ببرمجة ميزانية التمويل والموارد المتاحة والمتوقعة على مدى أربع سنوات (2013-2016).

وخصصت الدولة لقطاع التربية الوطنية ميزانية تقدر ب 45,4 مليار درهم خلال سنة 2014. وتقدر نفقات الموظفين ب39,58 مليار درهم سنة 2014 أي حوالي 87,2% من ميزانية القطاع مقابل 3,8 مليار درهم فقط لفائدة نفقات المعدات والنفقات الأخرى و1,98مليار درهم لفائدة نفقات الاستثمار.

توزيع ميزانية الاستثمار للقطاع حسب البرامج

تمثل حصة استثمار قطاع التربية الوطنية نسبة 85,7% من ميزانية استثمار وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (والتي تقدر ب 2,3 مليار درهم)، فأكثر من 1,98 مليار درهم موزعة على الشكل التالي: 64,4% مخصصة لبرنامج اجبارية التعليم الى غاية 15 سنة، أي حوالي 1,3 مليار درهم (مخصصة كلها تقريبا للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، متبوعة ببرنامج التعليم الثانوي وما بعد الباكلوريا (30,6%)، أي حوالي 608,5 مليون درهم (82,3% منها مخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين)، وبالإدارة والحكامة (5%) أي حوالي 98,7 مليون درهم (65,8% منها مخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين).

ويكرس أكثر من 96,8% من ميزانية الاستثمار المخصصة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنفقات التجهيز، أي حوالي 1,8مليار درهم ويخصص الباقي لإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية وخاصة دفع أقساط قرض صندوق التجهيز الجماعي. ويبين التوزيع حسب الجهة أن أكاديمية طنجة-تطوان تستحوذ على 13,2% من ميزانية استثمار الأكاديميات، تليها سوس ماسة- درعة (حوالي 11%)، والجهة الشرقية (حوالي 9%).

وفي اطار مشروع دعم تنفيذ مخطط العمل الاستراتيجي وعلى المدى المتوسط، لمأسسة المساواة بين الجنسين، تم وضع دليل لإدماج بعد النوع الاجتماعي في ميزانية القطاع . وبالإضافة إلى ذلك، يبعث القطاع

سنويا عدة رسائل تأطيرية وتوجيهية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي تحدد الميزانية المخصصة لكل أكاديمية وتأكد على ضرورة ادماج النوع الاجتماعي في إعداد الميزانية.

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

يعتبر قطاع التربية الوطنية من بين القطاعات الوزارية الأربعة المقترحة من أجل اعادة هيكلة ميزانياتها تماشيا مع مقتضيات اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية. وفي هذا الاطار، فان القطاع في طور بلورة دلائل مؤشرات الأهداف تماشيا مع برامج عمله والتي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي (انظر الملحق 2[65]).

وقد قام القطاع أيضا في نونبر 2013 بدراسة واقع ادماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل الميزانية وبإنجاز دليل خاص بهذا البعد. كما تم بعث عدة رسائل تأطيرية وتوجيهية سنويا للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي تحدد الميزانية المخصصة لكل أكاديمية وتأكد على ضرورة ادماج بعد النوع الاجتماعي في إعداد الميزانية.

3.9. تحليل أهم مؤشرات النتائج

حقق المغرب في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في مجال تمدرس الأطفال. واذا كان التعليم الابتدائي قد تم تعميمه والفوارق بين الفتيات والأولاد (مؤشر التكافؤ يصل الى 1) وبين الوسطين القروي والحضري قد تم خفضها، فلازال هناك العديد من الأطفال يتركون المدرسة قبل نهاية التعليم الابتدائي.

تحسن ولوج الفتيات الى مختلف مستويات التعليم

بفضل الجهود التي يبدلها قطاع التربية الوطنية بشراكة مع مختلف الفاعلين ، سجلت نسبة تمدرس الفتيات تقدما ملحوظا. وهكذا انتقل العدد الاجمالي للفتيات المتمدرسات في جميع مستويات التعليم الأساسي العمومي والخاص من 2.788.222 فتاة سنة 2006-2007 الى 3.110.447 فتاة سنة 2013-2014 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب 10%.
وصل عدد التلاميذ بالتعليم الأولي خلال سنة 2013-2014 حوالي 745.991 طفل، 44% منهم فتيات، أي بمعدل ارتفاع خام للتمدرس يقدر ب64,3% إجمالا و57,4% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 41,7% وإلى 28,3% عند الفتيات خلال نفس الفترة.

ووصلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 6 و11 سنة خلال السنة الدراسية 2013-2014 الى 99,5% على المستوى الوطني وإلى 99,1% عند الفتيات. وبالوسط القروي، وصل هذا المعدل إجمالا إلى 100,8% وإلى 101% عند الفتيات خلال نفس الفترة مقابل 98,5% إجمالا و97,5% عند الفتيات في الوسط الحضري.

وفيما يخص التعليم الإعدادي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ من 12 إلى 14 سنة 87,6% إجمالا و83,1% عند الفتيات سنة 2013-2014 مقابل 60,3% و52,7% على التوالي سنة 2000-2001. وفي الوسط القروي، وصلت هاته النسبة إلى 69,5% إجمالا و61,5% عند الفتيات مقابل 37,5% و27,9% على التوالي سنة 2000-2001 .

وسجلت نسبة التمدرس الخاصة بالتلاميذ ما بين 15 و17 سنة تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 37,2% سنة 2000-2001 إلى 61,1% سنة 2013-2014 إجمالا، ومن 32,2% إلى 55,6% لدى الفتيات.

ارتفاع مستويات الهدر المدرسي

رغم التقدم الملموس الذي سجله نظام التربية والتكوين في مجال تعميم التمدرس، لا بد من بدل المزيد من الجهود من أجل إبقاء التلاميذ في النظام التربوي خاصة أن معدلات الانقطاع عن الدراسة لازالت مرتفعة وخصوصا في التعليم الثانوي الاعدادي.

ولقد سجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي انخفاضا تدريجيا، حيث انتقل من 3,3% سنة 2008-2009 إلى 1,9% سنة 2011-2012، ويبقى هذا المعدل مرتفعا لدى الفتيات (2,7%) ب1,5 نقطة مقارنة مع الذكور (1,2%). وسجل معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الثانوي الاعدادي ايضا انخفاض حيث انتقل من 11,1% عند الفتيات ومن 14,3% عند الاولاد ومن 12,9% اجمالا سنة 2008-2009 إلى 7,6%، و10,6% و9,3% على التوالي سنة 2011-2012. وبخصوص معدل الانقطاع عن الدراسة في التعليم الثانوي التأهيلي،

[65] يتعلق الأمر بمؤشرات مقترحة تراعي النوع الاجتماعي وتعتبر مؤشرات مهمة بالنظر إلى المهام والبرامج التي تعدها الوزارة.

فقد عرف تحسنا ملموسا ما بين 2008-2009 و2011-2012 حيث انتقل من 13% إلى 8,7% اجمالا، ومن 13% إلى 8,4% عند الفتيات ومن 13,1% إلى 8,9% لدى الذكور.

تحسن في معدل النجاح وفي مؤشرات التوجه

عرف معدل النجاح لدى الفتيات تحسنا ملموسا خلال السنوات الأربع الأخيرة حيث انتقل من 86,3% الى 89,1% في التعليم الابتدائي، ومن 76,8 % إلى 80% في الثانوي الاعدادي، ومن 71,8% الى 78,3% في الثانوي التأهيلي خلال الفترة ما بين 2008-2009 و2011-2012. ولقد تم تسجيل هذا التفوق الدراسي للفتيات مقارنة مع الفتيان بالرغم من العراقيل التي تواجهها الفتيات عند ولوجهن للمدرسة.

ويبين توزيع التلاميذ في التعليم الثانوي التأهلي العمومي حسب الشعب خلال سنة 2013-2014، أن الشعب العلمية والتقنية تستقطب حوالي 58% من مجموع التلاميذ، 47% منهم فتيات. وعرفت نسبة ولوج التلاميذ للشعب التقنية خلال العقد الأخير استقرارا حيث لم تتجاوز هذه النسبة 5% من مجموع تلاميذ. ويمكن تفسير هذا الوضع بضعف التجهيزات المتخصصة اللازمة لهذا النوع من التعليم والتي تتطلب استثمارات كبيرة (ورشات عمل، والمختبرات ..). ويبين توزيع التلاميذ حسب الجنس، أن قطاع التربية الوطنية حقق انجازا في المساواة بين الفتيات والفتيان في التسجيل في الشعب العلمية والتقنية. وهكذا تصل نسبة الفتيات المسجلات في الشعب التقنية والعلمية الى 51% و47,1% على التوالي سنة 2013-2014.

مبيان 12 : نسبة الفتيات المسجلات في شعب التعليم الثانوي التأهيلي العمومي

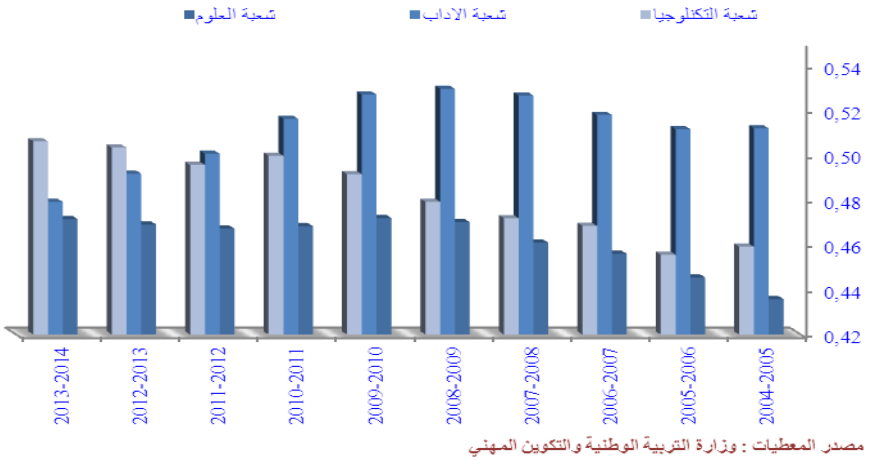

تطور مؤشرات التكافؤ بين الجنسين

عرف مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الابتدائي العمومي تطورا مهما على المستوى الوطني حيث انتقل من 0,84 سنة 2000-2001 إلى 0,91 (91 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس) سنة 2013ـ2014، أي بارتفاع يقدر ب7 نقاط مئوية مما يؤكد مساواة فرص الولوج للتعليم بين الفتيات والفتيان. وبالوسط القروي، انتقل هذا المؤشر من 0,76 إلى 0,90 (90 فتاة ممدرسة مقابل 100 ولد ممدرس)، أي بارتفاع يقدر ب14 نقطة مئوية.

وخلال نفس الفترة، انتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي الاعدادي العمومي من 0,75 إلى 0,80 ، مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب5 نقاط مئوية. في حين انتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,42 إلى 0,62 خلال نفس الفترة أي بارتفاع يقدر ب20 نقطة مئوية.

وانتقل مؤشر التكافؤ بين الجنسين بالتعليم الثانوي التأهيلي العمومي من 0,85 سنة 2000-2001 إلى 0,91 سنة 2013-2014 على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدرب6 نقاط مئوية. وانتقل هذا المؤشر بالوسط القروي من 0,48 إلى 0,66 مسجلا بذلك ارتفاعا يقدر ب18 نقطة مئوية.

مبيان 13 : تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب المستويات

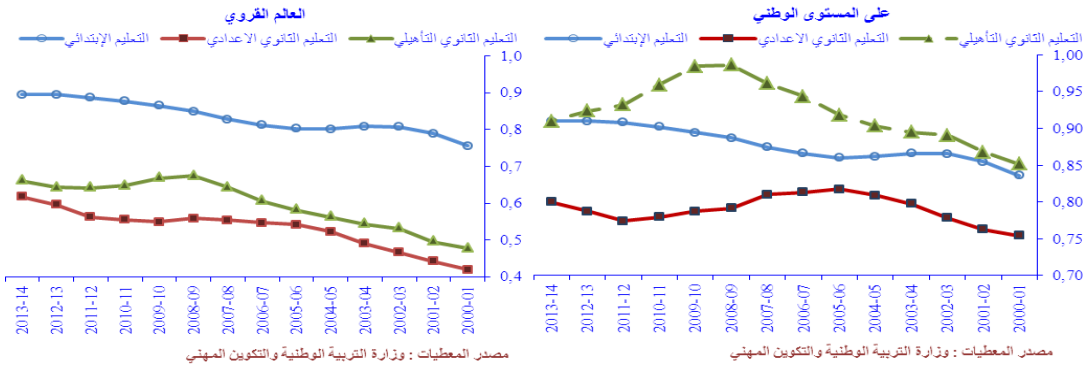

4.9. أهم التحديات والتدابير المتخذة من أجل ادماج النوع الاجتماعي في الميزانية

سجل الهدف العام لقطاع التربية الوطنية "جميع الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و15 سنة في المدرسة" تطورات هامة تتجلى بالأساس بالتحسن الكبير لمعدلات التمدرس. وتبقى الفوارق في التمدرس بين الفتيات والفتيان جد ضعيفة في التعليم الابتدائي إلا بالنسبة للأطفال الذين يقطنون في المناطق النائية أوبالنسبة للأطفال المعوزين.

ومن أجل ترسيخ ادماج النوع الاجتماعي في ميزانية قطاع التربية الوطنية، يجب توعية جميع الفاعلين في مسلسل التخطيط والميزانية والتتبع والتقييم ومشاركتهم في مأسسة ادماج النوع الاجتماعي في الميزانية. ويتعلق الأمر بالأساس بصناعي القرار السياسيين (المديرين المركزيين والجهويين)، والمكلفين بالتخطيط ووضع الميزانية، وبالإحصاء والمصممين ومديري المعلومات وأعضاء فريق إدارة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والإقليمي والجهوي والمحلي.

10. قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

تعتبر محاربة الأمية من بين الوسائل الفعالة لتقليص الفقر ومحاربة التمييز بين الجنسين. وفي هذا الإطار، أحرز المغرب تقدما كبيرا خلال السنوات الأخيرة في مجال محاربة الأمية والانقطاع عن الدراسة لدى الشباب. وتهدف السياسة الوطنية لمحاربة الأمية الى خفض معدل الأمية إلى أقل من 20% بحلول سنة 2016، وذلك وفقا لأهداف الألفية للتنمية، مع اعطاء أهمية خاصة من أجل القضاء كليا على الأمية لدى الشباب.

1.10. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.10. جذاذة تقديمية

تتجلى المهام الرئيسية لقطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية[66] في إعداد استراتيجية الحكومة لمحاربة أمية الكبار وضمان تنفيذها وفقا لتوجهات الحكومة. وتتجلى اختصاصاته أيضا في الإشراف والمساهمة في تصميم وتنفيذ برامج محوالأمية، وضمان تعلم القراءة والكتابة للأشخاص الأميين الذين تتجاوز أعمارهم 16 سنة، وتنسيق ومراقبة أنشطة مختلف الفاعلين في مجال محوالأمية. وفي نفس الإطار، يشجع القطاع تعزيز الشراكة مع مختلف الفاعلين (القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية)، والشراكة الاجتماعية مع الجماعات المحلية وضمان التكوين وتعزيز قدرات مختلف المساهمين في برامج محوالأمية.

ويشتغل بمديرية محاربة الأمية حوالي 33 موظفا و14منهم نساء، أي ما يعادل42,4% من إجمالي الموظفين. وتجدر الاشارة الى أن من بين 14 امرأة، تسعة هن أطر (من بينهن اثنان رؤساء أقسام) و5 من التقنيين. وتصل نسبة التأطير لدى النساء إلى 62% (انظر الملحق 1).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مديرية محاربة الأمية تتوفر على نقطة ارتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي تتكلف بتتبع إدماجه في برامج عمل المديرية وتسهر على التواصل مع مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين في مجال المساواة بين الجنسين.

[66] أصبح قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية حاليا يسمى الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بموجب القانون رقم 38-09 بتاريخ 6 أكتوبر 2011.

2.1.10. الإطار المعياري

ظهر الحق في تعلم القراءة والكتابة ضمنيا في الإعلان العالمي لحقوق الانسان منذ 1948 وبشكل واضح منذ 1960 في اتفاقية محاربة التمييز في مجال التعليم. وفي سنة 1975، أكد إعلان برسبوليس أن " الحق في تعلم القراءة والكتابة ليس غاية في حد ذاته وانما هوحق جوهري لكل إنسان". وأخيرا، في سنة 1979، أكدت كل من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق تعلم القراءة والكتابة بالنسبة للكبار.
وأكد إعلان هامبورغ (القرار11) على أن " تعلم القراءة والكتابة واكتساب المعرفة والمهارات الأساسية التي يحتاجها كل شخص ليواكب التطور السريع الذي يعرفه العالم هوحق أساسي من حقوق الإنسان ".وتوصي المائدة المستديرة التي نظمتها اليونسكوسنة 2003 حول موضوع " تعلم القراءة والكتابة، مصدر للحرية" على ضرورة نهج مقاربة لتعلم القراءة والكتابة تستند على الحقوق وتندرج ضمن الادماج الذي يهدف الى التنمية البشرية (اليونسكو، 2006). وأخيرا، تم التذكير بضرورة "محوالأمية نهائيا" باسم الحق في التعليم في مؤتمرات جومتين (1990)، وداكار (2000) وبيليم (2009).
وعلى المستوى الوطني، تستند هذه الاستراتيجية على الركائز الوطنية وهي الدستور (المادة 31)، والخطابات الملكية، والعهد الوطني للتربية والتكوين. ويساهم كذلك القطاع بشكل مباشر في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصافة[67] (انظر ملحق2).

2.10. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.10. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتجلى محاربة الأمية في المغرب في سياسة شاملة تهدف جميع البالغين أكثر من 15 سنة من الذين لم يلجوا أبدا الى المدرسة مع اعطاء أهمية خاصة للنساء من أجل تسهيل اندماجهن في المجتمع.
وفي هذا الاطار، بلور المغرب سنة 2004 استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية ترتكز على 10 محاور[68]. ووفقا لمحاور هذه الاستراتيجية، تم وضع مجموعة من البرامج تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجموعات المستهدفة. فيما يلي أهم إنجازات هذه البرامج:

برنامج محوالأمية

وصل عدد المستفيدين من برامج محوالأمية[69] إلى 558.138 شخص سنة 2013-2014. وتنتمي الأكاديميات التي سجلت أكبر عدد من المستفيدين إلى الجهات التي تعرف أعلى نسب من الأمية. ويتعلق الأمر بجهة سوس-ماسة-درعة (12,2% من مجموع المستفيدين)، تليها جهة مكناس-تافيلالت (10,2%) وجهة مراكش- تانسيفت-الحوز (8,3%) وجهة تازة-الحسيمة-تاونات (7,7%).

برنامج التربية غير النظامية

وضعت مديرية التربية غير النظامية برنامج استدراك التمدرس وإعادة الإدماج والذي يهدف إلى توفير التعليم الأساسي للأطفال غير المتمدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة من أجل إدماجهم في المسار التربوي أوفي التكوين المهني أوالإدماج في الحياة المهنية. ويتكون هذا البرنامج من برنامجين فرعيين:

- برنامج "الفرصة الثانية" الذي يستهدف الأطفال غير الممدرسين أوالمنقطعين عن الدراسة من خلال توفير التعليم الأساسي لمدة سنة واحدة أواثنين أوثلاث سنوات اعتمادا على ملفهم الشخصي ونوع الادماج المطلوب. وقد تم تقسيم هذا البرنامج الى برنامجين: برنامج الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الاحتضان.
- برنامج سلك الاستدراك "استدراك" الذي ينفد من جهة، بالمؤسسات التعليمية النظامية من طرف أساتذة التعليم العام ويهدف الى إعادة التأهيل من اجل ادماج سريع للأطفال المنقطعين عن الدراسة، ومن جهة أخرى، من طرف الجمعيات التي تستعين بمنشطين داخل المدارس في اطار سد الخصاص لإنقاذ التلاميذ من الانقطاع عن المدرسة.

---

[67] للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على ملحق تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

[68] نظام المعلومات والشراكة والكفالة والتنظيم، وبرامج تربوية وتكوين المتدخلين والتعاون الدولي والمتابعة والمراقبة والتقييم والتنمية الاجتماعية المندمجة.

[69] البرنامج العام وبرنامج القطاعات العمومية وبرنامج الجمعيات وبرنامج المقاولات.

ومنذ اعطائه الانطلاقة سنة 1997، حقق هذا البرنامج نتائج جيدة لفائدة الأطفال والشباب غير الممدرسين أوالذين انقطعوا عن الدراسة. وهكذا وصل عدد المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية الى 46.690 وعدد المستفيدين من برنامج المواكبة التربوية "الجمعيات" الى 1.025 مستفيد. ومكن أيضا هذا البرنامج من الادماج المباشر لحوالي 286 شخص في اطار برنامج المواكبة التربوية.
وتنتمي الأكاديميات التي سجلت أكبر عدد من المستفيدين من برنامج استدراك التمدرس وإعادة إدماج الأطفال غير المتمدرسين إلى المناطق التي تعرف أعلى نسبة من الكثافة السكانية. ويتعلق الأمر بجهة سوس ماسة درعة (17.497 مستفيد)، تليها جهة مكناس- تافيلالت (3.582 شخص) وجهة طنجة-تطوان (3.566 شخص) وجهة مراكش-تانسيفت-الحوز (3.376 شخص).

2.2.10. مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وضعت مديرية محاربة الأمية مشروعا لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة في برامج محوالأمية وذلك في إطار الخطة الحكومية من أجل المساواة بدعم مالي من وكالة التعاون الألماني GIZ. ويهدف هذا المشروع إلى:

- ✓ دعم قدرات الموارد البشرية لمديرية محاربة الأمية في مجال مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة (20 شخص) على المستوى المركزي.
- ✓ دعم قدرات المسؤولين الجهويين والمحليين وكذا الأشخاص الذين يشتغلون في مجال محوالأمية (المنظمات غير النظامية، والفاعلين العموميين والمسيرين والمشرفين والمدربين/المدربات (380 شخص) في المجالات المتعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة.
- ✓ تصميم وتطوير مواد تربوية متعلقة بمقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة من أجل التدريب الذاتي للممارسين في مجال محوالأمية.
- ✓ المساعدة التقنية من قبل مختصين في مقاربة النوع الاجتماعي، ومراجعة المناهج والاليات المتواجدة مع مراعاة إدماج مقاربة النوع الاجتماعي والمواطنة.

ومن أجل تنفيذ جيد للمشاريع التي تعزز المساواة بين الجنسين، تقوم مديرية محاربة الأمية، لإثراء نظام معلوماتها، بمقارنة منتظمة بين عدد النساء والفتيات الأميات وبين عدد الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة.

ومنحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) ميزة الشرف لجائزة "كونفوشيوس" لمحوالأمية برسم سنة 2012 لمديرية محاربة الأمية، وذلك تقديرا للجهود التي يبذلها المغرب في هذا المجال. ويعتبر هذا التتويج اعترافا بما تم إنجازه على مستوى برامج محوالأمية وما بعد محوالأمية، وخاصة المساهمة في تمكين المرأة بالمغرب.

3.2.10. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

تتوفر مديرية محاربة الأمية على إطار النفقات على المدى المتوسط والذي يلخص الاستراتيجية المنفذة والإجراءات المتخذة أوالمبرمجة وذلك حسب نوع برامج التدخل ومتطلبات التمويل. وبلغت ميزانية قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية حوالي 202,2 مليون درهم سنة 2014. وبلغت نفقات الاستثمار 168 مليون درهم وتمثل 83,1% من ميزانية القطاع.

حصة ميزانية الاستثمار المخصصة لبرامج القطاع

تمثل نفقات استثمار مديرية محوالأمية أكثر من 63,9% من ميزانية استثمار القطاع، أي أكثر من 129,1 مليون درهم ولقد تم تخصيصها كليا للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية. وخصص الباقي لمديرية التربية غير النظامية أي 38,8 مليون درهم.

وفيما يتعلق بمديرية التربية غير النظامية، يخصص حوالي17,5% من ميزانية استثمار المديرية لبرنامج الفرصة الثانية، أي حوالي 6,8 مليون درهم والباقي موزع بين برنامج محاربة الهدر المدرسي (680.000 درهم) ومعونات التجهيز للأكاديميات الجهوية في إطار مشروع التربية غير النظامية (31,2 مليون درهم).

تحليل مؤشرات النجاعة حسب النوع الاجتماعي

أتاحت معاينة تقرير مؤشرات أهداف 2013 للقطاع أن هناك 26 مؤشرا على مستوى ميزانية الاستثمار. ويبين تحليل هاته المؤشرات أن بعضها يراعي بعد النوع الاجتماعي لأنها مصنفة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية. وتنبغي الإشارة إلى ضرورة إضافة مؤشرات أخرى وتصنيفها حسب الجنس والفئة العمرية لتكون أكثر فعالية (انظر الملحق 2).

3.10. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

مكنت المجهودات المبذولة من طرف مديرية محاربة الأمية بشراكة مع مختلف الفاعلين من أجل محاربة الأمية بالمغرب من تسجيل تراجع نسبي لمعدل محو الأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق. وقد وصل هذا المعدل إلى 36,7%[70] سنة 2012 مقابل 42,7% سنة 2004، أي بانخفاض يقدر ب6 نقاط. ولا تزال النساء تعاني أكثر من هذه الآفة حيث أن 47,6% منهن أميات مقابل 25,3% من الرجال سنة 2012. وتعاني المناطق القروية من انتشار أكبر لهذه الآفة خاصة لدى النساء حيث وصلت هذه النسبة إلى 64,7% سنة 2012.

مبيان 14 : تطور معدل محوالأمية لدى البالغين 10 سنوات فما فوق حسب الجنس

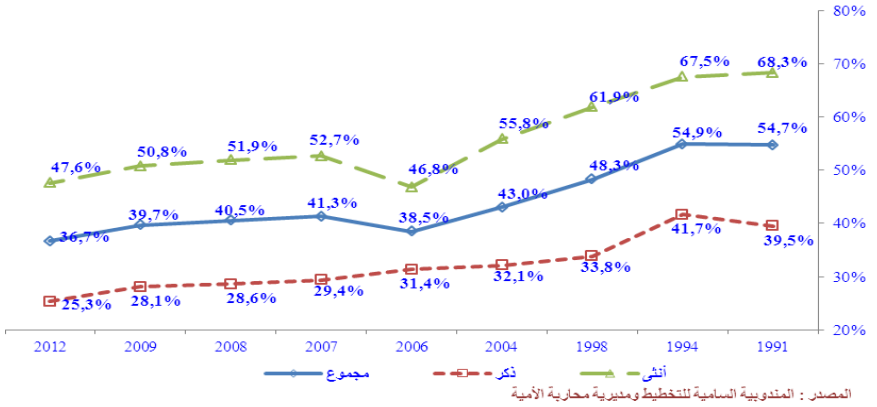

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط ومديرية محاربة الأمية

11. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

التعليم حق أساسي مدرج في العديد من نصوص الدستور، وقد انخرطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في مجموعة من الاصلاحات الرامية إلى تمكين الطالبات والطلبة من الولوج المنصف إلى التعليم العالي.

1.11. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.11. جذاذة تقديمية للوزارة

تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بوضع وتفعيل السياسة الحكومية في مجال التعليم العالي الجامعي والبحث العلمي. وتتجلى المهام الرئيسية لهاته الوزارة في وضع نظام تعليمي جامعي وطني مع السهر على تنفيذه وإصلاحه وتشجيع البحث العلمي التطبيقي والأساسي وإقامة تعاون ثقافي ثنائي ودولي، وكذا وضع برامج عمل لتطوير التعليم العالي الجامعي وآليات لتتبع وتقييم هذه البرامج. وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر كذلك بالتخطيط والتنسيق وتقييم الأنشطة المتعلقة بتكوين الأطر وذلك بتعاون مع مؤسسات التعليم العالي باستثناء المهام المسندة إلى وزارة التربية الوطنية.

وفيما يخص الموارد البشرية، فقد بلغ عدد الموظفين الإداريين في التعليم العالي الجامعي سنة 2013 ما يقارب 10.644 موظفا، حيث تمثل النساء 41% من مجموع الموظفين. أما فيما يخص عدد الأساتذة في التعليم العالي العمومي، فقد بلغ سنة 2012-2013 ما يقارب 14.336 أستاذ، وتشكل النساء 26% من هذا المجموع (أنظر الملحق 1)[71].

[70] حسب المندوبية السامية للتخطيط.

[71] حصة النساء المدرسات من مجموع الأساتذة الجامعيين في مؤسسات التعليم العالي العمومي إضافة إلى مؤسسات التعليم العالي غير التابع للجامعات.

2.1.11. الاطار المعياري

من أجل ضمان العدالة والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي، انضم المغرب إلى العديد من الاتفاقيات الدولية والوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن أهمها: الإعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 26) والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10) والاتفاقية الدولية للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5) وأهداف الألفية للتنمية... أما على الصعيد الوطني، فقد ركز الدستور المغربي على المساواة في الحصول على الحقوق الأساسية خاصة المتعلقة بالتعليم الحديث ذي الجودة العالية[72].

2.11. الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تراعي الفوارق بين الجنسين

1.2.11. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بوضع إستراتيجية لتطوير قطاع التعليم العالي للفترة الممتدة بين سنة 2013 و2016، على ضوء التصريح الحكومي والمخطط الإستعجالي للفترة 2009-2012. وتطمح هذه الاستراتيجية إلى رفع التحديات المتعلقة بالتكوين والبحث العلمي والحكامة وبجودة التعليم، بالإضافة إلى مواكبة الحاجيات الاجتماعية الناتجة عن تطور النظام التربوي من جهة ومن جهة أخرى متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها مواكبة سياسة الانفتاح المعتمدة من طرف المغرب.

وتروم هذه الإستراتيجية تحقيق خمسة أهداف أساسية وهي تنمية وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز التكوين في المجالات الواعدة، من حيث توفير فرص الشغل وتثمين نظام الأساتذة الباحثين وضمان كرامة الطالب وتهيئ الظروف اللازمة لتحسين جودة التكوين والبحث. ولضمان تفعيل هاته الاستراتيجية وإشراك جميع المتدخلين في إنجازها، تمت صياغتها في مخطط يرتكز على 6 محاور رئيسية و39 مشروع .

في سنة 2014، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بفتح نقاش واسع النطاق فيما يخص تعديل التعليم العالي بالمغرب. في هذا الإطار، تم وضع مشروع قانون 00-01 المتعلق بمنظومة التعليم العالي في المغرب قصد النقاش. هذا المشروع يتطرق إلى ثلاث نقط رئيسية :

- وضع اقطاب تكنولوجية في الجامعة (ماعدا جامعة القرويين)
- التأكيد على دور التعليم الخصوصي
- البحث العلمي كركيزة أساسية للتعليم

2.2.11. الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تراعي وزارة التعليم العالي بعد النوع الاجتماعي في استراتيجية عملها الممتدة من 2013 إلى 2016 وذلك من خلال عدة مشاريع هادفة إلى توفير نفس ظروف التكوين لجميع الطالبات والطلاب وضمان حظوظ متساوية في النجاح والاندماج بسوق الشغل. وتتجلى أبرز هذه المشاريع في:

- ***تحديث البطاقة الجامعية*** من خلال إعادة النظر في شروط الولوج إلى التعليم العالي الجامعي، وذلك في إطار الجهوية الموسعة: ويسعى هذا المشروع الي تحقيق تكافؤ الفرص للطالبات والطلبة من حيث الولوج للشعب المتوفرة في المؤسسات الجامعية.
- ***توسيع قاعدة المستفيدين من المنح الجامعية*** وتثمينها وذلك لتحسين ظروف عيش الطالبات والطلبة وضمان تكافئ الفرص في الولوج إلى التعليم العالي. وتجدر الاشارة في هذا الصدد أنه تم اعتماد معايير موضوعية وشفافة ليستفيد الطلبة الأكثر احتياجا من المنح الدراسية وذلك للحد من الانقطاع عن الدراسات الجامعية. وقد تميزت السنة الدراسية 2012-2013 [73] بالرفع من قيمة المنح الجامعية (200 درهم إضافية للمنحة الشهرية لطلاب الإجازة و300 درهم إضافية عن كل شهر لفائدة طلاب الماستر والدكتوراه). وفي هذا الصدد، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة وبريد المغرب بإحداث بطاقة جديدة " منحتي " تمكن الطلاب من سحب منحهم من الشبابيك الأوتوماتيكية لهاتين المؤسستين.

---

[72] للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على ملحق تقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

[73] تبنى مجلس الحكومة في فبراير 2013 مشروع قانون رقم 2-13-95 يغير ويتمم المرسوم الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية وكيفيات توزيع الاعتمادات الضرورية من طرف المكتب الوطني للشؤون الجامعية والاجتماعية.

- ***تحسين القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية***: يهدف هذا المشروع إلى تشجيع الطالبات، خاصة المبتدئات، والطلبة على الدراسات الجامعية. وقد عرفت خدمات السكن والمطاعم الجامعية، خلال السنة الدراسية 2012-2013، تحسنا ملحوظا نتيجة تعزيز القدرة الإيوائية للأحياء الجامعية وكذا مراجعة شروط الولوج لهذه الاحياء لتمكين الطالبات والطلاب المحتاجين من الاستفادة من هذه الخدمات.
- ***الاستفادة من التغطية الصحية والتأمين على المخاطر:*** سيمكن هذا النظام الطالبات والطلبة من الاستفادة من الخدمات الطبية والحماية من المخاطر.

3.11. إعداد الميزانيات ومؤشرات النجاعة

بلغت ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر[74] لسنة 2014 ما يقارب 8,9 مليار درهم، منها 8,1 مليار درهم مخصصة لميزانية التدبير. وفيما يخص ميزانية التسيير، تصل نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 2,8 مليار درهم، 45,7% من هذه النفقات عبارة عن مساعدات موجهة إلى دعم الخدمات الاجتماعية للطالبات والطلبة.

توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج

بلغت ميزانية الاستثمار لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ما يعادل 800 مليون درهم. ورصدت 69 % من هاته الميزانية لتطوير قدرة استقبال المؤسسات الجامعية وبناء جامعات جديدة. في حين، تمثل الميزانية المرصودة لتعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلاب ما يقارب 23% من مجموع ميزانية الاستثمار. كما خصصت 6% من ميزانية الاستثمار لتطوير نظام البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.

تحليل مؤشرات النجاعة

مكن تحليل مؤشرات النجاعة المتعلقة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر من رصد 350 مؤشر متعلق بميزانية التسيير والتي تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي. وبالنسبة لميزانية الاستثمار، فالوزارة لا تتوفر إلى الآن على مؤشرات نجاعة خاصة بتتبع وتقييم هذه الميزانية. وتجدر الاشارة الى أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعد النوع الاجتماعي بعين الاعتبار وإن كانت المشاريع المدرجة في مخطط عمل الوزارة تضم هذا البعد. وفي هذا الصدد، فهناك العديد من المؤشرات التي تراعي بعد النوع الاجتماعي والمطلوب إدماجها لضمان ولوج متساووومتكافئ للتعليم العالي والخدمات المقدمة (أنظر الملحق 2).

4.11. تحليل أهم مؤشرات النتائج

يتميز قطاع التعليم العالي بتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تجاوزت نسبة الإناث 50% في بعض شعب التكوين والدراسة، كطب الأسنان (74%) والتجارة والتسيير (63%). وبالنسبة للسنة الدراسية 2013-2014، بلغ عدد المسجلين الجدد بالتعليم العالي الجامعي 602.885 طالب، من ضمنهم 38.000 ينتمون إلى التعليم العالي الخصوصي. وبذلك يصل معدل التمدرس في التعليم العالي إلى 24% سنة 2013-2014 مقابل 22,1% سنة 2012-2013. فيما يخص معدل الطلبة الحاصلين على المنح فيصل إلى 242.392 طالبة وطالب سنة 2013-2014 مقابل 215.507 طالبة وطالب سنة 2012-2013، إذ تزايد معدل المنح بـ 12%. كما عرفت سنة 2013-2014 ارتفاع 26% في الطاقة الإستعابية للأحياء الجامعية.

12. قطاع التكوين المهني

يعتبر التكوين المهني حلقة أساسية في دعم نجاح الاستراتيجيات القطاعية التي تنجز من طرف المغرب، وتتطلب هذه الاستراتيجيات منظومة تكوين مهني مرنة وسريعة الاستجابة ومترسخة بما فيه الكفاية بميدان الشغل، فضلا عن تعبئة المدربين المشبعين بثقافة المقاولة، ولذلك فإن إدماج بعد النوع الاجتماعي في هذه المنظومة أصبح ضروريا لضمان ولوج متساوللرجال والنساء للتكوين والشغل في سائر القطاعات.

[74] تتوفر الوزارة منذ سنة 2006 على إطار للنفقات على المدى المتوسط. حيث يغطي آخر إطار الفترة 2010-2013.

1.12. تقديم القطاع والإطار المعياري

1.1.12. جذاذة تقديمية

تتكلف إدارة التكوين المهني بمهمة عامة تقضي بإنجاز السياسة الحكومية فيما يخص التكوين المهني وكذلك بتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات المنجزة لتنمية القطاع. ولهذا الغرض، تقوم الإدارة الوصية بإنجاز دراسات على المستوى الوطني والجهوي، وكذا القطاعي من أجل تحديد الحاجيات الآنية والمستقبلية للتكوين المهني وكذلك تعبئة الوسائل الضرورية لتحقيقها، وبتنمية التكوين المهني داخل أوساط العمل عن طريق التكوين أثناء العمل والتكوين عن طريق التعلم والتكوين التداولي، وبإنجاز خريطة التكوين المهني وفق الاحتياجات السوسيواقتصادية، وبتنسيق الأشغال المنجزة ومراجعة برامج التكوين المهني وذلك بالتشاور مع مختلف المتدخلين.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، فقد بلغ مجموع الموظفين المحسوبين على إدارة قطاع التكوين المهني 350 فرد من بينهم 41% من النساء سنة 2014 مقابل 40,4% سنة 2013. وتقدر نسبة النساء في مناصب المسؤولية ب 32,9% مقابل 32,8% سنة 2013، أي بزيادة طفيفة تقدر ب0,8%.

إن متابعة إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية عمل إدارة قطاع التكوين المهني مخولة منذ سنة 2013 لوحدة النوع الاجتماعي التابعة لقسم التعاون والشراكة المرتبطة بالكتابة العامة (انظر المرفق1). وتكمن مهمة هذه الوحدة في ضمان مأسسة المساواة والمناصفة حسب النوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني وذلك عن طريق التخطيط والتفعيل ومسايرة الأنشطة المتعلقة بالنهوض بالمساواة والمناصفة حسب النوع الاجتماعي على مستوى إدارة القطاع. وتتكلف أيضا هذه الوحدة بإنجاز مخطط عمل سنوي واستراتيجية للتواصل لتحسين الرؤيا حول الإجراءات المتخذة.

2.1.12. الإطار المعياري

بموجب الالتزامات المتخذة في إطار الآليات المصادق عليها والمتعلقة بحقوق الإنسان وخصوصا بحقوق المرأة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و سيداو وخطة بكين للعمل وأهداف الألفية للتنمية ...)، أكد الدستور صراحة على التزام السلطات العمومية بتوفير الولوج للتكوين[75] المهني بالتساوي لفائدة المواطنات والمواطنين.

وخلال سنة 2013 شاركت الإدارة في ورشة تكوينية حول ملاءمة القوانين الوطنية مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي نظمت من طرف اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان وذلك لفائدة المسؤولين القانونيين لمختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية. وسيشارك المستفيدون من هذا التكوين في إعداد دليل لفائدة جميع المتدخلين في المجال القانوني. وفي نفس السنة أيضا، ساهمت الإدارة الوصية في إنجاز :

- تقرير حول تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجنغ والذي يتضمن كافة المنجزات والتقدم في مجال النهوض بظروف المرأة بتنسيق من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.
- التقرير الدوري للمغرب حول تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتنسيق من اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان.

2.12. المجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية حسب النوع الاجتماعي

1.2.12. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تندرج الإجراءات التي اتخذتها إدارة قطاع التكوين المهني في مواصلة تنفيذ ميثاق التعليم والتكوين وفي تفعيل توجيهات بيان الحكومة وكذلك في إرضاء الالتزامات المتخذة من طرف الإدارة في إطار الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء من القطاعين العام والخاص.

وتنكب حاليا إدارة التكوين المهني على إنجاز استراتيجية وطنية جديدة تهدف إلى ملائمة التكوين المهني مع سوق الشغل وتسهيل الإدماج المهني للشباب وذلك باتباع نهج تشاركي يجمع بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية وكذلك المصنعين وعالم المقاولة. هذه الاستراتيجية هي مستوحاة من التوجيهات الملكية المتضمنة في الخطاب الملكي الملقى بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت2013.

[75] للمزيد من التفاصيل المتعلقة بالإطار المعياري الذي يحدد الولوج التكوين المهني. المرجوالاضطلاع على الملحق 2 من التقرير حول النوع الاجتماعي لسنة 2014.

2.2.12. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مشروع إصلاح التعليم من خلال النهج القائم على الكفاءة

منذ 2013، تستفيد إدارة التكوين المهني من دعم الوكالة الكندية للتعاون الدولي في إطار مشروع إصلاح التعليم من خلال المنهجية القائمة على الكفاءة من خلال تركيبة النوع الاجتماعي والتي تعتمد على PSMT-IEEG[76]. وتتجلى أهم المنجزات المعلنة منذ بدأ المشروع فيما يلي:

- ✓ إحداث ومأسسة وحدة تسيير النوع الاجتماعي.
- ✓ وضع وتنفيذ برنامج تكويني لكل من فريق النوع الاجتماعي (وحدة تسيير النوع الاجتماعي والموارد البشرية البديلة) ولنقاط الارتكاز لموظفي إدارة قطاع التكوين المهني والفاعلين في التكوين المشاركين في مشروع المنهجية القائمة على الكفاءة.
- ✓ إنجاز مرجع يتناول معايير وقيم المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني. ويشمل جانبين مرتبطين بهندسة التكوين المهني هما التسيير والتكوين.
- ✓ إطلاق دراسة نوعية حول المساواة والمناصفة حسب النوع الاجتماعي في قطاع التكوين المهني .

➢ *تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة*

إن الإجراءات المتخذة في إطار المنهجية القائمة على الكفاءة في مأسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي ووضع وتنفيذ برنامج التكوين وكذلك إنجاز دراسة نوعية حول المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي ووضع مرجع للمعايير والقيم فيما يخص المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي في منظومة التكوين المهني تنصب في مجالات عمل إدارة قطاع التكوين المهني في إطار الخطة الحكومية للمساواة.

أما فيما يخص وضع البرامج الخاصة للنساء في وضعية صعبة، قامت ادارة التكوين المهني بتخصيص دورات تكوينية لفائدة السجينات في السجون وذلك في عدة شعب مثل الفصالة والخياطة والطرز والحلاقة والتجميل والطبخ وصناعة الزرابي . وعليه، فقد بلغ عدد السجينات المستفيدات من هذه الدورات التكوينية خلال الموسم 2011- 2012 حوالي 182 سجينة.

وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد تم إحداث عشر مراكز سوسيومهنية توفر تكوينات لفائدة المتدربات والمتدربين في وضعية إعاقة وذلك على عدة مستويات وشعب تكوينية (تقنية البيع، البرمجة في المعلوميات، تقني في الكتابة وتسيير المقاولات، صنع المجوهرات، الطباعة المعلوماتية، مساعد في الطبخ وتقني محاسب في المقاولات).

وعلى نفس المنوال، تم احداث مركزين مخصصين لذوي الاعاقات الذهنية وضعاف البصر. وتمثل المستفيدات البنات 32% من مجموع المتدربين بهذين المركزين خلال الموسم 2012- 2013. ومن أبرز المجالات التي شملتها التكوينات بهاذين المركزين: الاعلاميات، الصباغة، الرسم على الزجاج، الطبخ، المطاعم، الفخار والترويض الطبي الموجهة خصوصا لضعاف البصر.

3.2.12. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية قطاع التكوين المهني

استفاد قطاع التكوين المهني من ميزانية قدرها 397 مليون درهم برسم سنة 2014، خصصت منها 234 مليون درهم لنفقات التسيير. وبلغ الغلاف المالي الموجه لتمويل المعدات والنفقات المتنوعة 177 مليون درهم، بزيادة قدرها 1,7 % مقارنة مع سنة 2013 .أما ميزانية الاستثمار المخصصة لإدارة قطاع التكوين المهني، فقد بلغت 163 مليون درهم.

وحسب الهياكل، استفاد المكتب الوطني للتكوين المهني وانعاش الشغل من ميزانية قدرها 100 مليون درهم. كما استفادت المدرسة العليا لصناعة النسيج والالبسة من 24 مليون درهم. وبهذين الغلافين الماليين، تكون هاتين المؤسستين التابعتين لإدارة قطاع التكوين المهني قد استحوذتا على 31 % من مجموع الميزانية المخصصة للقطاع.

[76] يهدف البرنامج الاستراتيجي على المدى المتوسط لمأسسة المساواة والمناصفة للنوع الاجتماعي (PSMT-IEEG) إلى الادماج المنهجي لمنظور النوع الاجتماعي في مختلف مراحل تخطيط السياسات والبرامج ومخططات (أومشاريع) وزارة التشغيل وذلك من أجل الحد من الفوارق وضمان ولوج متساووعادل ما بين الرجال والنساء لسوق الشغل ولخدمات الرعاية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمديرية التكوين عبر التدرج المهني، فقد استفادت من 29,2% من مجموع الميزانية المخصصة للقطاع، أي ما يعادل 116,87 مليون درهم على شاكلة استثمار، خصصت 81% منها لمواكبة مخطط الاقلاع الصناعي. ويبرز توزيع ميزانية الاستثمار حسب البرامج مدى أهمية المبالغ المخصصة لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية خاصة مخطط الاقلاع الصناعي الذي تطلب 95 مليون درهم، اي ما يعادل 58,3% من مجموع ميزانية الاستثمار المخصصة لقطاع التكوين المهني، يليها برنامج تنمية التكوين عن طريق التدرج بنسبة 12,8% من ميزانية الاستثمار لقطاع التكوين المهني. بينما لم تتجاوز نسبة الغلاف المالي المخصص لبرنامج التكوين المهني أثناء العمل 0,1% من ميزانية القطاع.

ويخص المؤسسات التي توجد تحت وصاية الادارة، فقد ساهمت الدولة في نفقات استثمار المكتب الوطني للتكوين المهني وانعاش الشغل ب 6,1% من ميزانية استثمار القطاع. أما تعزيز ميزانية المدرسة العليا لصناعة النسيج والالبسة لم يتجاوز 3,1% من ميزانية الاستثمار المخصصة للقطاع.

تحليل مؤشرات الاهداف

في إطار اصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية الحالي، تم اختيار إدارة قطاع التكوين المهني من بين الوزارات المنتقاة خلال الجولة الثانية من اجل تطبيق الرؤية الجديدة لتدبير الميزانية لسنة 2015، والتي تنبني على تقسيم الميزانية حسب البرامج وعلى انجاز مشاريع وتقارير حول النجاعة (يتعين على مؤشرات النجاعة أن تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي) وكذلك اعتماد برمجة الميزانية على مدى ثلاث سنوات.

وعليه، فمن المنتظر أن يتم تقسيم ميزانية 2015 الى ثلاثة برامج محددة، وذلك تماشيا مع الاستراتيجية الجديدة لتنمية التكوين المهني. وتتجلى هذه البرامج في قيادة منظومة التكوين المهني، تنمية ودعم تنفيذ عروض التكوين المهني ودعم الخدمات المتنوعة. وتطبيقا لمضامين القانون التنظيمي لقانون المالية، يستلزم مواكبة البرامج بمؤشرات نجاعة تستجيب لبعد النوع الاجتماعي (انظر المرفق 2) .

3.12. تحليل أهم مؤشرات النتائج

خلال الموسم 2013 – 2014، بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني 1934 مؤسسة، منها 1417 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص و517 مؤسسة في القطاع العام.

مثلت الفتيات نسبة 42 % من العدد الاجمالي للمتدربين خلال الموسم 2012- 2013 في منظومة التكوين المهني، ومثلت نسبة 45 % من المتخرجين. فيما يخص التأطير البيداغوجي، فتمثل الاناث نسبة 33 % من عدد المكونين .
وتمثل المتدربات نسبة كبيرة في الشعب التي تستقطب عادة الإناث: الصحة والنسيج والألبسة والحلاقة والتجميل والإدارة والتسيير والتجارة والصناعة التقليدية. وبالمقابل، تمثل النساء أقلية في القطاعات الحديثة ويتعلق الأمر بصناعة الميكانيك والمعادن والإلكترونيك والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية إلا أن هناك اتجاه أكثر فأكثر نحوالمناصفة في قطاعات التكنولوجيا والإعلاميات والاتصال والفندقة والسياحة.

وبلغ العدد الاجمالي للمتعلمين 30518 متعلم برسم الموسم 2012- 2013. ومثلت الفتيات نسبة 35,3 % من المتعلمين مقابل 17% برسم الموسم 2005- 2006 . أما فيما يخص التكوين عن طريق التدرج فقد بلغت نسبة الفتيات المتدربات معدل 40% مقابل 20% سنة 2006.

13. قطاع الشباب والرياضة

يتكون إجمالي سكان المغرب من 11 مليون شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، وهو ما يمثل 38% من الساكنة. وبالنظر إلى أهميتها الديموغرافية، أضحت فئة الشباب في صلب الاستراتيجيات العمومية باعتبارها محفزا لنجاح أوراش الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. ووعيا منها بقضايا الشباب، وضعت وزارة الشباب الاستراتيجية الجديدة المتكاملة للشباب والتي ترتكز على الترفيه والتفتح والمشاركة في بلورة السياسات العمومية.

1.13. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.13. جذاذة تقديمية

يتكون قطاع الشباب والرياضة من 4 مديريات، منها مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية التي تعمل على المصاحبة المهنية والاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للنساء. كما تتكلف بجميع الأنشطة الاجتماعية والتربوية لصالح الشباب. وتهدف إلى ضمان التفتح والاندماج الاجتماعي وتحسين بيئة الأطفال والشباب وكذا التكوين والتربية والتحسيس لفائدة المرأة والفتاة.

وفي ظل متطلبات تعزيز الجهوية، راجعت الوزارة تنظيمها الإداري. فبمعدل نيابة في كل جهة، تتوفر الـ 16 نيابة على صلاحيات تقريرية وتنفيذية، مما يؤهلها للقيام بدورها على أكمل وجه.

يقوم قسم الشؤون النسوية التابع لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية بتتبع مدى الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة المساواة بين الجنسين في برامج عمل الوزارة وتمثيل الوزارة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية (انظر ملحق 1).

2.1.12. الإطار المعياري

تماشيا مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ينخرط المغرب بشكل فعلي في الاعتراف بحقوق الشباب. ويشكل الدستور الجديد خير دليل على التغييرات الإيجابية التي تم القيام بها لصالح الشباب. كما يؤكد مواصلة المغرب بحزم لمسلسل توطيد وتعزيز مؤسسات دولة حديثة (الفصل33)[77].

2.13. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.13. إعداد السياسات والاستراتيجيات لقطاع الشباب

إن الأخذ بعين الاعتبار لحاجيات الشباب لا يتحقق إلا بسياسات فعلية لفائدتهم مع مشاركتهم كذلك في بلورتها والقيام بهذه التجربة بشكل ملموس.

يروم دستور 2011 إلى إعادة صياغة تلاؤم جديد يلبي احتياجات الشباب. كما يرسي الأسس لبيئة تحترمهم وتأخذ بعين الاعتبار تنوع احتياجاتهم وظروفهم وتطلعاتهم مع اعتبار البعد الترفيهي.

وفي هذا السياق، صادق المجلس الحكومي في 3 أبريل 2014، على الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب للفترة 2015-2030. وتجسد هذه الاستراتيجية رؤية شاملة لتشجيع مشاركة الشباب في تعزيز الديمقراطية. وتتمثل أهدافها فيما يلي :

- تعزيز استثمارات نوعية لفائدة الشباب المغربي.
- توطيد تناسق العمل الحكومي إزاء الشباب: تعتبر قضية الشباب عنصرا أفقيا على مستوى أنشطة مختلف القطاعات الوزارية. إن تعدد الفاعلين يجعل العمل لصالح الشباب مجزأ ومتفرقا وغير كافي. وقد وضعت الوزارة استراتيجية متكاملة كفيلة بخلق دينامية فعلية وتبني خياراتها على أسس متينة وواضحة، تشارك فيها جميع قطاعات الدولة.
- تعزيز الاستراتيجيات والمخططات القطاعية الموجودة: بالنظر إلى السمة الأفقية لعنصر الشباب، تعكس الاستراتيجية السياسات العمومية من خلال محاور استراتيجية تعكس العمل المشترك بين مختلف القطاعات فيما يخص تنمية الشباب. كما تساهم في تحديد الأهداف والمتطلبات التي يجب احترامها.

2.2.13. الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تتمحور أنشطة القطاع حول عدة برامج تربوية ورياضية. واقتناعا منه بضرورة الأخذ بعين الاعتبار لبعد النوع الاجتماعي على مستوى أي عمل لفائدة الشباب، يلتزم القطاع بأن تستفيد النساء والفتيات الصغيرات من مختلف الأنشطة المقررة.

ويسري تقدم هذه البرامج كما يلي:

[77] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الملحق 2 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

رحلات تعلم اللغات: تضم هذه الرحلات للخارج دورات تكوينية وورشات وجولات تمكن الشباب من لقاء أقرانهم من جميع البلدان وتضمن انفتاح شبابنا على آفاق جديدة. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الرحلات خلال سنة 2014 ما يناهز 13.381 منهم 5.360 فتاة مقابل 2.357 و845 على التوالي سنة 2013.

مهرجانات الشباب: من أجل الاستجابة لحاجيات وتطلعات الشباب، تنظم الوزارة مهرجانات لفائدة الشباب. والتي تتمثل في لقاءات ثقافية وورشات تكوينية وموائد مستديرة ومعارض. ويتوزع المستفيدون من هذه الانشطة خلال سنة 2013 كالتالي:

البرامج	2013		
	مجموع المستفيدين	إناث	ذكور
مهرجان الفنون التشكيلية	2.530	759	1.771
مهرجان مسرح الشباب	98.360	29.508	68.852
مهرجان موسيقى الشباب	35.000	12.250	22.750
الجامعة الشعبية	25.720	10.488	15.232

المصدر : وزارة الشباب والرياضة

دور الشباب: إلى حدود النصف الأول لسنة 2014 ، تتكون شبكة دور الشباب من 587 مؤسسة، منها 341 في المجال الحضري و246 في المجال القروي. ويبلغ عدد المستفيدين من أنشطة هذه المؤسسات حوالي 2.646.343 شابا. وتتوزع أنشطة هذه الدور وكذا المستفيدون حسب الجنس كما يلي:

الأنشطة	2013			إلى حدود نهاية يونيو 2014		
	مجموع المستفيدين	إناث	ذكور	مجموع المستفيدين	إناث	ذكور
التكوين في الإعلاميات	4.135	2.027	2.108	7.087	3.615	3.472
دروس محو الأمية	5.724	4.340	1.384	5.067	3.683	1.384
محاربة داء فقدان المناعة في دور الشباب	43.799	16.027	27.772	40.030	16.812	23.218

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

الأندية النسوية : بلغ عدد الأندية النسوية برسم سنة 2013-2014 حوالي 312 نادي، منها 167 في المجال الحضري و145 في المجال القروي. وقد استفاد حوالي 43 نادي من إعادة التأهيل خلال سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 (60 نادي).

مراكز التكوين المهني النسوي: بلغ عدد مراكز التكوين المهني النسوي خلال سنة 2014 ما يناهز 100 مركز، 95 منها في المجال الحضري و5 في المجال القروي. وقد استفاد 14 مركزا من إعادة التأهيل خلال سنة 2014 مقابل 9 مراكز خلال سنة 2013.

3.2.13. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات النجاعة

بلغت الميزانية المرصودة لوزارة الشباب والرياضة سنة 2014 ما يناهز 1,3 مليار درهم. وبلغت ميزانية التسيير ما يناهز 614,41 مليون درهم، والتي مثلت فيها نفقات المعدات والنفقات المختلفة نسبة 28,5%. وبلغت ميزانية الاستثمار حوالي 662 مليون درهم، أي ما يعادل 51,9% من إجمالي ميزانية الوزارة.

الميزانية المرصودة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية

استفادت مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية سنة 2014 من غلاف مالي ناهز 103,7 مليون درهم لتمويل نفقات المعدات والنفقات المختلفة، وهو نفس المبلغ المسجل خلال سنة 2013. كما بلغت ميزانية الاستثمار لهذه المديرية على المستوى المركزي سنة 2014 ما يناهز 181,5 مليون درهم، أي بارتفاع بنسبة 6,8% مقارنة مع سنة 2013. وقد بلغت ميزانية الاستثمار بالنسبة للنيابات الجهوية سنة 2014 ما يناهز 45 مليون درهم.

تحليل ميزانية البرامج الأساسية لقطاع الشباب

يعتبر البرنامج "عطلة وترفيه" من أهم برامج مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية، حيث يستحوذ على ما يناهز 83% من الميزانية المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة لهذه المديرية، أي 86 مليون درهم

(نفس مستوى سنتي 2012 و2013)، تليه الأنشطة الاجتماعية والتربوية لصالح الشباب والطفولة والشؤون النسوية بحصة تناهز 10,9%.

توزيع ميزانية التسيير لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية حسب البرامج

ميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة)	الحصة في ميزانية التسيير لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية لسنة 2013	الحصة في ميزانية التسيير لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية لسنة 2014
دعم المهام	%2,6	%4,6
أنشطة سوسيو تربوية للشباب والطفولة والشؤون النسوية	%10,5	%10,9
برنامج "عطلة وترفيه"	%83,0	%83,0
مساعدة ومواكبة جمعيات ومؤسسات الشباب والطفولة وتعزيز دور النساء	%0,4	%0,4
تبادل الخبرات الدولية المتعلقة بأنشطة الشباب	%1,4	%0,3
تنظيم تظاهرات للشباب والطفولة	%2,1	%0,7

أما فيما يخص ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية، فقد بلغت حصة الميزانية المخصصة لبناء وتجهيز مؤسسات الشؤون النسوية برسم سنة 2014، ما يعادل 15,9% من هذه الميزانية مقابل 11%. خلال السنة الماضية.

توزيع ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية حسب البرامج

ميزانية الاستثمار	الحصة في ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية لسنة 2013	الحصة في ميزانية الاستثمار لمديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية لسنة 2014
بناء وتجهيز مؤسسات الشباب	%50,2	%35,9
بناء وتجهيز مؤسسات الطفولة	%32,9	%42,6
بناء وتجهيز مؤسسات الشؤون النسوية	%11,0	%15,9
المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	%5,9	%5,5

تحليل مؤشرات الأهداف لقطاع الشباب مع مراعاة مقاربة النوع

حددت مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية برسم سنة 2014، 6 مؤشرات تتعلق بميزانية التسيير والتي تم تحديدها حسب البنية والبرنامج. ففيما يخص مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار (4 أهداف على المستوى المركزي) فهي موزعة حسب الجهة. ويبين تحليل مؤشرات الأهداف لقطاع الشباب عدم الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع الاجتماعي رغم أن القطاع منخرط في تشجيع المساواة بين الجنسين من خلال عدة برامج. ويقدم الملحق 2 للتقرير عدة اقتراحات لمؤشرات للأهداف تتعلق ببرامج القطاع وتأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي.

3.13. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

وفق نتائج البحث الوطني حول الشباب لسنة 2012 المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط، يبلغ عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 14 و24 سنة حوالي 6,32 مليون شاب خلال سنة 2012، 49,4% منهم إناث. وحسب وسط الإقامة، يقطن 54% من الشباب في المدن ويمثلون 17,9% من الساكنة الحضرية، مقابل نسبة 21,6% بالنسبة للشباب القاطنين بالوسط القروي. وفيما يخص الولوج للتعليم، انخفضت نسبة الشباب دون أي مستوى دراسي من 29,8% سنة 2000 إلى 11,4% سنة 2011. وفي المقابل، ارتفعت نسبة ذوي المستوى الأساسي والإعدادي من 48,9% إلى 55,9% وارتفعت نسبة ذوي المستوى الثانوي التأهيلي من 14,3% إلى 24,6%. ويلاحظ أن المستوى التعليمي للشباب الذكور يفوق المستوى التعليمي للفتيات وذلك في المستويات الثلاث.

وفيما يخص الولوج للشغل، شهدت نسبة نشاط الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، منتقلة من 45,8% سنة 2000 إلى 32,2%[78] سنة 2013 وذلك بفعل تحسن مستواهم التعليمي والتكويني. وحسب القطاعات، يشغل قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري تقريبا

[78] حسب المندوبية السامية للتخطيط.

نصف الشباب (أي 20% من الاشخاص العاملين الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة). كما أن أكثر من 66% من الشباب النشيطين العاملين بالمجال الحضري هم أجراء مقابل 20% فقط في المجال القروي.

وبلغ معدل بطالة الشباب (من 15 إلى 24 سنة) خلال سنة 2013 نسبة 19,3%، أي بارتفاع بنسبة 0,7 نقطة مقارنة مع سنة 2012. ويعرض الجدول التالي حسب نوعية النشاط توزيع الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة حسب الجنس ووسط الإقامة ما بيت 2011 و2013:

توزيع الشباب حسب الجنس ونوعية النشاط ووسط الإقامة (%)

		وطني				حضري				قروي			
		2000	2011	2012	2013	2000	2011	2012	2013	2000	2011	2012	2013
ذكور	الناشطون	51,8	42,0	40,2	37,8	32,5	27,7	26,3	23,6	71,5	58,1	56,0	54,1
	العاطلون	13,9	9,3	9,1	9,1	19,7	11,6	11,4	11,7	7,9	6,6	6,4	6,2
	غير الناشطون	34,3	48,7	50,7	53	47,8	60,7	62,3	64,7	20,6	35,2	37,5	39,7
إناث	الناشطات	21,7	15,2	14,0	13,9	11,5	7,0	6,3	6,0	33,4	25,0	23,3	23,6
	العاطلات	4,1	3,2	3,3	3,1	6,8	4,9	5,0	4,9	1,0	1,2	1,2	0,9
	غير الناشطات	74,2	81,6	82,7	83	81,7	88,1	88,7	89,1	65,6	73,8	75,4	75,5
المجموع	الناشطون	36,8	28,7	27,3	26,1	21,8	17,3	16,3	14,8	53,1	42,0	40,2	39,4
	العاطلون	9,0	6,3	6,2	6,2	13,1	8,2	8,2	8,3	4,5	4,0	3,9	3,6
	غير الناشطون	54,2	65,0	66,5	67,8	65,1	74,5	75,5	75,9	42,4	54,0	55,9	57,0

المصدر: البحوث الوطنية حول التشغيل 2000، 2011 و2012 وتقرير حول النشاط والتشغيل والبطالة ، 2013، المندوبية السامية للتخطيط

IV. الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

إن الولوج المنصف للنساء إلى حقوقهن الاقتصادية يمر عبر ولوج أفضل لسوق الشغل وإلى الأنشطة المدرة للدخل ومشاركة متميزة في اتخاذ القرار. ويقدم المحور التالي الطابع الأفقي للتشغيل قبل أن يتطرق إلى الفرص التي تمنحها القطاعات المنتجة على مستوى التشغيل والفلاحة والصيد البحري والتجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال والتجارة الخارجية والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي.

1. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية

قام المغرب خلال السنوات الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية على المستوى التشريعي والتنظيمي لتعزيز فرص الشغل وتحسين مناخ العمل. وتعتبر مشاركة كل الفاعلين المعنيين في مسألة التشغيل أمرا حيويا للقيام بإصلاحات عادلة ومقبولة هدفها ضمان الاستقرار الاجتماعي.

موازاة مع ذلك، نالت الإنجازات التي حققها المغرب في مجال إدماج بعد النوع الاجتماعي في مختلف مجالات التنمية الثناء والتشجيع. فقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال التعليم والصحة والمشاركة السياسية والحقوق الشرعية. ومع ذلك، لا تزال نسبة مشاركة المرأة في سوق الشغل محدودة، حيث تعتبر هذه النسبة واحدة من بين النسب الأكثر انخفاضا بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط والعالم.

1.1.تقديم قطاع التشغيل والاطار المعياري

1.1.1 جذاذة تقديمية[79]

في اطار تجسيد التزامه بمأسسة المساواة والإنصاف بين الجنسين، سجلت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية مشاركتها الإيجابية والفعالة في مسلسل تحقيق العدالة والمساواة من خلال دمج بعد النوع الاجتماعي لضمان مشاركة عادلة ونصفة للرجال والنساء في سوق الشغل. وفي هذا الصدد، اتخذت وزارة التشغيل مجموعة من التدابير على مستوى هياكلها، وكذى المؤسسات التي تحت وصايتها.

وتتمثل هذه التدابير في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية المبنية على أساس تمثيل أفضل للمرأة في جميع برامج الوزارة، من خلال تطوير آليات عروض لترشح لمناصب المسؤولية مع مراعاة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الوزارة التخطيط لعمليات تسيير الوظائف المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة في توزيع الوظائف. (إحصاءات عن عدد الموظفين ونسبة النساء: أنظر المرفق1).

2.1.1. الإطار المعياري

انخرط المغرب في عدد من الاتفاقيات الدولية والوطنية التي تهتم بالتشغيل باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على خلفية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما بذل المغرب، باعتباره عضوا نشيطا في منظمة العمل الدولية[80]، جهودا كبيرة لبلوغ أهداف الألفية للتنمية في أفق 2015. والتزم باحترام تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على تحقيق المساواة بين الجنسين[81].

كما تشارك وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية في إعداد تقارير دورية عن الأدوات والآليات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بتقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وكذا تقرير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وتقرير اتفاقية حقوق الطفل وتقرير "بكين + 15" التي أعدتها وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

---

[79] بعد تعيين الحكومة الجديدة يوم 10 أكتوبر 2013، أصبحت وزارة التشغيل جزء من وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية. لمزيد من التفاصيل حول مهام القسم، انظر تقرير النوع الاجتماعي 2013.

80 انضم المغرب إلى إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 المتعلق بالحقوق والمبادئ الأساسية للشغل (الاتفاقيات رقم 188 و151 و144 و141 و131 و102 ...).

[81] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على الملحق 2 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي لسنة 2014.

2.1. الإجراءات والجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

تتولى وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية مهمة التنسيق الأفقي للسياسات العمومية من أجل تحسين اثارها وتحقيق الأهداف التي سطرتها الحكومة في مجال التشغيل. وفي هذا الإطار، أطلق قطاع التشغيل عملية تشاور ثلاثي بدعم من منظمة العمل الدولية، لإعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل مبتكرة ويطبعها التنسيق. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز نموذج للنموقائم على خلق مناصب شغل منتجة ولائقة.

1.2.1 معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الاجراءات المتخذة في في مجال الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية

فيما يخص الشغل، وفي إطار المقاربة التعاقدية بين وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية ومختلف مندوبياتها، تم توجيه دورية وزارية (رقم 13/16) إلى جميع المندوبين الجهويين والاقليميين للشغل بغية حث مفتشي الشغل على السهر على احترام تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمرأة في ميدان الشغل [82]. ولتعزيز هذا الدور، نظمت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب العمل الدولي، 20 ورشة جهوية للتكوين، لفائدة 500 مفتش شغل، حول الحقوق الأساسية ومنها الحق في المساواة وعدم التمييز في ميدان التشغيل والمهنة والدخل.

وساهم مكتب العمل الدولي سنة 2013 بمشروع حول "إنعاش الحقوق الأساسية للأجراء من خلال الارتقاء بالحوار الاجتماعي والمساواة في الشغل" في إنعاش المساواة بين الجنسين في العمل ومكافحة التمييز، من خلال تحقيق عدد من الأنشطة الثلاثية المتعلقة بالتحسيس والتكوين في هذا المجال.

وفيما يخص التشغيل، وفي إطار التعاون مع الوزارة، قام مكتب العمل الدولي بوضع مشروع " شباب في العمل" على مدى أربع سنوات (2012 – 2016) في ثلاث مناطق نموذجية [83] بهدف تحسين قابلية التشغيل لفائدة الشباب من الرجال والنساء بالمغرب. كما تم تخصيص إحدى مكونات هذا المشروع للمجال المقاولاتي النسائي والذي أطلق بصدده مؤخرا مكتب العمل الدولي دراسة تقييمية للخروج بتوصيات استراتيجية لإنعاشه والنهوض به.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، يجري حاليا اتمام إنجاز دراسة تتعلق بتنمية المعرفة حسب النوع لنظام الحماية الاجتماعية. ويرمي أساسا إلى تحديد أشكال التمييز حسب النوع في مجال التغطية الاجتماعية والطبية في القطاع الخاص، والمساهمة في إدماج المساواة بين الجنسين في سياسات التشغيل، التكوين المهني والحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى اقتراح تدابير إصلاحية.

تقييم مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات

يأتي تقييم مدونة الشغل في سياق اقتصادي واجتماعي وطني ودولي، يتميز بتحولات عميقة تقتضي من الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين إعادة النظر في القوانين التي تنظمها. ويشمل التقييم الجوانب المرتبطة بالمراقبة لتحديد الاكراهات المتعلقة باختصاصات ومهام المصالح المسؤولة عن المراقبة والتنفيذ.

وبعد عشر سنوات من دخولها حيز التطبيق، دعت الندوة الوطنية [84] حول مدونة الشغل إلى الرجوع بصفة متواترة إلى الاتفاقيات الجماعية [85] واستخدامها كأداة لبناء مناخ اجتماعي سليم. كما يمكن أن تساهم هذه الاتفاقيات الجماعية بشكل كبير في تقوية علاقات العمل وتحسين ظروف العمل وتوطيد استقرار المقاولات.

---

[82] تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل أية شكاية متعلقة بالعنف ضد المرأة في مكان العمل خلال 2013 من طرف مفتشية الشغل.

[83] يتعلق الأمر بجهة سوس ماسة درعة وجهة الشرق ومحور الدار البيضاء- القنيطرة

[84] مؤتمر نظمته وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بشراكة مع منظمة العمل الدولية في 22 و 23 سبتمبر 2014 بالرباط، تحت عنوان "قانون الشغل، بعد عشر سنوات من دخوله حيز التنفيذ: بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق" بحضور وزير الدولة و وزير العدل والحريات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وممثلي المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية. وبالإضافة إلى الورشات الموضوعاتية، ركز هذا المؤتمر على المناقشات حول "مدونة الشغل والدستور" و"مدونة الشغل والمعايير الدولية للعمل" و" مدونة الشغل ومناخ الأعمال" و"مدونة الشغل والنوع الاجتماعي" ووغيرها.

[85] اتسمت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالتوقيع على اتفاقية جماعية بين شركة " IBM - طنجة " والاتحاد المغربي للشغل ممتدة على ثلاث سنوات، وتنص على الحقوق النقابية وتنظيم الحوار الاجتماعي وتقنين الشغل وشروطه والأعمال الاجتماعية وغيرها.

كما تتطلب مدونة الشغل قراءة متأنية لتطبيق أفضل لمقتضيات الدستور في مجال حقوق الشغل الأساسيـــة، وخصوصا منها الحرية النقابية وإنعاش المفاوضة الجماعية وتشريع قانون الإضراب والحق في الشغل. وقد تم التركيز على ضرورة ضمان وسائل المراقبـــة والتنسيق بين الوزارات بغية ضمان تنفيذ ناجح لمدونة الشغل.

2.2.1.إعداد الميزانية ووضع مؤشرات النجاعة

خصص قطاع التشغيل سنة 2014 ميزانية قدرها 348, 15 مليون درهم، منها 262,55 مليون درهم مخصصة لميزانية التسيير و85,6 مليون درهم مخصصة لميزانية الاستثمار. وتمثل هذه الاخيرة 24,6 % من مجموع الميزانية المخصصة للوزارة.

وعلى غرار باقي القطاعات الوزارية ، انخرط قطاع التشغيل في شمولية الاعتمادات. وفي هذا الإطار، بلور القطاع مجموعة من مؤشرات الأهداف والتي تمكن من إيجاد صلة بين الاعتماد المخصص للإجراء أوللبرنامج أوللنشاط من جهة والنتائج المستهدفة والمنتظرة من استعمال هذه الاعتمادات.

3.1. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

مساهمة ضعيفة للنساء في سوق الشغل

يبين معدل النشاط الوطني تباينا مهما بين الجنسين (73% عند الرجال و25,1% لدى النساء سنة 2013)، مما يترجم ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل. وتتسع الهوة بشكل أكبر لدى الشابات اللائي تتراوح اعمارهن ما بين 15 الى 24 سنة.

وبلغ معدل البطالة على الصعيد الوطني 9,2% سنة 2013 (9,1% عند الرجال و9,6%عند النساء). ومع ذلك، فإن تطور معدل البطالة يخفي تفاوتات حسب نوع الجنس والسن، ومقر الإقامة والمستوى الدراسي. بينما انخفضت نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة العاطلة منتقلة من29,1% سنة 2012 الى 27,8% سنة 2013 (انخفاض ب 1,3 نقطة).

مبيان 15 : تطور معدل البطالة الوطني حسب الجنس بين 2000-2013

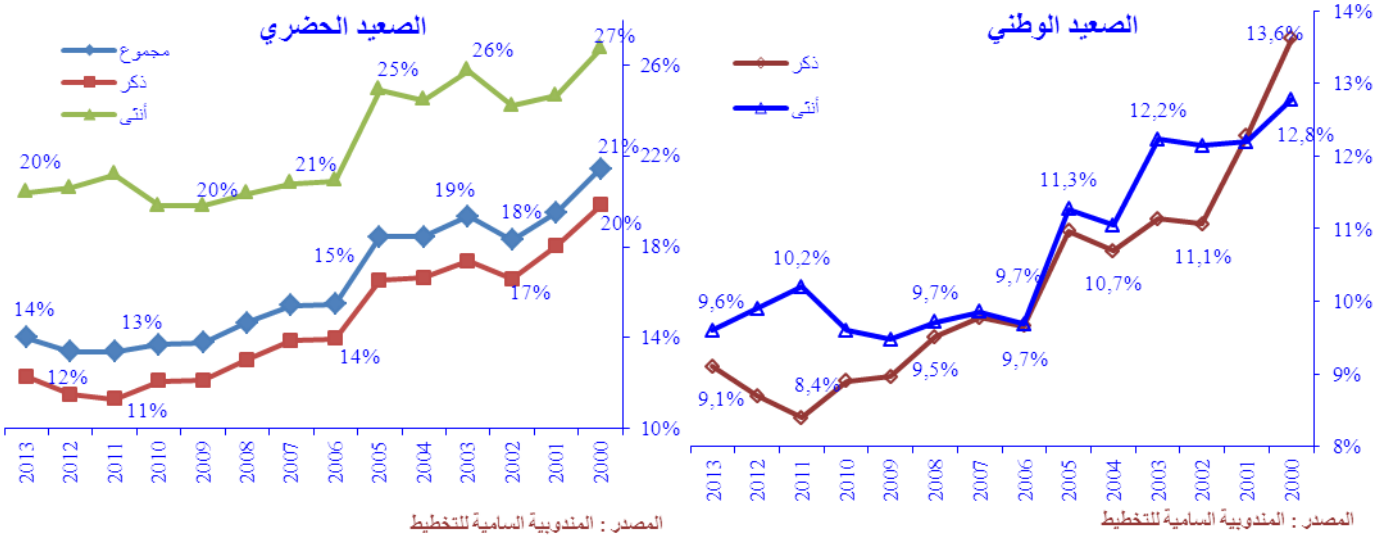

ويفسر مستوى النشاط عند النساء في غالبيته الفارق بين معدل التشغيل بين الرجال (66,4 %) والنساء (7, 22%). ويؤكد مؤشر التكافؤ بين الجنسين على أن حظوظ الرجال للحصول على شغل يفوق ثلاث أضعاف حظوظ النساء. وحسب وسط الإقامة، تظل النسبة بين الرجال والنساء في الوسط الحضري من حيث التشغيل ضعف ما هي عليه في الوسط القروي. ويمكن تفسير الفارق في نسب التكافؤ بين الرجال والنساء في الوسط القروي أساسا بضعف نشاط النساء مقارنة مع الرجال أكثر منه من صعوبات الولوج إلى التشغيل.

وحسب الوضعية المهنية، تجدر الإشارة إلى أن 79,9% في المتوسط من النساء النشيطات المشتغلات في الوسط الحضري هن أجيرات. في حين، ما يقارب 76,5% من النساء النشيطات المشتغلات الوسط القروي هن مساعدات عائليات بدون أجرة.

نتائج مشجعة ولكن غير كافية لبرامج إنعاش التشغيل

يشكل إنعاش التشغيل أحد أولويات العمل الحكومي في أفق تقليص معدل البطالة إلى 8% سنة 2016. فقد اتخذت الحكومة إغناء محتوى النمو الاقتصادي من التشغيل هدفا لها. وتتجلى إنجازات أهم البرامج المعتمدة في برنامج 'إدماج"[86]، الذي ساهم في إدماج 400.000 باحث عن شغل منذ 2006 إلى نهاية 2013. وتمثل النساء 50% من المدمجين خلال سنة 2013 والذين بلغ عددهم 56.700 . وخلال الخمس الأشهر الأولى من سنة 2014 ، تم إدماج ما مجموعه 25.407 منهم 55% من النساء.

كما استفاد، خلال الفترة 2007 وأواخر 2013، 105.400 شخصا من برنامج "تأهيل"[87]، بينهم 18.700 خلال سنة 2013. واستفاد، خلال نفس السنة، من التكوين التعاقدي 4.285 شخص من بينهم 67% نساء. وخلال الخمس الاشهر الاولى من سنة 2014،استفاد من البرنامج 6.601 باحث عن عمل تمثل النساء منهم 30%.

وفيما يخص برنامج "مقاولتي"[88]، فقد تمت مواكبة ما يقرب 31.000 مترشح خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى أواخر سنة 2013. كما استفاد 5.473 مشروع من التمويل أوالتمويل الذاتي، الشيء الذي مكن من خلق أكثر من 15.300 منصب شغل. وخلال الخمس الأشهر الأولى من سنة 2014، تمت مرافقة 676 مترشح، 28% منهم من النساء. وكذا تمويل أوتمويل ذاتي لـ 307 مشروعا مكن من خلق 720 منصب عمل.

وإضافة إلى هذه البرامج، عرفت سنة 2012 تنفيد جيل جديد من الإجراءات لإنعاش التشغيل خاصة تحمل التغطية الاجتماعية وعقد الإدماج المهني، والتي أطلقت في أكتوبر 2011. وسيتم على أساس تقييم مدى تسيير هذه البرامج وإتمام الأدوات اللازمة لتنفيذ برنامج "مبادرة" الذي يهدف إلى تعزيز وإنعاش الشغل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا إطلاق برنامج جديد "تأطير" للأشخاص الذين لا يتوفرون على خبرة مهنية ويحتاجون إلى التكوين التقني في مجالات محددة. وبالموازاة مع ذلك، سيتم إنشاء مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تقوية المراقبة والنهوض بالحقوق الأساسية في ميدان الشغل ومفهوم الشغل اللائق. كما تم، في إطار الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وضع تعويض عن فقدان الشغل لفائدة العمال يتم تسييره من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

أهم التحديات التي يجب تجاوزها

تعتبر معرفة الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية حسب النوع الاجتماعي في الحصول على العمل المأجور والإبقاء على النساء والرجال في مجال العمل من جهة، وتحسين المعرفة حسب النوع الاجتماعي بنظام الحماية الاجتماعية وظروف عمل المرأة من جهة أخرى من التحديات التي يجب تجاوزها.

كما تستأثر تحديات أخرى بالاهتمام ويتعلق الأمر بتقوية احترام مقتضيات مدونة الشغل والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، ووضع إجراءات تحفيزية تهدف لتشجيع ولوج المرأة إلى مناصب المسؤولية، وإنشاء نظام للعمل يعزز مشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار على مستوى مجالس المقاولات والنقابات والجمعيات.

وعلاوة على ذلك، يشكل تشغيل الأطفال في المغرب تحديا حقيقيا. فقد تم إحراز تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة، إلا أن الحاجة تظل ماسة لبذل المزيد من الجهود. وبالرغم من الانخفاض المهم لتشغيل الأطفال دون سن 15 سنة، فان الحكومة مطالبة بإنجاز برامج عمل نموذجية مع الشركاء المحليين والسهر على إنجاح الإجراءات المتخذة ضد تشغيل الأطفال.

2. قطاع الفلاحة

منذ الثمانينات، تطرق قطاع الفلاحة لوضعية المرأة حيث وضعت عدة تدابير لصالح النساء القرويات في مجال التأطير ودعم اطلاق الأنشطة المدرة للدخل، مع إدماج وحدات تعلُّمية تتماشى مع متطلبات النساء والشباب. فلا تزال المرأة تشكل الفئة الأكثر هشاشة في الوسط القروي، حيث تواجه عدة إكراهات تحول دون تمكنها من

[86] يهدف، من جهة، إلى تطوير الموارد البشرية للمقاولة وتحسين تأطيرها من قبل توظيف الشباب حاملي الشهادات، والإدماج دون الحاجة إلى تحمل تكاليف الأجور المكلفة جدا، ومن جهة أخرى، إلى الزيادة في قابلية التشغيل لدى الشباب حاملي الشهادات من خلال اكتساب كفاءات مهنية جديدة، خصوصا من خلال التجربة الأولى في المقاولة.

[87] يهدف إلى الزيادة من قابلية التشغيل لدى طالبي الشغل من خلال اكتساب كفاءات مهنية لشغل مناصب الشغل المحددة أو المحتملة. ويتيح هذا البرنامج ثلاث منظومات للتكوين: التدريب التعاقدي للشغل والتدريب التأهيلي أو التحويلي والتدريب في مهن ترحيل الخدمات.

[88] يهدف إلى تعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة جدا لتشجيع التشغيل الذاتي لأصحاب المشاريع.

حقوقها الكاملة، كضعف التكوين التقني وارتفاع معدل الأمية وضعف تمثيليتها في التنظيمات والمؤسسات المهنية، بالإضافة إلى استفادتها المحدودة من القروض والموارد والمدخلات والأجهزة. ومع ذلك، تمثل المرأة عنصرا أساسيا في التنمية القروية والتقدم الفلاحي بفضل حضورها وخبرتها.

1.2. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.2. جذاذة تقديمية

تناط بقطاع الفلاحة عدة مهام كإعداد السياسة الوطنية للفلاحة، واتخاذ جميع التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بالأنشطة الفلاحية، وتأهيل المنظمات المهنية الفلاحية في إطار سلاسل الإنتاج وتشجيع الاستثمار والمساهمة في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الحرة في الميدان الفلاحي وتدبير الاتفاقيات في هذا الشأن، وكذا جمع وتحليل ونشر الإحصائيات والمعلومات الفلاحية. كما يلعب دورا جوهريا في ميدان البحث والتنمية الزراعية وفي مجال التعليم العالي الفلاحي والتكوين التقني والمهني الفلاحي.

وفيما يخص الموارد البشرية، يضم قطاع الفلاحة عمالة تتكون من 4748 شخصا، مع تمثيلية نسوية بنسبة 28%[89] (انظر إلى الملحق 1). حيث تشغل هذه الأخيرة 18% من مناصب المسؤولية، مسجلة ارتفاعا بالمقارنة مع السنة الماضية التي بلغت فيها 12% من هذه المناصب.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن قطاع الفلاحة كان من بين أول الإدارات التي أنشأت نقطة إرتكاز خاصة بالنوع الاجتماعي، عن طريق قسم الإرشاد الزراعي التابع لمديرية التعليم، والتكوين والبحث[90]. كما يتوفر القطاع على تمثيلية على مستوى شبكة التشاور الوزاري لإدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.2. الإطار المعياري

التزم المغرب من خلال العديد من الاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان، كالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية، بضمان تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة القروية بالإضافة إلى المساواة من حيث الولوج إلى السلع والموارد. وفي السياق ذاته، انظم المغرب إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 11 و12 و99 و101، المؤطرة للعمل الفلاحي، والاتفاقية رقم 129 التي تحدد التدابير الخاصة بظروف العمل، خاصة منها حق تكوين الجمعيات وتكتل المزارعين والتعويض عن حوادث الشغل وطرق تحديد الحد الأدنى للأجور وكذا الإجازات المدفوعة وتفتيش الشغل في الفلاحة وذلك لضمان ظروف عمل عادلة لصالح العاملين في الفلاحة[91].

2.2. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.2. أهم السياسات والاستراتيجيات القطاعية المنجزة

تبنى قطاع الفلاحة مخطط المغرب الأخضر لتعزيز ودعم فلاحة تنافسية وحديثة ومتكاملة وذات قيمة مضافة عالية. ويرتكز برنامج العمل للفترة الممتدة من 2009 إلى 2020 على دعامتين اثنتين، حيث تهدف الأولى إلى تطوير فلاحة تتسم بإنتاجية عالية وتوجه بالأساس إلى التصدير، في حين تتوخى الدعامة الثانية مواكبة تضامنية للفلاحة الصغيرة في المناطق المهمشة.

وفي هذا الصدد، تطورت المبالغ المستثمرة من طرف القطاعين العام والخاص من 7,2 مليار درهم إلى 13,1 مليار درهم بين سنتي 2008 و2013، مما مكن من تسجيل نتائج ملموسة على أداء القطاع، حيث حققت القيمة المضافة خلال هذه الفترة تحسنا ملحوظا ب 49,6%.

وفي إطار تنشيط مختلف القطاعات الفلاحية على طول سلسلة القيمة، تم تعزيز العقود الثمانية عشر التي أطلقتها الحكومة والمهنيين ما بين 2008 و2013، منها ثلاثة عشر نباتية وخمسة حيوانية، بعقدين يمتدان في الفترة ما بين 2014-2020، يتعلق أحدهما باللحوم الحمراء حيث يتوخى تطبيق المسالخ البلدية للمعايير الصحية وكذا ملائمة الإطار التنظيمي لهذا القطاع، بينما يخص الآخر زراعة الأرز ويرمي الى الرفع من المردود المتوسط من 70 الى 80 قنطار في الهكتار الواحد وتحسين أحوال السوق الوطني للأرز.

---

[89] الى غاية نهاية يوليوز 2014.

[90] قبل إعادة تنظيم وزارة الفلاحة والصيد البحري، كانت هذه المديرية تلقب بمديرية التعليم، البحث والتنمية.

[91] لمزيد من التفاصيل انظر إلى الملحق 2 من النسخة 2014 لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي.

وبخصوص مشاريع الفلاحة التضامنية، تم تسخير موارد مهمة لتعزيز الانتاج وتسهيل الولوج للأسواق. وإلى حدود نهاية 2014، سيتم إنجاز 492 مشروعا للفلاحة التضامنية بفضل استثمار إجمالي بلغ 13,3 مليار درهم، يغطي مساحة 748 ألف هكتار لصالح 720 ألف مستفيد.

2.2.2. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

اتخذ قطاع الفلاحة عدة تدابير تتعلق بمقاربة النوع الاجتماعي بما في ذلك تعزيز المؤسسات، ومراعاة أولويات المرأة القروية واحتياجاتها من حيث الدعم التقني والتكوين والتأطير وتحسين قدراتها الإنتاجية في إطار مخطط المغرب الأخضر، بالإضافة إلى إنشاء شراكات متعلقة بالنوع الاجتماعي مع مختلف فاعلي التنمية الفلاحية على الصعيد المحلي والوطني والدولي.

وقد مكنت هذه التدابير المرأة القروية من اكتساب عدة كفاءات وتثمين وتسمية منتجاتها ومن تطوير ثقافة المشاركة في المعارض والأسواق الوطنية والدولية، علاوة على تحسين دخلها وظروف عيشها.

وبذلك، توجت الإنجازات المحققة من طرف قطاع الفلاحة بإحداث ما يفوق 1000 تعاونية وتجمع فلاحي نسوي الى حدود اليوم وتمويل ما يزيد عن 700 مشروع لفائدة 14 ألف امرأة قروية.

وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت وزارة الفلاحة في العديد من البرامج التي انطلقت في العالم القروي بشراكة مع القطاعات الوزارية الأخرى والمنظمات الدولية. وتتمثل أهم الإنجازات فيما يلي :

- التوقيع على برنامج وطني لتأسيس التعاونيات الفلاحية يمتد من 2014 الى 2020 من طرف وزارة الفلاحة، ووزارة الاقتصاد والمالية وكذا وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك خلال الدورة السابعة لمناظرة الفلاحة المنعقدة بمكناس يوم 23 أبريل 2014.
- المصادقة على اتفاقية تمويل مرتبطة بالمرحلة الثانية من البرنامج الأوروبي لدعم السياسة القطاعية للفلاحة، وذلك بتاريخ 18 يوليوز 2014. ويرمي هذا البرنامج الذي خصصت له ميزانية قدرها 670 مليون درهم على مدى 4 سنوات إلى تعزيز سلاسل إنتاج متعددة في المناطق المستهدفة، كالزيتون والتمر واللوز ولحوم الأغنام، مع التشجيع على ادماج أفضل للمرأة القروية وللشباب في مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.
- إنجاز مشروع لزراعة الفاكهة بموجب عقد حساب تحدي الألفية-المغرب[92]، يستهدف مجال زراعة الزيتون واللوز والتين والنخيل. ومكنت المشاريع المنجزة من تكوين 5.774 امرأة و2.371 من بنات الفلاحين على الممارسات الفلاحية التي كانت منحصرة على فئة الذكور، كالمعالجة وإدارة المشاريع والتلقيح، بالإضافة الى تحسيس 128 امرأة حول التجمعات ذات الفائدة الاقتصادية. ومن جهتها، مكنت المشاريع والتدابير المخصصة للنساء من إنشاء 14 تعاونية لفائدة 758 مستفيدة (الى غاية أكتوبر 2013)، الشيء الذي كلف ما يناهز 3,65 مليون دولار.

3.2.2. إعداد الميزانيات وتقديم مؤشرات الأهداف

استفاد قطاع الفلاحة خلال سنة 2014 من ميزانية قدرها 8,9 مليار درهم، تمثل 3,6% من الميزانية العامة (مقابل 3,3% سنة 2013)، حيث تضم مبلغا مخصصا للتسيير بقيمة 2,3 مليار درهم يشمل تكاليف الموظفين بحصة قدرها 27% وتكاليف المواد بنسبة 31% وكذا ميزانية الاستثمار التي تناهز 6,6 مليار درهم.

وتوجه ميزانية قطاع الفلاحة بالأساس لمديرية تطوير سلاسل الانتاج، بحصة 71%[93]، بينما تعد جهة طنجة تطوان من أول المستفيدين من الشق الجهوي للميزانية، بنسبة 21%.

[92] يتعلق الأمر بالاتفاق المبرم بتاريخ 31 غشت 2007 بين الحكومة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والممثلة بمؤسسة تحدي الألفية، حيث يتوفر على ميزانية 697,5 مليون دولار لفترة تفعيل تمتد 5 سنوات.

[93] باستثناء الميزانية المخصصة للجهات.

مبيان 16 : توزيع ميزانية استثمار قطاع الفلاحة حسب المديريات والجهات

ميزانية استثمار الجهات

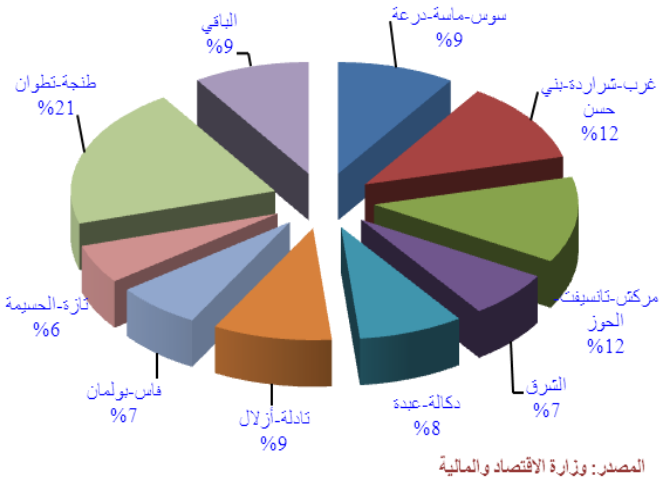

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية الاستثمار حسب المديريات (دون احتساب الجهات)

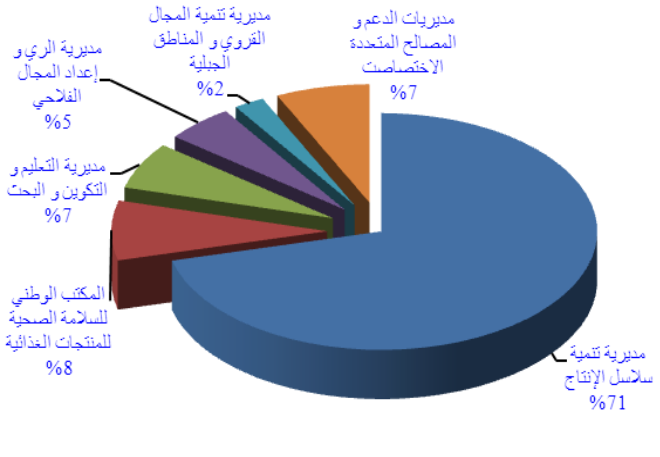

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ويشير تحليل مقاربة النوع الاجتماعي بالنسبة لميزانية قطاع الفلاحة إلى أن السطر المحدد بالميزانية والمخصص للأنشطة النسوية، وذلك على مستوى الإرشاد الفلاحي، لم يستفد من أي تمويل خلال سنة 2014، في حين تلقت أنشطة الإرشاد لفائدة النساء ميزانية استثمار بقيمة 13,1 مليون درهم سنة 2013، أي ما يعادل 6,8% من المبلغ الإجمالي المرصود للإرشاد الفلاحي، مقابل 12 مليون درهم سنة 2012.

وتجدر الإشارة الى أن الميزانية تضم عدة خطوط تراعي البعد الاجتماعي، كالمساهمة في البرامج المحدثة بشراكة مع الجمعيات، وكذا تكاليف التداريب، وتكاليف زيارة المربين والتقنيين، ومصاريف تنظيم المعارض ومسابقات تربية الماشية، ومكافئات المربين وتكاليف سفر الفلاحين بالمغرب بالإضافة إلى تكاليف تكوينهم.

تحليل مؤشرات الأهداف

يعد قطاع الفلاحة من بين القطاعات الأربعة النموذجية التي تم انتقاءها لتفعيل توجهات التعديل الجديد للقانون التنظيمي للمالية، من حيث تقسيم الميزانية حسب البرامج وانجاز مشاريع ناجعة. وفي هذا الصدد، يدرج المحلق 2 لهذا التقرير مقترحات لمؤشرات الأهداف تبدو ملائمة بالنظر الى مهام القطاع والتوجه العام القاضي بالمساواة بين الجنسين والتي يتوخى أخذها بعين الاعتبار لمسايرة مقترحات التعديل المشار اليه من حيث ادراج مؤشرات للنجاعة تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي.

3.2. تحليل أهم مؤشرات النتائج

على الرغم من تحسن المؤشرات الاجتماعية، لا تزال العديد من الفوارق الاجتماعية بين الوسط الحضري و القروي، خاصة من حيث الحصول على فرص الشغل والتعليم.

ففي سنة 2013، مثل قطاع الفلاحة 15,5%[94] من القيمة المضافة الإجمالية و74,2%[95] من مناصب العمل بالوسط القروي، مقابل 80,5% سنة 2004، حيث يلعب دورا رئيسيا في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويشير توزيع الساكنة القروية حسب الوضع المهني في نفس السنة إلى أن 40% من العاملين يشتغلون في التدبير المنزلي مقابل 53,4% سنة 2004[96]، وبينما يشتغل 32,8% من هؤلاء كأحرار.

وعلى الرغم من هشاشة العمل بالوسط القروي، لا يزال معدل البطالة أقل ارتفاعا بالوسط القروي (بنسبة 3,8%) بالمقارنة مع المدن (14%)، كما تتوفر النساء القرويات على أقل معدل للبطالة بنسبة 1,6% في 2013.

كما يبين توزيع الساكنة النشيطة حسب المستوى الدراسي خلال سنة 2013 بأن 49,1% من الساكنة النشيطة القروية لا تتوفر على أي مستوى دراسي (مقابل 65,1% سنة 2004) بينما تمكنت 28% من هذه الأخيرة من

94 يتعلق الأمر بالفلاحة والقنص والخدمات الملحقة. مصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الحسابات القومية المؤقتة 2013

95 تتضمن الصيد البحري والغابات. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، النشاط والتشغيل والبطالة، النتائج الأولية لسنة 2013.

96 المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، "النشاط، الشغل والبطالة" لسنة 2004".

عبور المستوى الابتدائي. وفي الوسط الحضري، اجتازت 25% من الساكنة النشيطة المستوى الابتدائي، مقابل 21,7% بالنسبة للدور الإعدادي و18,4% بالنسبة للمستوى الثانوي و16,9% بالنسبة للتعليم العالي. بينما شكلت الفئة بدون أي مستوى دراسي حصة 15,1% من المجموع.

كما بلغت نسبة التعليم في الوسط القروي للساكنة التي تفوق 10 سنوات ما يناهز 62,9% عند الرجال و35,3% عند فئة النساء سنة 2012 مقابل 39,4% و10,9% على التوالي سنة 1994[97]. كما يوضح توزيع الساكنة النشيطة التي يفوق سنها 15 سنة بأن 91,7% من النساء القرويات لا تتوفرن على أي شهادة مقابل 75% بالنسبة للرجال في نفس الوسط، بالمقارنة مع 95,4% و81,9% على التوالي سنة 2000.

3. قطاع الصيد البحري

تحتل المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الصيد البحري مكانة هامة، سواء على مستوى السياسة المتبعة أو على مستوى إجراءات التنمية على الصعيد العالمي، وذلك في ظل التقدم الحالي الذي يرمي الى تعريف الفقر بتصور متعدد الأبعاد وبصفة متكاملة، وكذا بالنظر إلى الأهمية القصوى الموجهة لمحاربة الهشاشة. ويتطلب الاستغلال الرشيد للثروات البحرية على طول سلسلة الإنتاج ضرورة الأخذ بعين الاعتبار دور المرأة كفاعل في استغلال الموارد البحرية على حد سواء كالرجل.

وعلى الرغم من المجهودات التي تبذلها وزارة الصيد البحري قصد تشجيع مساهمة نساء قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية كشركاء في الإنتاج وعناصر نشيطة في التغيير، لا يزال من الضروري بذل المزيد من المجهودات لاسيما فيما يتعلق بإنتاج المعلومات المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تشمل العديد من الأبعاد (كالولوج إلى وسائل الإنتاج، التواجد بنشاط الصيد والصناعات التحويلية، علاقات القوة،...) وذلك من أجل إنجاح إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج وخطط عمل القطاع.

1.3. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.3. جذاذة تقديمية

تتمحور مهام وزارة الصيد البحري أساسا حول إعداد استراتيجية لتطوير قطاع الصيد البحري وكل الأنشطة المتصلة به وكذا تحديد التوجهات وتنفيذ الإجراءات لضمان التطوير والاستغلال المعقلن للموارد السمكية خاصة في المناطق الاقتصادية الحصرية، وذلك عبر وضع تدابير وخطط تنموية لمصايد الأسماك. كما تنص هذه المهام على تثمين المنتوجات البحرية والسمكية عن طريق اتخاذ جميع التدابير الرامية إلى تشجيع التحفيز على تطوير والترويج للصناعة التحويلية المشتغلة في قطاع الصيد البحري، بالإضافة إلى صياغة النصوص التشريعية والقرارات التنظيمية المرتبطة بمجال اختصاصها وتعزيز تكوين البحارة والعاملين في المجال البحري وكذا المدراء والمهندسين والتقنيين وكل المشتغلين في القطاع بما يعزز وضعهم الاجتماعي والمهني.

وتتوفر وزارة الصيد البحري على 1.374 موظفا، حيث تمثل النساء منهم نسبة 23,5% برسم سنة 2014 مقابل 23% سنة 2013. وتبقى حصة النساء من مناصب المسؤولية جد ضئيلة، إذ لا تتجاوز نسبة 10%. ومع ذلك، يتميز وجود المرأة في مناصب المسؤولية بوزارة الصيد البحري باحتلالها لمناصب مسؤولية مهمة، كتعيين كاتبة عامة للوزارة ومديرتين وكذا مندوبة إقليمية للصيد البحري.

و تعد وزارة الصيد البحري من بين المؤسسات الحكومية السباقة لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مجالات عملها، لتوفرها على وحدة لتتبع كل ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. ويتعلق الأمر بوحدة النوع الاجتماعي والتنمية التي تزاول هذه المهام منذ سنة 1999 والتابعة للكتابة العامة للوزارة.

2.1.3.الإطار المعياري

تضمن العديد من الاتفاقيات الدولية التي وقعها المغرب حق ولوج المرأة الى الثروات بما فيها الموارد البحرية وكذا ممارسة أنشطة مذرة للدخل. ويتعلق الأمر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق أهداف الألفية للتنمية ...

[97] المصدر : المندوبية السامية للتخطيط، "المرأة المغربية بالأرقام : "توجهات تطور الخاصيات الديموغرافية، الاجتماعية والمهنية".

وفي نفس السياق، تدعو اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1995 والمتعلقة بمخزون الأسماك إلى ضمان ولوج شريحة بحارة قطاع الصيد التقليدي والساحلي وكذا النساء لممارسة الصيد المعيشي قصد كسب رزقهم. وللتذكير فإن المغرب صادق كذلك على اتفاقية منظمة العمل الدولية التي تسهر على مراقبة ظروف عمل النساء المتواجدات بالقطاعات المنظمة أو بمنازلهن.

ومن أجل مواكبة المقتضيات الدولية، يتوفر المغرب على إطار قانوني خاص بالدفاع عن حقوق الصيادين وحمايتهم. وتعتمد النصوص القانونية في هذا الشأن أساسا على مدونة التجارة البحرية والقانون رقم 99-65 الخاص بمدونة الشغل والذي يحدد الحقوق الأساسية للعمال بالقطاع.

2.3. المجهودات المبذولة لتنفيذ السياسات العمومية التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.3. إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تميزت استراتيجية آليوتيس بتفعيل مجموعة من الإصلاحات خلال سنة 2014. ويتعلق الأمر بالاستغلال المستدام للثروات البحرية إثر اعتماد قانون 12-15 لمنع الصيد غير القانوني وتثبيت أجهزة الرصد على مثن 2.159 سفينة صيد وتفعيل المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية. وبالإضافة إلى ذلك، دخلت في حيز التنفيذ مخططات تهيئة المصايد الوطنية بنسبة تغطي 75% من مجمل الأصناف المصطادة ويتعلق الأمر بالأسماك السطحية والأخطبوط والروبيان. وتشمل إجراءات أخرى تحديث وعصرنة وحدات الصيد بتخصيص دعم مالي مباشر للصيادين وكذا تحديث آليات التفريغ والمناولة.

وفيما يتعلق بتحسين ظروف تفريغ الأسماك، تم الاستمرار في تطبيق مخطط تهيئة الساحل. ويتضمن هذا الأخير 40 موقعا من مجموع نقط التفريغ المهيأة وقرى الصيد. ويضاف إلى ذلك تطوير البنية التحتية على مستوى 10 موانئ للصيد وإنجاز شبكة 4 أسواق جملة لبيع السمك تم تمويلها في إطار برنامج تحدي الألفية[98].

وبخصوص تطوير قطاع تربية الأحياء المائية، وبعد إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، أعطيت الانطلاقة لطلب العروض المتعلقة بتهيئة الإطار القانوني المنظم لهذا القطاع بالمغرب. كما تم الاستمرار في ثلاث مشاريع تهم تركيب مزارع سمكية ومشروعين آخرين يتعلقان بتربية الطحالب والصدفيات.

وفي إطار تعزيز التعاون في مجال الصيد البحري، تمت المصادقة على الاتفاقية الجديدة للصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي برسم سنة 2013، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 15 يوليوز 2014. ويبلغ المقابل المادي للاتفاقية 30 مليون يورو سنويا، حيث يتضمن هذا المبلغ 16 مليون يورو لتغطية التعويض على الولوج إلى الموارد السمكية المغربية و14 مليون يورو لدعم السياسة القطاعية للصيد بالمغرب. ويضاف إلى هذا المبلغ المادي 10 ملايين يورو أخرى مفروضة على أرباب السفن الأوروبية. وتخول الاتفاقية الجديدة الرفع من فرص عمل البحارة المغاربة على مثن السفن الأجنبية.

2.2.3. المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وفقا للتقرير الأخير الذي رصدته المنظمة العالمية للتغذية حول "حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2012"، لوحظ أن المرأة تعد أكثر تواجدا في مراحل تحويل وتسويق الإنتاج سواء تعلق الأمر بالصيد التقليدي أو العصري، في حين تبقى نسبة وجود النساء في سلاسل القيمة ضعيفة. وتُستبعد النساء عادةً من الأسواق والمؤسسات الأكثر ربحا ومن الوظائف العالية الأجر في معامل تصنيع الأسماك رغم كونهن يشكلن غالبية العاملين في هذه الانشطة. وذلك راجع الى:

- انخفاض المستوى التعليمي لذى النساء مقارنة مع الرجال؛
- صعوبة التنقُّل وقيودها؛
- المشاركة في منظمات غالبيتها غير فعالة...

ومن أجل مواجهة هذه المعيقات على الصعيد الوطني، عملت وحدة النوع الاجتماعي بتنسيق مع وكالة الشراكة من أجل التقدم التابعة لبرنامج تحدي الألفية بالمغرب، على وضع مشروع الصيد التقليدي والذي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي عبر محورين:

[98] عرف هذا البرنامج أيضا تكوين 1.234 من البحارين الصيادين وتوزيع 623 عجلات ثلاثية الدفع مجهزة بصناديق كبيرة عازلة للحرارة.

- محور أفقي ينص على إدماج المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بتعزيز قدرات الشركاء ومدراء المشاريع وكذا التحسيس بمقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز القدرات السوسيواقتصادية واتخاذ القرار لفائدة النساء المستفيدات،

- محور خاص يهدف الى إنشاء مشاريع نموذجية وإجراءات موجهة خصيصا للنساء.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع مكنت من إدماج حوالي 15 إلى 20 امرأة من مجموع 1.000 شخص تم تشغيلهم في أوراش البناء وذلك بصفة رؤساء المشاريع ومسؤولون عن البيئة والمسح الجغرافي ومسؤولون عن الجودة والمحاسبة.

وقد استفادت 11.826 امرأة من دورات محو الأمية ودورات التكوين المدرجة في هذا المشروع، حيث تمثل زوجات وبنات الصيادين على التوالي 66% و20% منهن. في حين تعمل 14% منهن بوحدات الصناعة التحويلية للمنتجات البحرية.

وإلى غاية نهاية شهر غشت 2013، استفادت 266 امرأة من المشاريع المخصصة للنساء، عبر إنشاء تعاونية لتثمين الموارد البحرية وإنجاز مشروع لتثمين الإنتاج السمكي ومشروع آخر لجمع الطحالب وتثمين فواكه البحر. وبدعم من برنامج تحدي الألفية-المغرب، خصص غلاف مالي يقدر ب 2,8 مليون دولار لتمويل هذه المشاريع، منها 20,1 مليون درهم من ميزانية الدولة.

3.2.3. إعداد الميزانية وتحليل مؤشرات الأهداف

تحليل ميزانية الوزارة

تبلغ الميزانية المخصصة لوزارة الصيد البحري 611,47 مليون درهم برسم سنة 2014 (مقابل 659,16 مليون درهم برسم سنة 2013)، تمثل منها نفقات الاستثمار47% ونفقات التسيير 53%.

وتستفيد مديرية الصيد البحري وتربية الأسماك من 67% من مجموع ميزانية الاستثمار، وتقوم بتخصيص 55,2% منها للمحافظة على الموارد البحرية والبحث في مجال الصيد. كما تم تخصيص 4,3% لمديرية التكوين البحري والنهوض بالمجال السوسيو- مهني و1,6% لمديرية الصناعات التحويلية للصيد البحري.

وبرسم سنة 2014، تم تخصيص بند في الميزانية بقيمة 5,9 ملايين درهم لتمويل وحدات الصناعة التحويلية بكل من سيدي العابد وسيدي إيفني وكذا لتقديم الدعم للنساء المستفيدات قصد تمكين هذه الوحدات من الاشتغال. وتجدر الاشارة بأن هاتين الوحدتين تم إنجازهما في إطار برنامج تحدي الألفية. وقد تم تخصيص مبلغ 400.000 درهم لتمويل دراسة حول تأهيل وحدتين لتثمين الإنتاج السمكي لفائدة النساء بمنطقتي إيمسوان وسيدي بولفضيل.

تحليل مؤشرات الأهداف حسب بعد النوع الاجتماعي

مكن تحليل مؤشرات الأهداف المرافقة لميزانية 2014 من تحديد 17 مؤشرا لميزانية الاستثمار[99] والتي تأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي. وأظهر تصنيف هذه المؤشرات هيمنة مؤشرات الوسائل بنسبة 30% ومؤشرات النتائج ب 60%، إلا ان هذه المؤشرات لم تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي. وبالرغم من ذلك، تعتبر بعض المؤشرات الذي تمت صياغتها مهمة بالنظر الى المساواة بين الجنسين. لذلك ينبغي تفصيل المعطيات المتعلقة بالمستفيدين من برنامج تأهيل الصيد الساحلي حسب النوع، قصد معرفة مدى مشاركة النساء في المجهودات المبذولة لعصرنة وتطوير قطاع الصيد البحري. ومن المطلوب كذلك صياغة المؤشرات المتعلقة بالخدمات (منها الخدمات الصحية، التكوين والتدريب) التي يتم تقديمها لفائدة النساء اللواتي يمارسن أنشطة متعلقة بالصيد البحري، وذلك في إطار البرامج التي تم إنجازها من لدن الوزارة الوصية مثل تهيئ نقط مخصصة للتفريغ وقرى للصيد وتأهيل الوحدات الصناعية...

وعلاوة على ذلك، من المرتقب أن تعطي وحدة النوع الاجتماعي، برسم سنة 2015، الانطلاقة لدراسة حول وضع آليات لتمكين الاعتماد الأوسع للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، بمبلغ مالي بقيمة مليون درهم، وذلك مواكبة لإصلاح القانون التنظيمي للمالية. وينتظر من هذه الدراسة تقديم حلول ناجعة ل:

- تحديد الإجراءات المواكبة : التكوين وتعزيز القدرات؛

99في حين، لا توجد مؤشرات خاصة بميزانية التسيير.

- نهج ووضع الآليات الضرورية للميزانية المراعية لبعد النوع على صعيد وزارة الصيد البحري في أفق 2017 (الإجراءات والبرمجة والتخطيط المراعي لبعد النوع الاجتماعي، مؤشرات الأداء والنجاعة المراعية للنوع الاجتماعي ..).

3.3.إعداد الميزانية وتحديد مؤشرات الأداء

يعد ضعف توفر إحصاءات حول مكانة ودور النساء بقطاع الصيد البحري وصعوبة الولوج إليها من الإشكاليات الأساسية التي تحول دون التمكن من تقييم مساهمة المرأة في تنمية قطاع الصيد البحري. وبالنظر إلى ذلك، سيمكن ادماج بعد النوع الاجتماعي خلال نهج وتنفيذ وتتبع البرامج المعتمدة من قبل وزارة الصيد البحري من تقييم الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في مجتمع الصيادين على الخصوص وكذا على صعيد القطاع بصفة شاملة. وستمكن هذه الإجراءات لا محالة من فتح آفاق جديدة للاعتراف بأدوار المرأة وبمساهماتها وكذا الوصول، باتخاذ اجراءات اصلاحية، إلى ضمان ولوج النساء بصفة متكافئة إلى موارد الانتاج وإلى استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة.

وفي هذا الإطار، يمكن تحسين الوضعية السوسيواقتصادية للنساء عبر استفادتهن من المشاريع الجديدة التي أعطيت انطلاقتها في إطار الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع وخاصة مشاريع تربية الأحياء المائية، عبر ممارستهن لتربية الأسماك وتشجيعهن على الاستفادة من الدورات التكوينية والدعم المالي المخصص لهذا الغرض. ولتحقيق ذلك، فمن الضروري إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى برامج التكوين واستراتيجية عمل وكالة تربية الأحياء المائية بشراكة مع وحدة النوع الاجتماعي لقطاع الصيد البحري.

4. قطاع الصناعة والتجارة

يساهم قطاعي الصناعة والتجارة بنسبة 11,8% و4,4% على التوالي، في مناصب تشغيل النساء على الصعيد الوطني. ويسجل معدل التأنيث لبعض القطاعات الصناعية نسب عالية، إذ بلغ 63,7% في قطاع الغزل والنسيج. إلا أن عددا كبيرا من النساء العاملات في قطاعي الصناعة والتجارة، خاصة تجارة القرب، يعملن في وظائف متدنية المهارات ومنخفضة الأجر. وفي هذا السياق، يعتبر تحسين مختلف الجوانب المتعلقة بوضعية المرأة في قطاعي الصناعة والتجارة رافعة أساسية لنمو العمالة النسائية في هذه القطاعات وركيزة من ركائز التنمية المستدامة، الشاملة والمنصفة.

ولهذه الغاية، يتم اتخاذ عدة تدابير لتعزيز دور المرأة في قطاعي الصناعة والتجارة، كجزء من برامج وخطط عمل تهدف إلى تطوير بيئة مواتية للعمالة وللمقاولة النسائية وتعزيز تكافؤ الفرص.

1.4. جذاذة تقديمية للقطاع والإطار المرجعي

1.1.4. جذاذة تقديمية

يعتبر إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الصناعة والتجارة من بين مهام وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، فالوزارة مكلفة بالإعداد والمصادقة وتسيير وتقييم استراتيجيات تطوير قطاعي الصناعة والتجارة والمصادقة على الاستراتيجيات والاستثمارات المتعلقة بتحسين القدرة التنافسية للشركات الصغرى والمتوسطة وترجمتها إلى برامج تنفيذية وتوفير الإحصائيات وإنجاز الدراسات في مجالي الصناعة والتجارة ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع.

وعلى صعيد الموارد البشرية، تبلغ نسبة التأنيث 38% من مجموع 862 موظف في الوزارة، كما تتميز الوزارة بحضور قوي نسبيا للمرأة في مناصب المسؤولية، حيث تمثل حصة النساء في مناصب المسؤولية 30,27% من مجموع 185 منصب مسؤولية. كما تتقلد امرأة منصب كاتب عام الوزارة، وتتولى 3 نساء منصب مدير ضمن المديريات التسع التي تضمها الوزارة، وتوجد 10 نساء رؤساء أقسام ضمن 34 قسم للوزارة. كما أن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.4. الإطار المعياري [100]

تقتضي معالجة حقوق الإنسان في قطاعي الصناعة والتجارة، من جهة، التطرق إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقيات منظمة العمل الدولية، الأهداف الإنمائية للألفية ...) والتي تنص على احترام حقوق الإنسان، لا سيما حق المرأة في الحصول على الفرص العادلة في العمل اللائق وحرية المبادرة والولوج لعوامل الإنتاج لاسيما في قطاعي الصناعة والتجارة. ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والتي تتجلى في نص الدستور وفي القوانين الوطنية الرامية لضمان حماية وتطبيق أفضل للحقوق المذكورة أعلاه.

2.4. المجهودات المبذولة من أجل تفعيل السياسات العمومية التي تراعي النوع الاجتماعي

1.2.4. إعداد السياسات والإستراتيجيات القطاعية

المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014 – 2020

عرفت سنة 2014 إطلاق المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020 والذي يعتبر امتدادا للميثاق الوطني للانبثاق الصناعي، معتمدا على إنجازات ومكتسبات إستراتيجية الإقلاع الصناعي، من قبيل المهن العالمية للمغرب. ويتميز هذا المخطط الجديد بشموليته وبإدماجه للصناعات التقليدية والمحدثة لمناصب الشغل. ويهدف المخطط الانتقال نحو منظومات ناجعة تمكن من تعزيز المكتسبات ومضاعفة النتائج، حيث يقدم نهجا جديدا يقوم على تطوير نظم عالية الأداء توفر الاندماج المحلي للنسيج الصناعي حول شركات رائدة عن طريق اتفاقيات وشراكات مع المقاولات الصغرى والمتوسطة. ومن حيث التفعيل، يستند المخطط على عشرة تدابير أساسية مقسمة إلى ثلاث محاور:

ويتوخى المحور الأول، إحداث دينامية وعلاقة جديدتين بين المجموعات الكبرى- المقاولات ذات الريادة- والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز مكانة القطاع الصناعي كمصدر رئيسي لفرص الشغل، لاسيما بالنسبة للشباب ومضاعفة المكاسب الاجتماعية والاقتصادية للطلب العمومي عبر التعويض الصناعي. في نفس السياق، سيعمل المخطط الجديد على اتخاذ ترسانة من الإجراءات المتكاملة لإدماج المقاولة الصغرى جدا في القطاع المهيكل والاستجابة لأحد الرهانات الأساسية المتمثلة في ملائمة الكفاءات مع حاجيات المقاولات.

ويشمل المحور الثاني من التدابير تطوير أدوات الدعم، لاسيما من خلال إحداث صندوق عمومي للاستثمار الصناعي والذي سيخصص له غلاف مالي قدره 20 مليار درهم في أفق سنة 2020، وإحداث مناطق صناعية للكراء وسهلة الولوج.

ويروم المحور الثالث تعزيز الاندماج الدولي للمغرب بتتبع اتفاقيات التبادل الحر وإرساء ثقافة "عقود الصفقات" في تتبع الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم التوجه الإفريقي للمملكة.

وعلى مستوى الحكامة، سيتم إحداث لجنة وزارية تقوم بتنسيق وبتنفيذ المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية.

وسيمكن تنفيذ مجموع هذه التدابير من إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020، ستأمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نصفها، بينما سيحدث النسيج الصناعي الوطني المتجدد النصف المتبقي، فضلا عن زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقط، لتنتقل من 14% إلى 23% في سنة 2020.

مخطط رواج للتجارة الداخلية [101]

في إطار مخطط رواج، توفر الدولة الدعم المالي للمشاريع المتعلقة بعصرنة تجارة القرب المحلية ومواكبة " التجار الرواد الوطنيين" ووضع مناطق للأنشطة التجارية وللدراسات ومخططات التنمية الجهوية.

وقد تميزت سنة 2013 بتحديد مشروع جديد يتعلق بمنطقة الأنشطة التجارية بالقنيطرة، ومواكبة 8 علامات رائدة في إطار دعم الشركات الوطنية الرائدة، وتحديد مقاربة جديدة لعرض تحديث تجارة القرب، ووضع

100لمزيد من التفاصيل، انظر الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع الاجتماعي 2014.

101مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2014

الصيغة النهائية للدراسة المتعلقة بتقييم وقع هذا المشروع وكذا بدء الدراسة المتعلقة بعلامات تجارة القرب. وعرف شهر ماي من سنة 2014 الاعلان عن طلب عرض من أجل تجهيز وتطوير وتسيير منطقة الأنشطة التجارية بابن مسيك- الدار البيضاء.

والإشارة، فإنه تبعا لانتهاء الاتفاقية الأولى لمخطط رواج بنهاية سنة 2012، تم التوقيع على اتفاقية انتقالية للفترة 2013-2014 بين مختلف الأطراف المعنية، وذلك من أجل ضمان استمرارية تفعيل هذه الاستراتيجية وإعداد عرض جديد لمواكبة القطاع في أفق سنة 2020.

2.2.4 .مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في إطار السياسة الحكومية للتمكين الاقتصادي للمرأة، تم اتخاد مجموعة من التدابير بشراكة مع جمعيات من أجل دعم وتشجيع وتطوير بيئة مواتية للعمالة وللمقاولة النسائية. من بين التدابير المتخذة في هذا الإطار:

تحسين وتسهيل ولوج النساء المقاولات إلى الخدمات المالية وتطوير آليات التمويل الحساسة للنوع الاجتماعي؛

- تم التوقيع على مذكرة تفاهم في مارس 2013 بين صندوق الضمان المركزي وجمعية سيدات الأعمال في المغرب لتفعيل صندوق الضمان "إليك"[102]، والذي يهدف إلى تشجيع ودعم تطوير المقاولة النسائية، وذلك بتسهيل ولوج النساء المقاولات إلى القروض البنكية لتمويل مشاريعهن.
وقد مكن صندوق الضمان "إليك" منذ إطلاقه في أبريل 2013، من الاستفادة من 40 مليون درهم من القروض البنكية استخدمت لتمويل 90 مقاولة نسائية، باستثمارات بلغ مجموعها نحو 62 مليون درهم والتي مكنت من خلق 360 فرصة عمل مباشر.

تشجيع ودعم وتوجيه المشاريع لإنشاء المقاولات النسائية من خلال عدة إجراءات تحفيزية: انخراط مكثف للوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة

- ثم إطلاق برنامج "بينهن في الجهات" في إطار اتفاق شراكة ثلاثية بين الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والمراكز الجهوية للاستثماروبرنامج التعاون الألماني لدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة . ويهدف هذا البرنامج إلى دعم ومساعدة النساء صاحبات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في الجهات والمراكز الجهوية للاستثمار، عبر دورات تكوينية في مختلف التخصصات المتعلقة بإدارة المقاولات. وقد استفادت 80 مقاولة من النسخة الأولى للبرنامج ، في حين استفادت من النسخة الثانية للبرنامج 40 مقاولة في جهات مختلفة علما أن النسخة الثالثة تهدف إلى دعم 70 مقاولة نسائية.
- تعزيز استعمال تقنيات المعلومات والاتصال الحديثة : ويهدف برنامج "انفتاح من أجلها" المنبثق من برنامج "انفتاح" المندرج في اطارالاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2013" الى تشجيع النساء المقاولات على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مشاريعهن.

تشجيع ودعم المقاولات النسائية من لدن الجمعيات المهنية: جمعية النساء المقاولات في المغرب، الاتحاد العام لمقاولات المغرب

- دعم حاضنات المقاولات: أنشأت جمعية النساء المقاولات في المغرب حاضنات للمقاولات في مدن الدار البيضاء والرباط والجديدة وفاس وطنجة. وتعمل هذه الحاضنات على تأطير النساء المقاولات الحاملات لمشاريع مبتكرة والراغبات في تأسيس مقاولتهن الخاصة، حيث تعمل على متابعتهن خلال تكوين المقاولة لمدة 18 شهرا. وتوفر هذه الحاضنات تأطيراً شخصياً لكل مقاولة على حدى، ودورات تكوينية مستمرة للمنخرطات، وكذا تنظيم محاضرات وندوات تهتم بالتدبير الجيد للمقاولات وخلق شبكات تواصل ودعم بين المقاولات النسائية. وقد مكنت هذه الحاضنات من خلق 55 مقاولة خلال سنة 2012.
- تعزيز دمج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية : أطلق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال لجنة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة والبرنامج الدولي لنظم التدبير، مشروع "وضعيتي" الذي يهدف إلى تطوير ظروف ولوج النساء إلى العمل بالمغرب والذي تم اعتماده من خلال طلب عروض دولي أطلقته الادارة الامريكية للشغل لفائدة المغرب. ويمتد هذا المشروع على مدى الفترة الممتدة من 2014 الى 2016. ويسعى

102يمكن أن تستفيد من هذا الصندوق المقاولات النسائية المستوفية لمجموعة من الشروط من بينها أن تكون في طور الإحداث وحاملة لمشروع استثماري وان يكون القرض البنكي لا يتجاوز مبلغ مليون درهم، وتجدر الإشارة إلى أن حصة الضمان محددة في 80 في المائة من القرض البنكي.

مشروع "وضعيتي" الى مواكبة المقاولات وذلك باعتماد مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية، و من تم بلورة ووضع مخططات عمل للمساواة بين الجنسين. ويهدف ايضا هذا المشروع إلى تطوير آليات للتقييم الذاتي ومواكبة المقاولات لتعزيز مهاراتها فيما يخص النوع الاجتماعي. وسيتم دعم هذه الآليات بالتجارب الناجحة والممارسات الجيدة للمقاولات. وسيتم ايضا من خلال المشروع نقل الخبرة والمساعدة التقنية لخمسين مقاولة عاملة في جميع القطاعات، بغض النظر عن توفرها أو لا على علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة.

3.2.4. إعداد الميزانية وتحليل مؤشرات النجاعة

الميزانية المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة

بلغت ميزانية التسيير لقطاع الصناعة والتجارة (دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية) 409,07 مليون درهم برسم سنة 2014، خصصت منها 173,781 مليون درهم لنفقات الموظفين[103] و235,29 مليون درهم لنفقات التجهيزات والنفقات المتنوعة[104].

أما فيما يخص نفقات الاستثمار، فقد بلغت الميزانية[105] المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة 593,215 مليون درهم. وحسب المديريات، بلغت الميزانية المخصصة لمديرية الصناعة 56,5% من ميزانية الاستثمار لقطاع الصناعة والتجارة خصص منها 320 مليون درهم لصندوق دعم القدرة التنافسية للمقاولات. وتجدر الإشارة إلى أنه، ضمن التدابير المسطرة في المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية (2014-2020)، سيتم إحداث صندوق عمومي للاستثمار الصناعي، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم في أفق سنة 2020. كما بلغت الميزانية المخصصة للاستثمار لفائدة مديرية التجارة والتوزيع 60 مليون درهم، خصصت لصندوق "رواج" في إطار تنفيذ مخطط "رواج". وتتوزع ميزانية الاستثمار[106] على النحو التالي:

توزيع ميزانية الاستثمار المخصصة لقطاع الصناعة والتجارة حسب المديريات (مليون درهم وبالنسب المئوية)

	2014	%
مديرية الصناعة	335,050	56,5
مديرية الجودة ومراقبة السوق	7,630	1,3
مديرية الإحصاء واليقظة	4,765	0,8
مديرية التجارة والتوزيع	60	10,1
مديرية فضاءات الاستقبال	50,5	8,5

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

تحليل مؤشرات الأهداف

ويبين تحليل مؤشرات الأهداف بالنسبة لميزانية 2014، أن الوزارة تتوفر على عدد مهم من المؤشرات، حيث بلغ عدد المؤشرات المتعلقة بتتبع ميزانية التسيير 54 مؤشر، في حين يبلغ عدد المؤشرات المتعلقة بتتبع ميزانية الاستثمار 159 مؤشر، مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الجهوي.

وهذه المؤشرات تهيمن عليها مؤشرات الوسيلة التي لا تأخذ في عين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، مما يشكل عائقا رئيسيا للتتبع وتقييم من منظور النوع الاجتماعي في البرامج التي تنفذها الوزارة. ونظرا لمنجزات الوزارة من حيث جمع البيانات وإحداث مراصد للصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، فمن الأنسب إدراج بعد النوع الاجتماعي في هذه الأنظمة المعلوماتية لتستوفي مقتضيات القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية. ولذلك، يتعين إدراج بعد النوع الاجتماعي ببعض المؤشرات المستخدمة نظرا لأهمية المهام المنوطة بالوزارة[107].

3.4. تحليل مؤشرات النتائج الرئيسية المتعلقة بالقطاع

تطور تشغيل النساء في القطاع الصناعي[108]

بلغ عدد النساء المشتغلات بشكل دائم في قطاع الصناعة 240683 امرأة سنة 2012، وتمثل النساء العاملات بشكل دائم في قطاع النسيج والجلد ما يعادل 49% من مجموع النساء العاملات بشكل دائم في قطاع الصناعة،

---

[103] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية

[104] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية

[105] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية ومديرية التكنولوجيات المتقدمة والابتكار والبحث والتطوير ومديرية الاقتصاد الرقمي.

[106] دون احتساب نفقات قطاع التجارة الخارجية ومديرية التكنولوجيات المتقدمة والابتكار والبحث والتطوير ومديرية الاقتصاد الرقمي.

[107] انظر الملحق 2

[108] المصدر: البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2012) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

متبوعة بالنساء العاملات في قطاع الصناعات الغذائية (24%)، والنساء العاملات في قطاع صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات (15%)، ثم بالنساء العاملات في قطاع الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية (8%)، فالنساء العاملات في قطاع الصناعة الميكانيكية والمعدنية (4%).

مبيان 17 : التشغيل القار للنساء في القطاع الصناعي 2012

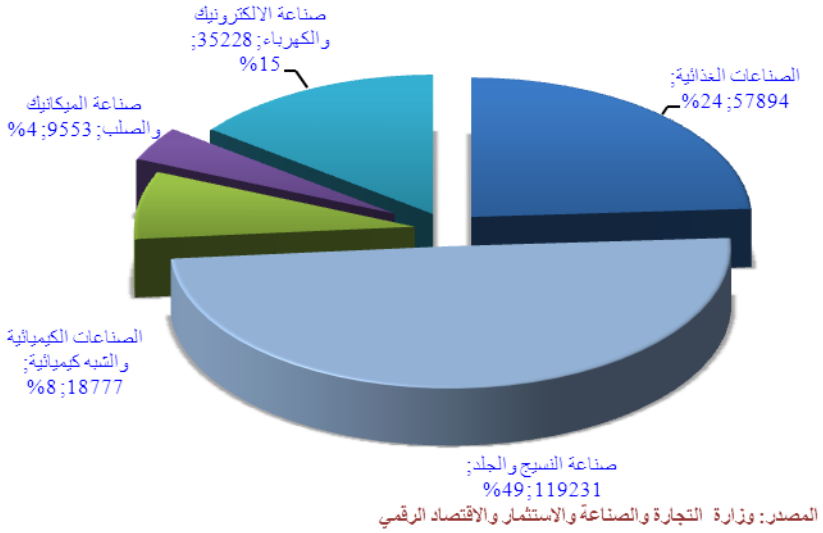

المصدر: البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2012) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

وللتذكير، فإن نسبة تأنيث التشغيل القار في القطاع الصناعي قد انخفض بنسبة 9,54% سنة 2012 ، غير أن هذا الانخفاض يحيل إلى تطورات مختلفة للتشغيل النسائي حسب القطاعات الصناعية الرئيسية. ففي الوقت الذي انخفض فيه التشغيل النسائي في صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات (18,34-%) وصناعات النسيج والجلد (14,61-%)، ارتفع عدد النساء المشتغلات بشكل دائم في الصناعة الميكانيكية والمعدنية (7,52%)، والصناعات الغذائية (3,18%) والصناعات الكيميائية والشبه كيميائية (2,55%). وموازاة لذلك، انخفضت نسبة التأنيث للعمالة في القطاع الصناعي حيث بلغت 41,7% سنة 2012 مقابل 45,4% سنة2011 ، أي بانخفاض 3,7 نقطة مئوية. ففي صناعات النسيج والجلد، التي تعتبر المشغل الرئيسي لليد العاملة النسوية في القطاع الصناعي، انخفضت نسبة تأنيث التشغيل القار بشكل ملحوظ من 70,5% سنة 2011 إلى 63,7% سنة 2012. وعلى الرغم من ارتفاع التشغيل النسائي القار في الصناعات الغذائية سنة 2012، إلا أن نسبة التأنيث في القطاع انخفض من 44,1% سنة 2011 إلى 40,4% سنة 2012، فيما سجلت نسبة التأنيث في الصناعات الغذائية سجلت ارتفاعا نوعيا على مدى العشر سنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 33,1% سنة 2002 إلى 45,5% سنة 2010 .

وعلى الرغم من تراجع التشغيل النسائي القار في صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات سنة 2012، إلا أن نسبة التأنيث بلغ 57,8% سنة 2012 مقابل 57,6% سنة 2011 . كما عرفت نسب التأنيث ارتفاعا طفيفا في الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية وفي الصناعة الميكانيكية والمعدنية، من 16% إلى 17% سنة ما بين 2011 و2012 ومن 12,4% إلى 12,6% على التوالي.

تطور عدد النساء العاملات بشكل دائم في قطاع الصناعة 2002- 2012 [109]

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2011-2012
عدد النساء المشتغلات بشكل دائم في قطاع الصناعة	**228595**	**240557**	**231160**	**237494**	**242283**	**255840**	**243683**	**222674**	**258340**	**266074**	**240683**	**-9,54%**
نسبة التأنيث	***45,50%***	***46,50%***	***43,60%***	***46,60%***	***45,80%***	***48,50%***	***45,20%***	***41,50%***	***45,50%***	***45,40%***	***41,70%***	
الصناعات الغذائية	31286	38437	31574	34117	32496	43213	43688	41863	48237	56109	57894	**3,18%**
نسبة التأنيث	*33,10%*	*38,10%*	*27,50%*	*36,30%*	*34,70%*	*42,40%*	*40,50%*	*35,80%*	*41,20%*	*44,10%*	*40,40%*	
صناعات النسيج والجلد	160060	162218	158092	157078	160556	160909	147795	130240	146965	139632	119231	**-14,61%**
نسبة التأنيث	*70,10%*	*70,90%*	*70,80%*	*72,90%*	*73,20%*	*73,70%*	*66,50%*	*65,10%*	*70,70%*	*70,50%*	*63,70%*	
الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية	15973	16320	17904	19991	20653	16246	16144	16707	17517	18310	18777	**2,55%**
نسبة التأنيث	*16,20%*	*16,00%*	*17,30%*	*18,20%*	*17,30%*	*16,20%*	*15,90%*	*15,60%*	*16,10%*	*16,00%*	*17,00%*	
الصناعات الميكانيكية والمعدنية	5623	6032	6568	8767	7942	7829	7664	7870	8379	8885	9553	**7,52%**
نسبة التأنيث	*11,20%*	*11,40%*	*11,70%*	*16,00%*	*14,00%*	*14,00%*	*13,30%*	*12,40%*	*12,10%*	*12,40%*	*12,60%*	
صناعة الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	15653	17550	17022	17541	20636	27643	28392	25994	37242	43138	35228	**-18,34%**
نسبة التأنيث	*52,20%*	*53,30%*	*52,50%*	*50,00%*	*51,90%*	*54,10%*	*57,00%*	*52,90%*	*57,90%*	*57,60%*	*57,80%*	

تطور تشغيل النساء في قطاع التجارة الداخلية [110]

يلعب قطاع التجارة والتوزيع دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت مساهمة القطاع في القيمة المضافة 10,2% سنة 2013 وساهم أيضا ب 22% في خلق فرص عمل إضافية. ويتميز هذا القطاع بمحتوى مهم للعمالة في القيمة المضافة عن طريق توفير ما يقارب 9.500 فرصة عمل سنويا ناتجة عن 1% من النمو في القيمة المضافة، مما يدل على ضعف إنتاجية اليد العاملة ويرجع ذلك أساسا إلى غلبة العمالة غير المؤهلة خاصة العمالة النسائية. وقد بلغت الساكنة النسائية النشيطة المشتغلة بالتجارة حوالي 121.155 امرأة سنة 2012، من بينها 106.848 امرأة في الوسط الحضري سنة 2012 و14.037 امرأة بالوسط القروي. وتمثل نسبة التأنيث في قطاع التجارة 8,6% سنة 2012 مقابل 8,2% سنة 2011. ويلاحظ فوارق بين الوسط الحضري والقروي، حيث ارتفعت نسبة التأنيث في المناطق القروية من 4,4% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012، في حين ارتفعت نسبة النساء العاملات في قطاع التجارة بالمناطق الحضرية من 9,2% سنة 2011 إلى 9,7% سنة 2012.

المقاولات النسائية [111]

يكشف تحليل بنية العمالة النسائية حسب الحالة المهنية أن 16,5% من النساء يعملن لحسابهم الخاص، في حين 0,8% فقط من النساء العاملات هن مشغلات مقابل 33,6% و3,3% على التوالي لدى الرجال. وتختلف هذه النسب حسب المناطق، ففي المناطق القروية، 19,3% من النساء يعملن لحسابهم الخاص، في حين 0,1% هن مشغلات. أما في المدن، 11,9% من النساء يعملن لحسابهم الخاص، في حين 2% منهن مشغلات. مما يظهر أن النساء القرويات يمارسن الأنشطة الاقتصادية كمستقلات أكثر من نظيرتهن في المدن.

توزيع السكان النشيطون المشتغلون حسب الحالة المهنية والجنس ووسط الإقامة (بـ %)

الحالة المهنية	حضري			قروي			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
مستقلون	28,2	11,9	25 ,0	40,3	19,3	33,4	33,6	16,5	29,2
مشغلون	5,1	2,0	4,5	1,1	0,1	0,8	3,3	0,8	2,6

ولإجراء تحليل أكثر دقة للمقاولة النسائية يمكن من المساهمة في وضع برامج هادفة تلبي الحاجيات الحقيقية لسيدات الأعمال وتوفر أسس التنمية المستدامة للمقاولة النسائية، ينبغي إجراء بحث ميداني وطني للتعرف على خصائص ومكامن القوة والضعف وتحديات المقاولة النسائية في المغرب.

---

[109] المصدر: البحث السنوي حول الصناعات التحويلية (طبعة 2012) المنجز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

[110] المصدر : التقرير المفصل للبحث الوطني حول التشغيل 2012 المندوبية السامية للتخطيط

[111] المندوبية السامية للتخطيط ,,النساء المغربيات في سوق العمل:التطورات والخصائص " ديسمبر 2013

5. قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال

خلقت التغييرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا اقتصادية واجتماعية جديدة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، لا يزال الولوج إلى هذه التقنيات بشكل منصف واقعا بعيدا لبعض الفئات الاجتماعية، وذلك بسبب استمرار الفوارق بين الجنسين وبين الميدان الحضري والقروي. وهكذا، فإن دمقرطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف احتياجات الساكنة المستهدفة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية بهدف تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.5. جذاذة تقديمية لقطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والإطار المرجعي

1.1.5 جذاذة تقديمية

تكمن مهمة مديرية الاقتصاد الرقمي، المندرجة تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، في تتبع تنفيذ استراتيجية الحكومة في مجال البريد والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة. وعلاوة على ذلك، تتولى مهمة الوصاية على المؤسسات العمومية وكذا تمثيل المغرب في الهيئات الدولية المتخصصة. وتتكون مديرية الاقتصاد الرقمي من ثلاثة أقسام وهي: قسم تقنية تكنولوجيا المعلومات والثقة الرقمية، والبريد والاتصالات والحكومة الإلكترونية.

2.1.5 الإطار المعياري

تم تأطير حق المرأة على غرار الرجال في الولوج واستخدام وتكييف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عدة اتفاقيات صادق عليها المغرب، أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقمة العالمية لمجتمع المعلومات...

ومن أجل التوافق مع الالتزامات الدولية، واصل المغرب مجهودات على المستوى القانوني والتنظيمي لضمان تعميم الولوج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبنياتها التحتية وكذا ضمان حماية حقوق المواطنين المستعملين لهذه التقنيات[112].

2.5 الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي

في إطار الاستراتيجية الوطنية " المغرب الرقمي 2013" الممتدة على فترة 2009 – 2013 ، نفذ المغرب العديد من البرامج من أجل ولوج منصف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فيما يخص مجال الاتصالات، تم إنجاز مذكرة للتوجهات العامة لتطوير القطاع خلال الفترة 2014-2018 وتتمحور حول خمسة محاور. وتتعلق هذه المحاور بتوسيع الخدمة العالمية إلى الإنترنيت ذي الصبيب العالي وإدخال تكنولوجيا الجيل الرابع في أوائل 2015، وتطوير محتويات الأنترنت التي يمكن تسويقها من طرف فاعلي القطاع وتوسيع استعمال الألياف الضوئية وتكنولوجيات الأقمار الاصطناعية وانطلاق استخدام مشروع الألياف الضوئية بالبنايات الجديدة.

1.2.5 إعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية

تتمحور حصيلة إنجازات استراتيجية " المغرب الرقمي 2013" التي انتهت في 2013 على النحو التالي:

- ***محور التحول الاجتماعي:*** الهادف إلى تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العام من خلال برامج "جيني" و"إنجاز".

- **برنامج جيني:** هدفه الأولي تجهيز 100% من المؤسسات التعليمية العامة بالعتاد المعلوماتي. ففي نهاية 2013، تم تجهيز ما يقارب 85% من المؤسسات "ببيئة متعددة الوسائط" والتي تمثل ما يقارب 2838 مؤسسة تتوفر على قاعات وحقائب[113] متعددة متعددة الوسائط مرتبطة بشبكة الإنترنيت ومعززة بنظام التصفية . تم إنجاز هده التدابير بغلاف مالي قدره 635 مليون درهم. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 147.277 معلم من بين 200.000 المقرر أوليا من التكوين المخصص للمعلوميات، مما يمثل 70% من نسبة الانجاز، والذين استفادوا من أربعة وحدات تكوينية وضعت وفقا لمعايير اختصاص اليونسكو، بقيادة 900 مدرب بغلاف مالي

[112] للمزيد من التفاصيل انظر الملحق 2 من تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي 2014
[113] حقيبة خاصة تحتوي على حاسوب محمول وجهاز عرض، للاستعمال من طرف المعلم داخل القسم.

قدره 116,5 مليون درهم. كما تم إنجاز 148 مركز جيني للتكوين في جميع الأكاديميات ومراكز التدريب. ومن حيث مراكز الولوج الجماعية، والتي تسعى إلى تطوير استعمال تكنولوجيا الانترنت، ومن بين 400 مركز المخطط إنجازه تم تشغيل 74 مركز في دور الشباب و26 مركز سيشغل قريبا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إطلاق عدة مشاورات في ديسمبر 2013 لربط 7694 مؤسسة بشبكة الإنترنت، وتوزيع 95.881 حقيبة متعددة الوسائط وتجهيز 1.429 مدرسة بغرف متعددة الوسائط.

وتجدر الإشارة أن برنامج "جيني" يسير من قبل فريق واسع يتكون من 16 منسقا جهويا ، ومن 16 مستشارا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و82 منسقا إقليميا و900 مكونا رئيسيا، و6.000 مسيرا، ومدرس واحد في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكل مؤسسة.

• **برنامج إنجاز**: مكن هذا البرنامج، الذي يوجد في نسخته الخامسة، من استفادة 86.000[114] طالب من حاسوب محمول مع خدمة الاشتراك لسنة في شبكة الانترنيت ذات الصبيب العالي، وذلك بدعم 85% من التكلفة الإجمالية من طرف الدولة والمحدودة في 3.600 درهم. وينتمي هؤلاء الطلبة إلى أكثر من 100 مؤسسة تعليم عالي بعشرين مدينة، مما يمثل نسبة تغطية إجمالية تقدر ب 84 %. وبلغت الميزانية المخصصة للنسخة الخامسة من برنامج إنجاز (2013-2014) 88 مليون درهم. وسيستفيد منها 24400 طالب، بحيث يمكنهم اقتناء، من خلال عروض هذه النسخة، جهاز حاسوب (النت بوك وأجهزة الحاسوب المحمول) ولوحات رقمية أضيفت لأول مرة في إطار هذا البرنامج.

➢ ***محور تعزيز إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة:*** تم تنفيذ ثلاثة برامج في هذا الإطار وهما برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات وبرنامج انفتاح ومشروع رواج. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء صندوق المغرب الرقمي منذ 2010 بمثابة محفز للمقاولات الناشئة ذات الإمكانات القوية الساعية إلى احتلال المناصب الريادية في قطاعها.

• **برنامج مساندة:** يهدف هذا البرنامج الخاص بتقنيات المعلومات إلى زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة جدا من خلال تطوير النظام المعلوماتي. وقد استفادت من هذا البرنامج، منذ إطلاقه سنة 2010، 318 شركة لمتابعة 389 مشروعا يخص تحسين وتبسيط العمليات الأساسية لإدارة مواردها أوإدارة استراتيجية تنميتها.

• **برنامج انفتاح**: من أجل تحسيس المقاولات الصغيرة جدا باستعمال تكنولوجيا المعلومات، يقوم هذا البرنامج بتنظيم دورات تكوينية مع منح رخصة رقمية وتمويل حزمة لتقنيات المعلومات (مدعمة بنسبة 50% بحيث لا تتعدى 2500 درهم).و من حيث الإنجازات، مكن البرنامج منذ 2010 إلى 2013، من خلق وحدات تكوينية لتعلم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكوين مدربين من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما مكن من اختيار ستة فاعلين كمرجع في التكوين لتنشيط دورات تحسيسية خاصة ببرنامج انفتاح، بالإضافة إلى غرف التجارة والصناعة والخدمات، ومن إنشاء حزمة انفتاح لتكنولوجيا المعلومات التي يتم تسويقها من طرف اتصالات المغرب وميديتيل ومنح 3793 رخصة رقمية مما يمثل 35,7% من الهدف العام ومنح 441 حزمة تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز روح المبادرة النسائية ورفع نسبة مشاركة المقاولات المسيرة من طرف النساء بالبرنامج من 7% إلى 20%، أطلق برنامج "انفتاح من أجلها" في نهاية 2012 لفائدة النساء رئيسات المقاولات.

• **مشروع رواج لتكنولوجيا المعلومات للشركات الصغيرة جدا**: يهدف إلى دعم ومساعدة 1000 نقطة بيع التي تستفيد من برنامج رواج من اجل اقتناء حزمة IT" رواج" لتحديثها وتحسين عائداتها. وتمول هذه الحزمة بنسبة 70% بحيث لا تتعد 12.000 درهم. وقد تميزت سنة 2013 بإطلاق طلب عروض لاختيار فاعلين لرواج تكنولوجيا المعلومات.

• **صندوق المغرب الرقمي**، وهوصندوق مؤسساتي تم إنشائه من طرف الدولة، وصندوق الإيداع والتدبير ومجموعة من البنوك المغربية[115]. وتبلغ قيمة هذا الصندوق 100 مليون درهم مخصصة لمواكبة المقاولين الموهوبين في إنجاح شركاتهم. ويساهم هذا الصندوق في رأسمال 8 مقاولات ناشئة.

---

[114] تدخل وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي خلال حفل إطلاق النسخة الخامسة من برنامج إنجاز بمارس 2014.

[115] البنك المغربي للتجارة الخارجية، والتجاري وفابنك، والبنك الشعبي المركزي

➢ ***محور الخدمات العمومية الموجهة للمواطن***، يهدف إلى تقريب الإدارة من احتياجات المتعاملين معها من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية:

- **برنامج الحكومة الإلكترونية**: من بين 89 خدمة عمومية التي يستهدفها البرنامج والموجهة إلى الإدارة والمواطنين والمقاولات، تم تشغيل 44 خدمة فيما توجد 25 في طور التعميم. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن المغرب يتوفر حاليا على 358 خدمة إخبارية عبر الخط ، و35 موقع المعاملات و54 موقع شبه المعاملات.

2.2.5 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

إن البرامج المنجزة في إطار المغرب الرقمي 2013، ما عدا برنامج انفتاح، لا تراعي بعد النوع الاجتماعي. وبالتالي ينبغي أن تشمل المشاريع الهادفة إلى رفع الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إنجاز، معايير خاصة تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتباينة للساكنة المستهدفة وضمان توزيع منصف للموارد المالية لدعم شراء أجهزة حاسوب وذلك للحد من الفوارق في الولوج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن حيث إنشاء البنية التحتية للاتصالات، ينبغي على مذكرة التوجهات العامة أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية من أجل ضمان تطوير منصف ومعمم لشبكة الاتصالات. وبالتالي، من المهم إدخال بعد النوع الاجتماعي في المعايير التي ستمكن من اختيار الشبكات ومعداتها في المناطق القروية بحيث ستمكن مزودي المعدات والخدمات من تقديم حلول اقتصادية مناسبة لهذه الفئة.

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري أن تراعي المؤشرات التي تقدمها أنظمة المعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مرصد وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بعد النوع الاجتماعي. من أجل تقييم درجة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل النساء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم حصيلة نتائج المغرب الرقمي 2013، التي في طور الإنجاز من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي معطيات تتعلق بمستوى استخدام النساء لمختلف البرامج المنفذة مع أخذ بعين الاعتبار خصائص المقاولات التي تديرها النساء (الحجم، الأنشطة، الوضع، الحاجيات لضمان التنمية المستدامة ...). وتجدر الاشارة إلى أن هذا سيمكن من تطوير تدابير تصحيحية في إطار الاستراتيجية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك عند الحاجة لضمان الولوج المنصف لجميع فئات رجال الأعمال.

3.2.5 وضع الميزانيات وعرض مؤشرات النجاعة

استفادت مديرية الاقتصاد الرقمي سنة 2014، من ميزانية قدرها 25,4 مليون درهم خصصت منها 5,4[116] مليون درهم لميزانية التدبير. فيما تقدر ميزانية الاستثمار ب 20 مليون درهم، مخصصة لتمويل مشاريع تعميم تكنولوجيا المعلومات. يمثل برنامج الحكومة الإلكترونية 45 % من هذه الميزانية، يتبعه مشروع الحكامة وإدارة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تمثل 22,45% من ميزانية الاستثمار، ومشروع مرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة من تجريد المعاملات (10%).

وإضافة إلى هذه الميزانية، هناك موارد مبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية "صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات" الذي تتكون نفقاته من النفقات المرتبطة بمهام الخدمة الأساسية للاتصالات.

مداخيل صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات (مليون درهم)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المداخيل	491,94	645,6	935,2	997	872	913,61	1.039,47	1.333	1.834,8

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

وبلغت موارد صندوق الخدمة الأساسية للاتصالات 1,83 مليار درهم سنة 2013 مقابل 1,33 مليار درهم سنة 2012. وقد ساهم هذا الصندوق خلال الفترة 2011-2013، في تمويل برنامج جيني وإنجاز بقيمة 1,038 مليار درهم و307 مليون درهم على التوالي.

وفيما يخص تحليل مؤشرات الأهداف، وضعت مديرية الاقتصاد الرقمي سبعة مؤشرات خاصة بميزانية الاستثمار وهو نفس عدد مؤشرات السنة الماضية التي لا تزال جميعها مؤشرات وسائل. وبالتالي، فإن هذه المؤشرات ليست كافية لتقييم التدابير المتخذة لتطوير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[116] يتم تدبير هذه الميزانية على الصعيد المركزي من قبل وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة.

ومن حيث إدماج بعد النوع الاجتماعي، تجدر الإشارة إلى أن كل المؤشرات التي وضعتها المديرية لا تشمل بعد النوع مما يجعل من الصعب تقييم آثار برامج المغرب الرقمي من حيث النوع. وفي هذا الصدد، يتعين على المرصد المغربي لتكنولوجيا المعلومات ومرصد الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات استعمال نظام معلومات يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع (والذي يضم عدة معطيات كمعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت، ومعدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت، والتصنيف حسب النوع لعدد المستفيدين من برامج مخطط المغرب الرقمي (جيني وإنجاز ومساندة وانفتاح، الخ...). وستمكن هذه المعطيات من وضع مؤشرات أداء وتمكن من تقييم الاثار، من حيث بعد النوع، لمختلف السياسات والبرامج المتعلقة بتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن تقديم، من خلال الخلاصات، تعديلات لجعل هذه البرامج أكثر إنصافا.

3.5. تحليل أهم مؤشرات النتائج

عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب تطورا بوتيرتين. فمن جهة، عرف الهاتف النقال نموا قويا بمعدل استخدام يصل إلى 130,5% في يونيو2014 مع معدل التجهيز عند الفئة العمرية التي تتراوح بين 12 و65 سنة يقدر ب 93% سنة 2013. ويعرف هذا المعدل فارقا كبيرا يقدر ب 10,4 نقطة بين الوسط الحضري والقروي. وبالإضافة إلى ذلك، 16% من الأطفال (أقل من 12 سنة) لديها هاتف نقال سنة 2013.

ويبين التوزيع حسب الجنس لمستخدمي الهاتف النقال استعمالا أكبر للرجال (52%) مقارنة مع النساء (48%). وينتمي حوالي 66% من هؤلاء المستخدمين إلى الفئة العمرية 18-34 سنة منهم 91,4% ممدرسين (على الأقل ذوي مستوى ابتدائي)[117].

ومن جهة أخرى، عرف الهاتف الثابت نموا ضئيلا بمعدل استخدام لا يتجاوز 8,04% في يونيو2014 في الوسط الحضري وبمعدل تجهيز المنازل يقدر ب 26% سنة 2013. وبلغ هذا المعدل في 2013، 11% في الوسط القروي.

وفيما يخص شبكة الإنترنت، فقد تسارعت وتيرة تطورها حيث بلغ عدد المشتركين فيها 7,8 مليون في يونيو2014 مع معدل استخدام الساكنة يصل إلى 23,5%. وحسب الفئة العمرية، توجد أعلى نسبة لمستعملي الإنترنت في الفئة العمرية 15-24 مع 79%. ومع ذلك، يشكل استخدام الإنترنت في الفئة العمرية 65-74 بنسبة 12% فقط.

وبالرغم من الوثيرة المستقرة لانتشار الانترنيت، تبقى هناك تفاوتات مهمة بين المناطق القروية والحضرية (35 نقطة مئوية). وقد بلغ معدل استخدام الإنترنت في المنازل 46% سنة 2013 من بينها 58% في الميدان الحضري و23% في الميدان القروي.

وبلغ معدل التجهيز المنزلي بمعدات الحاسوب / أواللوحة الرقمية 47% سنة 2013، وهو ما يمثل حوالي 3,2 مليون أسرة من بينها 59% في الميدان الحضري و23% في الميدان القروي. كما يؤثر السن والوسط بشكل كبير على التعامل مع وسائل الاتصال. وقد وصل معدل التجهيز بالحاسوب في المنزل سنة 2013 إلى 47% (4 نقاط أكثر من سنة 2012). وعلى الرغم من تعميم المعدات، تبقى المناطق الحضرية أكثر تجهيزا من المناطق القروية، بفرق 36 نقطة. وقد بلغت نسبة المؤسسات المدرسية المجهزة بالانترنيت 28,83% سنة 2014 مقابل 29% سنة 2013 و30% سنة 2012. وعلاوة على ذالك، بلغ عدد التلاميذ لكل حاسوب في المدارس 0,93 سنة 2014 مقابل 0,95 سنة 2013.

6. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية

تؤثر السياسات التجارية على مشاركة المرأة في سوق الشغل سواء في القطاع المهيكل أوغير المهيكل وتساهم بشكل كبير في تمكينها. كما تؤثر هذه السياسات في بنية ومستوى الشغل فضلا عن توزيع الموارد. ويساهم تسهيل وصول المرأة العاملة في قطاع التجارة الدولية للمواد الأولية والأسواق، وكذلك القروض الصغرى في انتقال المرأة نحوالقطاع المهيكل. كما أن تغير علاقات الإنتاج الناجم عن هذه السياسات في القطاعين المهيكل وغير المهيكل له آثار متباينة حسب نوع الجنس فيما يتعلق بالتكاليف الاجتماعية والأجور ومستوى العمل غير

[117] البحث السنوي حول تقييم جودة وتسعير خدمة شبكات الهاتف المتنقل بالمغرب خلال سنة 2006.

المؤدى عنه. ويدفع كل ذلك إلى ضرورة مراعاة بعد النوع الاجتماعي في إعداد وتنفيذ ومراقبة/تقييم هذه السياسات.

1.6. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.6. جذاذة تقديمية

تنحصر المهام الرئيسية الموكلة إلى الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية، في وضع مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالتجارة الخارجية والمقترحات الاقتصادية بشأن حماية الإنتاج الوطني، وكذلك تنسيق الإجراءات لتعزيز الأنشطة للتجارة الخارجية بما فيها مشاركة القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك القطاع في إعداد وإجراء المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية فضلا عن إدارة ممثليات المملكة في الخارج المسؤولة عن الترويج التجاري في إطار الصلاحيات المخولة في هذا الشأن من قبل التشريعات المعمول بها في بعض المؤسسات العمومية. كما يسهر القطاع على التأكد من أن المعايير المطلوبة وغيرها من التدابير التقنية المطبقة على التجارة الخارجية لا تتعارض مع القواعد والضوابط المتفق عليها دوليا.

ومن حيث الموارد البشرية، يبلغ عدد الموظفين لدى الوزارة المنتدبة 252 موظفا بينهم 124 امرأة، أي بنسبة 49% (انظر الملحق 1). وبلغت نسبة النساء في مناصب المسؤولية 33%. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الوزارة ممثلة في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية.

2.1.6 الإطار المعياري

التزم المغرب باحترام حقوق الإنسان من خلال المصادقة على المواثيق الدولية الرئيسية الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونخص بالذكر اتفاقية السيداو وأهداف الألفية للتنمية وخطة عمل بكين والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الخ ... وتلزم هذه الآليات الدول الأطراف النظر في تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية على الأنشطة التي تقوم بها النساء. وعلى المستوى الوطني، وضع الدستور من خلال الفصل (55) الإجراءات المتبعة من أجل الموافقة على اتفاقيات التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون رقم 96-3 الصادر بموجب الظهير رقم 63-97-1 أنظمة اللوائح المتعلقة بالصادرات والواردات والتي ينبغي أن تلتزم بالمبادئ التوجيهية مثل الحفاظ على الأخلاق العامة والنظام العام وصحة الأفراد أولحماية الحياة النباتية والحيوانية والتراث التاريخي والأثري والفني الوطني أوالحفاظ على المكانة المالية الخارجية للبلد. وتم كذلك في سنة 2013، إعداد الصيغة النهائية للقرارات الواردة في المرسوم رقم 2-12-645 لتنفيذ القانون رقم 15-09 المتعلق بشأن تدابير الدفاع التجاري ووضع النظام الداخلي للجنة مراقبة الواردات.

2.6. الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي

1.2.6 وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

نظرا لآثار ارتفاع العجز في الميزان التجاري، وضعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية في سنة 2014، المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية للفترة 2014-2016. ويهدف هذه المخطط إلى إنعاش الصادرات وخفض الواردات عن طريق إبدال الواردات بالمنتوج المحلي. ويتضمن المخطط ثلاثة محاور تتكون من 20 ورشا و40 تدبيرا.

- المحور الأول: إنعاش وتثمين الصادرات وذلك أساسا من خلال تطوير آليات الدعم الهادف للمواكبة المباشرة للمقاولات في مجال التصدير، إضافة إلى تطوير اتفاقيات تجارية مع الأسواق ذات الأولوية.
- المحور الثاني: يشمل عقلنة الواردات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، من خلال تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب، وتعزيز إطار مراقبة تطابق المواد المستوردة مع المعايير التقنية والصحية. ويشمل كذلك تسريع ورش العمل بالوثائق الإلكترونية للتجارة الخارجية وإحداث الشباك الوحيد وتقوية موارد وزارة التجارة الخارجية في ميدان الحماية التجارية غير الجمركية. وتجدر الإشارة في سياق التنفيذ التدريجي للشباك الوطني الوحيد للتجارة الخارجية، أنه تم الشروع في التدبير اللامادي لرسم الاستيراد من خلال المنظومة "بورتنيت"، ابتداء من 26 شتنبر 2014.

●المحور الثالث: يهم الرفع من القيمة المضافة للمنتجات المحلية عبر دعم التكامل الاقتصادي إلى جانب تنفيذ الاتفاقيات القائمة على التعويض الصناعي وتطوير مشاريع جديدة للتعويض بخصوص الاستثمارات العمومية الكبرى.

وموازاة مع ذلك، وضع قطاع التجارة الخارجية برنامج "عقود نموالصادرات" الذي يمتد على مدى 3 سنوات (2013-2015) بميزانية تقدر بمليار درهم. ويهدف هذا البرنامج إلى استفادة 375 من المقاولات/ التعاونيات المصدرة أومن المحتمل أن تصبح مصدرة، إلى دعم بعض الأنشطة المحددة والمتصلة بالتجارة. وعرفت دورة 2014 انتقاء 100 مقاولة مقابل 70 مقاولة في الدورة السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يدير قطاع التجارة الخارجية، بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب برنامج "التدقيق عند التصدير". ويستهدف هذا البرنامج 1.000 مقاولة للفترة 2011-2015 وذلك بهدف دعم المقاولات وتحسين أدائها في مجال التصدير.

ومن أجل تشجيع المنتوج المغربي على الصعيد الدولي، حقق القطاع من خلال المركز المغربي لإنعاش الصادرات في النصف الأول من سنة 2014، برنامجا ترويجيا مهما تميز بتنظيم 75 نشاطا لفائدة ما يقرب من 600 مقاولة تمثل 20 قطاعا خمسة منها جديدة. كما أن 70% من هذه المقاولات إما أنها تقدم على التصدير لأول مرة أوغير منتظمة في التصدير.

وعلى صعيد الجهود التي يبذلها القطاع لدعم إنشاء اتحادات التصدير، تجدر الإشارة إلى أن سنة 2014 تميزت بالتوقيع على 15 اتفاقية لدعم اتحادات التصدير تضم 79 شركة مصدرة / أومن المحتمل أن تصبح مصدرة.

كما يدير القطاع تنفيذ برنامج اعتماد دعم الفلاحين المنتجين الصغار والمتوسطين للحصول على الشهادات الدولية حتى يتسنى وصول منتجاتهم إلى الأسواق المستهدفة للتصدير. ويستهدف هذا البرنامج 3818 من الفلاحين المنتجين الصغار والمتوسطين مما يتيح لهم الاستفادة الشاملة من المجالات التي لم يتم استغلالها بشكل جيد، مثل المنتجات البيولوجية، والمنتجات التعاقدية والمنتجات المحلية، والعلامات التجارية الجغرافية المحمية ومنتجات الاقتصاد التضامني والتجارة العادلة. ويدير القطاع برنامج تنفيذ دورات تكوينية متخصصة في التجارة الدولية لتحسين كفاءات أطر المنظمات والشركات ذات التوجه الدولي.

2.2.6 الأخذ بعين الاعتبار قضايا المساواة وتمكين المرأة

إدراكا من أن الانفتاح على التجارة الخارجية يؤثر على مشاركة المرأة في سوق الشغل سواء في القطاع المهيكل أوغير المهيكل، وضعت الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية بشراكة مع الحكومة الكندية برنامج تنمية الصادرات من أجل خلق فرص الشغل بدعم مالي قيمته 36,6 مليون درهم من الحكومة الكندية. ويتوخى هذا البرنامج خلق مناصب شغل مستدامة من خلال إنعاش صادرات المقاولات الصغرى والمتوسطة في ثلاثة قطاعات رئيسية وهي الصيد، والصناعات الغذائية وصناعة الجلود، وذلك من خلال بناء قدرات الجمعيات المهنية وغرف التجارة لتوفير خدمات الدعم للمصدرين، مع التأكيد على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي واحترام البيئة في سلسلة الإنتاج. وبالتالي، فإن الدعم التقني المقدم من هذا البرنامج من شأنه تعزيز التكامل بين المقاولات الصغرى والتعاونيات المغربية في سلسلة القيمة العالمية، وذلك بصفة عادلة للوصول إلى فرص عمل مستدامة وذات جودة. كما ينتظر أن يعد مركز التجارة الدولي منظومة للسهر على مراقبة/تقييم البرنامج وذلك بهدف ضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

3.6. إعداد الميزانية وتحليل مؤشرات الأهداف

تحليل ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالتجارة الخارجية

تقدر الميزانية العامة المخولة للقطاع برسم سنة 2014 حوالي 296,7 مليون درهم بلغت ميزانية الاستثمار منها نسبة 82,8%، أي حوالي 245,85 مليون درهم. وقد بلغت ميزانية التسيير حوالي 50,9 مليون درهم، خصصت منها 35,6 مليون درهم كنفقات للموظفين مقابل 15,3 مليون درهم للنفقات والمعدات المتنوعة.

واستفادت مديرية المبادلات التجارية في إطار ميزانية سنة 2014 من ميزانية استثمار ناهزت نحو227 مليون درهم أي ما يعادل92,3% من ميزانية استثمار القطاع. ويعزى ذلك إلى أهمية الاعتمادات المخصصة لفائدة الصندوق المغربي لإنعاش الصادرات أي 207,4 مليون درهم لتمويل برامج "التدقيق عند التصدير" (4 مليون درهم)، وبرنامج عقود نموالصادرات (158,4 مليون درهم) وبرنامج دعم إنشاء اتحادات التصدير (مليون

درهم 16,8) ومن جهة أخرى، خصصت 12,6 مليون درهم للمجلس الوطني للتجارة الخارجية من أجل إنشاء مرصد التجارة الخارجية. واستفادت مديرية العلاقات التجارية الدولية من ميزانية استثمار تقدر ب 7,24 مليون درهم لتمويل الدراسات المخطط لها.

تحليل مؤشرات الأهداف

وضع قطاع التجارة الخارجية[118] برسم سنة 2014 حوالي 22 مؤشرا للأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار. وبدراسة هذه المؤشرات نلاحظ عدم مراعاة بعد النوع الاجتماعي.

وبالنظر إلى المهام الموكلة إلى الوزارة المنتدبة، يمكن اعتبار العديد من المؤشرات ذات صلة بالنوع وأخرى يمكن اعتمادها على نفس المنوال. وفي هذا الصدد، يعتبر من الضروري اعتماد مؤشرات نجاعة متعلقة ببرنامج تنمية الصادرات من أجل خلق فرص الشغل والذي يجب أن يتماشى مع نظام المراقبة/التقييم برعاية من مركز التجارة الدولي. ويتوقف نجاح هذه العملية بتزامن مع الاصلاح الجديد للقانون التنظيمي للمالية على إنشاء نظام معلومات يتم تزويده بصفة منتظمة ببيانات حسب النوع الاجتماعي في جميع تدخلات الوزارة المنتدبة وكذلك المؤسسات التي هي تحت وصايتها.

7. وزارة السياحة

يكتسي القطاع السياحي أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني بمساهمته في خلق الثروات وامتصاص البطالة وتدعيم احتياطي العملة الصعبة. وقد شكل النشاط السياحي 6,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، مسجلا ما مجموعه 500.000 منصب شغل. كما ساهمت السياحة بنسبة 15,3% في مداخيل ميزان المعاملات الجارية سنة 2013. وينبثق تعزيز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني عن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل تشجيع الأنشطة السياحية بالمغرب، وذلك من خلال إتمام "رؤية 2010" بنجاح وإطلاق الأوراش الطموحة التي تندرج في إطار "رؤية 2020".

وتبقى استفادة مختلف شرائح الساكنة المغربية من الثروات التي تنتجها السياحة رهينا بمراعات الحاجيات المتباينة للساكنة المستهدفة عند إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم الاستراتيجيات الهادفة لتنمية القطاع السياحي.

1.7. جذاذة تقديمية لوزارة السياحة والإطار المعياري

1.1.7. جذاذة تقديمية

تتولى وزارة السياحة مهام إعداد وتنفيذ وتقييم استراتيجيات التنمية السياحية بالمغرب. وهي مكلفة أيضا بإنجاز البحوث والدراسات المتعلقة بتنمية السياحة على الصعيد الوطني والجهوي. وعلى المستوى التنظيمي، تتكلف الوزارة بمهمة إعداد مشاريع القوانين والنصوص المنظمة للقطاع السياحي مع السهر على تطبيقها. وموازاة مع ذلك، فهي تؤطر وتدعم المهن والأنشطة السياحية، مع المشاركة في صياغة وقيادة استراتيجية التكوين الفندقي والسياحي.

ومن أجل القيام بالمهام الموكولة إليها، تستند وزارة السياحة على 1.436 موظفا، 46% منهم نساء[119]. وعلى الرغم من تحقيق نوع من المناصفة بين الرجل والمرأة في العدد الإجمالي لموظفي الوزارة، تنحصر نسبة النساء اللواتي يتقلدن مناصب المسؤولية في حدود 18%. وتبلغ هذه النسبة 24% بالإدارة المركزية و17% بالمندوبيات و7% بمؤسسات التكوين (أنظر الملحق1).

وتنعكس الأهمية التي توليها وزارة السياحة لتعزيز الحضور النسوي في مختلف هياكلها من خلال المخطط الثلاثي للتوظيف الذي تصل نسبة النساء فيه إلى 57%.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن وزارة السياحة هي عضو في شبكة التشاور بين الوزارات حول المساواة بين الجنسين داخل الوظيفة العمومية، حيث تمثل في شخص رئيس مصلحة تنمية الموارد البشرية.

[118] لا يتوفر قطاع التجارة الخارجية على إطار النفقات متوسطة المدى(CDMT).
[119] تبلغ نسب نساء وزارة السياحة 52% بالإدارة المركزية و42% بالمندوبيات و44% بمؤسسات التكوين الفندقي.

2.1.7. الإطار المعياري

تبنى المغرب مختلف الآليات الدولية لاحترام حقوق الإنسان والتي تضمن الحق في ولوج عادل لممارسة الأنشطة المتعلقة بالقطاع السياحي. ويتعلق الأمر بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأهداف الألفية للتنمية إضافة إلى اتفاقيات المنظمة الدولية للشغل...[120]

ومن أجل ضمان التنفيذ الفعلي لالتزاماتها في إطار هذه الآليات، تشارك وزارة السياحة بانتظام، على غرار العديد من الوزارات، في التقارير التي يعدها المغرب والمتعلقة بتتبع تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها هذا الأخير. وقد ساهمت وزارة السياحة، سنة 2014، في التقارير المعدة بتنسيق مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمتعلقة بتتبع تفعيل الاتفاقية الخاصة بالأشخاص الموجودين في وضعية إعاقة وبتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الفحص الدوري الشامل.

2.7 الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تراعي بعد النوع الاجتماعي

1.2.7. وضع السياسات والاستراتيجيات القطاعية

يواصل المغرب تنفيذ استراتيجية تنمية قطاعه السياحي محققا تقدما ملموسا على عدة مستويات. ففيما يتعلق بالاستثمارات، تمكن المغرب من استقطاب ما يعادل 14,6 مليار درهم خلال الستة أشهر الأولى من 2014[121]. وعلى صعيد آخر، سيستفيد القطاع السياحي المغربي كثيرا من المشاريع المهيكلة الكبرى التي يقودها الصندوق الاستثماري "وصال رأسمال"، حيث وجه هذا الأخير استثماراته الأولى نحوالأقطاب الحضرية ذات الحمولة الثقافية القوية على مستوى مدن الدار البيضاء والرباط وطنجة. ويناهز رأسمال شركة "وصال الدار البيضاء الميناء" 1,3 مليار درهم، ومن المنتظر أن تعبئ هذه الشركة غلافا إجماليا قدره 6 مليار درهم مخصصة لتأهيل جزء من منطقة ميناء الدار البيضاء. ومن جهتها، تتوفر شركة "وصال أبي رقراق" على رأسمال يبلغ 1,6 مليار درهم. حيث ستتكلف بإنجاز سلسلة من البنيات التحتية السياحية على مستوى وادي أبي رقراق من خلال تعبئة مبلغ إجمالي يناهز 9 مليار درهم. أما بخصوص شركة "وصال طنجة مارينا"، فقد تم رصد رأسمال يقدر بحوالي 518 مليون درهم حيث يجري وضع اللمسات الأخيرة لتصميم المشروع الذي ستتكلف هذه الشركة بإنجازه.

كما قطع التنزيل الجهوي لرؤية 2020 أشواطا متقدمة، حيث تم التوقيع على برامج العقود الخاصة بخمسة عشر جهة وذلك في إطار من التوافق بين السلطات السياحية والفاعلين المحليين. ومن المنتظر توقيع العقد المتبقي الخاص بالقطب السياحي للرباط خلال سنة 2014. ويجدر الإشارة إلى أن الهدف من برامج العقود المتعلقة بالجهات الستة عشر هو إنجاز مختلف الأوراش المبرمجة جهويا في إطار الاستراتيجية السياحية الوطنية وتجسيدها على أرض الواقع.

وبالنسبة للمجهودات المبذولة في مجال الترويج لوجهة المغرب، واصل المكتب الوطني المغربي للسياحة، طيلة سنة 2013، حملات العلاقات العامة مستهدفا مجموعة من الأسواق على رأسها ألمانيا وكرواتيا وجمهورية التشيك وإسبانيا وسويسرا. وفي نفس الاتجاه، شارك المكتب في 66 معرضا وتظاهرة سياحية. وقد تميز الترويج للوجهة المغربية خلال 2014 باستهداف السياح الفرنسيين والبلجيكيين والبريطانيين والبلغاريين. وبالموازاة مع ذلك، وقع المكتب الوطني المغربي للسياحة، في يونيو2014، اتفاقية شراكة مع طرونسافيا (Transavia) من أجل تعزيز الربط الجوي بين المغرب والدول المصدرة للسياح. ومن جهتها، قامت الخطوط الملكية المغربية بإحداث العديد من الخطوط الجوية التي تربط مدينة الدارالبيضاء بكل من زاكورة وورززات والراشدية.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن السياحة الداخلية تواصل تعزيز موقعها وتؤكد على دورها كرافعة مهمة لضمان نمو متوازن للنشاط السياحي بالمغرب. وقد واصلت وزارة السياحة، في سنة 2014، حملة "كنوز بلادي" لتشجيع السياحة الداخلية، مع دراسة إمكانية وضع آلية تحفيزية لتسهيل ولوج المغاربة إلى العطلة. وتعتمد هذه الآلية على إدخار منظم يخول للمشترك الحق في الحصول على بطاقة مسبوقة الدفع تستعمل من طرف الأجراء لأداء ثمن الخدمات السياحية.

---

[120] من أجل المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإطار المرجعي المؤطر للحق في ولوج نشاط متعلق بالقطاع السياحي، أنظر الملحق 2 من تقرير ميزانية النوع برسم سنة 2014.

[121] حصيلة الفصل الأول للشركة الوطنية للهندسة السياحية (ش.و.ه.س).

2.2.7. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماج الشباب

تضع الاستراتيجية السياحية الوطنية الخصوصيات السوسيواقتصادية والثقافية لكل جهة في قلب اهتماماتها، وذلك عبر إطلاق العديد من البرامج الهادفة إلى تشجيع السياحة القروية والصحراوية والثقافية. وتتجلى الانعكاسات السسيواقتصادية للبرامج، بشكل خاص، في قدرتها على إحداث مناصب شغل مباشرة تتعلق باستقبال ومرافقة السياح، بالإضافة إلى مناصب شغل غير مباشرة مرتبطة بتسويق المنتوجات الطبيعية المتنوعة لكل جهة سياحية. وتشكل هذه المناصب مصدرا قارة للدخل بالنسبة للساكنة المحلية، كما تعزز تمكين المرأة وتحد من الهجرة التي تمس الشباب أساسا، مما يمكن من تطوير سياحة مسؤولة وتضامنية ومنصفة بالنسبة للساكنة المحلية.

وفي نفس السياق، وتماشيا مع مقتضيات الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة (2012-2016)، فإن وزارة السياحة مدعوة لتثمين كفاءات النساء المقاولات عبر تكوين 300 امرأة في الميادين المتعلقة بالنشاط السياحي. وهي مدعوة كذلك لتنظيم حملات للتحسيس والإعلام بغرض تعزيز التمثيلية النسائية بالغرف المهنية.

وبالمقابل، تواجه المجهودات الهادفة إلى تدعيم مكانة النساء والشباب في القطاع السياحي بالمغرب، كما هوالشأن بالنسبة لباقي دول إفريقيا، العديد من التحديات[122] :

- النقص الكمي والكيفي في المعلومات الدقيقة المتعلقة بوضع النساء والشباب داخل القطاع السياحي. حيث، يجب تدقيق وتحيين المعطيات الواردة في التقرير العالمي 2010 حول النساء والسياحة. كما لا تكشف الأرقام المتعلقة ببطالة الشباب وولوجهم سوق الشغل أية معلومات حول مكانة الشباب داخل القطاع السياحي. وبالإضافة إلى ذلك، تتصف الدراسات التي تهتم بمجمل هذه الجوانب في كل بلد إفريقي بالندرة. ومن جهة أخرى، يواجه "الشباب حملة المشاريع" صعوبة في الحصول على المعلومات المتعلقة بآليات دعم وتمويل المشاريع السياحية.
- وجود العديد من الحواجز التي تعيق مساهمة النساء والشباب في الأنشطة السياحية والتي تعيق ولوجهم لمناصب المسؤولية. ويتعلق الأمر أساسا بغياب تكافؤ الفرص داخل سوق الشغل وبالصور النمطية الثقافية التي تحد من تطلعات هذه الشرائح من المجتمع وبالفوارق الموجودة بين طموحاتها من جهة وبين مستواها التكويني ومعرفتها بالميدان السياحي من جهة أخرى.
- وجود نسب مهمة من الشباب والنساء الذين يشتغلون بدون أجر داخل المقاولات السياحية العائلية. وفي ظل هذه الظروف، يبقى من الصعب بالنسبة لهؤلاء العمال العائليين احتلال المكانة اللائقة بهم داخل القطاع السياحي وكذا الاستفادة بشكل ملموس من الدخل الذي يدره النشاط السياحي.

ومن أجل مواجهة مختلف هذه التحديات، يمكن اقتراح مجموعة من السبل التي من شأنها الرفع من فعالية السياسات التي تراعي النوع الاجتماعي في الميدان السياحي :

- إحداث نظام لليقظة يتم إغناؤه بمعطيات متعلقة بالنوع الاجتماعي داخل القطاع السياحي. وسيمكن هذا النظام من جمع المعطيات الكمية والكيفية حول وضعية النساء والشباب بالقطاع. ويكتسي تفصيل هذه المعطيات حسب الجهات السياحية أهمية كبرى بالنسبة لصناع القرار.
- إحداث آليات للدعم المالي موجهة بشكل خاص للنساء والشباب حاملي المشاريع السياحية مع تعزيز التواصل حول هذه الآليات، بالإضافة إلى تدعيم بنيات التكوين في الميدان السياحي وتزويدها بالموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، وذلك بهدف ضمان ولوج النساء والشباب إلى تكوين جيد يسهل اندماجهم في مختلف المؤسسات السياحية. ومن جهة أخرى، يبقى ولوج هذه الشرائح إلى مراكز المسؤولية رهينا بتقوية قدراتهم التدبيرية وبوضع برنامج للتدريب يمكنهم من تطوير مهاراتهم القيادية.
- صياغة إطار قانوني حديث يؤطر النشاط السياحي وصناعة الأسفار، ويحدد الفاعلين ومهامهم وظروف العمل وتصنيف المهن المتعلقة بالسياحة...مع التركيز على تنظيم كل المجالات التي يمكن أن تكون مصدرا لتفشي التمييز.

[122] وقد تمت مناقشة هذه التحديات بشكل واسع في الندوة الجهوية حول السياحة المسؤولة : أية فرص بالنسبة للنساء والأطفال، كلبار، نيجيريا، 26 يونيو 2012.

3.2.7. إعداد الميزانية وتقديم مؤشرات النجاعة

تحليل ميزانية الوزارة

استفادت وزارة السياحة، برسم سنة 2014، من غلاف مالي قدره 678,66 مليون درهم. وقد شكلت مصاريف الاستثمار 64,8% من هذا الغلاف حيث تجاوزت 439,6 مليون درهم (منها 300 مليون درهم من الإعانات الموجهة للمكتب الوطني المغربي للسياحة و19,7 مليون درهم من الإعانات الخاصة بالشركة المغربية للهندسة السياحية إضافة إلى مبلغ 18,25 مليون درهم مخصص لمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة). أما بالنسبة لميزانية التسيير، فقد بلغت 239 مليون درهم (منها 71% موجهة لنفقات الموظفين)، حيث تمثل 35,2% من الميزانية الإجمالية لوزارة السياحة.

ومن جهة أخرى، بلغت ميزانية الاستثمار المخصصة لمديرية الاستراتيجية والتعاون برسم سنة 2014 حوالي 12,5مليون درهم. ولقد تم تخصيص ما يفوق 54% من هذا المبلغ (أي 6,8 ملايين درهم) لبرنامج "دراسة الآثار الاقتصادية والإحصائيات". أما بالنسبة لميزانية الاستثمار الخاصة بمديرية التنظيم والتطوير والجودة، فقد بلغت 16 مليون درهم سنة 2014، حيث يتوزع هذا الغلاف أساسا بين برنامج "تنمية ودعم وتأطير المهن والأنشطة السياحية (8,5 ملايين درهم) وبرنامج "السياحة المستدامة" (3 ملايين درهم)، أي ما يعادل نسبا تصل على التوالي إلى 53,1% و18,8%. ومن جهتها استفادت مديرية الموارد والتكوين بالمصالح المركزية من ميزانية استثمار تعدت 21 مليون درهم، خصصت منها 5,2% (1,1 مليون درهم) لبرنامج "تطوير قدرات الموارد البشرية". وتكتسي مختلف هذه البرامج أهمية قصوى نظرا لأثرها الإيجابي على تعزيز مقاربة النوع الاجتماعي بالقطاع السياحي.

كما يتضح من خلال ميزانية سنة 2014 أن مساهمة مؤسسات التكوين السياحي والفندقي في نفقات الاستثمار قد بلغت 17 مليون درهم. ويتركز ما يزيد عن نصف هذا المبلغ في ثلاث جهات هي طنجة-تطوان بحوالي 4,8 ملايين درهم (28,2%) إضافة إلى الدار البيضاء الكبرى وفاس-بولمان بما يناهز 2,2 ملايين درهم (12,9%) لكل واحدة منهن. أما بالنسبة لحصص باقي الجهات فهي لا تتعد عتبة 10% للجهة.

تحليل مؤشرات النجاعة لقطاع السياحة

أعدت وزارة السياحة مجموعة من مؤشرات الأهداف المتعلقة بميزانيتها المخصصة للاستثمار[123]، حيث بلغ عددها، برسم سنة 2014، 46 مؤشرا مرتبا حسب الهياكل والبرامج. وتبقى في معظمها مؤشرات وسيلة لا تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي. مما يجعل من الصعب تقييم آثار البرامج التي تقودها الوزارة في شقها المتعلق بإدماج بعد النوع الاجتماعي.

وفي ظل هذه الظروف، يبقى من الضروري الإدماج الفعلي لبعد النوع الاجتماعي في مختلف المؤشرات والمعطيات التي ينتجها قطاع السياحة وذلك لتنوير صناع القرار. وفي هذا الإطار يمكن إدراج العديد من المؤشرات: عدد النساء المستفيدات من التكوين والتدريب في مختلف المهن المتعلقة بالسياحة وعدد خريجات مؤسسات التكوين السياحي وعدد الوحدات السياحية المسيرة من طرف النساء والمتعلقة أساسا ببرنامج التنمية المستدامة وتمثيلية النساء داخل الهيئات التقريرية المرتبطة بالنشاط السياحي، إضافة إلى حصة النساء في مناصب الشغل المحدثة من طرف الصناعة السياحية ...(أنظر الملحق 2).

3.7. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

يعتمد تقييم أداء القطاع السياحي على العديد من مؤشرات النتائج. من بين المؤشرات الرئيسية الموجودة نذكر عدد السياح الوافدين وعدد ليالي المبيت والعائدات السياحية وعدد مناصب الشغل المحدثة والتي يتعين تفصيلها حسب الجنس وطبيعة المنتوج السياحي.

وبخصوص عدد السياح الوافدين، فقد ارتفع بنسبة 7,2% متجاوزا 10 مليون سائح سنة 2013 مقابل 9,3 مليون سائح سنة 2012. وعلى امتداد الستة أشهر الأولى من السنة الجارية، وصلت التدفقات السياحية إلى 4,4 مليون سائح، أي بنموقدره 6,1% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

[123] تبنت وزارة السياحة منذ يوليوز 2007 مبدأ شمولية الاعتمادات.

وبدوره، اتبع عدد ليالي المبيت بمؤسسات الإيواء المصنفة منحا تصاعديا ما بين 2012 و2013، مسجلا معدل نمو يناهز 9,3%، حيث انتقل من 17,4 مليون ليلة إلى 19,1 مليون ليلة. وقد بلغ هذا العدد 13,5 مليون في متم شهر غشت 2014، متقدما بحوالي 5,7% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

ومن جهتها، بلغت العائدات السياحية 57,5 مليار درهم سنة 2013، مختتمة السنة بانخفاض طفيف قدره 0,5%. وقد تحسنت هذه العائدات بشكل ملموس خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية، بارتفاع ناهز 3,3%، لتصل 40,1 مليار درهم.

ومن جهة ثانية، وصل عدد مناصب الشغل المباشرة بالقطاع السياحي إلى 500 ألف منصب فيما ناهز عدد المناصب التي أحدثها القطاع خلال سنة 2013[124] 20.000 منصب.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد انتقل عدد النساء العاملات بفرع المطاعم والفندقة ما بين 1999 و2012 من 21.350 إلى 54.053 عاملة، محققا معدل نمو سنوي متوسط قدره 7,4%. وبفضل هذه الدينامية، تعززت نسبة النساء في الفرع بحوالي 4,9 نقاط، منتقلة من 15,2% إلى 20,1%.

وأما بالنسبة للجانب المرتبط بالتكوين، فقد شكلت النساء 59% من العدد الإجمالي للمستفيدين من التكوين المستمر بوزارة السياحة برسم سنة 2013.

مبيان 18 : عدد النساء العاملات بقطاع المطاعم والفندقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2012

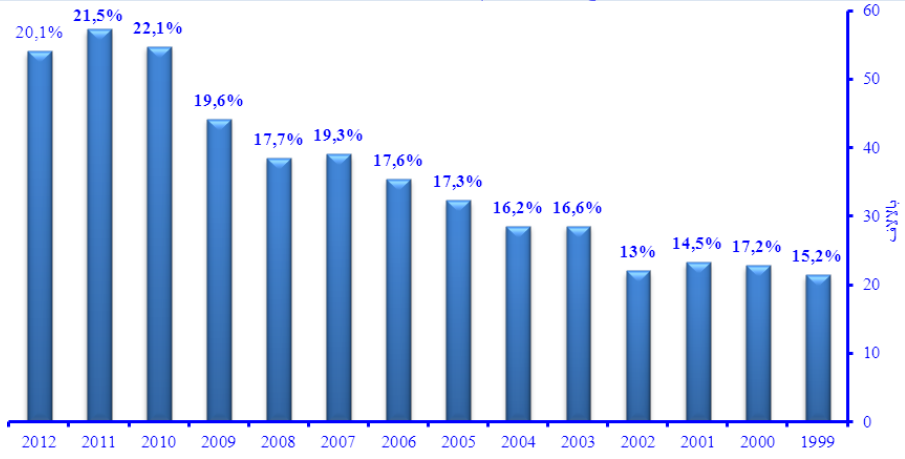

مصدر المعطيات : المندوبية السامية للتخطيط وحساب مديرية الدراسات و التوقعات المالية

8. وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في إطار مقاربة إرادية للدولة، تمت بلورة رؤية 2015 لتطوير الصناعة التقليدية، تروم نحو تحقيق نتائج مهمة من حيث إحداث مناصب الشغل ذات القيمة المضافة العالية وتثمين الموارد وتحسين رقم المعاملات وإنعاش الصادرات وتطوير التكوين وحماية الحرف التقليدية وكذا مختلف العمليات المتعلقة بالجودة والمعايرة والبيئة والجانب المؤسساتي والتنظيمي.

وفيا يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التزمت الحكومة بإنعاش وتطوير هذا الاقتصاد باعتباره اقتصادا للقرب من خلال خلق وتنمية الأنشطة المدرة للدخل. وفي هذا الإطار، تمت بلورة الاستراتيجية الوطنية 2012-2020 من أجل تطوير مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتي تشكل خارطة طريق لكافة المتدخلين في هذا المجال.

1.8. جذاذة تقديمية للوزارة والإطار المعياري

1.1.8. جذاذة تقديمية

على مستوى قطاع الصناعة التقليدية، تتجلى المهام الأساسية للوزارة في تفعيل استراتيجية تنمية القطاع والتنشيط الاقتصادي لمقاولات القطاع والقيام بكل الدراسات المتعلقة بالقطاع على المستوى الوطني والجهوي ووضع وإنجاز برامج للتعاون، تهدف إلى تطوير القطاع وتتبع أنشطة غرف الصناعة التقليدية وفيدراليتها.

[124] حصيلة نشاط وزارة السياحة برسم سنة 2013.

ومنذ التعديل الوزاري في أكتوبر 2013، تتولى الوزارة أيضا تنفيذ وتتبع السياسة الحكومية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبر مديرية إنعاش الاقتصاد الاجتماعي، التي تتكلف بشكل أساسي بوضع الاستراتيجيات والبرامج لتطوير الاقتصاد الاجتماعي على الصعيد الوطني والجهوي وضمان تتبع تنفيذها بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

ومن حيث عدد الموظفين، تشغل الهياكل المكلفة بالصناعة التقليدية 1.163 موظفا لحدود سنة 2013، منهم 492 امرأة. فخلال السنتين 2012 و2013، مثلت النساء 40% من مجموع التوظيفات. وفي مجال الولوج لمناصب المسؤولية، تحتل النساء 20 منصبا للمسؤولية، على المستوى المركزي والجهوي.

ومن أجل تفعيل استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعتمد الوزارة على 224 موظفا لغاية 2012، تمثل فيه النساء 45%، منهن 54,8% تحتل مناصب للمسؤولية (انظر الملحق 1).

2.1.8. الإطار المعياري

يندرج عمل الوزارة في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية وخاصة الأهداف 1، 3، 7 و8، تماشيا مع معايير اتفاقية القضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء (البند 11، والبند 13والبند 14). كما تساهم في تجسيد حقوق الإنسان الأساسية بالشكل الذي تمت صياغتها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة حق التشغيل[125].

ومن جهة أخرى، فإن الوزارة عضو في لجان العمل المكلفة بتفعيل الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة واللجان المكلفة ببرنامج حماية الطفولة. كما أنها ممثلة داخل الشبكة الوزارية من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية وتساهم في إعداد تقارير تتبع اتفاقيات حقوق الانسان التي يتم تنسيقها من طرف المندوبية الوزارية لحقوق الانسان وكذا تقرير تتبع مخطط عمل بيكين.

2.8. الجهود المبذولة لوضع السياسات العمومية المراعية للنوع الاجتماعي

التزمت الوزارة منذ 2007 بتفعيل استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية في أفق 2015. وتهدف الاستراتيجية مضاعفة رقم المعاملات لقطاع الصناعة التقليدية ذات المحتوى الثقافي القوي واستخلاص 4 ملايير درهم إضافية للناتج الداخلي الخام ومضاعفة الصادرات ب10 مرات (7 ملايير درهم). كما تتوخى الانتقال من 200 إلى 300 مقاولة منها 15 إلى 20 كفاعلين مرجعيين وإحداث 115.000 منصب شغل إضافي وبلوغ 60.000 خريج من التكوين المهني وبلوغ 15.000 إلى 17.000 مقاولة صغيرة جدا.

وفي إطار الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020)[126]، شرعت الوزارة في تنفيذ برنامج عمل أفقي يأخذ بعين الاعتبار المحاور الاستراتيجية الكبرى مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي وإنعاش تسويق منتجاتها وخدماتها وكذا تشجيع تكتلات النساء والشباب في الأنشطة الجماعية التي تسهل الولوج للمشاريع المدرة للدخل والتشغيل الذاتي.

3.8. الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

1.3.8. قطاع الصناعة التقليدية

لقد تم إحداث 41 "دارا للصانعة" في الوسط القروي من أجل تقديم الدعم للصانعات التقليديات وتحسين ظروف عيشهن وكذا جودة عملهن. وتضم 3.522 امرأة عاملة في حرف الزرابي القروية والطرز والخياطة. ومن جهة أخرى، تم إحداث 748 مقاولة نسائية تضم 11.748 منخرطة (41% من مجموع مقاولات القطاع) وتم إنجاز 15 علامة تجارية للصناعة التقليدية أو في طور الإنجاز لفائدة الصانعات التقليديات، وهوما يمثل 40% من مجموع العلامات التجارية للصناعة التقليدية المحدثة من طرف الوزارة.

[125] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2014.
[126] للمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على تقرير النوع الاجتماعي لسنة 2014.

وقد تمت برمجة 13 "دارا للصانعة"[127] خلال سنة 2014 من طرف الوزارة والتي تتوخى أيضا إدراج التجارة المنصفة داخل التعاونيات النسائية (وهوعمل في طور التجريب في تعاونيات الشمال) وكذا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجية وضع العلامات التجارية للصناعة التقليدية وتسويق العلامات التجارية المنجزة.

وتجذر الإشارة إلى أن المرأة تتواجد في مجمل عمليات التكوين والتأهيل والتطوير. فبالنسبة للتكوين الأولي للشباب برسم سنة 2013-2014، استقبل التكوين الدائم 2.126 شخص، تمثل الفتيات منهم 41%. كما مثلت الفتيات 44% من عدد الخريجين الذي يقدر بـ 520 شخص سنة 2013. وبلغ عدد المسجلين في التكوين عبر التدرج المهني ما يناهز 7.309 متعلم، تمثل منهم الفتيات 60%. وبلغ عدد الخريجين 4.359 شخص سنة 2013، 62% منهم فتيات. كما وصل عدد المستفيدين من التكوين المستمر 1.233 مستفيدا، تمثل الصانعات التقليديات 65% منهم.

ومن جهة أجرى، تجاوزت إنجازات برنامج محوالأمية الوظيفية في إطار الشراكة بين الوزارة وهيئة تحدي الألفية، الأهداف المنشودة بتسجيل 30.022 مستفيد، منهم 72% صانعات تقليديات.

وفيما يخص الإنعاش والتسويق، يتجلى حضور الصانعات التقليديات أساسا في العمليات التي تستهدف الصناع التقليديون الأفراد والجمعيات والتعاونيات. وقد حدد الفصل السابع من الاتفاقية الإطار حصة مشاركة الصانعات التقليديات في المعارض الجهوية المنظمة سنويا من طرف مختلف غرف الصناعة التقليدية في 30%. وبلغت هذه المشاركة 42% سنة 2011 و40,7% سنة 2012 و53% سنة 2013. كما سجل حضور نسوي قوي في المهرجانات والأسابيع المغربية والمعارض التجارية والمعارض خارج المغرب.

1.3.8. قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

في إطار تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واصلت الوزارة المشاريع ذات الأثر الكبير التي من شأنها تطوير وإنعاش القطاع. وتتجلى أهم الإنجازات الحالية في المحاور التالية:

تعزيز وتنظيم الفاعلين في القطاع

تابعت الوزارة جهودها في إطار برنامج **"مرافقة"**[128] الذي تم إطلاقة في يناير 2011 والذي يستهدف 500 تعاونية جديدة كل سنة في الفترة 2011-2015، وهوما سيؤدي إلى دعم ومواكبة 2.000 تعاونية جديدة بغلاف مالي يبلغ 85 مليون درهم. ويأخذ برنامج "مرافقة" بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي عن طريق تحفيز المشاريع التي تعطي فرصا أكبر للمرأة في الحياة الاقتصادية عبر القيام بنشاط مدر للدخل.

تثمين وإنعاش وتسويق سلع وخدمات القطاع

نظمت الوزارة إلى غاية سنة 2014، 12 معرضا للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، منها 3 معارض وطنية و9 معارض جهوية، و27 أسواق متجولة. وقد كانت المشاركة النسائية في هذه المعارض مهمة وتجاوزت 70%.

وقد تم الشروع في عملية تسويق منتجات 500 تعاونية، منها 70% تعاونية نسوية في قطاع الصناعة الغذائية، منذ سنة 2012 بتعاون مع "مغرب التسويق". كما استفادت 400 تعاونية، 50% منها نسوية من برنامج تسويق منتجات التعاونيات الفلاحية على مستوى الأسواق التجارية الممتازة (مرجان، أسواق السلام و"لابيل في"). بالإضافة، استفادت أكثر من 139 تعاونية، 90% منها نسوية من برنامج الأكياس الإكولوجية، الذي انطلق سنة 2011 بشراكة مع قطاع البيئة التابع لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. وقد ساهمت هذه العمليات في رفع دخل هذه التعاونيات وجودة منتوجاتها.

وفي نفس السياق، قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون حول التجارة المنصفة لفائدة وحدات الاقتصاد الاجتماعي. وسيسمح هذا القانون بتثمين عمل النساء المنخرطات في التعاونيات، خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة التقليدية، وسيمكن بالتالي من تحسين وضعية النساء عبر ضمان دخل عادل من أجل تلبية حاجياتهن وحاجيات عائلاتهن.

[127] 3 بالصويرة، 2 بأزيلال، 1 بالحاجب، 2 بورزازات، 1 بشفشاون، 2 بطنجة، 1 بقلعة السراغنة، 1 بوجدة.

[128] للمزيد من التفاصيل حول برنامج "مرافقة" انظر تقرير النوع الاجتماعي 2012.

مخططات التنمية الجهوية للاقتصاد الاجتماعي

تهدف هذه المخططات إلى تمكين كل جهة من رؤية ومخطط عمل يقود كل العمليات التي تتوخى إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الجهة لمدة خمس سنوات. ويتكامل هذا المخطط مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والاستراتيجيات القطاعية قيد التنفيذ والمخططات الجماعية للتنمية. وترمي هذه المخططات الجهوية إلى تحديد الأنشطة المدرة للدخل والفروع الاقتصادية المميزة لكل جهة ومواكبتها. وتهم مختلف هذه الأنشطة في أكثر من 60% منها القطاعات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل للنساء في الوسط الحضري والقروي.

وتتجلى باقي الأنشطة المستجيبة للنوع الاجتماعي في تنظيم جائزة أحسن امرأة تعاونية أوجمعوية (3 جوائز) وبث روح المبادرة والاستثمار بالنسبة للنساء الحاملات لمشاريع ورفع عدد النساء المستفيدات من برامج التكوين والتحسيس وكذا تنمية التجارة المنصفة لفائدة النساء القرويات.

4.8. إعداد الميزانية ومؤشرات النجاعة

تحليل الميزانية حسب النوع الاجتماعي

بلغت الميزانية الإجمالية للوزارة برسم سنة 2014، ما يناهز 494,3 مليون درهم، خصص 47,1% منها لنفقات التسيير (232,6 مليون درهم). كما بلغت نفقات الاستثمار 261,7 مليون درهم، أي حوالي 52,9% من الميزانية الإجمالية للوزارة.

وقد عرف الغلاف الميزاناتي الإجمالي تراجعا بين 2013 و2014 بنسبة 2,4%. ويفسر هذا الانخفاض بتراجع الميزانية المخصصة للاستثمار بمبلغ 68,3 مليون درهم، أي بنسبة 20%. غير أن هذا التراجع تم تعويضه بتزايد نفقات التسيير بنسبة 31,8% نظرا لإدراج الميزانية المخصصة لمديرية الاقتصاد الاجتماعي[129] والتي تناهز 44 مليون درهم.

تحليل مؤشرات الأهداف حسب النوع الاجتماعي

قامت الوزارة بإعداد 25 مؤشرا للأهداف المتعلقة بميزانية الاستثمار في إطار قانون المالية لسنة 2014، تمكنت من خلالها من تقييم أدائها وقياس درجة بلوغ الأهداف المنشودة. وبتحليل جذاذة مؤشرات الأهداف، يتبين أن 16 مؤشرا يمكن جعلها مستجيبة لبعد النوع الاجتماعي من خلال تصنيفها حسب القطاع ووسط الإقامة والجهة والجنس. وتتمثل أساسا في التكوين والدراسات وإحداث وتهيئة فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية وغيرها ودعم إنتاجها (الجدول 3 بالملحق).

5.8. تحليل أهم مؤشرات النتائج المتعلقة بالقطاع

تظهر حصيلة[130] أولية لرؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية تسجيل عدة مكتسبات ونتائج مقارنة مع الأهداف المسطرة. ويتعلق الأمر بتفعيل مختلف مقتضيات الاتفاقية الإطار (46 فصلا) واختيار 16 فاعلا مرجعيا (الهدف هو بين 15 و20) وإعداد 16 مخططا جهويا لتنمية الصناعة التقليدية (الهدف هو6) وإحداث 724 مقاولة صغيرة ومتوسطة مقابل هدف أولي بين 200 و300 وكذا إحداث 1.813 تعاونية للصناعة التقليدية (مارس 2014)، منها 748 تعاونية نسوية.

إضافة إلى ذلك، تم خلق 53.000 منصب شغل إلى غاية سنة 2013 (الهدف في 2015: 115.000 منصب شغل). كما ارتفع رقم المعاملات من 12,2 مليون درهم سنة 2008 إلى 20,2 مليون درهم سنة 2013 في أفق تحقيق هدف استراتيجي يناهز 24 مليون درهم. كما تم وضع 183 معيارا و14 علامة تجارية جماعية و15 علامة جديدة و15 جائزة محلية لأحسن منتوج. كما تم إحداث 41 دارا للصانعة وأكثر من 90 ورشا للبنيات التحتية للإنتاج والتسويق.

وفي مجال التكوين، ارتفع عدد خريجي التكوين المهني في قطاع الصناعة التقليدية بين سنة 2007 و2011 إلى 23.346 شخصا (الهدف: 60.000). كما تزايدت القدرة الاستيعابية لمراكز التكوين عبر التدرج المهني بنسبة 32%. وتم تحقيق 65.854 يوم تكويني للفرد الواحد خلال الفترة 2008-2011 لفائدة 18.024 صانع تقليدي وارتفع عدد المستفيدين من برامج محوالأمية الوظيفية إلى 30.022 شخص.

---

[129] تتوزع هذه الميزانية بين نفقات تسيير مكتب تنمية التعاون (24 مليون درهم) والمساهمة في برامج "مرافقة" (20 مليون درهم).

[130] المصدر: المرصد الوطني للصناعة التقليدية الذي يقوم بنشر مؤشرات القطاع بشكل منتظم.

وبخصوص قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتكون النسيج التعاوني بالمغرب حاليا 12.022 تعاونية واتحادات لتعاونيات (مقابل 4.827 تعاونية فقط خلال عشر سنوات مضت)، تضم 440.372 منخرطا (31 دجنبر 2013) يتوزعون بين 22 قطاعا و117 فرعا للنشاط برأسمال يناهز 6,4 مليار درهم. ويتميز النسيج التعاوني بهيمنة ثلاث قطاعات: الفلاحة (66,4%) والصناعة التقليدية (14,2%) والسكن (9,2%) والتي تمثل ما يقارب 90% من مجموع التعاونيات.

وتنخرط النساء بشكل متزايد في التعاونيات للقيام بأنشطة مدرة للدخل. فقد عرفت التعاونيات النسوية قفزة نوعية خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 738 تعاونية سنة 2008 إلى 1.756 تعاونية سنة 2013، أي ما يعادل 15% من مجموع التعاونيات، تضم 31.833 منخرطة. وتنشط خصوصا في الفلاحة (11.628 منخرطة) والصناعة التقليدية (11.274 منخرطة) وتثمين شجر الأركان (6.438 منخرطة).

وقد قامت النساء المنخرطات في التعاونيات النسائية من تعبئة رأسمال إجمالي يناهز 15,3 مليون درهم عند متم سنة 2013. كما تتواجد النساء أيضا كعضوات نشيطات في العديد من التعاونيات المختلطة والتي يتجاوز عددها بكثير عدد التعاونيات النسوية. وما يقارب نصف المنخرطات في التعاونيات النسوية من الوسط القروي. ويلعبن دورا رئيسيا في تطوير محيطهن الاجتماعي من خلال تضامنهن وعزيمتهن الجماعية. ويشكلن نقطة لقاء مختلف تجارب الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني عبر الأجيال.

خـاتـمـة عـامـــة

إن تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي، من منظور حقوق الإنسان، عند إعداد وتنفيذ استراتيجيات العمل لـ 31 قطاعا وزاريا وكذا عند تقييم النتائج المنبثقة عنها، سيساهم بشكل كبير في التفكير في النموذج المغربي للتنمية، كما تم التأكيد على ذلك في الخطابات الأخيرة لجلالة الملك. وتبقى الغاية المنشودة هي ترسيخ مبدأ التقييم المنتظم للإصلاحات وللسياسات العمومية وأثرها على المواطنات والمواطنين (بغض النظر عن وضعيتهم المادية والاجتماعية ووسطهم القروي أو الحضري)، وذلك من أجل استكشاف طرق جديدة للنمو من شأنها أن تحسن من فعالية ونجاعة العمل الحكومي.

وقد كشفت التحاليل المنجزة من أجل قياس درجة الولوج والاستفادة الفعلية عند النساء والرجال من الأجيال الثلاثة للحقوق (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)، ارتباطا بالاستراتيجيات والبرامج المنجزة من طرف القطاعات الوزارية المعنية بالنسخة الحالية لتقرير ميزانية النوع الاجتماعي، عن ضرورة الانخراط المشترك والتوافقي لهذه المؤسسات من أجل وضع وتفعيل نظم معلومات وإغناء المنهجية وآليات التتبع والتقييم المبنية على إعداد مؤشرات الأداء التي تراعي بعد النوع الاجتماعي. وتشكل هذه الاجراءات مرحلة أساسية لإنجاح عملية تقييم السياسات العمومية ومعرفة مدى تأثيرها على المواطنات والمواطنين، وكذا انطلاقة ضرورية وقادرة على تقديم بدائل مهمة لجعل التدخل العمومي عملا مفيدا وعادلا يستجيب لكل مكونات الساكنة المستهدفة.

وفي نفس الاتجاه، فإن الأحكام التي جاء بها تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية، والتي تؤسس بشكل قطعي الإدماج الأفقي للمساواة بين الجنسين خلال عملية البرمجة والتخطيط للمؤسسات العمومية، مع الحرص على ربط كل برنامج عمومي بأهداف محددة وبمؤشرات مرقمة تمكن من قياس النتائج المحصلة فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين الجنسين، من شأنها أن تعزز خطوات المغرب نحو ترسيخ حقوق الفرد على مستوى السياسات العمومية في إطار تنمية مستدامة شاملة ومنصفة. ويعني هذا أن المؤسسات الوطنية مطالبة منذ الآن بالانخراط في هذه الدينامية، وذلك بتبني هذه الآليات وتفعيلها مع تغليب العمل التوافقي والمتناسق. وهذا ما سيمكن من تعزيز وتكريس أسس المساءلة وترسيخ مبدأ الشمولية والاستدامة لنموذج التنمية المغربي الذي يستنبط قيمه باستمرار من مزايا الديمقراطية التشاركية.

المراجع

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Note de présentation de la Loi de Finances 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2014».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport Genre LF 2014 ».
- Enquête Nationale sur le Niveau de vie des Ménages 2006/2007, HCP.
- Les indicateurs sociaux 2010 et 2011, HCP.
- HCP, Rapport annuel détaillé sur l'emploi éditions 2010, 2011, 2012.
- HCP, Enquête emploi, 2013.
- HCP, Activité, emploi et chômage, premiers résultats (annuel), 2012 et 2013.
- Texte de la Constitution 2011.
- Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW)
- Les textes relatifs à la Déclaration Universelle des Droits de l'homme, au Pacte International des Droits Politiques et Civils, Pacte International des Droits Economiques, Sociaux et Culturels, Convention Internationale des Droits des Enfants, Plan d'Action de Beijing, Conventions de l'Organisation Internationale du Travail etc.

الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية

وزارة العدل والحريات

- Contribution du Ministère de la Justice au Rapport Genre 2015, Août 2014.
- Charte de la réforme de la Justice, septembre 2013.
- Bilan de la Moudawana depuis 2004.
- www.justice.gov.ma

وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية

- Contribution du Ministère des Habous et des Affaires Islamiques au Rapport Genre 2015, juillet 2014.

المديرية العامة للجماعات المحلية

- Contribution au Rapport Genre 2015, Direction Générale des Collectivité Locale, juillet 2014.
- Présentation de clôture du Projet Gouvernance Locale (DGCL-ACDI), GLM : Egalité Homme Femme, bilan et perspectives, Avril 2012.
- Planification pour le Développement Local des Femmes : cibles et partenaires – Mars 2011.
- Rapport relatif aux résultats du diagnostic participatif sur l'état de l'exercice de la fonction de l'élue et de la participation des femmes à la gouvernance locale – Novembre 2010.
- Projet de guide pour l'élaboration du plan communal de développement – Juin 2008.
- Système d'information communal : Projet de renforcement du SIC à partir du CBMS (Aspects Genre) – Octobre 2009.

وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

- Contribution du Ministère chargé des Relations avec le Parlement et la Société Civile au Rapport Genre 2015, août 2014.

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

- Stratégie 4+4 du pole social du MSFFDS.
- Rapport à mi-parcours relatif à l'état d'avancement de la mise en couvre des recommandations de l'Examen Périodique.
- Rapport 2013 du Conseil Economique Social et Environnemental.
- Newsletter n°2 ONU FEMMES Avril - Juin 2014.
- Morasses budgétaires 2014-10-03.
- Rapport soumis par le Maroc en application du paragraphe 1 de l'article 8 du Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés.
- Le plan gouvernemental de l'égalité PGE 2012-2016.
- Enquête nationale sur le handicap 2004-2006 du MDS.

وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة

- Rapport d'activité du Ministère chargé de la Fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, année 2013.
- Bilan des Ressources Humaines des départements ministériels 2013.
- Site internet du MFPMA : www.mmsp.gov.ma

وزارةالاقتصادوالمالية

- Les ressources humaines du MEF, mars 2014.
- Note de présentation du projet de loi organique relative à la loi de finances.
- Communiqué de presse relatif à l'obtention par le MEF du Premier Prix d'Excellence des Nations Unis pour le Service Public 2014.

- Compte rendu des réunions du printemps de la Banque Mondiale et du Fonds Monétaire International, tenues à Washington du 12 au 13 avril 2014
- مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2013 ، لجنة المالية والتنمية الاقتصادية لمجلس النواب.
- التقرير نصف المرحلي الخاص بتتبع تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

وزارةالشؤون الخارجية والتعاون

- Ministère des Affaires Etrangères et de la Coopération.
- Déclaration universelle des droits de l'homme, adoptée par l'Assemblée générale des Nations unies le 10 décembre 1948 à Paris, au Palais de Chaillot (résolution 217 A (III)).
- Déclaration et Programme d'action de Vienne, adoptés le 25 juin 1993 par la Conférence mondiale sur les droits de l'homme.
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs chiffrés, LF 2014 ».

وزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وبشؤون الهجرة

- Site du Ministère chargé des Marocains Résidant à l'Etranger et des Affaires de la Migration : http://www.marocainsdumonde.gov.ma

وزارةالاتصال

- Contribution du Ministère de la Communication au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- Note de présentation de la loi de finances 2014.
- www.mincom.gov.ma .

الولوج العادل للحقوق الاجتماعية

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- Coordination Nationale de l'INDH, 2014.
- Note de cadrage : « L'INDH Vecteur de Transformation Sociale », à l'occasion du 9éme anniversaire de l'INDH le 18 mai 2014.
- Panneau des réalisations de l'INDH, bilan 2005-2012, Rabat 2013.
- Coordination Nationale, Rapport 2012, « bilan des réalisations de l'INDH», mai 2013.
- Coordination Nationale, rapport INDH 2005-2012, « lancement et développement », septembre 2013.
- Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental : « Initiative Nationale pour le Développement Humain : analyse et recommandations », Saisine n° 2/2013.
- ONDH, synthèse du rapport sur l' «Evaluation des réalisations de la première phase de l'INDH (2005-2010) et de leurs effets sur les populations cibles.», avril 2013.
- Présentation du coordonnateur national adjoint de l'INDH portant sur « l'économie sociale dans les projets de l'INDH », lors du colloque national sur l'Economie Sociale et Solidaire 2013.
- Plate-forme INDH 2011-2015.
- Etude sur la viabilité et de la pérennité des centres communautaires et d'accueil au Maroc-Juin 2010.
- Rapport sur le développement humain, ONDH, juin 2009.
- Site de l'INDH : (www.indh.gov.ma)

الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasse budgétaire 2014» ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2014 » ;
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Rapport genre LF 2014 » ;
- Conseil Economique Social et Environnemental (CESE), rapport annuel 2013 ;
- Plan Gouvernemental pour l'Egalité en perspective de la parité « ICRAM », 2012-2016 ;
- Sites de l'Office Nationale de l'Electricité et de l'Eau Potable (www.onep.org.ma), du Ministère délégué chargé de l'Eau (www.water.gov.ma)

الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة

- Site internet du Département de l'environnement (www.environnement.gov.ma).
- Banque Africaine de Développement, « Promouvoir la croissance verte en Afrique : perspectives de la Banque africaine de développement », 2013.
- Ministère de l'Intérieur, « Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées », février 2013.
- Les instruments juridiques internationaux : cadre de la généralisation de l'analyse selon le genre dans le changement climatique.

المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

- Site internet Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification: www.eauxetforets.gov.ma

- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2014 ».
- Contribution du Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte contre la Désertification à l'élaboration au Rapport Genre 2015, Aout 2014.

قطاع الطاقة

- Ministère de l'énergie, des mines, de l'eau et de l'environnement : www.mem.gov.ma
- Agence Nationale pour le Développement des Energies Renouvelables et de l'Efficacité Energétique : www.aderee.ma
- ONEE, Electrification rurale (PERG) au Maroc, Avril 2013.

وزارةالسكنى وسياسة المدينة

- Situation du secteur de l'habitat et de l'immobilier au Maroc, juin 2013, Ministère de l'Habitat et de la Politique de la Ville, Secrétariat général.
- Les indicateurs sociaux du Maroc, 2011, Haut-Commissariat au Plan.

وزارةالتجهيزوالنقل واللوجيستيك

- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « Contribution au rapport genre 2015 accompagnant le projet de loi de finance 2015 », Août 2014.
- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « stratégie portuaire nationale à l'horizon 2030 ».
- Ministère de l'Equipement, du Transport et de la Logistique, « Bilan annuel d'activité 2013 : grands projets et réforme dans les secteurs de l'équipement, du transport et de la logistique ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, Rapport sur « les dépenses du budget général 2014 », volume 2/3.

وزارةالصحة

- Ministère de la Santé, « Enquête Nationale sur la Population et la Santé Familiale (ENPSF) 2011 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires LF 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs chiffrés, LF 2014 ».
- Ministère de la Santé, « Enquête sur la Population et la Santé Familiale, 2003-2004 ».
- « La convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes ».
- « Déclaration Universelle des Droits de l'Homme ».
- « Le Pacte International relatif aux Droits Economiques, Sociaux et Culturels ».
- « La convention internationale relative aux droits de l'enfant ».
- « La Convention Internationale sur l'Elimination de toutes formes de Discrimination Raciale ».
- « La déclaration sur l'élimination de la violence à l'égard des femme ».
- « l'Agenda national pour l'Egalité 2010-2015 ».
- « Comptes Nationaux de la Santé 2010 ».
- « Priorités de développement de l'après 2015 les marocains s'expriment sur l'évenir que nous voulons», coordinateur des nations Unies au Maroc, mai 2013.
- Ministère de la Santé, « Santé en chiffres 2012, édition 2013».
- HCP, « Enquête Nationale Démographique 2009-2010 à Passages Répétés, principaux résultats ».
- Ministère de la Santé, UNFPA « Réduire la mortalité maternelle au Maroc, partager l'expérience et soutenir le progrès », 2011.
- Ministère de la Santé, « Contribution au Rapport Genre qui accompagne la Loi de Finances 2015 ».
- الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، وزارة الصحة مارس 2012.
- Projet de loi modifiant la Loi 10-94 relative à l'exercice de la médecine.
- Arrêté du Ministre de la Santé n° 787-14 du 7 Joumada II 1435 (7 avril 2014) portant sur la révision des médicaments princeps et génériques et des bioéquivalences au Maroc.
- « Rapport Global Annuel 2013 et plan d'action 2014-2016 relatif au RAMED », ANAM, le 27/02/2014.
- www.sante.gov.ma
- www.ramed.gov.ma
- www.anam.ma
- www.sgg.gov.ma

قطاع التربية الوطنية

- « Recueil Statistique de l'Education 2013-2014 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- « Plan d'Action Stratégique à Moyen Terme pour l'Institutionnalisation de l'Égalité entre les Sexes (PASMT/IÉS) dans le système éducatif 2009-2011 », Ministère de l'Education nationale, de l'enseignement supérieur, de la formation des cadres et de la recherche scientifique.
- Stratégie nationale pour l'équité et l'égalité entre les sexes par l'intégration de l'approche genre dans les politiques et les programmes de développement, Secrétariat d'État chargé de la Famille, de l'Enfance et des Personnes Handicapées.
- Contribution du Ministère de l'Education Nationale à l'élaboration au Rapport Genre 2015, juin 2014.

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

- « Alphabétisation au Maroc, bilan 2007 – 2012, pour une plein participation de tous dans la société » Direction de la Lutte Contre l'Analphabétisme.
- "محاربة الأمية بالمغرب، حصيلة 2007-2012، من أجل مشاركة كاملة للجميع في المجتمع مديرية محاربة الأمية.

- « Bilan d'activité des programme d'Education non Formelle 2011-2012 » Direction de l'Education Non Formelle.
- "حصيلة برامج التربية غير النظامية 2011-2012" ، مديرية التربية غير النظامية.
- Contribution de la Direction de Lutte Contre l'Analphabétisme au Rapport Genre 2015, septembre 2014.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

- Contribution du Ministère de l'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de la Formation des Cadres au Rapport Genre 2014, juillet 2013.
- www.enssup.gov.ma

قطاع التكوين المهني

- La carte de la formation professionnelle, Département de la Formation Professionnelle, 2014.
- Contribution du Département de la Formation Professionnelle, Genre 2015.
- Site web du Département de la Formation Professionnelle DFP : www.dfp.ac.ma

قطاع الشباب

- Stratégie nationale intégrée de la jeunesse 2015 -2030
- Http://www.mjs.gov.ma

الاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية

وزارة لتشغيل والشؤون الاجتماعية

- Contribution du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales dans le rapport genre 2015, juillet 2014.
- Activité, emploi et chômage, premiers résultats, 2013, Haut-Commissariat au Plan.
- Site internet du Ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales : www.emploi.gov.ma

قطاع الفلاحة

- HCP, Comptes nationaux provisoires 2013.
- HCP, Activité, emploi et chômage, année 2013, premiers résultats.
- HCP : Activité, emploi et chômage en 2004, rapport de synthèse.
- HCP : La femme marocaine en chiffre : Tendance d'évolution des caractéristiques démographiques et socioprofessionnelles.
- MCA-Maroc : Bilan d'un programme.

قطاع الصيد البحري

- Rapport sur l'action gouvernementale en 2012/2013 : impacts préliminaires et perspectives d'avenir.
- Département des pêches Maritimes, contribution du Département à l'élaboration du Rapport genre 2015.
- FAO 2012, « Situation mondiale de la pêche et de l'aquaculture».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Morasses budgétaires, 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « Indicateurs d'objectifs chiffrés 2014 ».
- Ministère de l'Economie et des Finances, « rapport genre 2014 ».
- Projet pêche artisanale : plan d'intégration du genre, APP et ONP, 2010.
- Rapport National 2007 sur les Objectifs du Millénaire pour le Développement.
- Site internet Département de pêche www.mpm.gov.ma.

قطاع الصناعة والتجارة

- Enquête annuelle portant sur les industries de transformation (édition 2012) élaborée par le Ministère de l'Industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies.
- Haut-Commissariat au plan, Résultats détaillés : « Activité Emploi et Chômage 2012 ».
- Note de présentation de la loi de finances 2014.
- Haut-Commissariat au plan : « Femmes Marocaines et Marché du Travail Caractéristiques et Evolution », décembre 2013.
- www.mcinet.gov.ma
- www.anpme.ma
- www.afem.ma

قطاع التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2014, « Tableau de bord marché du mobile au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2014, « Tableau de bord marché du fixe au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2014, « Tableau de bord marché de l'Internet au Maroc ».
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « L'accès et l'utilisation des technologies de l'information et de la communication par les individus et les ménages au Maroc en 2013 ».

- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « Etude sur l'usage des Technologies de l'Informationet de Communication au Maroc :Accès et utilisation des ménages et particuliers pour l'année 2012 »
- Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, 2013, « rapport annuel 2013 ».
- Département de la Poste, des Télécommunications et des Technologies de l'Information, 2005, « Programme de généralisation des TIC dans l'enseignement ».
- BRIDG developement Gender, 2004, « Genre et TIC ».
- Ministère de l'industrie, du Commerce et des Nouvelles Technologies, 2008, « Maroc numéric 2013 ».
- R.Bourqia, M. Abdourabi, 2005, « La participation des femmes au secteur des TIC au Maroc : « VERS UNE E-PARITE ».
- UIT, 2012, « Intégration du principe de l'égalité entre les femmes et les hommes dans les activités du Secteur de la normalisation des télécommunications de l'UIT »
- UNESCO 2003, « l'égalité des sexes dans la société de l'information ».

قطاع التجاة الخارجية

- Contribution du Ministère chargé du Commerce Extérieur au Rapport Genre 2015;
- Genre et commerce – numéro 17, Institute of Development Studies UK, Déc 2005 ;
- Loi n° 15-09 relative aux mesures de défense commerciale, 30 juin 2011
- Loi n°13-89 relative au commerce extérieur, 1992

وزارة السياحة

- « Tableau de bord du tourisme », Observatoire du Tourisme.
- « Contribution au Rapport Genre 2015 accompagnant le projet de Loi de Finances 2015 », Ministère du Tourisme.
- « Bilan semestriel de la Société Marocaine d'Ingénierie Touristique (SMIT) », présenté le 18 juin 2014.
- « Conclusions finales du séminaire régional sur le tourisme responsable : quelles possibilités pour les femmes et les jeunes, à l'occasion de la 53ème réunion de la Commission de l'OMT pour l'Afrique », Calabar, Nigéria, 26 juin 2012.
- « Bilan de l'activité du Ministère du Tourisme », année 2013.

وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- Contribution du Ministère de l'Artisanat et de l'Economie Sociale et Solidaire au Rapport Genre 2015, septembre 2014.
- Vision 2015 de l'Artisanat: Notre authenticité, moteur de notre essor, Contrat Programme 2006-2015.
- Stratégie nationale de l'économie sociale et solidaire, 2010-2020, Direction de l'Economie Sociale, mars 2011.
- www.artesnet.gov.ma
- www.odco.gov.ma

ملحق 1: تمثيل المرأة ورصد نقط ارتكاز النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات الوزارية

القطب	القطاعات	العدد	حصة النساء	حصة النساء في مراكز القرار	وحدة النوع الاجتماعي	
					وجود بنية مخصصة لملف النوع الاجتماعي	في أي مستوى من الهيكل التنظيمي
الولوج المتساوي للحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل والحريات	20.722	%36	13 % على مستوى قطاع العدل و 23,45 % بالمجلس الأعلى للقضاء[1]	نعم	- مصلحة قضايا المرأة والطفل بمديرية الشؤون الجنائية والعفو - مصلحة قضايا المرأة والطفل بمديرية الشؤون المدنية -خلية النوع الاجتماعي المرتبطة مباشرة بالكتابة العامة
	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	383	%50,4	%37	أنشأت الوزارة مديرية المرأة وتضم إدارتين: المرصد الوطني للمرأة الذي يضم مصلحة لمناهضة العنف ضد المرأة، ومركز توثيق المعلومات والمستقبلية، وكذا قسم تمكين المرأة الذي يضم مصلحة تتبع برامج المساواة ، ومصلحة تعزيز مبادرات المرأة وكذا مصلحة تعزيز حقوق المرأة.	
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	4.081	%34	%9,54	تضم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية نقطة ارتكاز عضو بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	
	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	182	50%	30%	الوزارة ممثلة على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	
	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	368	%40	%19	نعم	- مصلحة مقاربة النوع الاجتماعي التابعة لقسم تثمين الموارد البشرية المتواجد بمديرية تحديث الإدارة.
	وزارة الاقتصاد والمالية	16.985	%36	%18	نعم	-المصلحة المكلفة بتقرير النوع الاجتماعي بمديرية الدراسات والتوقعات المالية وقسم القطاعات الاجتماعية بمديرية الميزانية وقسم الاعلام والتواصل بمديرية الشؤون الادارية

[1] معطيات 2014 لوزارة العدل والحريات

						والعامة. - إحداث مركز امتياز لميزانية النوع الاجتماعي سنة 2013 للوزارة بمديرية الدراسات والتوقعات المالية
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	-	%33,1	2 سفيرات، 5 نساء قناصل عامون و تشغل المرأة: - 22,7% من مناصب المدراء، -13,7% من مناصب رؤساء الأقسام، -35,9% من مناصب رؤساء المصالح.	- مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية. - الوزارة ممثلة على مستوى شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية بقسم التكوين والأعمال الاجتماعية التابع لمديرية الموارد البشرية	تتكلف مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية بتتبع القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الرجل والمرأة. وكذلك، يتم تمثيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في الشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية .
	الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين بالخارج وبشؤون الهجرة	100	%46		نعم	مديرية العمل التربوي والسوسيو ثقافي والقضايا القانونية.
	وزارة الاتصال	447	%46	- 4 نساء مديرات - 3 نساء رئيسات قسم - 18 امرأة رئيسة مصلحة	مصلحة التكوين وتطوير مقاربة النوع الاجتماعي	مديرية الموارد البشرية والمالية
الولوج المتساوي للحقوق الاجتماعية	الوزارة المكلفة بالماء	1046 موظف بالإدارات المركزية 751 موظف بمديرية الأرصاد الجوية 823 موظف على مستوى وكالات	%26 %30	%19	تتوفر الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء منذ نونبر 2013 على نقطة ارتكاز للنوع الاجتماعي تتوفر الوزارة على بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية منذ متم سنة 2013	تابع للكتابة العامة للوزارة المنتدبة

		الأحواض المائية	%12			
	الوزارة المكلفة بالبيئة	339	%44,8	%34	- الوزارة ممثلة بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية - تعد الوزارة عضوا باللجنة الوزارية للخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة (2012-2016).	
	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	4970	%13,86	%5	وضع لجنتين (استراتيجية و تقنية) مكلفتين بتتبع إدماج النوع الاجتماعي في هياكل ومخططات عمل المندوبية	-اللجنة الاستراتيجية التي يترأسها الكاتب العام والتي تضم المديريات المركزية والجهوية وتشرف على عملية مأسسة المساواة بين الجنسين داخل المندوبية، وكذلك على مختلف المشاريع التي تتبنى مقاربة النوع الاجتماعي. - تراقب اللجنة التقنية سير المشاريع؛ وذلك من خلال التتبع والتقييم.
	قطاع الطاقة	823	%31	%23,07	اختيار نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، عضو بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية سنة 2012.	-قسم التواصل
	وزارة السكنى وسياسة المدينة	1.124	%37,1	%31	نعم	- الكتابة العامة
	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	6.724	%23,4	%17	- اختيار نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، عضو بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين	- نقطة ارتكاز النوع الاجتماعي، تابع لقسم الموارد البشرية.

					في الوظيفة العمومية.	
	وزارة الصحة	47.637	%58	%25	نعم	-مديرية السكان.
	قطاع التربية الوطنية	283.312[2]	%39	- 4- مديرات بالإدارة المركزية. - 2 رئيسات قسم بالإدارة المركزية. - 7 رئيسات مصلحة بالإدارة المركزية. - 2 مديرات جهوية أكاديمية. - 9 مندوبات اقليميات. - 1 رئيسة قسم بالإدارة الجهوية. - 21 رئيسة مصلحة بالإدارة الجهوية. - 427 مديرة بالمؤسسات التعليمية.	نعم	- الفريق المكلف ببعد النوع الاجتماعي التابع لمديرية الاستراتيجية والإحصائيات والتخطيط
	قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية (مديرية محاربة الأمية)	33	%42,4	امرأتان في منصب مسؤولية	نعم	-
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الموظفين الإداريين: 16.644 الأساتذة: 14.336	%41 %26	- ما يقارب 28% في الإدارة المركزية - ما يقارب 10% بالجامعات	لا	-
	قطاع التكوين المهني	350	%40,1	%32,9	نعم	أحدثت وحدة للتسيير تابعة لقسم التعاون والشراكة التابع مباشرة للكتابة العامة للقطاع
	قطاع الشباب "مديرية الشباب والطفولة والشؤون النسوية"	154	%48,7		نعم	قسم الشؤون النسوية بالقطاع
الاستفادة المتساوية من الفرص الاقتصادية	قطاع التشغيل	1084	%38,9	%12	نعم	- عدة نقاط ارتكاز للنوع الاجتماعي في مختلف هياكل القطاع (الديوان، قطاع التشغيل، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإدارة صناديق الشغل)

[2] عدد موظفي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني سنة 2013-2014.

	قطاع الفلاحة	4748	%28	%18	نعم	- قسم الإرشاد الفلاحي (مديرية التعليم والتكوين والبحث).
	قطاع الصيد البحري	1.374	%23,5	%9,69	نعم	- وحدة النوع الاجتماعي والتنمية ملحقة بالكتابة العامة للقطاع.
	وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	862	%38	-30,27% من مجموع 185 منصب مسؤولية -تتقلد امرأة منصب كاتب عام الوزارة -تتولى 3 نساء منصب مدير - 10 نساء رؤساء أقسام	- الوزارة ممثلة بنقطة ارتكاز في شبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	-
	قطاع التجارة الخارجية	252	%49	%33,0	- نقطة ارتكاز واحدة فقط لمقاربة النوع بشبكة التشاور المشتركة بين الوزارات من أجل المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية	-
	وزارة السياحة	1436	%46	%18	لا	تتم معالجة الملفات المتعلقة ببعد النوع الاجتماعي على مستوى مصلحة تطوير الموارد البشرية بقسم الموارد البشرية
	وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	الصناعة التقليدية 1.163 سنة 2013	%42,3	%4,1	نعم	إطاران تابعان لقسم الموارد البشرية
		الاقتصاد الاجتماعي 224 سنة 2012	%45	%54,8		

الملحق 2: تصنيف مؤشرات الأهداف مع اقتراحات لإدراج بعد النوع الاجتماعي

القطاع	الوزارة أوالقطاع	ميزانية التسيير/ الاستثمار	مؤشرات الأهداف	المؤشرات المرتبطة بالمهام	نوع المؤشر	إمكانية إدراج النوع الاجتماعي في المؤشر
الولوج العادل للحقوق المدنية والسياسية	وزارة العدل والحريات		• الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا الجوهرية من طرف محاكم الاستئناف في المجال الجنائي	تقليص آجال البث في القضايا الجوهرية حسب نوع المحاكم	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحكمة وحسب القضايا المعالجة
			• الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا الجوهرية من طرف محاكم الاستئناف في المجال المدني	تقليص آجال البث في القضايا الجوهرية حسب نوع المحاكم	مؤشر نتيجة	- تصنيف حسب الجهة والمحكمة - الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا للمتعلقة بقضاء الأسرة.
			• نسبة المتابعات من طرف المحاكم العادية في المجال الجنائي	تقليص آجال البث في القضايا الجوهرية حسب نوع المحاكم	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجهة والمحكمة وحسب القضايا المعالجة (العنف الزوجي، الاغتصاب،...)
			• عدد الأحكام المعالجة بالنسبة لعدد القضايا الموضوعة في محاكم الاستئناف الإدارية في المجال المدني	تحسين جودة الأحكام والتخليق	مؤشر نتيجة	- تصنيف حسب الجهة والمحكمة -الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قضاء الأسرة مع الإشارة إلى مؤشر الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا للمتعلقة بقضاء الأسرة.
			• عدد الأحكام المنفذة سنويا بالنسبة لمجموع الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية في المجال المدني.	تقليص آجال تنفيذ الأحكام	مؤشر نتيجة	- تصنيف حسب الجهة والمحكمة -الأخذ بعين الاعتبار خصوصية قضاء الأسرة مع الإشارة إلى مؤشر الآجال المتوسطة لمعالجة القضايا للمتعلقة بقضاء الأسرة.
			• نسبة القضايا المعالجة في إطار برنامج تعزيز عدالة القرب. • نسبة القضايا المرتبطة بقضاء الأسرة المعالجة في إطار هذا البرنامج	تعزيز عدالة القرب	مؤشر نتيجة	إدماج البعد المجالي في هذا المؤشر
		ميزانية التسيير	• عدد الأدوات • عدد المسيرين المستعملين لهذه الأدوات • عدد الأعوان الذين تم تكوينهم	وضع آلية التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بوزارة العدل والحريات مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي	مؤشر وسيلة	إدماج التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات بوزارة العدل والحريات
			• عدد وثائق الإحصاءات المتعلقة بقضاء الأسرة (العربية والفرنسية) • عدد وثائق الإحصاءات المتعلقة بالولوج إلى صندوق التكافل الأسري	وضع نظام للمعلومات مستجيب لبعد النوع الاجتماعي	مؤشر وسيلة	مؤشرات مقترحة
			• عدد القضاة، والأطر والمؤطرين الاجتماعيين المستفيدين من التكوين المستمر في مجال حقوق الانسان وخصوصا حقوق المرأة	دعم التكوين المستمر	مؤشر وسيلة	مؤشر مقترح

		ميزانية الاستثمار	• نسبة تغطية المجال الوطني بخلايا لدعم النساء والأطفال	تعميم خلايا دعم النساء والأطفال	مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• نسبة تجهيز خلايا دعم النساء والأطفال		مؤشر نتيجة	
	وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين من برنامج التكوين الداخلي بمشاركة مسؤولي الوزارة	تعزيز قدرات الموارد البشرية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من مخطط التكوين والتكوين المستمر		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس مع الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي عند إعداد المخطط
			• عدد المرشحين لاجتياز امتحان الكفاءة المهنية		مؤشر وسيلة	تصنيف المرشحين حسب الجنس
			• عدد المتخرجين من المعهد الوطني للعمل الاجتماعي	المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة	مؤشر وسيلة	تصنيف المتخرجين حسب الجنس
		ميزانية الاستثمار	• عدد التعاونيات المستهدفة ضمن برنامج **"تثمين"**	دعم المؤسسات تحت الوصاية	مؤشر وسيلة	إدماج مؤشر آخر متعلق بعدد التعاونيات النسوية المستهدفة في إطار هذا البرنامج
			• عدد المقاولات التي استفادت من الدعم المقدم في إطار برنامج **"مغرب المبادرات "**		مؤشر وسيلة	إدماج مؤشر آخر متعلق بعدد الشركات المحدثة من طرف النساء ضمن برنامج مغرب المبادرات
			• عدد الأطفال المقيمين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستفيدين من برامج التخييم	المساهمة في نفقات استثمار لوكالة التنمية الاجتماعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من التربية على المواطنة ضمن برامج محوالأمية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من الدورات التكوينية	المساهمة في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودعم الفاعلين في مجال التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من المشاريع المدرة للدخل	المساهمة في نفقات استثمار التعاون الوطني: برنامج محاربة الفقر والهشاشة والتهميش	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من الإعانات المقدمة للجمعيات العاملة في مجال الطفولة		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من مشاريع التنمية البشرية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من مشاريع RCA		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من التكوين لصالح الخلايا الجهوية المكلفة بالأشخاص المعاقين	دعم ومواكبة الجهات الفاعلة في التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من الدورات التدريبية في الاستقبال والتوجيه		مؤشر وسيلة	
			• عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من تعليم في مراكز متخصصة	المشاركة في إرساء تكافؤ الفرص	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			• عدد المستفيدين من المساعدات التقنية الممنوحة وأجهزة تقويم العظام	تعزيز وتطوير التكفل بالآخرين	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس مع تحديد وسط الإقامة

			• عدد الأطر المستفيدين من تعزيز قدرات مراكز الاستماع	دعم ومواكبة الجهات الفاعلة في التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين من تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال حماية الطفولة ضد العنف • عدد المستفيدين من تعزيز قدرات العاملين داخل مؤسسات حماية الأطفال • عدد المستفيدين من تعزيز قدرات الفاعلين في الاعلام حول حقوق الطفل • عدد المستفيدين من الدورات التدريبية في مجال الوساطة الأسرية • عدد المستفيدين من التدريب في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين	حماية الأسرة والطفولة وكبار السن: دعم ومواكبة الفاعلين في مجال التنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين في السنة	- دعم مهام الإدارة العامة	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المرشحين لحصص حفظ وتجويد القران الكريم	- الجوائز المبرمجة من طرف مديرية الشؤون الإسلامية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد بثّ الدروس التلفزيونية في المساجد	- توعية الناس في الأمور الدينية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• نسبة النجاح اخر السنة • نسبة المردودية	- برنامج محوالأمية بالمساجد	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المسجلين • عدد الأطر التربوية . • عدد المرشحين لجائزة محمد السادس للمدارس القرآنية	- تشجيع التعليم (قبل التمدرس) في إطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المسجلين • عدد الأطر التربوية • عدد المستفيدين من الأنشطة الثقافية والرياضية • عدد المستفيدين من المخيمات المنظمة	- تشجيع التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي والنهائي في إطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الابتدائي • النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الإعدادي • النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم الثانوي • النسبة العامة للنجاح في نهاية سلك التعليم النهائي	- تحسين نسبة النجاح في مؤسسات التعليم العتيق في إطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد المستفيدين في السنة	- تكوين الأطر الإدارية والتربوية في اطار تطوير التعليم العتيق	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
			• عدد حملة القران الكريم • نسبة تأطير الحجاج • عدد المستفيدين من التكوين	- تأطير المواطنين والمواطنات في المجال الديني من قبل أعضاء المجلس العلمي الأعلى وأعضاء المجالس العلمية المحلية.	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس والجهة
	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	**ميزانية التسيير**	• معدل رضا موظفي الوزارة من جودة تدبير الوسيلة العامة الموضوعة رهن إشارتهم للقيام بالمهام المنوطة بهم	تحسين الإطار الوظيفي للوظيفة العمومية	مؤشر نتيجة	تصنيف حسب الجنس وذلك قصد معرفة التفاوتات إن وجدت بين الرجال والنساء في مجال الولوج والاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الوزارة
			• معدل رضا موظفي الوزارة من جودة الخدمات المقدمة من طرف جمعية الاعمال الاجتماعية للوزارة		مؤشر نتيجة	

		ميزانية الاستثمار	• معدل رضا موظفي الوزارة من جودة الوسيلة اللوجستيكية الموضوعة رهن إشارتهم للقيام بالمهام المنوطة بهم	تحسين ظروف العمل بمختلف مصالح الوزارة	مؤشر نتيجة	
			• الدورات التكوينية لفائدة الموظفين المستهدفين	مطابقة كفاءات ومهارات موظفي الوزارة مع الوظائف المنبثقة عن مراجع الوظائف والكفاءات الخاصة بالوزارة	مؤشر نتيجة	يعوض بعدد المستفيدين حسب الجنس للدورات التكوينية المنجزة لفائدة الموظفين
			• معدل القطاعات الوزارية التي اعتمدت التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات للموارد البشرية	تطوير وسيلة وأدوات تثمين الرأسمال البشري	مؤشر نتيجة	إضافة مؤشر آخر يدل على معدل القطاعات الوزارية التي اعتمدت التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات للموارد البشرية
			• عدد المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الموضوعة رهن الإشارة للمساعدة على اتخاذ القرارات		مؤشر وسيلة	إضافة مؤشر آخر يدل على المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية المراعية للنوع الموضوعة رهن الإشارة للمساعدة على اتخاذ القرارات
	وزارة الاقتصاد والمالية	**ميزانية الاستثمار**	• نسبة الولوج للتكوين حسب الوضعية السوسيو-مهنية والنوع الاجتماعي	تطوير الكفاءات	مؤشر نتيجة	مؤشرات مقترحة
			• نسبة ولوج النساء للتكوين مقارنة مع النساء المسجلات اوذوات الاحقية	تطوير الكفاءات	مؤشر نتيجة	
			• عدد الإدارات المدمجة للنوع في برمجة ميزانياتها	تحسين الحكامة العامة	مؤشر نتيجة	
			• عدد الإدارات المستفيدة من التكوين في مجال النوع الاجتماعي المقدمة من طرف مركز الامتياز-للنوع الاجتماعي	تطوير الكفاءات	مؤشر نتيجة	
			• عدد المستفيدين من ورشات التكوين المنظمة في إطار مركز الامتياز لميزانية النوع الاجتماعي	تطوير الكفاءات	مؤشر نتيجة	
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	**ميزانية التسيير**	• عدد المستفيدين من برامج التكوين والتدريب	تحسين جودة التكوين	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس والفئة العمرية
			• عدد المغاربة النشيطين في المنظمات الدولية	التمثيل والمساهمة في المنظمات الدولية	مؤشر وسيلة	تطور عدد ممثلي المغرب حسب الجنس في المنظمات الدولية
			• تطور عدد المستفيدين	تحسين استفادة الشباب المغاربة القاطنين بالخارج من تعليم اللغة العربية والثقافة الأم	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والفئة العمرية
		ميزانية الاستثمار	**المؤشرات المقترحة**			
			• عدد الإجراءات المتخذة سنويا في إطار البرنامج "8 ل 8"	المساهمة في تحقيق الأهداف الألفية للتنمية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس

			• عدد المستفيدين من برنامج "8 ل8" • الجهات المستهدفة من هذه الإجراءات			
		تحسين جودة التكوين	• عدد التداريب المتعلقة بقضايا مقاربة النوع الاجتماعي التي يستفيد منها الدبلوماسيون المعينون بالخارج. • عدد المستفيدين من هذه الدورات التكوينية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
		المساهمة في تعزيز المساواة بين الجنسين	• عدد البرامج التي تنسقها الوزارة مع شركاء المغرب من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين • عدد المستفيدين من هذه البرامج • الجهات المستهدفة من هذه البرامج	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وبشؤون الهجرة	**ميزانية الاستثمار**	ترسيخ قيم الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية	• عدد أدوات التوعية بحقوق المرأة في إطار المدونة الجديدة (لفائدة النساء وأسرهم). • عدد ورشات التوعية المنظمة من أجل تطبيق أفضل للمدونة.	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب البلد المستقبل
		القيام بأعمال اجتماعية لفائدة المغاربة القاطنين بالخارج	• تأطير ودعم وهيكلة العمل الاجتماعي • ولوج النساء المهاجرات الشابات إلى البرامج التعليمية والثقافية. • نسبة النساء المستفيدات من خطة دعم الطلبة والشباب في وضعية صعبة.	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب البلد المستقبل
		تعزيز النظام المعلوماتي للوزارة	• معدل إنجاز البحوث الميدانية التي تتطرق إلى وضعية المهاجرات (معرفة الحقوق والتمييز والعنف، الخ.). • معدل إجراء استطلاعات الرأي (رصد وضعية النساء المهاجرات).	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب البلد المستقبل
		توطيد مساهمة النساء المهاجرات في تعزيز الاستثمار في المغرب	• ولوج النساء المهاجرات إلى صندوق "ضمان السكن". • ولوج النساء المهاجرات إلى البرامج المنجزة من أجل تعزيز مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج في الاستثمار (الحصول على القروض البنكية، وإحداث المقاولات ... الخ).	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجهة على الصعيد الوطني
		تعزيز إدماج المهاجرين واللاجئين	• عدد النساء المهاجرات واللاجئات اللواتي استفدن من تدابير لإدماجهن, وذلك في اطار خطة ادماج المهاجرين واللاجئين. • عدد النساء المهاجرات اللواتي سويت وضعيتهن. • عدد النساء المهاجرات اللواتي حصلن على بطاقات إقامة. • عدد النساء اللواتي حصلن على الموافقة على طلبات اللجوء.	مؤشر نتيجة	
قطاع الاتصال	**ميزانية الاستثمار**	تحسين صورة المرأة في الإعلام	• عدد الصحفيات (الإعلام السمعي البصري) المستفيدات من التكوينات التحسيسية حول المساواة بين الجنسين.	مؤشر وسيلة	
			• عدد الطلاب والطالبات الذين تم اختيارهم للاستفادة من تكوين حول المساواة بين الجنسين.	مؤشر وسيلة	
			• عدد البرامج الإذاعية والتلفزية التي تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء.	مؤشر نتيجة	

		• تردد بث الحملات التحسيسية حول حقوق المرأة من طرف الإذاعة والتلفزة المغربية.		مؤشر نتيجة		
		• نسبة النساء المستفيدات من التكوين في وزارة الاتصال والبنيات الشريكة.	تعزيز المساواة بين الجنسين في وزارة الاتصال والمؤسسات الإعلامية	مؤشر وسيلة		
		• تطور عدد النساء الصحفيات (الإعلام السمعي البصري)		مؤشر أداء		
		• عدد البرامج الإذاعية والتلفزية المخصصة للتحسيس بحقوق النساء والفتيات.	محاربة كل أشكال العنف ضد النساء	مؤشر وسيلة		
الولوج العادل للحقوق الاجتماعية	الوزارة المكلفة بالماء	تطور عدد النساء بمراكز القرار على مستوى الوزارة ووكالات الأحواض المائية	تقوية تمثيلية النساء بمراكز القرار	مؤشر نتيجة	تحديد نوعية مراكز القرار	ميزانية الاستثمار
		عدد النساء والرجال المستفيدين من برامج تعزيز قدرات الفاعلين من أجل إدماج النوع في التخطيط وبرمجة الميزانية داخل الوزارة	تعزيز التكوين المستمر لموظفي الوزارة	مؤشر نتيجة		
		عدد النساء والرجال المستفيدين من برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب	تحسين التزود بالماء الشروب	مؤشر نتيجة		
		نسبة التزود بالماء الشروب حسب الأقاليم		مؤشر نتيجة	تقسيم المؤشر حسب نوعية الربط (ربط فردي، نافورات، الخ.)	
		عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمدارس القروية	تعميم التزود بالماء الشروب والتطهير والتربية البيئية بالوسط القروي	مؤشر نتيجة	تقسيم المؤشر حسب الجهة	
		عدد الفتيات والأطفال المستفيدين من برنامج التأهيل البيئي بالمساجد والمدارس القرآنية بالوسط القروي		مؤشر نتيجة	تقسيم المؤشر حسب الجهة	
		الانجازات المتعلقة باقتصاد الماء الشروب حسب الوسط وذلك بعد التحسيس على الاستعمال المعقلن للمياه.	تحسين تدبير استهلاك الماء الشروب	مؤشر نتيجة	تقسيم المؤشر حسب الجهة	
	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	تعزيز قدرات اطر المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	مؤشر نتيجة		
		عدد الدورات التكوينية /التحسيسية حول مقاربة النوع				
		عدد الدروس التي تتطرق لمقاربة النوع داخل المؤسسات التابعة للمندوبية	تعزيز ادماج مقاربة النوع ضمن مقررات التكوين	مؤشر نتيجة		

		عدد مشاريع التاهيل والتنمية الغابوية لصالح النساء	تنمية القطاع الغابوي وفق مقاربة النوع	مؤشر نتيجة		
		معدل تزايد دخل المستفيدين من مشاريع تنمية الغابات	تنمية القطاع الغابوي	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس	
	قطاع الطاقة	عدد المستفيدين من التكوين المستمر	التعاون والتكوين	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة	
		عدد مشاريع استعمال الطاقة الحيوية Biomasse	الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من المشاريع حسب الجنس (وعدد المشاريع النسوية).	
		عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من منازل الطاقة في الوسط القروي		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين (أرباب المقاولات الصغرى والمتوسطة حسب الجنس)	
		عدد المنخرطين في مشروع النجاعة الطاقية		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من المشاريع حسب الجهات	
	وزارة السكنى وسياسة المدينة	عدد المستفيدين من التكوين لتأهيل الموظفين للقيام بالمهام الجديدة للوزارة	تحديث الإدارة	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب الجنس	
		النسبة المئوية للأسر المتعاقد معها في إطار برنامج مدن بدون صفيح	برامج لمحاربة دور الصفيح: 361.000 دور صفيح	مؤشر نتيجة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / إمرأة	
		النسبة المئوية للأسر القاطنة بالأحياء التي استفادت من إعادة الهيكلة	برنامج إعادة هيكلة السكن العشوائي اعادة السكن العشوائي لفائدة 224.000 أسرة ب 500 حي سكني	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / إمرأة وحسب الجهة	
		عدد للأسر المبرمجة				
		عدد الأسر التي استفادت من هذه العملية				
		عدد الأسر المستفيدة من عمليات إعادة الإسكان	البرنامج الاستعجالي وتأهيل النسيج السكني العتيق وعمليات التضامن: انجاز مشاريع لفائدة 150.000 أسر	مؤشر وسيلة	تصنيف هذا المؤشر حسب رب الأسرة رجل / إمرأة وحسب الجهة	
		عدد الأسر المبرمجة				
		عدد العقود المبرمة				
		عدد الأسر المستفيدة من العمليات المنجزة				
		عدد البقع الجاهزة	برنامج مناطق التهيئة المتدرجة	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين من البقع حسب جنس رب الأسرة المستفيدة	
		مؤشرات مقترحة				

			تخصيص مبالغ صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري حسب جنس المستفيد	الدعم المالي العمومي للسكن اللائق	مؤشر وسيلة		
			عدد القروض الممنوحة حسب الجنس	حق الولوج لسكن لائق	مؤشر وسيلة		
			عدد الحاصلين على رخص البناء حسب الجنس		مؤشر وسيلة		
			عدد البقع الموزعة حسب جنس المستفيد	محاربة جميع أشكال السكن غير اللائق	مؤشر وسيلة		
			حصة الأسر التي تعيلها النساء والقاطنات في سكن غير لائق أوسكن مشترك		مؤشر وسيلة		
			عدد سندات الملكية الممنوحة من طرف المحافظة العقارية حسب جنس المستفيد	الولوج العادل للملكية العقارية	مؤشر وسيلة		
			عدد المستفيدين من مختلف برامج محاربة السكن غير اللائق حسب الجنس	محاربة جميع أشكال السكن غير اللائق	مؤشر نتيجة		
			تطور العجز في السكن حسب جنس رب الأسرة		مؤشر نتيجة		
			النفقة العمومية المخصصة للسكن الاجتماعي حسب جنس المستفيدين	الدعم العمومي لمساكن المعوزين	مؤشر نتيجة		
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	**ميزانية الاستثمار**	نسبة ولوج الساكنة القروية	توسيع وتهيئة الممتلكات	مؤشر مهمة	ربطه بمؤشرات الأثر كنسبة تمدرس الفتيات والفتيان ونسبة وفيات الأمهات والأطفال مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي	
			انجاز عمليات التكوين	دعم المهام	مؤشر وسيلة	- توزيع هذا المؤشر حسب النوع الاجتماعي والفئة السوسيومهنية. - دمج مؤشر آخر يهم عدد التداريب المخصصة لمديري المشاريع التي تعنى بإدماج مقاربة النوع	
			عدد المتخرجين من أسلاك تكوين المهندسين		مؤشر وسيلة	توزيع المؤشر حسب الجنس	

			نسبة إدماج المتخرجين من المدارس التابعة وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في سوق الشغل	تكوين الأطر بجهة الدار البيضاء الكبرى	مؤشر نتيجة	توزيع المؤشر حسب الجنس
			عدد المتخرجين من المعهد العالي للدراسات البحرية بالدار البيضاء		مؤشر دعم	توزيع المؤشر حسب الجنس
	وزارة الصحة	ميزانية التسيير	***صحة الطفل*** - معدل التغطية اللقاحية للأطفال (11شهر)% على المستوى الوطني.	تحسين صحة الأطفال.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة.
			صحة الأم -نسبة المساعدة على الإنجاب على المستوى الوطني. - نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع في المجال الحضري والقروي.	تحسين صحة الأمهات والأطفال.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة (القروي والحضري)
			محاربة داء المناعة المكتسبة - عدد الأشخاص الحاملون للفيروس والذين تلقوا العلاج.	وقف انتشار المرض.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة والجهة.
		ميزانية الاستثمار	***الصحة المدرسية والجامعية*** - نسبة تغطية الساكنة المدرسية بالزيارة الطبية المنتظمة. -نسبة التغطية المدرسية بأنشطة تعزيز التربية الصحية. - نسبة تغطية الساكنة الجامعية بالزيارة الطبية المنتظمة. - نسبة تغطية الساكنة الجامعية بأنشطة تعزيز التربية الصحية.	تحسين الصحة المدرسية والجامعية.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة.
			تغذية - نسبة تغطية الأطفال أقل من سنة بالفيتامين "أ" (الجرعة الأولى). - نسبة تغطية الأطفال أقل من سنتين بالفيتامين "د" (الجرعة الثانية).	محاربة الأمراض المتعلقة بسوء التغذية.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة.
			صحة الطفل - نسبة تغطية الأطفال بالمضاد الحيوي لعلاج الأمراض	تحسين صحة الأطفال.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس

			التنفسية الحادة. - التغطية اللقاحية للأطفال (11شهر) % على المستوى الوطني. -عدد وفيات المواليد.		مؤشر نتيجة	ووسط الإقامة.
			صحة الأم -نسبة المساعدة على الإنجاب على المستوى الوطني. - نسبة استفادة النساء الحوامل من الرعاية الصحية قبل الوضع في المجال الحضري والقروي. - نسبة الولادة القيصرية. - عدد السكان لكل سرير توليد على المستوى الجهوي علاجات صحية أولية (وسط قروي). - عدد وفيات الأمهات داخل المستشفيات.	تحسين صحة الأمهات والأطفال.	مؤشر وسيلة مؤشر نتيجة	تصنيف المؤشر حسب وسط الإقامة.
			محاربة داء المناعة المكتسبة - عدد الأشخاص الحاملون للفيروس والذين تلقوا العلاج.	وقف انتشار المرض.	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس ووسط الإقامة والجهة.
	قطاع التربية الوطنية	**ميزانية الاستثمار**	-نسبة المدرسين الذين يشتغلون بالابتدائي -المعدل الإجمالي تلميذ/معلم بالتعليم الابتدائي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس
			-نسبة المدرسين يشتغلون بالتعليم الإعدادي -المعدل الإجمالي تلميذ/معلم بالتعليم الإعدادي	التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى حدود 15 سنة	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس
			-نسبة التلاميذ الأقسام العلمية بالتعليم الثانوي التأهيلي نسبة المدرسين يشتغلون بالتعليم الثانوي التأهيلي	تشجيع المبادرات والتفوق في الثانوية التأهيلية	مؤشر وسيلة	تصنيف حسب الجنس
			عدد الأكاديميات التي تطبق ميزانية النوع الاجتماعي	ادماج المساواة بين الجنسين في برمجة الميزانية	مؤشر مسلسل	يتعلق الأمر بمؤشر مسلسل والدي سيمكن من تقييم تطبيق ميزانية النوع الاجتماعي في اطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي
	قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية	**ميزانية الاستثمار**	***مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي*** -عدد الرجال المسجلين بالوسط القروي -عدد الرجال المسجلين بالوسط الخضري -عدد النساء المسجلات بالوسط القروي -عدد النساء المسجلات بالوسط الخضري	دعم المهام محاربة الأمية	مؤشر نتيجة	تأخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار النوع الاجتماعي

			-نسبة الفتيات المسجلات في برنامج "الفرصة الثانية". -نسبة الفتيات المسجلات في برنامج" استدراك".	دعم المهام في إطار برنامج الفرصة الثانية	مؤشر نتيجة	
			مؤشرات يجب جندرتها - نسبة المستفيدين بالوسط القروي	دعم التربية غير النظامية	مؤشرات نتيجة	تصنيف حسب الجنس
			معدل إدماج الأطفال المستفيدين من برنامج استدراك التمدرس واعادة الإدماج (برنامج الفرصة الثانية وبرنامج استدراك)			
			عدد المستفيدين من التكوين			
			العدد الإجمالي من المستفيدين من المواكبة التربوية (برنامج مواكبة المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية من أجل ادماجهم في المسار التربوي)			
			معدل المستفيدين من المواكبة المدرسية في الوسط القروي (البرنامج الثانوي 1: مواكبة المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية من أجل إدماجهم في المسار التربوي)			
			العدد الإجمالي للمستفيدين من المواكبة المدرسية (البرنامج الثانوي 2: إدماج فوري لغير الممدرسين في المسار التربوي)			
			نسبة المستفيدين من المواكبة المدرسية في الوسط القروي (البرنامج الثانوي رقم 2: إدماج فوري لغير الممدرسين في المسار التربوي)			
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	**ميزانية التسيير**	عدد المستفيدين (من التداريب والمنتديات والتكوين)	دورات تدريبية، منتديات وتكوين مستمر للموظفين، تقوية الكفاءات وتدبير جيد للموارد البشرية.	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			عدد المعهد المغربي للاعلام العلمي والتقنيIMIST الزيارات إلى مكتبة	المساهمة في نفقات تسيير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			ورشات التكوين (عدد المستفيدين)		مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			عدد المقالات في المجالات الدولية المصنفة في إطار برنامج وحدات البحث المرتبطة بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني URACS)		مؤشر وسيلة	التصنيف حسب جنس الكتاب في المقالات
			عدد الباحثون الخبراء (فرد/يوم) المغاربة في الخارج في إطار هذا البرنامج		مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			-عدد المشاريع المسنودة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في إطار التعاون الدولي (CNRST) - عدد المشاريع التجريبية المستفيدة من دعم الشبكة المغربية لاحتضان المقاولات (RMIE)		مؤشر وسيلة	التصنيف حاملي المشاريع حسب الجنس

			- عدد المشاريع الممولة من طرف(CNRST)			
			- عدد الأشخاص المكونين في مجال التجارب. - عدد المنخرطين في المركز الوطني للبحث العلمي والتقني. - عدد الوسطاء المكونين. - عدد الأساتذة الباحثين المستفيدين من التكوين المستمر (بما فيه في الخارج). - نسبة الأساتذة الباحثين المستفيدين من التكوين المستمر (بما فيه في الخارج). - عدد الإداريين والمهندسين والتقنيين المستفيدين من التكوين المستمر	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			- نسبة الطلاب القاطنين بالأحياء الجامعية من الطلاب المتمدرسين. - نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الإجازة. - نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الماستر. - نسبة تخصيص المنح الدراسية لطلاب الدكتوراه. - عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الإجازة). - عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الماستر). - عدد المستفيدين في الخارج حسب السلك (الدكتراة).	المساهمة في نفقات تسيير المكتب الوطني للأعمال الجامعية، الاجتماعية والثقافية.	مؤشر نتيجة	التصنيف حسب الجنس
			عدد المستفيدين (التداريب والمنتديات والتكوين)	تكوين الأطر	مؤشر وسيلة	التصنيف حسب الجنس
			-عدد الطلبة الذين منحت لهم جائزة. - عدد المسجلين الجدد. - عدد المسجلين الجدد في الشعب المهنية المفتوحة في الجامعات. - نسبة الطلبة المسجلين في الماجستر المتخصص. - معدل الانقطاع المدرسي في السنة الأولى من الإجازة. - معدل التخرج بغض النظر عن عدد السنوات. - معدل التخرج مع احترام عدد السنوات. - عدد الطلبة ذوي وصي. - معدل طلبة السنة الأولى إجازة ذوي وصي. -عدد الطلبة في شعب الإجازة المستفيدين من المناهج المهنية في السداسي الخامس والسادس - معدل الإدماج في ستة أشهر. - معدل الإدماج في 12 شهرا. - معدل الإدماج في 24 شهرا.	المساهمة في نفقات تسيير الجامعة: مجموع جامعات المملكة	مؤشر نتيجة	التصنيف حسب الجنس
			- عدد المنشورات في المجلات الدولية المصنفة - عدد المنشورات الحاملة لتواقيع المغاربة - عدد الأطروحات المناقشة . - عدد مشاريع البحث التطبيقي المنجزة في إطار المقاولات. - عدد حقوق الابتكار المودعة		مؤشر نتيجة	تصنيف حاملي المشاريع حسب الجنس

			قيادة منظومة التكوين المهني			
	قطاع التكوين المهني	**ميزانية الاستثمار**	- نسبة تغطية الحاجيات المعبرة من طرف القطاعات الحاملات لاستراتيجيات. - عدد المستفيدين من التكوين المهني عن طريق التكوين حسب الطلب - تطور عدد مؤسسات التكوين المهني الاولي حسب النوع (مؤسسات متخصصة، مراكز التعلم عن طريق التدرج...). - عدد العاملين المكونين حسب حجم المقاولة (المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغرى والمتوسطة، المقاولات الصناعية الصغرى والمتوسطة)	ضمان التقارب بين الحاجة إلى الكفاءات وعرض التكوين	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر وسيلة مؤشر نتيجة	- يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس وحجم المقاولة
			- نسبة الإقبال على منظومة التكوين المهني (الدائم والتداولي) - تطور أعداد المتدربين حسب نوعية الساكنة والوسط/الاعداد المستهدفة (تحديد التكوين المهني الأولي والتكوين المهني المستمر). - تعداد الساكنة ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني/الاعداد المستهدفة -نسبة المستفيدين من دعم الدولة لمصاريف التكوين لفائدة مؤسسات التكوين المهني المعتمدة والمؤهلة	توسيع الولوج للتكوين المهني مع تعزيز الاندماج الاجتماعي والجهوي	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة	- يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس - يجب تصنيفه حسب الجنس
			-نسبة الإدماج (نسبة التشغيل) حسب نوع التكوين -نسبة رضا المقاولات -تطور كلفة التكوين حسب الفاعلين -نسبة مؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة	تحسين جودة التكوين وكذا أداء الفاعلين في القطاع	مؤشر نتيجة	يجب التصنيف حسب الجنس لنسبة الإدماج حسب نوع التكوين
			تطوير ودعم عرض التكوين			
			- عدد الإقامات المحدثة حسب السنة ونوعية المؤسسة مقارنة بالهدف المسطر له - عدد الأسرة بالداخلية/مؤسسات التكوين المهني مقارنة بالهدف المسطر له	تطوير قدرات الاستقبال والإقامة لجهاز التكوين المهني	مؤشر نتيجة	
			ـ عدد المكوِنين والمكوَنين المستفيدين مقارنة مع الهدف المسطر له ـ البرامج المنجزة أو/والمراجعة/المخطط لها في خريطة التكوين المهني	تحسين نوعية التكوين وأداء الفاعلين.	مؤشر وسيلة مؤشر وسيلة	يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المكوِنين والمكوَنين المستفيدين مقارنة مع الهدف المسطر له
			ـ عدد CFA-IE ومؤسسات التكوين المهني المحدثة في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والخاص عدد المستفيدين ـ نسبة عدد المتدربين في التكوين المهني بالتناوب مع الهدف المسطر له	تطوير وإنعاش وتنويع التكوين داخل الوسط المهني والشراكة ما بين القطاع العام والخاص	مؤشر نتيجة مؤشر نتيجة	-يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المتدربين في التكوين المهني بالتناوب مع الهدف المسطر له -يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المتدربين في التكوين المهني

			ـ نسبة عدد المتدربين في التكوين المهني عن طريق التعلم مقارنة مع الهدف المسطر له ـ نسبة المستفيدين من التكوين المستمر في السنة مقارنة مع الهادف المسطر له		مؤشر نتيجة	عن طريق التعلم مقارنة مع الهدف المسطر له -يجب التصنيف حسب الجنس لعدد المستفيدين من التكوين المستمر في السنة مقارنة مع الهادف المسطر له
	قطاع الشباب	**ميزانية التسيير**	عدد المتدربين	الأنشطة السوسيوتربوية للشباب والطفولة والشؤون النسوية	مؤشر نتيجة	تصنيف المتدربين حسب الجنس
			عدد أيام إطعام المتدربين في المخيمات		مؤشر نتيجة	استبدال المؤشر بعدد المستفيدين من أيام الإطعام للشباب وتصنيفه حسب الجنس ووسط الإقامة
			عدد المستفيدين من الأنشطة السوسيو-تربوية التي تقدمها دور الشباب حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجهة والجنس
			عدد المستفيدين من مراكز الاستقبال حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجهة والجنس
			عدد المستفيدات من الأندية النسوية حسب الجهة		مؤشر نتيجة	تصنيفه حسب الجهة
			عدد المستفيدين من المخيمات الدائمة	برنامج "عطلة وترفيه "	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط (حضري / قروي)
			عدد المخيمات الدائمة		مؤشر وسيلة	تصنيفه حسب الجهة
			عدد المستفيدين من المبادلات الوطنية المرتبطة بأنشطة الشباب	المساعدة والدعم لجمعيات ومؤسسات الشباب والأطفال وتعزيز دور المرأة	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط
			عدد المستفيدين من التبادل الدولي المرتبط بأنشطة الشباب الوطني		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والوسط
			عدد المستفيدين من برنامج التكوين المهني النسوي		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدات حسب الجهة
		ميزانية الاستثمار	معدل تجهيز مؤسسات الشؤون النسوية	بناء وتجهيز مؤسسات الشؤون النسوية	مؤشر وسيلة	- تصنيف المؤشر حسب الجهة - - إضافة مؤشر آخر: معدل التغطية الوطنية لمؤسسات الشؤون النسوية المؤهلة
			عدد المستفيدين من قروض السكن	دعم الأعمال الاجتماعية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس

	وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية	ميزانية التسيير	عدد المستفيدين من القروض الاجتماعية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد موظفي الوزارة المنخرطين في المساعدة طبية		مؤشر وسيلة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
			عدد المنخرطين في الأعمال الاجتماعية		مؤشر نتيجة	تصنيف المنخرط حسب الجنس
			عدد المستفيدين من خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات (مواكبة، ورشات وتقييمات)	المساهمة في نفقات التسيير للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
		ميزانية الاستثمار	عدد الأعوان المستفيدين من التكوين (الكتابة)	تجهيز المصالح المركزية	مؤشر إنتاج	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			معدل إنجاز الدراسة حول وضع نظام التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات		مؤشر وسيلة	الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع الاجتماعي
			عدد مفتشي الشغل المستفيدين من التكوين	دعم قدرات الموارد البشرية	مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
			عدد موظفي المرصد الوطني للشغل المستفيدين من التكوين والتدريب		مؤشر إنتاج	تصنيف حسب الجنس
			عدد حاملي الشواهد الشباب المدمجين من خلال برنامج "إدماج"	إنعاش الشغل	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من التكوين في إطار برنامج "تأهيل"		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد المقاولات الجد الصغرى المحدثة من خلال برنامج "مقاولتي"		مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
			عدد المستفيدين من المحاضرات المنظمة لفائدة الأطر والمقاولات والنقابات في مجال النظافة والسلامة	حملات تحسيسية حول النظافة والسلامة	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من المحاضرات المنظمة لفائدة الأطر والمقاولات والنقابات في مجال الحماية الاجتماعية.	حملات للوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
	قطاع الفلاحة	ميزانية الاستثمار	عدد المستفيدين من التكوين المستمر	التكوين المستمر	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من المباريات والمكافآت للنهوض بتربية الماشية حسب الجهة	تطوير الشعب الحيوانية	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المنتجين المؤطرين للتنشيط والنهوض بالمنتجات المحلية	تطوير المنتجات المحلية	مؤشر وسيلة	عدد المنتجين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المشاركين في معارض المنتجات المحلية		مؤشر وسيلة	عدد المشاركين حسب الجنس
			عدد المنتجين المستفيدين من الدعم والمرافقة والتأطير		مؤشر وسيلة	عدد المنتجين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المنتجين المؤطرين لتثمين تربية الجمال	الفلاحة التضامنية	مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس

			عدد المنتجين المؤطرين لتنمية وتثمين انتاج الحليب		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من حملات توزيع خلايا حديثة لتنمية تربية النحل		مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المربين المؤطرين لتنمية تربية الأغنام		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المربين المؤطرين لتنمية تربية الأغنام من خلال تحسين طريقة الرعي		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المنتجين المؤطرين لتنمية إنتاج اللحوم الحمراء		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد مسؤولي وحدات تحويل إنتاج زيت أركان		مؤشر وسيلة	عدد المسؤولين حسب الجنس
			عدد المشاركين في معارض إنتاج زيت أركان		مؤشر وسيلة	عدد المشاركين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من حملات توزيع الدجاج البلدي		مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من وحدات تحويل الفلفل الحار		مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المربين المؤطرين لتنمية فصيلة البقر الشقراء لأولماس زعير		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من وحدات تصبير الكبر		مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد الفلاحين المؤطرين لتربية الأغنام عبر تأطير الماشية		مؤشر وسيلة	عدد المربين المؤطرين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من وحدات تفتيت إنتاج الزيتون	تطوير الأعمال الفلاحية	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين في اليوم الواحد من التكوين الخاص بلدعم الفلاحين بدورات التكوين والإعلام حسب الجهة	دعم غرف الفلاحة والتنظيمات المهنية	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			تحسين نسبة نجاح متدربي التكوين المهني		مؤشر نتيجة	نسبة النجاح حسب الجنس

			تحسين معدل الإدماج متخرجي التكوين المهني		مؤشر نتيجة	معدل الإدماج حسب الجنس
			تحسين معدل الإدماج	التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	مؤشر نتيجة	معدل الإدماج حسب الجنس
			عدد التقنيين والتقنيين المختصين والعمال المؤهلين المكونين		مؤشر وسيلة	عدد الأشخاص المكونين حسب الجنس
			تحسين نسبة نجاح تلاميذ باكالوريا الثانويات الفلاحية		مؤشر نتيجة	نسبة النجاح حسب الجنس
			عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي الغابوي	المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسي	مؤشر وسيلة	عدد الطلبة حسب الجنس
			عدد متخرجي التعليم العالي الغابوي		مؤشر وسيلة	عدد المتخرجين حسب الجنس
			عدد المشاريع (أو الأنشطة) المدرة للدخل المحدثة لفائدة النساء	دعم ومرافقة المرأة القروية	مؤشر وسيلة	التوزيع حسب الجهات
			عدد المستفيدات من المشاريع (أو الأنشطة) المدرة للدخل		مؤشر وسيلة	التوزيع حسب الجهات
			عدد التعاونيات النسوية المحدثة والمؤطرة والمدعمة		مؤشر وسيلة	التوزيع حسب الجهات
			عدد المستفيدات من هذه التعاونيات		مؤشر وسيلة	التوزيع حسب الجهات
	قطاع الصيد البحري	**ميزانية الاستثمار**	معدل تجهيز المصالح المركزية بالأجهزة المعلوماتية	بناء وتجهيز مندوبية الصيد البحري	مؤشر وسيلة	عدد المستفيدين حسب الجنس
			عدد نقط التفريغ المهيأة المراد إنجازها بمناطق سوس ماسة-درعة وبدكالة-عبدة وبالمنطقة الشرقية	بناء نقط التفريغ المهيأة	مؤشر وسيلة	يستحسن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة لكل مشروع
			عدد قرى الصيد المراد إنجازها بدكالة-عبدة وغرب شراردة وبني حسن وكذا بطنجة-تطوان	بناء وتجهيز وتجهيز قرى الصيد	مؤشر وسيلة	يستحسن الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة بقرى الصيد (عدد الخدمات التي يتم تقديمها لفائدة النساء اللواتي تمارسن أنشطة متعلقة بالصيد البحري، منها الخدمات الصحية، التكوين والتدريب)
			معدل تحويل المنحة لفائدة برنامج" إبحار" للمكتب الوطني	تشجيع الصيد الساحلي	مؤشر أداء	- تصنيف المستفيدين حسب كل

			للصيد			ميناء [الجهة]. - تصنيف معطيات المستفيدين من برنامج تأهيل الصيد الساحلي حسب الجنس قصد معرفة مدى مشاركة النساء في المجهودات المبذولة لعصرنة وتطوير قطاع الصيد البحري
			عدد الزوارق المقتنية لتعزيز وسيلة إنقاذ الأرواح	الإنقاذ البحري	مؤشر وسيلة	معدل تقليص الحوادث المميتة في عرض البحر
			إصدار وسيلة الإرشاد لمحو الأمية : ملصقات وكتيبات	دعم وسيلة محاربة الأمية لفائدة البحارة	مؤشر وسيلة	- تصنيف المستفيدين حسب الجنس -معدل محاربة الأمية للساكنة المستهدفة (يستحسن إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى وسيلة الإرشاد وتقييم النتيجة بمنظور المساواة بين الجنسين)
			معدل انجاز الدراسة حول تقييم التكوين		مؤشر وسيلة	
			عدد الأيام التكوينية لإعادة تأهيل الأطر	الإنعاش السوسيو-مهني	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			معدل انجاز مهمة شراء المعدات التقنية والتعليمية	التكوين المهني	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد التظاهرات التي تم تنظيمها	دراسات عامة لمديرية الصناعات التحويلية للموارد البحرية	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي بتحديد الأنشطة الممارسة من طرف النساء والمرتبطة بالصيد وبخاصة تلك المسطرة في إطار استراتيجية الوزارة لتشجيع الترويج والتسويق على المستوى الوطني والدولي
			معدل انجاز الدراسة حول تكوين برنامج وطني لتشجيع الجودة والاستهلاك		مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي في الدراسة
	قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	**ميزانية التسيير**	معدل انجاز الدراسة حول مرجع الوظائف والكفاءات	التدبير االتوقعي للموارد البشرية	مؤشر وسيلة	إدماج النوع الاجتماعي في مرجع الوظائف والكفاءات
			عدد الشركات المتواجدة بكازاشور	التنمية الإرادية للخدمات الجديدة (ترحيل الخدمات)	مؤشر نتيجة	تصنيف أصحاب الشركات حسب الجنس
			عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها بكازاشور		مؤشر نتيجة	تصنيف العاملين حسب الجنس

			عدد الشركات الموجودة في تكنوبوليس		مؤشر نتيجة	تصنيف أصحاب الشركات حسب الجنس
			عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في تكنوبوليس		مؤشر نتيجة	تصنيف العاملين حسب الجنس
		الإحاطة بوضعية الصناعات التحويلية وبتطور وأداء شركات هذا القطاع وتحديد آفاق نموها.	عدد مؤشرات قياس تطور القطاع الصناعي		مؤشر وسيلة	إدماج مقاربة النوع في خطط عمل هذه المراصد، من أجل خلق نظم معلوماتية تعنى بالنوع الاجتماعي وتساهم في توجيه القرارات والإجراءات التي يتعين اتخاذها لتعزيز المساواة بين الجنسين في قطاع الصناعة والتجارة
		إجراء مسح سنوي في إطار المرصد المغربي للتجارة والتوزيع.	-عدد مؤشرات قياس تطور القطاع التجاري -عدد المؤشرات التي تم الحصول عليها من شركاء المرصد		مؤشر وسيلة	
		تحسين مناخ الأعمال	عدد الدراسات والخطط ذات بعد وطني وجهوي لتطوير قطاع التجارة والتوزيع		مؤشر وسيلة	إدماج مقاربة النوع في هذه الدراسات مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة خاصة وأن النساء جد متواجدات في قطاع التجارة
			عدد المقاولات الوطنية التي تمت مواكبتها في إطار جهودها للتطوير		مؤشر وسيلة	تصنيف أصحاب الشركات حسب الجنس
		إعادة تأهيل وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	معدل منح القطع الأرضية		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
		التنمية الإرادية للخدمات الجديدة (ترحيل الخدمات)	عدد الشركات الموجودة في تكنوبوليس		مؤشر نتيجة	تصنيف أصحاب الشركات حسب الجنس
		إعادة تأهيل وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	درجة رضا الفاعلين الصناعيين	**ميزانية الاستثمار**	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
		إعادة تأهيل وتقوية تجهيزات المناطق الصناعية حسب الجهة	عدد مناصب الشغل التي تم خلقها		مؤشر نتيجة	تصنيف المستخدمين حسب الجنس
		دعم المقاولات	عدد المقاولات الوطنية التي تمت مواكبتها في إطار جهودها للتطوير		مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
		حماية المستهلك	عدد المشاركين في البرامج الموجهة لجمعيات حماية المستهلكين		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس
			عدد المستفيدين من التوعية التي أجرتها جمعيات حماية المستهلك		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس

	قطاع التكنولوجيات الحديثة	**ميزانية الاستثمار**	- عدد المؤشرات المنشورة - عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة	البحث السنوي لقطاع التكنولوجيات الحديثة: مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - إنشاء سجل الشركات	مؤشر نتيجة	-عدد المؤشرات المنشورة التي تراعي النوع الاجتماعي. -عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تملكها النساء. -عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تديرها النساء.
			- عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تخضع للبحث. - عدد المؤشرات التي سيتم إعدادها	البحث حول فعالية شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	مؤشر نتيجة	-عدد شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي خضعت للبحث والتي تملكها أوتديرها النساء. -عدد المؤشرات التي سيتم إعدادها والتي تراعي النوع الاجتماعي.
			- معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف النقال - معدل ولوج المرأة لخدمة الهاتف الثابت -معدل ولوج المرأة لخدمة الانترنت	البحث السنوي لقطاع التكنولوجيات الحديثة: مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر نتيجة	
			عدد الدراسات المنجزة لتطوير استخدام تقنيات المعلومات	دراسة حول تعميم تكنولوجيا المعلومات في اطار المشروع net ADDED	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع الاجتماعي والمجالي (قروي/ حضري) في الدراسة
			عدد خدمات المعاملات عبر الإنترنت (برنامج الإدارة الإلكترونية)	تطوير الإدارة الإلكترونية	مؤشر وسيلة	-تحديد الساكنة المستهدفة (مقاولات، أسر...)
			عدد المواقع للتجارة الالكترونية	برنامج الاستعمال القطاعي لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات: تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر وسيلة	تحديد الخدمات الالكترونية حسب نوع الأنشطة وحسب الساكنة المستهدفة (الزبناء المحتملين : الأفراد، الشركات ...)
			عدد القطاعات المدعومة من أجل إنشاء مركز الخدمات عبر الإنترنت (البرنامج القطاعي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).	:برنامج الاستعمال القطاعي لتكنلوجيا المعلومات تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من المركز حسب النشاط وحجم الشركة (شركات صغيرة جدا/ شركات صغيرة ومتوسطة)

			معدل إنجاز دراسة "النطاق العريض" (برنامج البنية التحتية)	تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	مؤشر وسيلة	تحديد الوسط الذي تم فيه تطوير تكنولوجيا المعلومات (قروي/ حضري).
	قطاع التجارة الخارجية	**ميزانية الاستثمار**	عدد المستفيدين من الاجراءات لتنمية القدرات المهنية	تطوير قدرات الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	عدد النساء المستفيدات
			عدد المستفيدين من برنامج التكوين وبناء القدرات في التجارة الدولية (مستوى الماستر والتكوين المستمر)	تطوير قدرات الموارد البشرية	مؤشر نتيجة	عدد النساء المستفيدات: ينبغي كذلك استهداف النساء ذات مناصب مسؤولية ورئيسات المقاولات
			عدد المقاولات الجديدة والناشئة المؤهلة في التصدير	إنعاش التجارة الخارجية: برنامج عقود نمو الصادرات	مؤشر نتيجة	عدد مديرات المقاولات الجديدة المستهدفة
			عدد المقاولات الخاضعة للتدقيق	إنعاش التجارة الخارجية: برنامج التدقيق في التصدير	مؤشر نتيجة	عدد المقاولات الجديدة المستهدفة التي تملكها النساء
			عدد المقاولات المدعومة في إطار برنامج دعم اتحادات التصدير	إنعاش التجارة الخارجية: برنامج دعم اتحادات التصدير	مؤشر نتيجة	رفع عدد المقاولات المختارة والتي تملكها النساء
			عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة المدعومة في إطار برنامج تنمية الصادرات من أجل خلق فرص الشغل	برنامج تنمية الصادرات من أجل خلق فرص الشغل	مؤشر نتيجة	تسليط الضوء على المقاولات التي تملكها أو تديرها النساء المستفيدات من البرنامج
			عدد الوظائف المستحدثة من خلال برنامج تنمية الصادرات من أجل خلق فرص الشغل		مؤشر نتيجة	تسليط الضوء على نسبة تشغيل النساء في إجمالي الوظائف المستحدثة
	وزارة السياحة	**ميزانية الاستثمار**	معدل إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع نظام لليقظة الاستراتيجية والتوقع في ميدان السياحة.	الدراسات الاستراتيجية	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع في هذه الدراسة. ويجب أن يتجسد هذا الإدماج على مستوى الآليات التي يتعين وضعها من أجل ضمان اليقظة الاستراتيجية فيما يتعلق بجمع المعطيات وإعداد مؤشرات تتبع الأداء...
			عدد استطلاعات الرأي المنجزة لتتبع الطلب السياحي	دراسات الأثر الاقتصادي والإحصائيات	مؤشر وسيلة	الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي وبعد الجهة في مضمون الاستبيانات. (الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المختلفة للساكنة المستهدفة حسب الطبقات السوسيومهنية والجهوية...).

		عدد الدراسات المتعلقة بمعايير الاستثمار في قطاع الفندقة والتنشيط والترفيه.		مؤشر وسيلة	الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع (الاحتياجات المتباينة لمختلف فئات المستثمرين) عند وضع معايير الاستثمار في القطاع السياحي
		معدل إنجاز الدراسة المتعلقة بوضع آلية للنهوض بالمقاولات السياحية.	دعم وتأطير المهن والنشاطات السياحية	مؤشر وسيلة	أخذ بعد النوع بعين الاعتبار إضافة إلى البعد الجهوي
		عدد المدققين/المراقبين المكونين والمعتمدين	مصاحبة إصلاح نظام تصنيف وحدات الإيواء السياحي	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجهة والجنس
		عدد المرشدين السياحيين المكونين	دعم وتأطير المهن والنشاطات السياحية : التكوين المستمر للمرشدين السياحيين	مؤشر وسيلة	يجب تصنيف هذا المؤشر حسب الجهة وبرنامج التكوين والجنس.
		عدد التكوينات والدورات التحسيسية لمهنيي السياحة بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتنافسية	تطوير المهن والنشاطات السياحية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من هذه التكوينات حسب الجنس
		عدد المقاولين الذين تمت مصاحبتهم في إطار برنامج تنمية الكفاءات في مجال الإدارة			تصنيف المؤشر حسب الجهة والجنس.
		نسبة إنجاز عملية تطوير والحسم في مؤشرات التتبع والقيادة المستدامة	السياحة المستدامة آلية مصاحبة الفاعلين السياحيين من أجل تطبيق مبادئ الاستدامة	مؤشر وسيلة	إدماج بعد النوع في مؤشرات تتبع الاستدامة والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص جميع الفاعلين السياحيين (الوحدات الكبرى والمتوسطة...إلخ)
		عدد دورات التكوين/التحسيس/التواصل حول السياحة المستدامة		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من دورات التكوين والتحسيس حول السياحة المستدامة حسب الجنس
		عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	دعم المهام	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس
		عدد المسجلين	المساهمة في نفقات الاستثمار الخاصة بمؤسسات التكوين السياحي والفندقي	مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والجهة
		عدد الخريجين		مؤشر وسيلة	تصنيف المؤشر حسب الجنس والجهة
وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	**ميزانية الاستثمار**	معدل الأطر المجهزة	تحديث الإدارة	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد المستفيدين من دورات التكوين المستمر	التكوين المستمر	مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد الدكاكين والورشات المحدثة	المشاركة في إحداث وتهيئة فضاء لصناعة التقليدية	مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد البقع المهيأة والمبنية (مناطق أنشطة الصناعة التقليدية		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من البقع المهيأة حسب الجنس والجهة والوسط

		عدد ورشات مجمعات الصناعة التقليدية التي في طور الترميم			مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين من ترميم الورشات حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تم تشخيصها	دعم إنتاج الصناعة التقليدية		مؤشر وسيلة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
		عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة التي استفادت من الخبرة			مؤشر نتيجة	تصنيف أرباب المقاولات حسب الجنس
		التشكيلات الفنية التي تم إطلاقها للصناع التقليديين الأفراد			مؤشر نتيجة	تصنيف الصناع التقليديين الأفراد حسب الجنس والجهة والوسط
		التشكيلات الفنية التي تم استكمالها للصناع التقليديين الأفراد			مؤشر نتيجة	تصنيف الصناع التقليديين الأفراد حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد الصناع التقليديين المجهزين			مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد المسجلين	التكوين المهني		مؤشر وسيلة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد الخريجين			مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط
		عدد خريجي التكوين عبر التدرج المهني	الدعم والشراكة		مؤشر نتيجة	تصنيف المستفيدين حسب الجنس والجهة والوسط

ملحقات إحصائية :

1. الديمغرافيا
2. التربية و التكوين
3. نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة
4. الصحة

1- الديمغرافيا

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1.1- الساكنة (بالألف) (1)	**30509**	**30850**	**31195**	**31543**	**31894**	**32245**	**32597**	**32950**	**33304**	**33656**
إناث	15363	15536	15711	15886	16063	16234	16406	16579	16752	16924
ذكور	15146	15314	15484	15657	15831	16011	16191	16371	16552	16732
معدل الأنوثة (%)	50,4	50,4	50,4	50,4	50,4	50,3	50,3	50,3	50,3	50,3

	1995	2004	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
1.2- الخصوبة										
معدل الخصوبة (2)	**3,1**	**2,5**	**2,4**	**2,3**	**2,3**	**2,2**	**2,2**	**2,2**	**2,2**	
الوسط الحضري	2,3	2,1	2,0	2,0	2,0	2,0	1,8	1,8	1,8	
الوسط القروي	4,5	3,1		2,8	2,7		2,7	2,7	2,7	

	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14	14/15
1.3- الولادات										
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	**20**	**19,8**	**19,5**	**19,2**	**18,9**	**18,7**	**18,5**	**18,3**	**18,1**	**17,9**
الوسط الحضري	17,8	17,8	17,7	17,6	17,5	16,4	16,3	16,2	16,1	16
الوسط القروي	22,8	22,3	21,9	21,4	20,9	21,9	21,6	21,4	21,1	20,7

	1960	1971	1982	1994	2004	2007	2010			
1.4- الزوا ج										
نسبة الإناث العازبا ت من فئة 15- 29 سنة (%)										
15- 19 سنة	41,9	70,2	81,5	87,2	88,9					
20- 24 سنة	6,1	20,4	40,4	55,9	61,3					
25- 29 سنة	2,3	6,0	17,0	35,1	40,7					
نسبة الذكورالعزاب من فئة 15- 29 سنة (%)										
15- 19 سنة	95,0	96,9	97,9	98,9	99,2					
20- 24 سنة	58,4	71,3	80,5	89,0	92,1					
25- 29 سنة	21,9	30,6	44,8	63,5	68,7					
1.5- السن المتوسط للزوا ج الأول										
الوسط الحضري والوسط القروي										
ذكور	24,0	25,0	27,2	30,0	31,2	31,8	31,4			
إناث	17,5	19,3	22,3	25,8	26,3	27,2	26,6			
الوسط الحضري										
ذكور	24,4	26,0	28,5	31,2	32,2	32,9	32,5			
إناث	17,5	20,9	23,8	26,9	27,1	27,9	27,4			
الوسط القروي										
ذكور	23,8	24,2	25,6	28,3	29,5	30,2	30,0			
إناث	17,2	18,5	20,8	24,2	25,5	26,3	25,6			

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أرباب الأسرحسب الجنس (%) (2)										
إناث	**16,3**	**16,5**	**18,7**	**16,9**	**17,0**	**17,2**	**17,5**	**17,7**	**17,9**	**18,1**
الوسط الحضري	18,7	18,8	20,4	19,0	19,1	19,3	19,4	19,6	19,7	19,8
الوسط القروي	12,6	12,8	16,0	13,2	13,4	13,7	13,9	14,1	14,4	14,7
ذكور	**83,7**	**83,5**	**81,3**	**83,1**	**83,0**	**82,8**	**82,5**	**82,3**	**82,1**	**81,9**
الوسط الحضري	81,3	81,2	79,6	81,0	80,9	80,7	80,6	80,4	80,3	80,2
الوسط القروي	87,4	87,2	84,0	86,8	86,6	86,3	86,1	85,9	85,6	85,3

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

(1) إسقاطات مركز الدراسات و الأبحاث الديمغرافية لسنة 2006
(2)المصدر : المؤشرات الإجتماعية بالسبة ل 2006 و2007 و 2008

2- التربية و التكوين

	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14
نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة (%)	**89,0**	**90,7**	**91,4**	**91,6**	**94,8**	**97,5**	**97,9**	**99,6**	**99,5**
ذكو	91,6	93,3	93,7	93,3	96,2	98,7	98,9	100,1	99,9
إناث	86,3	88,0	89,1	89,9	93,5	96,3	97,0	99,1	99,1
ذكور- حضري	93,7	94,3	93,9	92,1	96,2	100,0	100,5	101,9	99,5
إناث- حضري	92,6	93,6	93,0	91,4	95,1	98,7	98,9	100,3	97,5
ذكور- قروي	89,6	92,4	93,6	94,6	96,1	97,1	96,9	98,1	100,6
إناث- قروي	80,0	82,4	85,0	88,3	91,7	93,6	94,8	97,7	101,0
نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة (%)	**68,1**	**69,6**	**71,3**	**70,2**	**75,4**	**79,1**	**83,7**	**85,1**	**87,6**
ذكور- حضري	90,9	92,9	94,2	89,4	95,9	99,7	103,1	103,6	104,4
إناث- حضري	86,1	88,4	89,7	85,5	91,5	95,0	98,5	99,2	100,2
ذكور- قروي	56,7	57,4	59,3	61,0	65,0	68,2	73,3	74,8	77,5
إناث- قروي	37,3	37,9	39,9	42,7	46,1	49,6	55,3	57,8	61,5
نسبة للتمدرس الخاصة بالفئة العمرية 15-17 سنة (%)	**46,0**	**47,4**	**48,1**	**49,9**	**50,4**	**52,8**	**55,4**	**58,5**	**61,1**
ذكور- حضري	76,0	76,7	76,7	78,5	79,4	83,3	86,5	89,3	91,2
إناث- حضري	67,6	69,3	71,2	73,5	75,3	77,7	80,1	83,1	83,2
ذكور- قروي	25,1	26,6	26,9	28,4	27,6	29,2	31,6	35,2	39,3
إناث- قروي	11,9	13,1	13,6	14,9	14,1	14,9	16,3	18,8	21,9

	05/06	06/07	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14
عدد تلاميذ التعليم الأولي (بالألف)	**705**	**703**	**669**	**722**	**674**	**740**	**683**	**685**	**746**
إناث	282	287	267	306	284	302	290	294	326
ذكور	421	415	403	378	390	438	392	391	420
عدد تلاميذ التعليم الابتدائي (بالألف)	**3944**	**3939**	**3879**	**3864**	**3945**	**4001**	**4017**	**4021**	**4030**
إناث	2418	2457	2455	2458	2498	2539	2565	2612	1918
ذكور	2118	2109	2068	2047	2081	2104	2106	2106	2112
عدد تلاميذ التعليم الثانوي الاعدادي (بالألف)	**1317**	**1397**	**1438**	**1447**	**1433**	**1457**	**1489**	**1571**	**1618**
إناث	592	627	644	641	634	642	654	697	724
ذكور	725	770	794	806	799	815	835	875	895
عدد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي (بالألف)	**657**	**681**	**714**	**785**	**862**	**922**	**961**	**984**	**988**
إناث	312	328	347	386	424	448	460	470	469
ذكور	345	354	367	399	437	474	500	514	520
التعليم العالي (بالألف)	**301**	**273**	**291**	**314**	**308**	**361**		**543**	
إناث	139	127	139	137	146	172		260	
ذكور	166	145	152	177	162	189		283	
عدد الطلبة بمراكز التكوين المهني (بالألف) (1)	**187**	**204**	**224**	**252**	**263**	**272**	**293**	**301**	
نسبة التقنيين (%)	53,1	57,3	60,0	60,9	62,5	63,0	46,0	65,6	

	1982	1994	1998	2004	2007	2008	2009	2012
معدل الأمية 10 سنوات فما فوق (%) (2)	**65,0**	**54,9**	**48,3**	**42,7**	**41,3**	**40,5**	**39,7**	**36,7**
ذكور	**51,0**	**41,7**	**33,8**	**30,8**	**29,4**	**28,6**	**28,1**	**25,3**
الوسط الحضري	44,0	36,9	33,7	29,5	29,0	28,8	28,4	27,0
الوسط القروي	68,3	61,2	49,9	46,0	43,5	42,3	41,6	37,1
إناث	**78,0**	**67,5**	**61,9**	**55,0**	**52,7**	**51,9**	**50,8**	**47,6**
الوسط الحضري	57,6	48,6	45,5		38,5	38,4	37,9	36,1
الوسط القروي	94,6	89,1	83,0	74,5	72,2	70,7	69,0	64,7

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
- وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي

(1) المصدر : قطاع التكوين المهني

(2) المصدر : الإحصاء العام للسكان و السكنى بالنسبة لسنوات 1971، 1982، 1994، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر بالنسبة لسنة 1998/1999
المؤشرات الإجتماعية بالسبة ل 2007 و 2008 و التقرير الوطني حول أهداف الألفية للتنمية 2009

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان النشيطين إناث (بالآلف)	**2985**	**2983**	**3030**	**3032**	**2999**	**3071**	**3080**	**3042**	**3141**
الوسط الحضري	1249	1231	1289	1302	1289	1303	1117	2046	1326
الوسط القروي	1735	1752	1741	1730	1710	1768	1731	1736	1815
البنية حسب فئات السن (%)									
على المستوى الوطني									
15- 24 سنة	23,2	22,9	22,0	21,6	19,8	19,1	18,4	17,5	16,6
25- 44 سنة	49,4	48,3	48,9	49,4	49,5	50,1	51,0	50,8	51,3
45 - 59 سنة	18,0	19,6	20,4	21,2	22,9	23,3	23,5	24,3	24,6
على المستوى الحضري									
15- 24 سنة	21,1	20,0	20,3	19,6	17,4	17,1	15,6	14,8	14,1
25- 44 سنة	62,0	60,3	60,0	60,2	59,9	59,9	61,8	60,0	60,5
45 - 59 سنة	14,4	17,7	17,8	18,3	20,8	21,2	21,0	23,3	23,0
على المستوى القروي									
15- 24 سنة	24,5	24,9	23,1	23,0	21,5	20,5	20,0	19,5	18,4
25- 44 سنة	40,9	40,4	41,1	41,6	42,0	43,0	43,5	44,1	44,8
45 - 59 سنة	20,3	20,9	22,3	23,3	24,4	24,8	25,2	25,1	25,8
معدل النشاط إناث (بـ %)	**27,9**	**27,2**	**27,1**	**26,6**	**25,8**	**25,9**	**25,5**	**24,7**	**25,1**
الوسط الحضري	20,1	19,3	19,6	19,3	18,6	18,4	18,1	17,6	17,5
الوسط القروي	38,6	38,4	37,7	37,0	36,1	36,9	36,6	35,6	36,8
عدد السكان النشيطين المشتغلين إناث (بالآلف)	**2783**	**2816**	**2839**	**2818**	**2785**	**2837**	**2818**	**2782**	**2877**
الوسط الحضري	945	979	1024	1040	1037	1046	1035	1039	1056
الوسط القروي	1838	1837	1815	1777	1749	1791	1784	1743	1821
البنية حسب فئات السن (%)									
على المستوى الوطني									
سنة 24 -15	22,1	21,7	20,5	20,0	18,2	17,7	16,9	15,7	15,0
سنة 44 -25	47,4	47,0	47,6	48,3	48,4	48,8	49,6	49,7	50,1
سنة 59 - 45	19,9	21,3	22,3	23,0	24,8	25,2	25,6	26,4	26,7
على المستوى الحضري									
سنة 24 -15	17,8	16,3	16,5	15,7	13,5	13,9	11,6	10,3	9,7
سنة 44 -25	60,5	59,6	59,4	59,9	59,3	58,6	60,0	59,1	59,5
سنة 59 - 45	18,4	21,5	21,7	22,1	24,9	25,3	26,4	28,1	27,8
على المستوى القروي									
سنة 24 -15	24,3	24,6	22,8	22,5	21,1	19,9	20,0	18,8	18,0
سنة 44 -25	40,7	40,3	41,0	41,5	41,9	43,1	43,5	44,2	44,7
سنة 59 - 45	20,6	21,2	22,6	23,6	24,8	25,1	25,2	25,4	26,1
بنية السكان الحضريين النشيطين المشتغلين إناث حسب قطاعات الإنتاج (%)									
الفلاحة والغابات والصيد البحري	6,1	6,1	6,8	6,4	5,5	5,7	5,8	5,4	
الصناعة	34,8	31,1	30,5	31,0	28,8	30,0	27,5	25,0	
البناء والأشغال العمومية	0,6	0,6	0,6	0,5	0,8	0,7	0,7	0,7	
التجارة بالجملة وبالتقسيط	9,6	9,5	9,5	9,8	10,1	9,6	9,6	10,3	
النـــقل والتخزين والمواصلات	2,9	2,6	2,8	2,9	3,1	3,2	3,1	2,6	
الخدمات	37,9	41,0	40,5	41,0	43,2	42,7	44,7	25,4	
الإدارة العمومية	8,0	8,9	8,9	8,0	8,3	7,9	8,3	30,2	
أنشطة غير مصنفة	0,2	0,2	0,3	0,4	0,2	0,2	0,2	0,3	

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط

3- نشاط الساكنة والتشغيل والبطالة (15 سنة فما فوق)(تابع)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان النشيطين العاطلين إناث(بالآلف)	**337**	**288**	**298**	**297**	**284**	**293**	**315**	**302**	**301**
الوسط الحضري	311	257	268	265	255	258	277	269	271
الوسط القروي	25	31	30	32	29	36	37	34	30
معدل أنوثة السكان النشيطين العاطلين	**28,1**	**27,1**	**27,3**	**27,5**	**27,6**	**28,3**	**30,6**	**29,1**	**27,8**
الوسط الحضري	31,0	29,8	30,3	30,8	31,3	31,3	34,0	32,6	31,1
الوسط القروي	13,3	15,6	14,3	14,7	13,4	16,7	17,7	15,7	14,2
معدل البطالة إناث حسب وسط الإقامة (%)	**11,3**	**9,7**	**9,8**	**9,8**	**9,5**	**9,6**	**10,2**	**9,9**	**9,6**
الوسط الحضري	24,9	20,9	20,8	20,3	19,8	19,8	21,2	20,6	20,4
الوسط القروي	1,5	1,8	1,7	1,8	1,7	2,0	2,2	1,9	1,6
معدل البطالة الحضري إناث حسب فئات السن (%)									
15- 24 سنة	36,4	35,3	35,9	36,1	37,7	34,8	41,0	44,5	
25- 44 سنة	26,6	21,7	21,4	20,7	20,6	21,5	22,8	20,4	
45 - 59 سنة	3,9	3,8	3,2	3,9	3,9	4,2	3,6	4,0	
معدل البطالة القروي إناث حسب فئات السن (%)									
15- 24 سنة	2,4	2,9	3,0	3,8	3,6	5,0	4,8	5,0	
25- 44 سنة	1,8	2,1	1,9	1,9	1,8	1,8	2,2	1,7	
45 - 59 سنة	0,2	0,5	0,5	0,4	0,2	0,6	0,6	0,6	

4-الصحة

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	**71,7**	**72,0**	**72,2**	**72,5**	**72,6**	**72,8**	**74,8**	**74,9**	
إناث	73,0	73,2	73,5	73,7	73,9	74,2	75,6	75,8	76,0
ذكور	70,6	70,8	71,0	71,2	71,4	71,6	73,9	74,0	74,2

	1995	1997	2003	2011	2012
نسبة استعمال وسائل منع الحمل (%) (1)	**50,3**	**58,4**	**63,0**	**67,4**	**67,4**
الوسط الحضري	64,2	65,8	65,5	68,9	68,9
الوسط القروي	39,2	51,7	59,7	65,5	65,5

	1997	2004	2010	2011	2012
معدل الوفيات للأمهات (100,000 ولادة حية)	**332**	**227**	* **112**		
الوسط الحضري	284	187	* 73		
الوسط القروي	362	267	* 148		
نسبة الأمهات اللائي خضعن لفحص طبي علي الأقل قبل الولادة (%)					
الوسط الحضري والوسط القروي	56,0	68,0	80,2	77,1	77,1
الوسط الحضري		85,1	94,0	91,6	91,6
الوسط القروي		48,3	68,3	62,7	62,7
نسبة الولادات تحت إشراف جهاز طبي موهل (%)					
الوسط الحضري والوسط القروي	43,0	62,6	74,1	73,6	72,7
الوسط الحضري		85,3	93,0	92,1	90,7
الوسط القروي		39,5	56,7	55,0	54,6

المصادر : - المندوبية السامية للتخطيط
(1) وزارة الصحة
(*) البحث الوطني حول الديمغرافيا 2009-2010